

2008

5

SEYASAT

سياسات



القوات الدوليّة في الحالة الفلسطينية:
ايجابيات الفكرة
ومحاذيرها

دراسة نقدية حول المجتمع
المدني والمناحين الأجانب
في فلسطين

تأثير التغيّر في البيئة
الدولية على الصراع
العربي-الإسرائيلي

ندوة العدد

التهدئة في قطاع غزة:
حوار الشركاء

"حماس" خارج السرب..
وصولاً إلى "الهدنة المجانية"

أزمة المياه: معضلة الموارد
واشكالات الأداء

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

5

2008



فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute For public Policies



Funded by:
Friedrich Ebert Foundation

سياسات
SEYASAT
فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (٥) صيف ٢٠٠٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تدرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

٧	في البداية
١٠	قوة دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حذار من حلول علاجية سريعة/ د. ناتالي توتشي
٢٢	المجتمع والمانحون الأجانب في فلسطين: دراسة نقدية/ د. بنوا شالا
٣٨	تأثير التغير في البيئة الدولية على الصراع العربي-الإسرائيلي/ د. علي الجرباوي
٥٨	القوات الدولية: كيف يمكن الاستفادة من الفكرة؟/ د. عاطف أبو سيف
٦٥	«حماس» خارج السرب.. وصولاً إلى الهدنة المجانية/ احمد عبد الرحمن
٧١	عن «حماس» وغزة: البلاغة السياسية عندما تحمّل أكثر مما تحتمل/ اكرم مسلم
٧٦	تقرير الموقف الفلسطيني/ د. سمير عوض
٨١	الانتخابات الرئاسية الأميركية: بين صقورية ماكين ونزعة اوباما للتغيير/ أمانى القرم
٨٨	التهدة في قطاع غزة: حوار الشركاء/ أدار الندوة د. عاطف أبو سيف
١١٦	أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية: معضلة الموارد وإشكاليات الأداء/ جعفر صدقة
١٣٧	مقاربة حول واقع القضاء في أراضي السلطة الوطنية/ صلاح عبد العاطي
١٥٩	تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي/ بشير عبد الفتاح
١٨٤	قراءة في كتاب «الدعم المالي للفلسطينيين بعد «اوسلو»: الذنب السياسي والأموال الضائعة»
١٩٧	المكتبة

على تفجير على شاطئ غزة لم تثبت حتى الآن علاقة (فتح) أو غيرها به. وأمام تراشق الاتهام بين (حماس) و(فتح)، تظل حملة الاعتقالات نقمةً غير مسبقة ضد حقوق الإنسان والعمل السياسي الفلسطيني شهدت ذروتها بالهجوم على منطقة الشجاعة ومداومة بيوت السكان وإصابة المئات تحت ذرائع مختلفة. كل هذا في الوقت الذي توصلت فيه (حماس) إلى هدنة مع إسرائيل تشهد المصادر الإسرائيلية أنها الأكثر التزاماً. عموماً، فإنه ومع صدور سياسات يصلح أن نصف الوضع الداخلي بأنه هادئ على الجبهة الخارجية فيما هو ساخن داخلياً، فأين الحل؟

تقدم **سياسات** في عددها الخامس مجموعة من الدراسات التي تحاول الكشف عن بعض جوانب الأزمة، وعن الوضع الفلسطيني بشكل عام. حيث يكتب الدكتور علي الجرباوي من جامعة بيرزيت حول تأثير التغير في البيئة

لم تلق مبادرة الرئيس أبو مازن لإطلاق الحوار الوطني آذاناً صاغية، والمبادرة التي كان يمكن لها أن تشكل تجاوزاً للأزمة لم تحظَ بأكثر من موافقات إعلامية صرفة. وبدا واضحاً أن كمّ الفرص الضائعة يؤكد حقيقةً واحدة وهي أن الحال الفلسطيني لن يتحرك قيد أنملة رغم كل الدعوات والرغبات. على العكس تماماً؛ فقد تدهورت العلاقات الوطنية الداخلية؛ مع حجم الاعتقالات غير المسبوق، والتي شنتها أجهزة حركة حماس ضد قيادات حركة فتح، إضافة إلى اقتحام مكاتبها والجمعيات الخيرية. هذه الاعتقالات طالت الصف الأول في الحركة وفي منظمة التحرير مثل الدكتور زكريا الأغا عضو اللجنتين التنفيذية والمركزية، وأعضاء اللجنة القيادية للحركة، وأمناء السر، إلى جانب مئات النشطاء والأنصار. ووصل الأمر حد إغلاق الإذاعات الأخرى مثل إذاعة صوت الشعب التابعة للجبهة الشعبية، كل ذلك في ردة فعل

الدولية على الصراع العربي / الإسرائيلي وكما يخلص الدكتور الجرباوي فإنه لكي يحقق العرب تحوّلاً في البيئة الدولية تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي، فإن عليهم تغيير طريقة تعاملهم مع إسرائيل. فالقوى الصاعدة، حالياً، في الساحة الدولية، أو حتى الولايات المتحدة، لن تكون «ملكيتة أكثر من الملك» وتتخذ مواقف أكثر حزمًا من إسرائيل من تلك التي يتخذها العرب أنفسهم. ويكتب الدكتور السويسري بنوا شالا من الجامعة الأوروبية بفلورنسا في إيطاليا حول الدعم الخارجي للمجتمع المدني الفلسطيني مطالباً مؤسسات المجتمع المدني بأن تكون أكثر استقلالاً من الحيز السياسي ومن تأثر المانحين.

في هذا العدد تقدّم [سياسات](#) ملفاً عن فكرة القوات الدولية وإمكانية كونها مدخلاً لحل الصراع في المنطقة. حيث تكتب الدكتورة الإيطالية نتالي توتشي من مؤسسة الدراسات الخارجية في روما ومركز الدراسات السياسية الأوروبية في بروكسل حول مخاطر استقدام قوات دولية في المناطق الفلسطينية إذا لم تكن ضمن اتفاق لإنهاء الصراع. ويكتب الدكتور عاطف أبو سيف رئيس التحرير مقالاً مطولاً في زاوية المقالات حول الفكرة نفسها مطالباً الفلسطينيين بالبحث عن إيجابيات التوجه الدولي لإرسال قوات دولية ومحاولة تطويعها لخدمة مقاصدهم الوطنية.

وفي زاوية المقالات يكتب أحمد عبد الرحمن الناطق الرسمي باسم حركة فتح حول موقف

الحركة من التطورات الراهنة ومن العلاقة مع (حماس) في ظل التوتر الراهن. فيما يكتب الدكتور سمير العوض رئيس قسم العلوم السياسية في بيرزيت حول الوضع الفلسطيني الراهن مستعرضاً التطورات التي ألت بالحال الفلسطيني، ويكتب أكرم مسلم مدير التحرير حول خطاب حركة حماس ولغتها الإعلامية والسياسية المثقلة ببلاغة تنهكها محاولات ردم الهوة الشاسعة بين الواقع والمتخيل، وبين السلوك والمثال. وفي المقالات تكتب الباحثة أماني القرم من غزة حول السباق الرئاسي الأميركي وتطلعات كل مرشح أميركي.

تخصص [سياسات](#) ندوتها لهذا العدد لمناقشة التهذئة التي توصلت إليها (حماس) مع إسرائيل بوساطة مصرية وفاوضت كل الفصائل على الالتزام بها. رأت سياسات أن تحاور أطراف التهذئة، حيث يجلس حول طاولة سياسات لهذا العدد عن (حماس) الدكتور أحمد يوسف، وعن الجبهة الشعبية كايده الغول، وعن الجهاد الإسلامي الشيخ نافذ عزام، وعن الجبهة الديمقراطية صالح ناصر. لماذا التهذئة الآن؟ وما الفرق بين تهذئة (حماس) والتهذئة السابقة؟ ولماذا قبلت الفصائل هذه التهذئة؟ هذه أسئلة يضعها رئيس التحرير الدكتور عاطف أبو سيف على طاولة النقاش والجدال بين ضيوف [سياسات](#).

ملف «سياسات عامة» لهذا العدد يحتوي على دراستين الأولى أعدّها المحامي والباحث القانوني صلاح عبد العاطي من غزة حول واقع

المكتبة مجموعة من الإصدارات الجديدة المتعلقة
بفلسطين والشأن الدولي .

ثمة الكثير ينتظر الفلسطينيين وثمة كرة ثلج
تدحرج إلى أسفل الجبل ، والحال الفلسطيني
من سيئ إلى أسوء ، بالطبع فالخريف الفلسطيني
سيكون أكثر سخونة من الصيف نفسه مع اقتراب
دخول (حماس) في مناكفة حول ولاية الرئيس
محمود عباس . عن أسوأ ما في الأمر أن القانون
كان هو الضحية الكبرى لانقلاب حزيران ، ولا
مستقبل للعلاقات الداخلية دون العودة إليه ،
والاحتكام إلى القانون لا إلى البرامج الحزبية
والعلاقات الإقليمية .

القضاء في أراضي السلطة الفلسطينية ، والثانية
حول «أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية: شح
الموارد وإشكاليات الأداء» والتي أعدها الباحث
جعفر صدقة . وفي زاوية شؤون دولية يكتب
الباحث المصري بشير عبد الفتاح حول تركيا
وقوتها الإقليمية الصاعدة مستعرضاً محاور هذا
الصعود ودور تركيا في المنطقة العربية .

وتستعرض **سياسات** في زاوية «عرض الكتب»
كتاب الباحثة أنا لي مور الجديد «الدعم المالي
للفلسطينيين بعد أوصلو: الذنب السياسي
والأموال الضائعة» ، الصادر عن دار راوتلدج
في نيسان الماضي ، كما تقدم سياسات في زاوية

قوة دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة : حذار من حلول علاجية سريعة!*

الدكتورة ناتالي توتشي**

١. مقدمة

يدور حديث كثير عن إرسال قوة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما منذ الحرب بين إسرائيل وحزب الله في صيف العام ٢٠٠٦،^١ لقد تم إطلاق هذه الفكرة من جهات مختلفة، خاصة من قبل أوروبا. إسرائيل تكلمت بحذر لصالح الفكرة، خاصة: بعد فك الارتباط مع قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، والحرب في لبنان العام ٢٠٠٦، واستيلاء حركة حماس على قطاع غزة العام ٢٠٠٧؛^٢ في حين أن الفلسطينيين - وعلى وجه الخصوص الرئيس محمود عباس - أعلنوا تأييدهم لمبادرة خاصة بهذا الشأن منذ حزيران

٢٠٠٧.^٣ إلى جانب هذا فإن أطرافاً فاعلة في المجتمع الدولي - وعلى وجه الخصوص من جانب الاتحاد الأوروبي - رأت أن مثل هذا الاحتمال قد يكون ممكناً ومرغوباً فيه.^٤ فعلى سبيل المثال في خريف ٢٠٠٦ أعلنت حكومات فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، معاً، استعدادها للنظر في بعثة لحفظ السلام في قطاع غزة، مع إمكانية أن تمتد مهام هذه البعثة، أيضاً، إلى الضفة الغربية، وفقاً واستناداً إلى مدى نجاحها ونجاحاتها.

مفهوم قوة دولية اتخذ أشكالاً مختلفة. هذا الاختلاف عكس اختلافاً في جوهر الأفكار بشأن طبيعة هذه القوة وشكلها. وقد تحدث البعض عن قوة تابعة للأمم المتحدة، فيما يشبه إعادة إنتاج لقوة الـ (يونيفل الثانية) في جنوب لبنان. وبالنظر إلى موقف إسرائيل المتشكك دائماً فيما يخص الأمم المتحدة، تحدث آخرون عن منظمة حلف

* كتبت الدكتورة نتالي الدراسة خصيصاً لسياسات باللغة الإنجليزية، وقامت «سياسات» بترجمتها.

** تعمل الدكتورة نتالي توتشي باحثة في مؤسسة الدراسات الخارجية في روما وزميلة بحث في مركز الدراسات السياسية الأوروبية في بروكسل.

شمال الأطلسي وكذلك عن الاتحاد الأوروبي لكي يكونا جهتين فاعلتين ورئيستين في تحقيق الاستقرار العسكري في المنطقة. إن مساهمة منظمة حلف شمال الأطلسي من شأنها أن تجلب معها مشاركة أميركية كبيرة في مشروع حفظ السلام. ويفترض أن تشجع إسرائيل بقدر كبير طالما أن الولايات المتحدة هي الحليف الرئيسي لإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، بعيداً عن اعتبارها طرفاً ثالثاً ووسيطاً لا يتمتع بالحيادية بالنسبة للفلسطينيين والعالم العربي بأسره، فمن المؤكد أن الولايات المتحدة تدفع للقبول واحترامها من جميع الأطراف؛ لما تتمتع به من ثقل سياسي في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. والواقع أن العلماء الواقعيين العاملين في مجال إدارة النزاعات، ناقشوا أن طرفاً ثالثاً «قوياً» - ومع ذلك - محايداً جزئياً قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قبولاً لدى أطراف النزاع من طرف ثالث «ضعيف» ومحايد بشكل كامل. وأخيراً، تحدثت العديد من الأطراف عن قوة تابعة للاتحاد الأوروبي، مستندين إلى تجربة الاتحاد الأوروبي السابقة عبر البعثات التي تم إرسالها وفق تعليمات السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESDP) وشرطة الاتحاد الأوروبي (EU COOP) - مثل تلك الموجودة في معبر رفح الحدودي - والمعروفة باسم (EU-BAM - رفح)، هذا إلى جانب انخراط أوروبا الكبير والفعال في الأراضي الفلسطينية خاصة في تقديم المساعدات المالية السخية للفلسطينيين.

كما كانت هناك العديد من الأفكار التي طرحت حول انتداب حقيقي لقوة دولية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة. ووفق أخف المقترحات تشدداً فقد تم الحديث عن قوة مراقبة، تشبه وإن كان ذلك على نطاق أوسع، الوجود الدولي المؤقت في الخليل، ولجنة الإشراف على خط الهدنة المعروفة بـ (UNSTO) «ترتيبات الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة» المنتشرة في فلسطين منذ العام ١٩٤٨؛ وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بين سورية وإسرائيل المنتشرة على الحدود بين البلدين والمعروفة بـ (UNDOF)، أو على غرار القوات المتعددة الجنسيات التي تراقب تنفيذ الاتفاق بين إسرائيل ومصر، والمعروفة بـ (MFO).

والفكرة هنا هي وجود قوة دولية منزوعة السلاح، دون ولاية حقيقية لحفظ السلام، والتي من شأنها أن تنشر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ رصد التطورات على أرض الواقع. ومن خلال الإبلاغ عن الإحداث وكتابة تقارير عنها للجهات الدولية المعنية، فإنها تساعد المجتمع الدولي - في سياق مؤسسات الأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية على وجه الخصوص - على صياغة سياساتها فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط بشكل أكثر دقة وفعالية.

من حيث المبدأ فإن إنشاء قوة مراقبة من شأنه، أيضاً، أن يكون بمثابة قوة كبح للاستخدام المفرط للقوة من جانب أطراف النزاع أنفسهم. والخيار الثاني والأكثر وضوحاً في جديته هو في فرض صيغ التدخل، ويقترح قوة حفظ سلام دولية تشبه قوة الأمم المتحدة المنتشرة في جنوب لبنان المعروفة بـ (UNIFIL II) أو تلك التي تم نشرها في أعقاب أزمة السويس العام ١٩٥٦. هذا الخيار يمكن أن يتحقق فقط في ضوء اتفاق لوقف إطلاق النار

بين إسرائيل و(فتح)، وبصورة رئيسة في الضفة الغربية، وبينها وبين (حماس) بصورة رئيسة في قطاع غزة وفق هذه المقترحات. وفي سياق اتفاق وقف إطلاق نار بين أطراف النزاع، وبشكل قوي بين إسرائيل و(حماس)؛ فإن وجود قوة حفظ سلام دولية، كما سيتم تحليله لاحقاً، يمكن أن يساعد على استقرار الوضع على أرض الواقع، ويساعد على نضوج عملية سلام فعّالة. ثالثاً وأخيراً، فإن الخيار الأهم توقعاً هو نشر قوة عسكرية دولية تكون قوةً حتميةً لفرض السلام، ويتم نشرها، على الأرجح، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي يتم وفق ذلك تحويل تلك القوة الدولية استخدام القوة ضد أطراف النزاع؛ من أجل إرغامهم على وقف إطلاق النار و / أو الاتفاق على ذلك وضمن تخفيف وجود الجيش وتسريحه ونزع السلاح.

خلال وقت كتابة هذه الدراسة^٥، لا شيء من هذه الخيارات - سواء أكان بعثة مراقبة أم بعثة حفظ السلام أم قوة لفرض السلام، التي ستضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي - يبدو سيناريوهات واقعية. إلا أن هذه الأفكار لا تزال إلى حد كبير جزءاً من الخطاب السياسي والسياساتي ومن والنقاش سواء في الشرق الأوسط أو داخل المجتمع الدولي. وكمساهمة في هذا النقاش، فإن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح الخيارات وتفكيك هذه الخيارات قيد النقاش والمداولة، وإبراز إمكاناتها من الناحية النظرية، فضلاً عن المخاطر المتشابهة جداً التي ستنتج في حال تم تطبيق هذه الخيارات

على أرض الواقع في مرحلة ما في المستقبل. ٢. الفوائد المحتملة من وراء وجود قوة دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: أفكار من النظرية والممارسة.

الوجود الدولي، من خلال بعثات المراقبة وحفظ السلام وفرض السلام، تماماً مثل ضمانات الأمن الدولي تمت معالجتها ضمن أدبيات إدارة الصراع وتسوية النزاعات كأدوات رئيسة لنشر مشروط أو غير مشروط من جانب الوسطاء الأساسيين لرفع مستوى الحوافز من أجل السلام.^٦ اعتماداً على مدى دقة مهام وطبيعة ولاية القوة الدولية، فإن هذه القوة يمكن أن تقوم بدور إيجابي (الجزرة) أو سلبي (العصا) في عملية دفع والترغيب في السلام. فوجود قوات المراقبة الدولية وبعثات حفظ السلام يمكن أن تكون بمثابة حوافز إيجابية في حل الصراعات. وخاصة في سياقات الصراعات التي تعصف بها من جانب انعدام الثقة العميق المعلن بين أطراف النزاع، وعليه فوجود دولي من هذا النوع يمكن أن يضيف طبقة مهمة من الأمن الذي قد يحث جميع الأطراف على نزع وتسريح السلاح.

قوات حفظ السلام والمراقبون الدوليون يمكن، أيضاً، أن يقدموا ما يكفي من ضمانات الاستقرار والأمن لأطراف النزاع والسكان المتضررين لحمل القادة على أرض الواقع على اتخاذ خطوات تعتبر مخاطرة في عمق المجهول مثل تلك التي تنطوي عليها عمليات واتفاقات السلام. وجود هذه القوة يمكن أن يوفر مساعدة لا تقدر بثمن في رصد وقف إطلاق النار أو الهدنة، فضلاً عن تنفيذ

نزع وتسريح السلاح وإعادة إدماج العمليات. وبوجه أعم، نشر قوة لحفظ السلام في أعقاب اتفاق لوقف إطلاق النار يمكن أن يسهم، أيضاً، في إصلاح قطاع الأمن الخاص بأطراف النزاع، وحملها ودعمها في إعادة الهيكلة والانتقال بعيداً عن حالة الصراع العنيف. في حالة لبنان، على سبيل المثال، ننظر إلى بعض الخطوات الخجولة من أجل التعاون في الوقت الحاضر بين الجيش اللبناني وحزب الله والقوة الدولية في لبنان. على النقيض من ذلك فإن بعثات تطبيق السلام يمكن أن تكون بمثابة حافز سلبي قوي (أو عقاب) في سياق الصراع. وبعبارة أخرى، فإن تطبيق السلام، لا سيما إذا لم يكن بتوافق الأطراف المعنية نفسها، يمكن اعتباره عصا خارجية يتم امتشاقها كأداة للإكراه أو فرض بالقوة؛ للبحث على التوصل إلى تسوية سلمية.

في السياق الخاص بإسرائيل وفلسطين، فإن الوجود الدولي يمكن في الواقع أن يكون بمثابة رصيد مهم وأداة يمكن للمجتمع الدولي أن يستخدمها لرفع الحوافز في سبيل التوصل إلى عملية شاملة لحل الأزمة. أولاً وبشكل أكثر رسوخاً، أن قوة دولية يمكن أن تعمل على تحسين الوضع الأمني للفلسطينيين العاديين، الذين يعيشون لعقود في ظل ظروف بالغة من انعدام الأمن، ولا سيما منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث خضع الفلسطينيون لغارات مستمرة واعتداءات واغتيالات وأشكال متنوعة من العقاب الجماعي، لا سيما خلال العام الماضي.

إلا أن الوضع في غزة أصبح خطيراً بوجه

خاص، مع الاعتداءات الإسرائيلية والإغلاق وبعد وقوع مئات الإصابات بين المدنيين وانتشار الفقر والمشقة. وعليه فإنه وبالنسبة للفلسطينيين فإن الوجود الدولي يمكن أن يكون بمثابة عامل تقييد مهم بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي تخفيض تكاليف أعمال العنف الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. إن قوة دولية يمكن لها أيضاً رصد الحالة على أرض الواقع، وهكذا وباستمرار تقوم بإحاطة المجتمع الدولي بما يتعلّق بالتطورات في المنطقة وإرشاده حول أنجع السبل للتعامل مع هذه التطورات. كما يمكن للقوة الدولية، علاوة على ذلك، مساعدة الفلسطينيين على المشاركة في السعي الدؤوب لإصلاح القطاع الأمني، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق المصالحة السياسية بين (فتح) و(حماس). فإصلاح قطاع الأمن كان على سلم الأولويات الفلسطينية لسنوات مضت وحتى الآن.

في الماضي تمّت محاولات قوية ولكن جزئية لتسريع عملية الإصلاح هذه. والدول المانحة بدورها ساهمت في عدم إحداث عملية الإصلاح تلك، على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية وتدريبية لأجهزة الأمن التي تقودها حركة (فتح)^٧ حيث سلمت الإدارة، في أوائل العام ٢٠٠٧، ٦٠ مليون دولار لشراء الأسلحة وتدريب الحرس الرئاسي وتشكيل مجلس الأمن القومي المستحدث،^٨ محبطةً بذلك الجهود المطالبة بأن تكون هذه القوات جميعها تحت إمرة وزارة الداخلية.^٩ الاتحاد الأوروبي، أيضاً، رغم أنه لا يعتبر مؤيداً لإسرائيل كما الولايات المتحدة، شارك، أيضاً، في إصلاح القطاع

الأمني الفلسطيني. ومع ذلك ونظراً لحالة الفصل الداخلي بين (فتح) و(حماس) فقد فعل ذلك على وجه الحصر عن طريق التفاعل مع قوات (فتح) داخل السلطة الفلسطينية من خلال قوة الاتحاد الأوروبي (EU COOP) - وقوته العاملة في رفع (EU-BAM). كما أن هناك مبادرات أخرى كانت أكثر نزاهة، مثل مشروع مركز جنيف.

ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية وطبيعة هذه المشاريع قد تميّزت بعدم وجود القوة السياسية اللازمة لحمل الأطراف على الامتثال. وبعبارة أخرى، نظراً للفشل أو النجاح الجزئي في سجل هذه المبادرات، فإن قوة مراقبة دولية أو قوة لحفظ السلام يمكن أن تكون بمثابة عامل دفع لازم ومثمر في إصلاح قطاع الأمن وإحداث المصالحة بالداخل الفلسطيني. من منظور إسرائيلي، فإن قوة دولية، لا سيما في غزة، قد تكون مثيرة للحساسية أيضاً؛ فالمجتمع الدولي (باستثناء الولايات المتحدة)، ينظر إليه عموماً بكثير من الشك في إسرائيل. غيره أنه يبدو أن هذه النظرة في طور إعادة التقييم من قبل المحللين والمسؤولين الإسرائيليين على حد سواء. وفي حين أنها ستكون أقل بكثير من سقف توقعاتها، فإن نشر قوة الأمم المتحدة الثانية في جنوب لبنان (UNIFIL II) عكس التحوّل الجوهرى في التفكير الإستراتيجى الإسرائيلى. صحيح أن إسرائيل تفضل قوة دولية في لبنان مع ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لنزع سلاح حزب الله بالقوة (أي ما يسمى «بعثة لإنفاذ السلام»). ومع ذلك فإن وجود هذه القوة بما هي عليه

في لبنان دلل إسرائيل على أن قوة تابعة للأمم المتحدة، حتى لو نشرت بموجب الفصل السادس (أو ملاحقه)، قد نجحت في الحد من نقل الأسلحة بين سورية وحزب الله، ومكنت لبنان من نشر قوات جيشها في الجنوب. مع ما يلزم من تعديل، فإن نقل السابقة اللبنانية إلى قطاع غزة، ووضع بعثة لحفظ السلام يمكن أن يؤدي إلى الحد من نقل الأسلحة بين مصر وغزة، ومنع إطلاق صواريخ القسام من غزة إلى إسرائيل وإتاحة الفرصة لإعادة انتشار قوات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس. وبعبارة أخرى، حتى لو كانت أقل بكثير من سقف الرغبات الإسرائيلية بوجود قوة لفرض السلام، فإن قوة دولية لحفظ السلام يمكن بالتأكيد أن تعمل على تحسين الوضع الأمني لإسرائيل، فضلاً عن تخفيض التكاليف المالية للاحتلال الإسرائيلي والأنشطة العسكرية في قطاع غزة.

ثالثاً وأخيراً، فإن وجوداً دولياً في الأراضي المحتلة يمكن أن يعمل على رفع الحوافز الدولية في عملية السلام في الشرق الأوسط. فالشرق الأوسط بشكل عام والصراع الإسرائيلي الفلسطيني على وجه الخصوص كانا بلا شك على رأس جدول أعمال الدبلوماسية الدولية لعقود من الزمن. ومع ذلك لم تقابل هذه الأولوية العالية في الخطابة بما يعادلها من الدعم لعملية السلام في الممارسة العملية، باستثناء الدبلوماسية العالية التي استثمرتها إدارة كلينتون وبخاصة في عامها الأخير. إدارتا بوش الأب وبوش الابن بالكاد دفعتا عملية السلام إلى الأمام، فقط مع نصف المحاولات التي

تبذل مع مبادرة خريطة الطريق في عامي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ وفي عملية (أنابوليس) في عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ . الاتحاد الأوروبي أقلم نفسه تماماً للعب دور الوصيف الثاني للولايات المتحدة، غير راغب في (ناهيك عن قبول) أن يتخذ الدور الطليعي في عملية السلام في الشرق الأوسط . مساهمة الاتحاد الأوروبي في الواقع لا تزال تأخذ في المقام الأول شكل المساعدات الاقتصادية المشروطة، بدلاً من أن يكون لها الدور الرئيسي والمباشر في عملية السلام . جامعة الدول العربية، على الرغم من أهمية اقتراحها للسلام، في العام ٢٠٠٢ ، تفتقر إلى الأدوات والنفوذ، وعقدت العزم على الماضي قدماً في مبادرة السلام (قمة بيروت)، رغم برودة الأعصاب الضمنية التي تلاقيها من تل أبيب وواشنطن . ومع ذلك ففي الوقت الذي تطرح فيه قضية وجود قوات دولية في المنطقة فإن الرهان الدولي على وتيرة العملية ستكون آثاره هائلة، متجاوزاً بشكل غير مباشر فكرة المصالح والتطلعات الخطابية، لصالح الاستقرار والمصالحة في المنطقة . ومن ثم، زيادة احتمال وجود وساطة دولية أكثر التزاماً وفعالية وبالطبع نجاحاً .

٣. ولكن هل وعد الدولية بحفظ السلام حقاً سيصمد؟

للوهلة الأولى، فإن فكرة وجود دولي يمكن بالتأكيد أن تمثل رصيذاً مهماً في البحث عن تسوية الصراعات وتسوية النزاعات في الشرق الأوسط . وفي حين أن الفلسطينيين على الأرجح يفضلون إما قوة دولية مراقبة وإما وجود قوة لحفظ السلام،

فإن الإسرائيليين ربما يدعمون دور قوة حفظ السلام أو قوة لفرض السلام . وبعبارة أخرى، القوة الدولية لحفظ السلام (اليونيفيل الثاني)، التي يمكن أن تقوم بها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة: (الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الاتحاد الأوروبي)، والتي يمكن أن تساهم في حشد الدعم من كل أطراف الصراع في سبيل دفعها للانخراط أكثر وبحزم أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط .

ومع ذلك الخدش تحت السطح، عند تطبيقها على حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن فكرة وجود دولي قد تكشف عن كونها معيبة وإشكالية . وهذا لثلاثة أسباب جوهرية ذات صلة، وهي عيوب لا علاقة لها بنظرية حفظ السلام الدولي، بل لأنها ذات صلة بالحقائق والوقائع في الشرق الأوسط ودور المجتمع الدولي في ذلك .

أ. خطر التحيز

المشكلة الأولى التي يمكن أن تكون مستخلصةً من أي تحليل لدور قوة الأمم المتحدة في لبنان، تتعلق باحتمال كون هذه القوة غير نزيهة في السياق الإسرائيلي الفلسطيني . صحيح فقد كانت سلطة وصلاحيات قوة (اليونيفل الثانية) أقل من التوقعات الإسرائيلية والولايات المتحدة . كثيرون في إسرائيل والولايات المتحدة، وربما، أيضاً، فرنسا وحكومة فؤاد السنيورة في لبنان، كانوا يفضلون نشر مزيد من القوات العسكرية ومنحها سلطة أقوى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وهذا من شأنه أن يسمح بالتالي

لقوة الأمم المتحدة بالتدخل الحاسم لوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود بين سورية ولبنان والدخول في استخدام القوة لنزع سلاح حزب الله.^{١٠} وهذا من شأنه أن يجعل من قوة الأمم المتحدة، على حد تعبير جوكسيل تيمورلنك (الناطق السابق باسم قوة الأمم المتحدة): «شبه قوة احتلال، التي يمكن أن تفجر جولة جديدة من الحرب الأهلية».^{١١}

ومع أواخر كانون الأول ٢٠٠٧، حتى بعد نشر قوة الأمم المتحدة الثانية، على سبيل المثال، فإن إدارة بوش ومن خلال إعادة تفسيرها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ حاولت أن تدفع بوجود قوة الأمم المتحدة على نحو فعال، في تحالف مع بعض القوى اللبنانية، لنزع سلاح المعارضة. في لبنان^{١٢}. وكما أثبتت الأحداث التي وقعت في أيار ٢٠٠٨، فإنه من غير المحتمل أن نرى القوات اللبنانية تحمل السلاح ضد حزب الله. ومع ذلك تشير الأحداث التي وقعت في حزيران ٢٠٠٧^{١٣} إلى أنه لا يمكننا قول الشيء نفسه بخصوص قوات الأمن الفلسطينية التي تقودها (فتح) والقوة التنفيذية التي تقودها (حماس).

وبالتالي يمكن لأحد أن يتصور أنه في سياق مناقشات السياسة المحيطة بالوجود العسكري الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن إسرائيل، وربما، أيضاً، الولايات المتحدة، فضلاً عن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي، أيضاً، أعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة (على سبيل المثال، المملكة المتحدة) ترى دوراً لقوة عسكرية أكثر فاعلية في فلسطين، ما يسمح باستخدام القوة لنزع وتجرید سلاح

(حماس) والفصائل المسلحة. وإذا ما كانت الأمم المتحدة ستتولى هذا الدور، فإن المخاطر المعلنة من بعثة لحفظ السلام تقوم بالوقوف بجانب أحد الأطراف ستحد من دور الأمم المتحدة لحفظ السلام وستعارض مع أخلاقيات عملها المرتكز إلى الحياد والنزاهة ورفض محاباة أحد الأطراف المتحاربة.

وكما أوضح، من قبل، تيمورلنك جوكسيل: «ليس هناك أي عدو في قوة لحفظ السلام، وقوة الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام. إنها ليست قوة قتالية إسرائيلية أو قوة لمكافحة الإرهاب، كما أنها تود أن تكون».^{١٤} وعلاوة على ذلك تبدو الأمم المتحدة مدركة جيداً أن العمل علناً ضد حزب الله في لبنان، أو في الواقع حركة حماس في فلسطين، يترتب عليه قتل المدنيين؛ نظراً لتجذر هذه المنظمات في المجتمع.^{١٥} في الواقع فإن هذا هو على وجه التحديد السبب في أن قوة تابعة للأمم المتحدة من المحتمل أن تكون الخيار الأقل تفضيلاً بالنسبة لإسرائيل. وإذا تم بدلاً من ذلك نشر بعثة لحفظ السلام في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، فإن خطر التحيز من شأنه أن يزيد بدرجة كبيرة. حيث تعتبر (حماس) وغيرها منظمات إرهابية - ضمن سياسات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة / منظمة حلف شمال الأطلسي - لا بد من تفكيكها وتهميشها قسراً.

ولكن حتى إذا كان لبعثة حفظ السلام أن تكون محايدة نسبياً، ويتم التنازل عن الكثير من مطالب الحدود القصوى، فإن السابقة اللبنانية ترينا أن نتيجة كل ذلك أن تكون منحازة لمصلحة إسرائيل

وتسهم قليلاً في تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية. في أعقاب حرب ٢٠٠٦ بين إسرائيل ولبنان، تم انتداب قوة الأمم المتحدة (UNIFIL II) وفق توصيات قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي رأى نشر قوة من ١٣٠٠٠ كبعثة لحفظ السلام في جنوب لبنان. القرار ١٧٠١ انتداب قوة الأمم المتحدة الثانية (UNIFIL) لرصد وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. إلا أنه شمل، أيضاً، سلسلة من الفقرات التي لا لبس في أنها تصب في مصلحة إسرائيل.^{١٦} فهو يتهم حزب الله في بدء الحرب، ويدعو إلى وضع المنطقة المنزوعة السلاح بين نهر الليطاني في جنوب لبنان وإسرائيل - ما عدا الأسلحة التي بيد الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة - وفرض حظر على البيع غير المأذون به وتوريد الأسلحة إلى لبنان، ومساعدة الجيش اللبناني على نزع سلاح جميع الميليشيات، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الجنود الإسرائيليين المختطفين - ولكن ليس إلى الإفراج الفوري عن السجناء اللبنانيين - ويمتنع عن الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي الفوري من الأراضي اللبنانية.

ب خرق وقف إطلاق النار

ثانياً، أكثر بكثير من حالة لبنان، فإن نشر قوة دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الأرجح أن يحدث في ظل تبادل إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين وسيتم نشرها في سياق استمرار الاحتلال الإسرائيلي. هذا من شأنه أن يبدأ معضلة خطيرة تتعلق بالكيفية التي يجب أن

يكون رد فعل المجتمع الدولي في حال استئناف أعمال العنف. ما الذي يمكن القيام به في حالات المواجهة بين قوات الدفاع الإسرائيلية والميليشيات الفلسطينية؟ وإذا كانت قوة حفظ السلام سيتم نشرها في الضفة الغربية أيضاً، فماذا ينبغي أن تكون رد الفعل الدولي في حالات العنف بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين؟ ويمكن للمرء أن يتصور، أيضاً، أن احتمالات وجود قوة دولية من شأنها أن تتحقق إذا ما توصلت إسرائيل و(حماس) إلى اتفاق ناجح لوقف إطلاق النار. ولكن حتى إذا حدث ذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي من المرجح أن يستمر، والأراضي الفلسطينية من المرجح أن تبقى برميل بارود. وعلاوة على ذلك، نظراً لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتعثر مقومات السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا يمكن ضمان صد هجمات فلسطينية متفرقة محتملة حتى لو تعهدت (حماس) بذلك، كما أن هجوماً إسرائيلياً واسع النطاق يمكن أن يأتي كذلك في سياق الرد.

وبعبارة أخرى، وعلى عكس الحالة اللبنانية حيث صمد وقف إطلاق النار رغم عيوبه ونواقصه، فإن الشيء نفسه من غير المحتمل أن يكون صحيحاً في الحالة الفلسطينية. وفي حالة حدوث ذلك كيف ينبغي أن تكون ردة فعل القوة الدولية؟ رد من الصعب التنبؤ به، وبطبيعة الحال فإن الكثير يعتمد على الظروف المحددة وحجم خرق وقف إطلاق النار، وكذلك على وجه الدقة على سلطة وصلاحيات القوة الدولية. ويكفي أن نقول هنا إنه في حالة لبنان، في أعقاب هجوم على قوة الأمم

المتحدة في حزيران ٢٠٠٧ - قوات حفظ السلام الإسبانية التي قتل منها ستة من قوة حفظ السلام - كانت النتيجة التواصل الهش بين القوة والسكان المحليين، والحد من إمكانات المهام المتعلقة بحماية قوات حفظ السلام الدولية. والأدبيات والكتابات بشأن حفظ السلام تشير إلى أن القوة الدولية عندما تجدد نفسها غير قادرة على الوفاء بولايتها دون الرد على الهجوم العسكري (أي أن تصبح بعثة لإنفاذ السلام) فإن شرعيتها وسمعتها ومصداقيتها تكون هشة بشكل خطير.^{١٧}

ج- نشر قوة دولية من دون إستراتيجية

ثالثاً، تتعلق المشكلة الأخيرة في عدم رغبة أو عدم قدرة المجتمع الدولي - وعلى الأخص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على نحو فعال - على نشر أدوات سياسية مصحوبة بوجود إستراتيجية شاملة مدروسة لتغيير الحوافز التي تنشط في تأجيج الصراع. لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار وجود بعثة الأمم المتحدة في لبنان فاشلاً إذا ما تم تقييم عملها ضمن النجاح الضيق المتعلق بتحقيق الاستقرار الجزئي على المدى القصير، اعتبار الفشل إذا كان النجاح في التقييم بالمعنى الضيق هو الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار على المدى القصير، وتخفيف حدة التوتر وتهدة الصراع على مستوى منخفض. القوة الدولية الثانية ساهمت أيضاً في نشر تدريجي للجيش اللبناني في جنوب لبنان والحد من نقل الأسلحة بين لبنان وسورية. ومع ذلك، بالنظر إلى حجم وتكلفة وجودها، فإن ما يثير الدهشة هو أن هذه

القوة بكل هذه الكلفة والمخاطر تم نشرها دون إستراتيجية منظمة لاستخدام القوة الدولية للحد على المصالحة الداخلية اللبنانية واستئناف عملية السلام بين إسرائيل وسورية ولبنان. وفي حين أن هذا لا يمكن أن يعتبر فشلاً لقوة الأمم المتحدة الثانية في حد ذاتها (وبالنظر إلى أن هذه الأهداف تقع على نحو يتجاوز ولايتها) ومن المؤكد أنه يمكن النظر إليها على أنها فشل وضع إستراتيجيات تتعلق بنشر أدوات سياسية فعالة مثل قوة دولية لتحقيق الأهداف السياسية. ويبدو أن نشر قوة الأمم المتحدة الثانية والحماس الإيطالي على سبيل المثال في ضمان هذه النتيجة كانا مرتبطتين أكثر بالرغبة الإيطالية في أن تصبح إيطاليا قوة بارزة أكثر في أوروبا، أكثر منها كنتيجة واضحة للإستراتيجية الأوروبية للحد على السلام والاستقرار في لبنان.

الانتقال من لبنان إلى فلسطين ومن الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي من منظور ماثل، يمكن أن يكون بسبب الوجود الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تم الاقتراح مراراً وتكراراً أن تمويل الاتحاد الأوروبي (وغيره من الجهات المانحة) للسلطة الفلسطينية لم يغيّر الحوافز الإسرائيلية والفلسطينية لصالح حل الصراع. ومن ناحية أخرى، وربما الأخطر أن الاتحاد الأوروبي يبدو على نحو فعال داعماً للاحتلال الإسرائيلي بقدر ما يساعد على تخفيف المسؤوليات القانونية الشاقة عن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، من خلال توفير الخدمات الأساسية للفلسطينيين.^{١٨}

انتقادات مماثلة يمكن توجيهها بشأن تقديم المساعدة لقطاع الأمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في العام ٢٠٠٥ من قبل الاتحاد الأوروبي، من خلال مكتب التنسيق الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية، التي تم رفع مستواها من خلال وحدة دعم الشرطة في السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESPD)، بجانب بعثة المراقبة في رفح التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي (EU BAM).

لقد التزم الاتحاد الأوروبي بشدة بإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني. ولكن لا يسمح هذا الترتيب لإسرائيل فقط بالإبقاء على سيطرة جزئية على الحدود ونقاط العبور الفلسطينية. بل إن التنفيذ العملي لمثل هذه الجهود الإصلاحية قد تمت إعاquته بسبب الإغلاق شبه الدائم لمعبر كارني التجاري، والسكوت عن فتح ممر آمن بين غزة والضفة الغربية وعن إعادة بناء ميناء غزة البحري والمطار. وعلاوة على ذلك، فبجانب احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على المجال الجوي لغزة ومياهها الإقليمية، احتفظت لنفسها بالحق في إعادة اجتياح قطاع غزة، وقد أوقف وصول العمال من غزة إلى إسرائيل. الهجوم العسكري الساحق على قطاع غزة في صيف ٢٠٠٦ في أعقاب قيام حركة حماس باختطاف جندي إسرائيلي وهجماتها، وعمليات الإغلاق في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ تثبت أن فك الارتباط في غزة أنهى كل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ولكنه لم يفتح آفاق السلام.

إذا ما كانت هذه النتائج بسبب سوء الإستراتيجية الخاصة بالمجتمع الدولي أو تلك المتعلقة بالاتحاد الأوروبي فسيظل السؤال مفتوحاً.

وفي كلتا الحالتين، ومع ذلك، فإن الخطر يتمثل في أنه، تماماً مثل المعونات المالية والمساعدات لقطاع الأمن، حتى مع وجود قوة دولية في فلسطين، حتى إذا تم نشرها بأفضل النوايا، فسوف تفشل، في أحسن الأحوال في تغيير هيكل الفرص السياسية للصراع، وفي أسوأ الأحوال قد تقود إلى تفاقمه واستنساخه.

٤. ملاحظات ختامية

قوة دولية، مثل المساعدة التقنية أو الاقتصادية، يمكن أن تكون حقاً وسيلة فعالة لتعزيز وتقوية الحوافز لتحقيق إدارة سليمة للصراع فالتسوية والوصول إلى حل^{١٩}. ويمكنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار في منطقة الصراع، والحث على وضع حد للعنف، وبالتالي فتح الطريق أمام مصالحة حقيقية بين أطراف النزاع. هذا من حيث المبدأ يمكن أن يكون صحيحاً في ظل قوة دولية مفترضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كل هذا وبالنظر إلى أن فكرة قوة دولية يبدو أنها قد حازت على دعم بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ويتحدث الأوروبيون لصالحها على وجه الخصوص. وقوة دولية إذا ما كانت فعالة فستكون أكثر من مجرد أداة من أدوات الدبلوماسية، بل يجب أن تكون أداة لتغيير هيكل الحوافز الذي يغذي الصراعات العنيفة. ولكي تكون بمثابة صك من هذا القبيل فيجب أن يتم صوغها وفق إستراتيجية محكمة تقوم على إجراء تقييم دقيق للحوافز والدوافع المحركة لصراع الأطراف. دون مثل هذه الإستراتيجية،

Touval, Saadia and Zartman, William I. (eds.)1985 .. International Mediation in Theory and Practice. (SAIS Papers International Affairs/ Westview Press/ Boulder and London/Foreign Policy Institute).

Trenkov-Wermuth, Calin and Zaborowski, Marcin. 2008. 'Peace in the Middle East: Is there a Way Forward? Contending European and American Perspectives'. Washington Forum Conference Report, EU Institute for Security Studies, Paris.

Waxman, Dov2007 .. 'Between Victory and Defeat: Israel after the War with Hizballah', The Washington Quarterly, Vol. 30, No. 1, pp. 27-43.

Zartman, William I.1989 .. Ripe for Resolution, Conflict and Intervention in Africa, Oxford University Press, Oxford, Oxford.

الهوامش

١ هنا وفي أماكن أخرى في هذه الدراسة، يشير صيف ٢٠٠٦ إلى الحرب على أنها حرب بين إسرائيل ولبنان، بدلاً من أن تكون الحرب، كما هو شائع في التحليلات الدولية، بين إسرائيل وحزب الله. وفي حين أن الواقع على الجانب اللبناني والقتال الفعلي كان من قبل حزب الله حصراً، وحقيقة أن حزب الله كان في ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من لبنان والمؤسسات (الحكومة والبرلمان) تعني أن إسرائيل في حرب ليست ضد أي أجنبي في قوة إرهابية في البلد، وإنما ضد ميليشيات غير قانونية لتنظيم معترف به قانونياً من مؤسسية فاعلة داخل البلد.

٢ وزير الخارجية الإيطالي السابق ماسيمو داليمبا تحدث لصالح تمديد بعثة لحفظ السلام إلى غزة لتوفير الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين معاً. انظر:

Bisogna estendere la forza di interposizione anche a Gaza per creare un cuscinetto di sicurezza che garantisca gli israeliani e le popolazioni arabo-palestinesi'.. La Repubblica,2006 تموز 17 <http://www.repubblica.it/200607/sezioni/esteri/medio-oriente-cinque/forza-pace/forza-pace.html>.

اقترح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، رداً على هذا الاقتراح في إجابة أكثر حذراً بالقول إنه في أعقاب استئناف عملية السلام وهذا يتوقف على نجاح التجربة الثانية للقوة «قوة مراقبة» سيكون من الضروري تعميمها في غزة: انظر:

'Certo, se la missione in Libano si dimostrerà un successo, dovrà pur avere qualche effetto positivo. Staremo a vedere. Del resto, una volta che il processo di pace fosse avviato anche tra israeliani e palestinesi, ci sarà pur bisogno di una forza di monitoraggio', La Repubblica..

وهي مفقودة أحياناً بين الوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط؛ فإن قوة دولية - مثل المساعدة الاقتصادية - تديم القوى المحركة للصراع بدلاً من عكس مساراتها. وإذا ما تم نشر هذه القوة ضمن نسق معين من القوة فقد ينتهي بها الأمر إلى فعل القليل، وبدلاً من التخفيف من أشد مظاهر الصراع العنيف، فقد تقوم بدورها بإطالة مدة الصراع العسير كالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

المراجع

Abrams, Elliot2007 .. 'uncivil war' Conflict Forum7, January 2007, <http://conflictsforum.org/2007/elliott-abrams-uncivil-war/>

Al Rfouh, Faysal O.2007 .. 'The Culture of Peace and Peacekeeping Operations: Middle East case Study', in Cees M. Coops and Tibor Szvircsev Tresch (eds.) Cultural Challenges in Military Operations, NATO Defence College, Rome, pp. 77-88.

Crooke, Alastair2007 .. 'Our second biggest mistake in the Middle East', London Review of Books5, July.

Göksel, Timur2007 .. 'UNIFIL II – A year After', Bitter Lemons International.Org, Edition 33, Vol. 523, August 2007.

Griffiths, Aaron and Barnes, Catherine2008 .. 'Powers of Persuasion. Incentives Sanctions and Conditionality in Peacemaking', Accord: A International Review of Peace Initiatives, Issue 19, London.

Lamb, Franklin2007 .. 'The UN in Lebanon', www.counterpunch.org.lamb12132007.html

Le More, Anne2005 .. 'Killing with Kindness: Funding the demise of a Palestinian state', International Affairs, 81:5 pp.983-1001.

Stern, Yoav and Issacharoff, Avi2007 .. 'Muslim states: No need for multinational force on Gaza-Egypt border', Haaretz14, June 2007.

Tilley, Virginia2006 .. 'As Full as Pro-Israeli Holes as Swiss Cheese – Inside 1701: What the UN Security Council's Ceasefire Resolution Actually Says', www.counterpunch.org/tilley08192006.html.

٥ انتهت كتابة هذه الدراسة في أواسط حزيران ٢٠٠٨
 ٦ انظر Zertman (١٩٨٩) و Touval & Zertamn (١٩٨٥)
 ٧ Crooke، ٢٠٠٧
 ٨ Abrahm، ٢٠٠٧
 ٩ انظر 'Abbas faces showdown as outlawed'، Sunday Herald، ٧ January، ٢٠٠٧
 ١٠ See for example the Panel Discussion published by the Middle East Review of International Affairs، Vol. ١١، No. ٣، September ٢٠٠٧
 ١١ Göksel، ٢٠٠٧
 ١٢ Lamb، ٢٠٠٧
 ١٣ في الصدام بين حكومة السنيرة والمعارضة عون / حزب الله في أيار ٢٠٠٨، الجيش اللبناني، الذي يتألف من السنة والمسيحيين والشيعة، أحجم عن اتخاذ عمل عسكري ضد قوات حزب الله، على الأقل بسبب التركيبة الطائفية الداخلية.
 ١٤ اقتبس من Lamb، ٢٠٠٧ المصدر السابق
 ١٥ Göksel مصدر سابق
 ١٦ بهذا الشأن ولموقف مع الفكرة انظر Waxman، ٢٠٠٧ ولقراءة موقف ضدها انظر Tilley، ٢٠٠٦
 ١٧ Rfouh، ٢٠٠٧ Al الصفحة ٨٦
 ١٨ بخصوص هذا الشأن انظر Le More، ٢٠٠٥
 ١٩ حول الحوافز الخارجية بما في ذلك وجود قوات دولية في عمليات حفظ السلام انظر Griffiths and Barnes، ٢٠٠٨

في ٣١ آب ٢٠٠٦،
http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/IT/sghr_int/90890.pdf.
 أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة كي مون قال في ١٣ حزيران ٢٠٠٧: "إن هذه فكرة نحن بحاجة إلى استكشاف إمكانياتها. أنا في البداية تبادلنا وجهات النظر حول هذه المسألة مع أعضاء مجلس الأمن قبل قليل فقط. وأعتقد بأن هناك الكثير من القضايا التي سيتعين علينا النظر فيها، سواء كانت، وإذا ما اتفقنا، أو إذا قررنا أن يكون هناك وجود دولي في غزة، من حيث أماكن وجوده، وما يمكن أن تكون عليها صلاحياته واختصاصه. ما هي مهامه، وهذا كله غير واضح حتى الآن. عندما كان لي حديث هاتفي مع الرئيس محمود عباس، أمس، أثار هذه المسألة معي. عليّ أن أنظر في هذه المسألة، وكما تعلمون، رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، أيضاً، أثار معي هذه المسألة. عليّ أن أناقش هذه المسألة بتفصيل أكثر مع البلدان المعنية". انظر التصريح على الرابط:
<http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/9a798adb322aff38525617b006d8d7/825ec4b0eb4b70b9852572f90073723f!OpenDocument>.
 ٣ انظر على سبيل المثال Stern & Issacharoff (٢٠٠٧) "الدول الإسلامية : لا حاجة لقوة متعددة الجنسيات على الحدود بين غزة ومصر"، صحيفة هآرتس، ١٤ حزيران ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بإسرائيل، على سبيل المثال، فقد طرح البروفسور دوف واكسمان أنه "بموافقة إسرائيل على نشر هذه القوات في جنوب لبنان، فقد تخلت عن الاعتراض الطويل على نشر قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، وبطبيعة الحال فإن كل ذلك يعتمد على مدى سير عمل القوة في لبنان"، انظر Waxman (٢٠٠٧) الصفحة ٤٠
 ٤ انظر على سبيل المثال Trenkov-Wermuth and Zaborowski (2008)

المجتمع المدني والمانحون الأجانب في فلسطين: دراسة نقدية*

الدكتور بنوا شالا**

Benoit Challand

مقدمة

على مدى الخمسة عشر عاماً الأخيرة، اعتُبر المجتمع المدني عنصراً حاسماً في نشر المعونة على ما يسمى الدول النامية والأنظمة السياسية التي تعوزها الديمقراطية في زمن انتشار العولمة. إن الجهات المانحة الدولية اعتبرت إلى أبعد الحدود-أي في معظمها «الغربية»- أنها تشارك بتجانس وبطريقة تلقائية وعلى نحو إيجابي في (تمويل الفضيلة)^١. وأن تعزيز المجتمع المدني هو شكل من أشكال العلاج الناجع في هذا السعي من أجل الديمقراطية، مع تعزيز السلطات القضائية والتشريعية والترتيبات المؤسسية في كيان سياسي ما.

ومع ذلك، فإن الزيادة المفاجئة في عدد الممولين في اتجاه قطاع واحد من المجتمع المدني (مثل دعم المنظمات غير الحكومية) لا تكفي لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأنظمة السياسية، سواء أكانت في منطقة الشرق الأوسط أم لا. البعض أشار إلى أن تعزيز الديمقراطية للنشطاء العرب يمكن أن يتحوّل إلى نعمة ونقمة في الوقت نفسه؛ نظراً لأنه قد دفع الدول العربية للسيطرة على أكثر سبل المشاركة السياسية^٢، في حين اعتبر آخرون أن هناك الكثير جداً من المؤسسات المدنية ولكن القليل جداً من السياسات في جهود المانحين الدوليين^٣. في فلسطين، أيضاً، كانت هناك فترة (سنوات أو سلو) التي ساد الاعتقاد فيها بأن المجتمع المدني هو العلاج لكثير من الهفوات السياسية، ولكن هناك أدلة واضحة - وكما كان متوقعاً - على أن المجتمع المدني لم يتمكن من تقديم العلاج. ولذلك على

* كتب الدكتور بنوا الدراسة خصيصاً لسياسات باللغة الإنجليزية، وتولت «سياسات» ترجمتها.

** يعمل الدكتور بنوا شالا باحثاً في الجامعة الأوروبية وسيصدر له خلال العام كتابه الجديد حول المجتمع المدني الفلسطيني بالإنكليزية من إصدار راوتلج. Routledge

الباحث أن يفكر لماذا نتج هذا الحال؟ .

وسوف نناقش في الجزء الأول من هذه الدراسة (في القسم ١) بعض الافتراضات التي تقوم عليها أسس تعزيز المجتمع المدني، وبإيجاز، لماذا كان هناك الكثير من التفاؤل. وسنضع أيضاً - بصرف النظر عن موقعه - تعريفاً عملياً متجدداً للمجتمع المدني. وسيبحث القسم الثاني بعد ذلك في الجهات المانحة بالمجمل، وخاصة تلك المشتركة في تعزيز المجتمع المدني.

وفي الواقع، كان هناك اتجاه للنظر إلى المجتمع المدني في إطار الحدود المحلية فقط، ولكن هناك حاجة ملحة إلى النظر إلى البعد الدولي لتعزيز المجتمع المدني وتأثير المساعدات الخارجية عليه. وسيكون علينا عندئذ الانتقال إلى النظر قليلاً في تطور المجتمع المدني في إطاره الفلسطيني ومحاولة جسر كل الاعتبارات السابقة المتعلقة بالمانحين كما سيشرح القسم الثالث. وأخيراً، سيحاول القسم الرابع الإجابة عن السؤال الأساس في كل القضية والمتعلق بـ: إلى أين نذهب؟ محاولاً التعرّيج على الوضع الراهن في فلسطين ومسألة كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون مخرجاً من المخارج للخروج من الأزمة الراهنة في الأراضي المحتلة في أعقاب انقلاب حركة حماس في حزيران الماضي.

١. المجتمع المدني - بعض الملاحظات النقدية ومقاربة نحو تعريف جديد

١. أ. بعض الانتقادات للمفهوم

المناقشات حول أصول وتطور المفهوم (المجتمع

المدني) باتت ظاهرة عامة ومعروفة جيداً وشائعة^٤. انتقد العديد، أيضاً، الافتراضات المختزلة التي يقوم عليها منطق وأهداف المجتمع المدني: انتقد البعض الرأي الوظيفي القائل إن للمجتمع المدني دوراً مفصلياً وواضحاً يلعبه في إرساء الديمقراطية والتنمية (بالارتباط بهذا، يوضح البعض الافتراضات الغائية الإشكالية التي تفيد بأن المجتمع المدني كهدف ودعّمه يجب أن يستند إلى هذه الغاية).

هاجم البعض التفكير التفاضلي من وراء العمل العلاجي والقائل إن مجموعة من مختصي العمل المدني مجسدين بالمنظمات غير الحكومية، يفترض بهم أن يعملوا باستقلالية كاملة عن الدولة وعن المجال الإنتاجي (اقتصاد) وإعادة الإنتاج (مجموعات القرابة). وأخيراً، النقطة الأخيرة التي تحتاج إلى فصل تتعلق بالرأي الثقافي الذي يفترض أن المجتمع المدني هو مفهوم غربي غريب على الثقافات الأخرى، وعلى وجه الخصوص عن الثقافات العربية الإسلامية. لقد ناقشت في أماكن أخرى أن لب التفاعل بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لا علاقة له بعدم وجود نموذج غربي للمجتمع المدني توجد حاجة إلى «تصديره» إلى الأماكن التي لم يكن هناك تاريخياً وجود للمجتمع المدني فيها (ومن هنا كانت الحاجة لتعزيز المجتمع المدني - قبل الإنشاء). وبدلاً من ذلك، تتطور هذه المشكلة، كما نحن نناقش في هذه الصفحات، حول الآليات المؤسسية والنقاش المنهجي لتعزيز النهج الإداري المتعلق بالمجتمع المدني. ونتيجة لذلك فإن عدداً قليلاً من المنظمات غير الحكومية

المحلية قادر على التكيف مع المتطلبات المؤسساتية التي تحددها الجهات المانحة الدولية.^٥

وعودة إلى الحاجة إلى توفير أرضية جديدة لتعريف مفهوم متجدد، لا بد من الإقرار بأن مسألة المجتمع المدني قد تحولت إلى نموذج معياري والذي غالباً ما يكون بعيداً عن احتمالات تاريخية ملموسة ومواقف اجتماعية. وعلاوة على الانتقادات في الفقرة السابقة، فإن هناك، أيضاً، حاجة إلى الاعتراف بأنه حدث تشابك عميق بين المجتمع المدني - على أقل تقدير - وبين السياسات العادية (للحزب) من جهة، وقدرات الدول على التأثير في النشاط الجماعي من جهة ثانية، وبالتالي هناك حاجة إلى بعض التمييز من الناحية التحليلية بين السياسي وبين المجتمع المدني. سواء أكان ذلك في فلسطين أم في أماكن أخرى من العالم، ومن الواضح أن هذا التشابك ملحوظ وملمس، كما سنرى في هذه الصفحات. ولكن ماتم نسيانه في هذا السياق والذي ينزع إلى رؤية السياسة على أنها مقيدة بمحددات محلية، هو الأثر المحتمل للمساعدات على مرحلة البناء والتحول في المجتمع المدني.

١. b. تعريف متجدد

يقترح البحث تعريفاً ونهجاً جديداً للمجتمع المدني، لأنه ينبغي لمثل هذا التعريف أن يسمح بتفعيل أفضل لدراسة تعزيز المجتمع المدني في سياق دولي ولكن على أن يكون مغروساً في إطار وطني (محلي). تعريف مشترك يحافظ على أن المجتمع المدني هو مجال وسيط للرابطة التطوعية مستقل عن الدولة وعن كل من مجال الإنتاج (اقتصاد وتجارة)

والإنجاب (الأسرة). ومع ذلك، هذا التعريف لا يشير إلى إمكانية التدخل من قبل المعونة الخارجية في تطور المجتمعات المدنية المحلية. ولذلك نقترح لتعريف المجتمع المدني بوصفه فضاءً (مستقلاً قدر الإمكان عن التدخل المباشر من الدولة، والأعمال التجارية الخاصة وعالم الأسرة) لمقاربات وأفعال جماعية تطوعية تعمل كمصدر من مصادر الحكم الذاتي، بمعنى أنها قائمة على التسيير الذاتي.

الاقتراب من المجتمع المدني من خلال زاوية الحكم الذاتي ليس إلا وسيلةً لربطه في سياق متزايد في عملية تعزيز المجتمع المدني التي تحدث. وفي الواقع، يجب أن يتمتع المجتمع المدني باستقلالية (أو التأثيرات) عن الجهات الخارجية لكي يتمتع بالاستقلالية لتعريف مشروعه السياسي العام. ومن غير المعقول التفكير في وصفه بأنه كيان سياسي مستقل أو فئة اجتماعية دون أن يحتوي هذين البعدين من جوهر الاستقلال الذاتي.

الاستقلال الذاتي هنا ينبغي أن يكون أولاً مفهوماً وفق رؤية جان جاك روسو، وهو أن الاختبار الحقيقي لحرية الإنسان يكمن في حقيقة أن الجماعة ('l'état civil') لديها القدرة على الاتفاق وسن قوانينها الخاصة. وهذه القدرة أكثر من أي شيء آخر، هي مفهوم الاستقلال الذاتي السياسي. في هذه العملية، ومشاركة كل عضو من أعضاء العقد الاجتماعي شيء ضروري لهذه العملية من التشريعات. هذا هو على وجه التحديد الذي يحدد السمات الإيجابية، وفق روسو إذا ما كان هناك ميثاق اجتماعي، وليس، كما يرى هوبس ما إذا كان 'الكومنولث' أنشئ للفرار من

حالة الطبيعة التي يكون عادة البشر في حالة صراع دائمة خلالها فيما بينهم.

وإقرار مثل هذا التعريف، أخيراً، يتيح لنا اتخاذ جميع العناصر المكونة للمجتمع المدني في الاعتبار، خلافاً لكثير من المحاولات لرسم خط من هو «المتحضر» و من لا (لأسباب سياسية وأيديولوجية ودينية وإثنية أو أية أسباب فلسفية أخرى).

يقدم كاستوريديس Castoriadis مزيداً من التفصيل لمفهوم الاستقلال الذاتي الذي يمكن أن يعزز أهمية حاسمة لفهم العلاقة المحتملة بين الحكم الذاتي وتعزيز المجتمع المدني المعاصر. وهو يعرف استقلال المجتمع بمقدرته على إدارة مؤسساته ذاتياً. وليس فقط من حيث صك قوانينه الخاصة به.^٦ عملية المؤسسة الذاتية تعني قدرة المجتمعات على «مساءلة مؤسساته الخاصة به، وعلى صورة تمثيله في العالم، وعلى مغزاه الاجتماعي التخيلي».^٧

الفتح والإغلاق هما المفاتيح الأساسية في فهم كاستوريديس للاستقلال الذاتي (ويصوره كمشروع راديكالي): الإغلاق هنا يعني مجتمعاً ليست لديه إمكانيات لاختيار السبل والوسائل التي تعبر عن نفسه. ويعني ذلك الإغلاق شكلاً من أشكال التبعية، هو أن قانوناً خارج المجتمع يفرض على المجتمع. على العكس، فإن الانفتاح أمر مهم ليس فقط من حيث اختيار الإطار المؤسسي ولكن أيضاً على المستوى الإعلامي والمعرفي.

في دراستنا للمجتمع المدني، تصبح مثل هذه العناصر مهمة لفهم حقيقة أن المجتمع (المدني)

ليس فقط يجب أن تتاح له إمكانية اختيار وتحديد قوانينه الخاصة به، ولكن من أجل القيام بذلك، يجب أن يكون حراً في تخيل هذه القوانين وفقاً لاختيار الوسائل المعرفية والفكرية الخاصة به. وبعبارة أخرى، تعزيز الاستقلال السياسي لا يمكن أن يتم إلا إذا كان بالاتفاق مع المعتقدات والخطاب والمؤسسات الخاصة بمجتمع معين.

في حالة تعزيز المجتمع المدني الدولي، فإنني أناقش هنا أنه لا يمكننا الحديث عن وجود استقلالية إذا ما تم التعبير عن هذه الاستقلالية عبر فرض القواعد والقيم، أو مؤسسات لا تستخدم الطرق المناسبة التي يراها مجتمع مدني ما مناسبة. اللغة، على وجه الخصوص، أمر في غاية الأهمية في تصور كاستوريديس للوصول إلى حالة الاستقلالية الذاتية.^٨

ولذلك فإن الاهتمام الذي يولي للغة ليس مجرد سؤال حول الترجمة، ولكن أيضاً يتعلق بالمعاني والفردات، وكيف ينظر إلى بعض المفاهيم المختلفة داخل وعبر العوالم الاجتماعية وكيفية وضع مجموعة جديدة من المفاهيم قد تكون مفروضة على مجتمع آخر.

هذا، كما سنرى، أمر في غاية الأهمية في الحالة الفلسطينية (كما هو الحال في بلدان أخرى، حيث إن الجهات المانحة تأخذ على كاهلها تعزيز وضع المجتمع المدني المحلي) حيث إن الكثير من المساعدات المخصصة للمجتمع المدني يتم ضخها وفق مستويات سياقية، خاصة حين مناقشة المجتمع المدني في المؤتمرات حول العلاقة بين التنمية والديمقراطية، والمجتمع المدني والتمكين،

دون ملامسة حقيقة للفعالية الاجتماعية الفعلية . ولنتنقل الآن إلى فئات الجهات المانحة في فلسطين وكيف يمكن لمثل هذا التعريف أن يكون متعارضاً مع كل ما أنجز تحت اسم المجتمع المدني في العقد ونصف العقد الماضيين .

٢ . الجهات المانحة الغربية والمجتمع المدني الفلسطيني

٢ . a . بعض الاتجاهات العامة

لقد تناولت باستفاضة في دراسة أخرى تطور ظهور المانحين في الأراضي المحتلة وأثر ذلك على المجتمع المدني الفلسطيني.^٩ كما أن كتاباً صدر، مؤخراً، قد قلّص من مقدار مشاكل المساعدات الخارجية إلى مجرد مستوى كلي، وهي المساعدة الحكومية والأجنبية للسلطة الفلسطينية.^{١٠} وفي كلتا الحالتين (المعونة للمجتمع المدني للسلطة الفلسطينية)، هناك تقارب كبير، بمعنى أن كمية كبيرة من المال قد أنفقت لا لتعزيز المسرح السياسي المحلي في فلسطين وإنما لإيقاظ عملية السلام غير العادلة من سباتها ابتداء من العام ١٩٩٤ فصاعداً. وأنا لي مور على حق عندما تقول في كتابها إن الكثير من المال قد ذهب هدراً بدلاً من معالجة جذور المشكلة بين إسرائيل وفلسطين، ويتم هدره لتغطية الذنب السياسي للمجتمع الدولي تجاه الفلسطينيين. وتتحدى لي مور الرأي القائل إن هناك علاقة وطيدة وإيجابية تلقائياً بين المعونات وتحسين الوضع السياسي. وينطبق الشيء نفسه كما سنرى على تعزيز المجتمع المدني.^{١١} إن تحليلاً للأثار المترتبة على تدخلات الجهات

المانحة الناشطة في تعزيز المجتمع المدني تؤكد أنه كان هناك^{١٢}

١ - وجود اتجاه نحو زيادة كبيرة في كمية وحجم التمويل الذي قدمته الجهات المانحة .

٢ - تجميع التمويل لمصادر التمويل نحو الجهات الحكومية (مع كل ما يعني ذلك من حيث سلطة الحكومات للتأثير على المفاوضات السياسية حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني) من العام ١٩٩٤ فصاعداً باتجاه إحالة ذلك مكان المنظمات التضامنية .

٣ - تخصيص و / أو انتقاء حرفي لأنواع المنظمات المعنية والتي تتناقص رويداً رويداً مع تصاعد دور كل من الجهات المانحة الموجهة بمجموعة أفكار معينة والجهاز البيروقراطي المتخصص في إدارة المعونات الخارجية .

ونتيجة لذلك، كان على المنظمات المحلية التدافع باتجاه التمويل مع ظهور السلطة العام ١٩٩٤ وجرى تسويق وبرقرطة متزايدة للمعونة؛ ما أدى إلى ظهور منظمات غير حكومية واسعة النفوذ والهيمنة . قصة إعادة توجيه التمويل من جهة اللجان الشعبية بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو، باتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية واندماج جزء منها (أي القرييين من حركة فتح) مع السلطة الوليدة أدت إلى فتح جبهة بين المعسكر المؤيد للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعسكر اليسار يتنازع من خلالها حتى داخل منظمات المجتمع المدني . وهذا الصراع صار معروفاً .

ومن ثم فإن حالات كثيرة من الفساد والانتهاكات المتبادلة بين الجانبين، أو ما تدعو إليه الأصوات

العلمية القريبة من حركة فتح بضرورة الالتفات إلى إقامة دولة قابلة للحياة أولاً ومن ثم البحث في تعزيز قطاع المجتمع المدني.^{١٣} ومن المؤكد أن الجهات المانحة قد صدقت هذه الحجة من شقي المعارضة، والتأرجح بين إعطاء الأولوية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية (لا سيما في السنوات الأولى من السلطة الوطنية الفلسطينية) أو إعطاء المنح للمنظمات غير الحكومية للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية نحو مزيد من المساءلة (مثلما حدث في العام ١٩٩٨، عندما تحدث المجلس التشريعي الفلسطيني عن الفساد بل وأكثر من ذلك في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عندما شنت الضغوط على عرفات لعرض القانون الأساسي واستحداث منصب رئيس الوزراء). ولكن هذه القصة لا تخبرنا لماذا اليسار القوي تقليدياً في قطاع المجتمع المدني،^{١٤} كان له هذا الأداء الضعيف جداً في الانتخابات التشريعية الأخيرة في كانون الثاني العام ٢٠٠٦ وكيف تمكنت حماس -ويمكن التعميم بشكل كامل على التيار الإسلامي الذي نأى بنفسه بعيداً عن هذا التجاذب بين الدولة والمجتمع- على وجه التحديد من حسم مثل هذا الانتصار المذهل في انتخابات ٢٠٠٦ نفسها.

٢. ب. المساعدات المالية وآليات التمويل

في الواقع قبل أن نحاول الإجابة عن هذين السؤالين المهمين، يجب قول بضع كلمات بحق كمية المعونة المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. بحلول الوقت الذي تم التوقيع فيه على إعلان المبادئ في

أيلول ١٩٩٣، كان هناك ما يقدر بمائتين من المانحين الدوليين (ومعظمهم من المانحين الغربيين) يوفرون التمويل في الأراضي المحتلة.^{١٥}

الزيادة في حجم الوعود التمويلية الغربية وصلت إلى ذروتها مع توقيع اتفاقات أوسلو وفي مؤتمر جمع التبرعات من الجهات المانحة الذي عقد في واشنطن لاحقاً للاتفاق. ومن الواضح أن القسط الأكبر من التمويل (في المتوسط حوالي ٥٠٠ مليون دولار أميركي في السنة) قد وجهت إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء الدولة.^{١٦}

وصار مقبولاً في الدراسات القول عادة إن المبلغ المخصص لتمويل المجتمع المدني قد انخفض من ١٧٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٤ وبعد ذلك إلى ٦٠ مليون دولار في العام ١٩٩٦، فيما يقدر تدفق المساعدات الدولية للمنظمات غير الحكومية العام ١٩٩٨ بحوالي ٦٣ مليون دولار.^{١٧}

من أصل ٣٧ من المقابلات التي أجراها الباحث مع المنظمات الدولية المانحة (معظمها الآن الحكومية منها) وأثناء الانتفاضة الثانية، تبين أن هناك زيادة كبيرة في إعادة التمويل إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. (المقابلات تمت في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٣ والعام ٢٠٠٤، في أوج الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وهذا قد يفسر مثل هذه الزيادة).

وبالنظر إلى الجهات الـ ٣٧ التي تمت معها المقابلات (متخصصة في الصحة ومجموعات التنشيط المجتمعي)^{١٨} وهي بالتالي تمثل نحو ربع الدعم

الموجه نحو المجتمع المدني) نجد أن المبلغ الإجمالي للتمويل والذي يتركز على القطاع الصحي وعلى منظمات التنشيط وصل إلى ١٠٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥. من خلال استقراء هذه المبالغ، فإن المبلغ الإجمالي للمساعدات الخارجية إلى المجتمع المدني الفلسطيني قد يصل إلى مبلغ يتراوح بين ٣٠٠ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون دولار في السنة للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويمثل هذا المتوسط السنوي الإجمالي الحالي للمعونة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين لسنوات أو سولو، ولكن بما فيها المعونة المتعددة الأطراف والأموال المعطاة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولذلك ليس هناك شك في أن دور ونفوذ الجهات المانحة الخارجية قد زاد كثيراً خلال الانتفاضة الثانية. وعلاوة على حقيقة أن نسبة كبيرة من التمويل الذي قدمته المؤسسات الحكومية يعزز الرأي القائل إن المعونة فعلاً تستند إلى اعتبارات سياسية، أكثر من التضامن، أو سياسات تشجع التنمية المستدامة. وليست مقاطعة جانب كبير من الجهات المانحة الغربية للسلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦ ورفضها التعاطي مع الرباعية الدولية إلا خير دليل على كيف يمكن للمانحين تغيير طرق العمل لصالح المجتمع المدني المحلي وغيره من الجهات السياسية الفاعلة.

وفي غضون أسابيع قليلة وفي حزيران ٢٠٠٦، تم إطلاق ما يسمى الآلية الدولية المؤقتة (TIM) لإعادة توجيه المعونة الغربية، وهي آلية بحاجة إلى

دراسة وافية. على أية حال، فقد أثبتت الجهات المانحة قدرة متزايدة على توجيه التنمية في المجتمع المدني للطريق الذي تريده، وليس على أساس مصلحة الفلسطينيين الذاتية. دعونا نوضح هذا التأثير على مستويين، من جانب تقنيات التمويل والممارسات السياقية حول المجتمع المدني.

٢.٢. الجهات المانحة وتعزيز خطاب مشترك عن المجتمع المدني

من حيث الاتجاهات وبالنظر إلى نوع المعونة المقدمة للمجتمع المدني (مع مراقبة تعريفنا للمجتمع المدني بوصفه مكاناً للاستقلال الذاتي الجماعي)، ينبغي للمرء أن يؤكد وجود خمس آليات، في رأينا، تقلل من مقدرة الجهات الفاعلة محلياً على المناورة واتخاذ القرار.

أولاً، هناك حقيقة أن المعونة للمجتمع المدني، كما هي بالنسبة لقطاعات أخرى، تميل إلى أن تكون موزعة حسب آليات تمويل قصيرة المدى (مثل المشاريع) على عكس البرامج الطويلة الأجل.

ثانياً، عدد قليل فقط من الجهات المانحة تمنح دعماً مركزياً للمؤسسات المحلية، وهي طريقة من شأنها أن تسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية أن تقرر أين توجه الدعم المقدم إلى أي قطاع من النشاطات المجتمعية.

ثالثاً، لدى كثير من المانحين قواعد صارمة للتمويل (مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي فرضت عقوداً ومتطلبات ثقيلة من حيث تقديم التقارير والتي تتطلب هيئة متخصصة داخل المنظمات غير الحكومية المحلية التي بدورها لا تقدر على هذه الأعباء البيروقراطية).

رابعاً، عدد لا بأس به من الجهات المانحة لديه أنواع من التمويل المشروط (وهذا هو أسلوب من خلاله، مثلاً يقوم التعاون الإيطالي بوضع شرط يقضي بالتعاقد مع جهات إيطالية فيما يتعلق بالمواد أو الخبرة). وهذا يظهر بوضوح أنه ليست كل الأموال التي تذهب باسم المجتمع المدني تجد طريقها إلى الجهات الفاعلة محلياً.

وأخيراً، فإن بعض الجهات المانحة التي دعمت وفرضت، أيضاً، في بعض الأحيان ما يسمى محلياً بـ «برامج» «شعب لشعب»، تفرض أنشطة توحى بـ «تطبيع» بين إسرائيل وفلسطين.

التحليل السابق أبرز كيف أن آليات التمويل تحد من مساحة الاستقلال في اتخاذ القرار من قبل الجهات المحلية المتنوعة. مثل هذا التفسير قد يعطي انطباعاً مضللاً بأن الجهات المانحة لها يد حرة ومباشرة من ناحية التأثير في عمل وتفسير المجتمع المدني. في الواقع، لا تجد الجهات المانحة حاجة للتدخل بشكل مباشر. عوضاً عن ذلك فإن عدداً قليلاً من المثقفين المحليين وبعض طرق نشر الأفكار يساهمان وعلى نطاق واسع في خلق فهم مشترك ومقدس لمفهوم المجتمع المدني.

وكما يشير التحليل فإنه لا يتوجب على الجهات المانحة أن تمتلك طريقة خاصة بها لفرضها فيما يتعلق بوجود رؤية موحدة لمفهوم المجتمع المدني تسعى لفرضه. وبدلاً من ذلك، ثمة ترابط بين الطريقة التي تعرض فيها الجهات المانحة هذا المفهوم وبين الطريقة التي يتم تقبل أو رفض أو التكيف مع هذا العرض ضمن السياق المحلي.

وهكذا، فإن كم الإنتاج المعرفي الفلسطيني

حول المجتمع المدني يعكس أجندات سياسية واجتماعية مختلفة والتي يتم، في بعض الأحيان، استغلالها من قبل بعض الجهات المانحة لصالح نشر فهم «مقدس» لمفهوم «المجتمع المدني». دعونا ننظر الآن بكثير من التفصيل إلى كيف ومتى وعلى يد من تم الترويج لمفهوم «المجتمع المدني» وتفسيره وإعادة تكيفه على الساحة الفلسطينية من قبل المنظمات غير الحكومية.^{١٩}

إن المجتمع المدني في العالم العربي، سواء في الأوساط الأكاديمية أو في المناقشات العامة موضوع برز في أوائل التسعينيات. فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة الحياة اللندنية من مقرها في لندن في آب وأيلول من العام ١٩٩٣ عدة مقالات حول المجتمع المدني في المنطقة.^{٢٠} وبدأ مفهوم المجتمع المدني في الظهور في الحديث اليومي في جميع أنحاء فلسطين العام ١٩٩٣. وبالفعل بدأت بعض الكتب حول المجتمع المدني في الظهور في فلسطين منذ العام ١٩٩٣ فصاعداً.^{٢١}

وكان المجلس الدولي لصحة الناس قد نشر العام ١٩٩٥ كتاباً في القدس وهو خير دليل على الأثر السياقي القوي الذي قام به مصطلح «المجتمع المدني». وهو عبارة عن مجموعة مقالات هي نتاج مؤتمر عقد العام ١٩٩٢ من قبل اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية وجمع فيه نشطاء دوليون في قطاع الصحة من مختلف أنحاء العالم. خلال ذلك لم تذكر صراحة عبارة «المجتمع المدني» في أي من الخطب التسع الرئيسة وفي أي من التحليلات، على الرغم من أنه في كثير من الأوقات أثرت قضية المجتمع المدني.

هناك ذكر للقواعد الشعبية، والمنظمات المجتمعية، ودعوات للمزيد من دور وتأثير المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات على الصعيد الوطني، فضلاً عن التحريض على الدور والمهام الديمقراطية للمنظمات القاعدية مقابل المركزية التي تسعى الدولة إلى إقامتها حول نفسها. رغم ذلك لم يعثر في كل هذا النقاش على عبارة «المجتمع المدني». المكان الوحيد الذي تظهر فيه هو في ملاحظة محرر الكتاب وفي المقدمة الصغيرة عن «السياق الفلسطيني» والمكتوبة بعد مرور سنتين على المؤتمر.^{٢٢}

حتى وفي شكله النهائي، استطاعت المقدمة المكونة من صفحتين تناول المفهوم «المجتمع المدني» ثلاث مرات في نصف صفحة، ويبدو أنها لم تظهر أبداً في أي من المائة والعشرين صفحة من صفحات الكتاب الذي ساهم متحدثون كثيرون في إنتاجه العام ١٩٩٢. ويمكن الخلوص إلى أن هذا الكتاب دليل على عملية ربط المفهوم في سياق وخطاب كوني أشمل كان يتبلور خلال هذه السنوات.

مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بين العام ١٩٩٤ والعام ١٩٩٥ وإطلاق مشاريع البنك الدولي المصممة لصالح منظمات المجتمع المدني فإن عدداً من المنشورات حول فكرة «المجتمع المدني» تم تداولها. هناك مجموعة من المفاهيم التي ظهرت حول العام ١٩٩٤ بالضبط في الوقت نفسه حين بدأت تحديات جديدة تظهر في طريق بناء دولة فلسطينية مستقلة. ورغم أن مفهوم المجتمع المدني كان الأكثر بروزاً فإن مفاهيم أخرى أصبحت على القدر نفسه من الأهمية. مثل

«تمكين» و«هياكل المشاركة» و«منظمات المجتمع المدني» و«الدمقرطة» وغيرها من النماذج على هذه السياقات الجديدة. والكتاب الأجانب أمثال دنيس سولفان Denis Sullivan والمثقفون المحليون أمثال مصطفى البرغوثي وعزت عبد الهادي لعبوا دوراً كبيراً في إشاعة عبارة المجتمع المدني في الحيز الفلسطيني.

الجهات المانحة الدولية الكبيرة: (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...) ساهمت كذلك في نشر خطاب المجتمع المدني عن طريق تسليط الضوء عليه عبر المؤتمرات وإصدار النشرات. ورغم أنها لم تشترك جميعاً في وجهة النظر نفسها حول المجتمع المدني، إلا أن هناك نقطتين يتم عادة الالتقاء حولهما من قبل هذه المؤسسات كما من قبل الباحثين.

أولاً، تميز النقاش في وضعه ضمن إطار التقابل بين الدولة والمجتمع المدني.

ثانياً، هناك فهم مشترك يقترح أن المجتمع المدني يتماهى مع المنظمات غير الحكومية والمهنية لإدارة المرحلة الانتقالية، أو لإضفاء الطابع الديمقراطي على أغراض التنمية. هذا له نتيجتان بدورهما تقودان إلى الجزء القادم من النقاش. أولاً في أوساط هؤلاء الذين يتحدثون بلغة المجتمع المدني ثمة معارضة متزايدة بين الفصائل اليسارية وبين السلطة الوطنية الفلسطينية.

وثانياً، هناك قطاع واسع من الحقل يتم تمويله من قبل مانحين كبار (عادة أميركيين) يسعون إلى إشاعة فهم إداري للمجتمع المدني. لذا يمكن للمراقب وبدئاً من منتصف التسعينيات في القرن

العشرين أن يسجل انتشاراً وازدهاراً في المؤتمرات والورش حول المفهوم ودورات التدريب لنشطاء المنظمات غير الحكومية ومساقات تمهيدية حول التحليل وفق الإطار المنهجي، ودورات حول إدارة المجتمع المدني ومساقات متخصصة حول سبل استجلاب الدعم.

٣. أثر الدعم الخارجي على المجتمع المدني الفلسطيني

أكثر من مجرد يسار مقابل السلطة

أنا شخصياً أعتقد بأن خطاب المجتمع المدني كله يخفي اثنتين من الخصائص الأساسية: أولاً، خلف المجتمع المدني، ثمة مضمون، وهو مشروع (من الاستقلال الجماعي الذاتي) وهذا هو أوسع من لغة المجتمع المدني (أو المهنة في إدارة المنظمات غير الحكومية نيابة عن المجتمع المدني ككل). وثانياً، من الناحية السياسية، نضال المجتمع المدني لا يمكن أن يختزل في صراع بين المجموعات اليسارية (مرتبطة تاريخياً بحزب الشعب، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية) والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويجوز أن مصطلح «المجتمع المدني» في الغالب يستخدم من قبل هاتين المجموعتين من الأطراف الفاعلة، ولكن هناك منظمات أخرى تستخدم كلمات مختلفة لتتحدث عن الشيء نفسه. وأنا أفكر هنا في كلمة المجتمع المدني مثل «المجتمع الأهلي» وغيرها من الوسائل (مثل «الجهاد المدني») التي تستخدمها المؤسسات الخيرية و / أو المؤسسات الإسلامية.^{٢٣} وبالتأكيد فإن اليسار العلماني وجد في المفهوم

الطريق الأنسب لتأطير معارضته للسلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة والضرب على وتر التعبيرات الطنانية التي يفضلها ويترتب لها المانحون الدوليون حول العام ١٩٩٤، والعام ١٩٩٥. ولكن هذا الفصل المصطنع بين جماعات اليسار والسلطة الوطنية الفلسطينية جعل عبارة «المجتمع المدني» تصبح نوعاً من محدد الهوية الذي يدل وبشكل عام على هوية اليسار الفلسطيني، في حين كان من يعارضون هذا الدور الكبير للمجتمع المدني هم من كانوا في السلطة. فيما هؤلاء الذين ظلوا صامتين بوضوح فيما يتعلق بالمجتمع المدني يمكن أن يوضعوا في قائمة الجمعيات الإسلامية والخيرية.

وكما ناقشت في القسم الأول من هذه الدراسة، فإن دراسة تحليلية شاملة للمجتمع المدني يجب أن تنظر إلى أبعد من مجرد الرؤية الوظيفية والإدارية للمجتمع المدني، ولكن، أيضاً، عليها أن تدرس المحتوى النوعي الذي يهدف إلى وضع إطار للاستقلال الذاتي الجماعي. لذا فإن مضمون «المجتمع المدني» يكمن، أيضاً، خارج معسكر اليسار العلماني والمنظمات غير الحكومية والسلطة. على سبيل المثال، في سياق الحديث عن المنظمات غير الحكومية الصغرى، يمكن للمرء أن يجد انفتاحاً نحو الحاجة لوجود استقلال جماعي لكن دون استخدام عبارة مثل المجتمع المدني.^{٢٤}

ولعله من سوء التقدير تقصير أن هذه الجمعيات الخيرية (الإسلامية)، لم تحارب المعركة نفسها كشركائها العلمانيين والمنظمات غير الحكومية في بلدانها. أنا أحاول أن أوضح في دراسة أخرى^{٢٥} أن نظرة واضحة قريبة إلى مفهوم المجتمع المدني

موجودة في الواقع في العديد من تلك المنظمات الخيرية، ولكنها ببساطة ليست منقولة أو منشورة في كثير من الأحيان، بسبب ندرة أو سوء الاتصال مع الجهات المانحة، أو بسبب تقنيات الاتصال المتقدمة والتي لدى منظمات غير حكومية أخرى في إدارة العلاقات الخارجية. في حال قيامها، على الرغم من أن بعض المنظمات الخيرية في الكلام على مضمون المجتمع المدني، فإنها لا تستخدم تعبيرات المجتمع المدني، ما يجعلها تختفي، إن جاز القول، من خلال مراجعة شاملة لمعظم الجهات المانحة الغربية التي تبحث عن عباراتها التعبيرات الطنانة الأخرى الخاصة (وعلى أية حال من لا يعتبر المؤسسات الخيرية أو الدينية جزءاً من المجتمع المدني). عندما سئلوا عن تصورهم للمجتمع المدني، بعض قادة المؤسسات الخيرية خرجوا ببعض التعريفات للمجتمع المدني، ويبرز من بين أمور أخرى، دورها الإسنادي الذي ينبغي أن تضطلع به لتحسين الحكم الديمقراطي، وتنظيم هيكله الدور الذي اختارته لقواعدها وأنصارها. والواقع أنه حتى المنظمات الأصغر حجماً (مثل تلك الخيرية) لديها القدرة على التعبير عن مفاهيم واضحة وسليمة. كل ذلك يتوقف على من هم محاوروهم. وعند الحاجة يمكنهم «ضغط الزر» أو «استحضار» المرجعيات الذي يقتضيها الموقف. لكن للجهات المانحة الدولية تفاعل قليل مع تلك الجمعيات (وإذا كان الأمر كذلك، فغالباً ما يكون من خلال منظمات أكبر)، لا يعتبرونها شركاء أكفاء محتملين.

ونالت المنظمات الخيرية التي تعتمد على

المساعدة المحلية، الكثير من الثناء خلال الانتفاضة الحالية. في فترة أصبح خلالها الشيء «المحلي» أكثر القضايا أهمية، سواء من حيث الشبكة الاقتصادية، والأيديولوجية السياسية^{٢٦} المقررة والمصاغة من مرجعيات وطنية،^{٢٧} هذا الشكل من أشكال المساعدة الذاتية يحظى بتقدير بالغ وخطابه المختلف يلقي صدى في أوساط المجتمع المحلي. هناك بوادر جيدة ترى ظهور نهضة في الجمعيات الخيرية، وأن دور منظمات مثل لجان زكاة ربما كان مهماً جداً في إعادة توزيع المساعدات في المناطق المهمشة.

ولذلك يمكن للمرء أن يختتم مثل هذا التحليل بالإشارة إلى كيفية تفاضي معظم الجهات المانحة الدولية عن المناطق المهمشة، وكيف أنها كانت تميل إلى الاعتماد بشكل أساسي على مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية في المناطق الحضرية والمناطق الوسطى في فلسطين أو للخلق أو تثبيت خريطة إستراتيجية لعمل المجتمع المدني. هذا يمكن أن يكون مصيرياً بالنسبة لقسم كبير من المنظمات غير الحكومية، التي هي أصغر بكثير ولكن أيضاً أكثر نشاطاً في المناطق الريفية والمناطق المحرومة، وتقوم بتغطية قطاع مختلف من الفعاليات، كما سيتم توضيحه في الصفحات المقبلة.

تراجع دور اليسار جزئياً يرجع إلى طبيعة خطاب وممارسة المجتمع المدني لأول مرة في العام ٢٠٠٦، كل الفصائل السياسية الفلسطينية الكبيرة تنافست على انتخابات المجلس التشريعي. بالرغم من وجود دلائل مسبقة على أزمة اليسار، إلا أن مدى انهيار اليسار في انتخابات

المجلس التشريعي الأخيرة كان غير متوقع . آخرون قدموا تحليلاً يشير إلى أن عمق الأزمة ينبع في مكان آخر،^{٢٨} ولكنني شخصياً أعتقد بأننا يمكننا القول إن جزءاً من الانهيار يمكن أن يفسر، أيضاً، كنتيجة لممارسة المعونات الدولية المخصصة للمجتمع المدني .

من أجل الحفاظ على تلقي التمويل من الجهات المانحة وعلى التكيف مع أساليب العمل الجديدة (الاحتراف، الإصلاح الإداري وزيادة عملية المأسسة) بعض المنظمات غير الحكومية - وربما يكون صحيحاً بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية التي ترتبط تاريخياً باليسار - شهد تفككاً تدريجياً للموامة السابقة مع السكان المحليين . وأدى ذلك في بعض قطاعات المجتمع المدني إلى استئصالها من قواعدها الشعبية . علينا التفكير في الانتقادات الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية في بداية الانتفاضة الثانية .^{٢٩}

لندرك أن ثمة شيئاً قد ضل الطريق بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية المحسوبة على اليسار خلال سنوات أوصلو . أن إصرار العديد من هؤلاء القادة، خلال المقابلات التي أجراها الباحث معهم على التشديد على الحاجة إلى مزيد من العودة إلى القواعد الشعبية والعمل التطوعي ؛ تشير جميعاً إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية قد اقتلعت من قواعدها خلال سنوات أوصلو .^{٣٠} ولا يزال علينا تحديد أصل هذه الفجوة بين المنظمات غير الحكومية والسكان . هل هو بسبب سياسات ووجهات نظر المانحين الدوليين للمجتمع المدني؟ أم أنه، كما شرحه من قبل أحد الناشطين

في مجال الصحة ، «هزيمة داخلية صرفة في ساحة المنظمات غير الحكومية»^{٣١} التي فقدت الاتصال المباشر مع السكان؟ هل هو مزيج من الاثنين؟ ما هي العناصر الأخرى التي قد تفسر هذا التفكك؟ جزء من المشكلة يكمن في مفهوم «المجتمع المدني» بحد ذاته وفي الطريقة المتصورة والمتجسدة في مجموعة متنوعة من البرامج والمواضيع التي تطرحها الجهات الدولية والمحلية على السواء . بالإضافة إلى ذلك، فإن أوصلو لم تقدم الأرباح المتوقعة بالنسبة لغالبية السكان بل أدت إلى تفاقم المشاكل السابقة . بدلاً من «إلقاء اللوم» حصراً على الأطراف الدولية الفاعلة، وذلك تمثيلاً مع نظرية التبعية، من شأنها أن تجعل من المنظمات غير الحكومية «حزام تواصل» بين المراكز العالمية والفلسطينية (شبه) الهامشية، أو أن إلقاء اللوم فقط على المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، ونحن نقول إنه على الرغم من أن بعض الدفع باتجاه التبعية ينبع من طريقة طرح الجهات المانحة الدولية لرؤية معينة محددة للمجتمع المدني، لذا فإن مفهوم «المجتمع المدني» نفسه، داخل السياق الفلسطيني، له ثلاثة أبعاد ذات خاصية إقصائية .

البعد الأول هو إيديولوجي، تعريفات المجتمع المدني المتفق عليها التي روج لها من قبل العناصر الفاعلة محلياً عززت الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني لكونها «مدنية» أو غير مدنية، وعلى كل، تحفظ - إن لم تكن تزيد - الانقسام المصطنع بين المجتمعات العربية في الشرق الأوسط - والليبرالية الغربية .

الثاني يتميز بقوة سياسة ذات خاصية إقصائية،

لأن «المجتمع المدني» ليس متأصلاً فقط داخل خطاب الفصائل الفلسطينية، وبسبب ذلك، ثمة خلط بين العمل السياسي والعمل الإنمائي والذي لا تقوم به دائماً المنظمات غير الحكومية (ونظراً لأن البعض منها يمكن أن يهاجم لوجود جدول أعمال خفي).

ثالثاً وأخيراً، «المجتمع المدني» ينطوي على استبعاد البعد الاجتماعي لأنه يقوم على منطق التخصص، والربط الشبكي، والتبعية الداخلية لمجموعات كبيرة على عدد صغير من المنظمات غير الحكومية المتخصصة. وبعبارة أخرى، أنشطة المنظمات غير الحكومية تساهم في خلق نظام يتصف بتمايز طبقي واضح، فالمنظمات غير الحكومية تضيف أهمية للطبقات المتوسطة فيما هي تخدم المستفيدين من الطبقات الشعبية (أي بدلاً من أن تكون تجسيداً لهذه الطبقات كما كان الحال عليه حتى مطلع التسعينيات).^{٣٢}

علاوة على ذلك، فقد خضعت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لمستويين متداخلين من التفاوض. ويشملان: المستوى العلوي من التفاعل (وفي بعض أفضل السيناريوهات، التداول) مع الجهات المانحة الدولية للحصول على التمويل. والمستوى السفلي من التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين أو القواعد الشعبية. لقد كانت المنظمات غير الحكومية محاصرة في وقت حرج من الجهات الدولية المانحة؛ في حين أن السكان المحليين، ونظراً للصعوبات الاقتصادية المتزايدة التي أفرزها واقع ما بعد أوسلو، تحركوا في اتجاه أيديولوجيات مختلفة (أكثر تحفظاً بكثير).

هذه الفجوة أو المسافة التي نمت بين المنظمات غير الحكومية المحلية وقواعدها، من شأنها أن تساعد على تفسير ظهور اتجاهات داخل المنظمات غير الحكومية لإعادة صياغة سياساتها، أو على الأقل، العودة إلى الأشكال المحلية من المساعدة والتبرير السياسي.^{٣٣}

٤. إلى أين نذهب؟

إذاً، فقد تغيرت المعركة داخل المجتمع المدني تماماً مع انتخابات ٢٠٠٦، وهي تعكس في الواقع تغيرات بطيئة وأكثر عمقاً. أولاً فحكاية التعارض بين اليسار والسلطة الوطنية الفلسطينية بدأ يتغلغل إليها الدور المتنامي للمنظمات الإسلامية في علاقتها بجمهورها. كان هناك مجتمع مدني إسلامي، ولكنه لم يكن أبداً في الاعتبار من قبل التحليل الاجتماعي، ولا من قبل الجهات المانحة. إذا ألقينا نظرة على تشكيلة الحكومة العاشرة لحركة حماس (آذار ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)، نرى بوضوح أن الوزراء في حكومة حماس، أصغر بكثير من أعضاء الحكومات السابقة) وهم في جزء كبير منهم كانوا نشطاء في المجتمع المدني، ولكنهم لم يكونوا يتلقون الدعم من قبل الجهات المانحة الغربية.^{٣٤} لذلك فإن المعركة حول المجتمع المدني فلسطينياً التي اتسمت بشنائيتها (يسار + سلطة) دخل فيها منافس حيث ارتفعت أهمية الجهات المجتمعية الإسلامية في السنوات العشر الأخيرة.

انتخابات ٢٠٠٦ كانت، في رأينا، احتجاجاً أيضاً على اليسار، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأثر السلبي للغاية الذي تركته قوى اليسار والمنظمات

دور إيجابي وأكثر ابتكاراً في السياسة الفلسطينية .

المراجع

ABU AMR, Ziad.1995 .. al-mujtama'a al-madani wa al-tahawwul al-dimuqrati fi filasteen [Civil Society and Democratic Change in Palestinian Society], MUWATIN, Palestinian Institute for the Study of Democracy, Ramallah.

ABU- SADA, C.2005 .. 'Urgence et développement : L'action des ONG pendant la seconde Intifâda', *Etudes rurales*, EHESS, Printemps 173-174 ..

ABU- SADA, C.2007 .. 'ONG et Autorité Palestinienne: la "bonne gouvernance" dans un contexte de lutte nationale', *Revue d'Etude du Monde Arabe et Musulman*, n°117-118: 227-243

ABU SAIF, Atef2005 .. al-mujtama' al-madani wa al-dawlah [Civil Society and the State] Al-Shurouk, Amman

ALEXANDER, J. C.1997 .. 'The Paradoxes of Civil Society', *International Sociology*, Vol.12, pp.115-133

BECKMAN, B.1997 .. 'Explaining Democratization: Notes on the Concept of Civil society, in E. Özdalga and S. Persson (eds) Civil Society Democracy and the Muslim World, Istanbul: Swedish Research Institute in Istanbul

BEN NEFISSA S.(ed.) (2002) Pouvoirs et associations dans le monde arabe, CNRS, IREMAM, Paris

BISHARA, Azmi. (ed.) 1996 al-dimoqratiya wa al-ta'dudiah: azmat al-hizb al-siasi al-filastini fil-marhalah al-rahinah, MUWATIN, Ramallah.

BRYNEN, Rex2000 .. A Very Political Economy. Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza, United States Institutes of Peace Press, Washington.

CARAPICO Sheila2002 .. 'Foreign Aid and Promoting Democracy in the Arab World', *Middle East Journal*, (3)56 pp.379-395.

CAROTHERS, T. & OTTAWAY, M (eds.) 2000. Funding Virtue: Civil Society and Democracy Promotion (Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC)

CASTORIADIS, C.1986 .. *Domaines de l'homme. Le carrefour du labyrinthe*, Seuil, Paris.

غير الحكومية من السياسات الضعيفة (مجتمعياً) التي تحبذها الجهات المانحة الغربية . ومن المؤكد أن النتائج الهزيلة ليسار ليست فقط بسبب ذلك لكن هناك مجموعة من العوامل لعبت ضدها (التبعية الحزبية البالغة، الانشقاقات الداخلية منعت إقامة تعاون أفضل، إلخ). ومع ذلك، يوجد ما يقال من أن زوال اليسار يرجع أيضاً إلى إصراره على التبعية خلف سياسة المانحين الغربيين التي تتميز بنظرتها الإدارية الضعيفة للمجتمع المدني .

وأخيراً، حركة فتح والتي حكمت السلطة الوطنية الفلسطينية لأكثر من ١٠ سنوات اكتشفت فجأة فضل المجتمع المدني. هناك شيء من الطرافة في هذه الحالة، ولكن من المفارقات، أن مثل هذا الاكتشاف يمكن أن يفرض على كل الجهات الفاعلة أن تخرج بمصطلح الحاجة إلى التعاون مع بعضها البعض. المجتمع المدني، هو قبل كل شيء، الاستقلال الذاتي الجماعي، والتعددية، واحترام التنوع. غير أن الحقيقة أنه من خلال الصراع المسلح في العام الماضي ضد حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية، بالتأكيد لم تظهر حماس احتراماً لهذه المبادئ وعليها أن تقدم تحركاً ملموساً نحو المصالحة. مذهب الفعالية من خلال منظمات المجتمع المدني يمكن أن يكون وسيلة للخروج من المأزق الراهن. ومن المؤكد أن هذا الأمر يمكن أن يكون كذلك بالنسبة للجهات المانحة التي تحتاج إلى النظر في دعم المؤسسات الخيرية الإسلامية المعتدلة كوسيلة لقطع الطريق على حركة حماس المتطرفة في وجهات نظرها. وهكذا فقط يمكن للمجتمع المدني الحقيقي كسب

HANAFI, Sari 2002 .. 'ONG palestiniennes et bailleurs de fonds: la formation d'un agenda', in BEN NEFISSA, S. (ed.) *Pouvoirs et associations dans le monde arabe*,

Paris: CNRS, IREMAM.

HANAFI S. i & Tabar L. 2003 .. 'The Intifada and the Aid Industry: The Impact of the New Liberal Agenda on the Palestinian NGOs', **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East** 205-214, (2&1)23 .

HARIK, Ilya 2003 .. *Democracy and the Paradoxes of Cultural Diversity. Beyond the Veil of Difference*, Centre International des Sciences de l'Homme (UNESCO) Byblos.

IPHC [International People's Health Council] (1995) *The Concept of Health Under National Democratic Struggle*, Jerusalem: UPMRC Publications

KAVIRAJ, S. and KHILNANI S. (eds.) 2001 .. *Civil Society. History and Possibilities*, Cambridge University Press, Cambridge

LANGHOR, V. 2004 .. 'Too Much Civil Society, Too Little Politics. Egypt and Liberalizing Arab Regimes', **Comparative Politics**, Vol. 36, pp.181-204

LE MORE, ANNE. 2008. *International Assistance to the Palestinians after Oslo. Political Guilt, Wasted Money*, Routledge, London.

MADHOUN Mohamad I. 2004 .. 'hal al-qawii al-islamiyah 'ajizah 'an al-musharakah al-mujtama'iyah al-fa'alah?, **al-quds al-arabi** 27/07/2004 .

MARDIN S. 1995 .. 'Civil Society and Islam', in HALL, J. A (ed.) *Civil Society. Theory, History, Comparison*, Polity Press, Cambridge

MOUSSALLI, A. S. 1995 .. 'Modern Islamic Fundamentalist Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy', in NORTON, R. A. (ed.) *Civil Society in the Middle East*, vol. I, Leiden and New York: E.J. Brill.

MUSLIH, M. 1993 .. 'Palestinian Civil Society', **Middle East Journal** 258-274 : (2)47 ..

NABULSI, KARMA 2005 .. 'The State-Building Project: What Went Wrong?', KEATING, Micheal, LE MORE Anne, LOWE, Robert (eds) **Aid, diplomacy and facts on the ground: the case of Palestine**, Chatham House, London.

SAMARA Adel. (2003) *Munazamaat ghayr-hukoumia*h

CASTORIADIS, C. 1997 .. *World in Fragments. Writings on Politics, Society, Psychoanalysis, and the Imagination*, ed. & transl. by D. A. Curtis, Stanford University Press, Stanford.

CASTORIADIS, C. 1999 .. *L'institution imaginaire de la société*, Seuil, Paris.

CHALLAND, Benoit 2006 .. *Civil Society, Autonomy, and Donors: International Aid to Palestinian NGOs*, Working Paper, European University Institute, Florence http://www.eui.eu/RSCAS/WP-Texts/06_20.pdf

CHALLAND, Benoit 2008 .a. 'A *Nahdhah* of Charitable Organisations? Health Service Provision and the Politics of Aid in Palestine', **International Journal of Middle East Studies** 227-247 : (2)40 ..

CHALLAND, Benoit 2008 .b. *Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude*, London: Routledge (forthcoming).

CHALLAND, Benoit 2008 .c. "Les mutations du leadership palestinien: des accords d'Oslo à la victoire du Hamas (1993-2007)", **A Contrario**, Vol. 5, Num. 2., pp. 12-37

CURMI, B. 2002 .. 'Les enjeux de l'après-Oslo. Le mouvement associatif dans les Territoires palestiniens', in BEN NEFISSA, S. (ed.) *Pouvoirs et associations dans le monde arabe*, Paris: CNRS, IREMAM

EDWARDS B., FOLEY M., and DIANI M. (eds) 2001 .. *Beyond Tocqueville. Civil Society and Social Capital in Comparative Perspective*, University Press of New England, Hanover and London.

GHALIOUN, B., BISHARAH A., GIACAMAN G. and ZADANI S. 1993 .. *Hawla al-khiyar al-dimuqrati. Dirasaat naqdiyyah [On the Democratic Option. Critical Studies]*, MUWATIN, Ramallah.

GIACAMAN, George 1998 .. 'In the Throes of Oslo: Palestinian Society, Civil Society and the Future', in GIACAMAN George & LØNNING Dag Jørund (eds.), *After Oslo. New Realities, Old Problems*, Pluto Press, London & Chicago 1-15 .

HALL J. A. (ed.) 1995. *Civil Society. Theory, History, Comparison*, Polity Press, Cambridge.

HAMMAMI, Rima 1995 .. 'NGOs: The Professionalization of Politics', **Race and Class**: (2)37 . 51-63.

HAMMAMI R. and Tamari S. 2001 .. 'The Second Uprising: End or Beginning?', **Journal of Palestine**

١١ تقوم (سياسات) بعرض كتاب أنا لي مور المذكور في هذا العدد. انظر زاوية عرض الكتب (سياسات).

12 Challand 2006

13 Abu Saif 2005

14 Robinson 2007

15 Curmi 2002

16 Brynen 2000

17 Sullivan 1998: 95, Hammami 1995: 59, Hanafi 2002: 12

١٨ يقصد الباحث بمجموعات التنشيط أي تلك العاملة في حقل دعم الديمقراطية والحقوق

١٩ هناك مثالان متقابلان سبقا العام ١٩٩٣ قام بكتابتهما سليم تماري حين استخدم المفهوم بصورة تحليلية في مقالتي قصيرتين ظهرا في MERIP عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢

20 Moussalli 1995:79f

21 Ghalioun et al. 1993; Abu Amr 1995 ; Muslih 1993

22 IPHC 1995: X, XII

23 Madhoun 2004

24 Challand 2008a

٢٥ المصدر السابق

26 Heacock 2004 ; Malki 1994

27 Hamzah and Larzillière 2006

28 Bishara 1996, Giacaman 1998

29 Hammami and Tamari 2001; Hanafi and Tabar 2003; Samara 2003; Nabulsi 2005; Abu Sada 2007

30 Challand 2008b

٣١ مقابلة شخصية مع الدكتور مجيد نصار، نائب مدير اتحاد لجان العمل الصحي في بيت ساحور، بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٤

32 Challand 2008b: VI-VII

33 Abu-Sada 2005

34 Challand 2008c

am qawaa'id al-akhir?! NGOs [Non-Governmental Organisations or Basements for the Others? NGOs!], Palestinian Research and Publishing Foundation, Ramallah.

SCHMITTER Philippe, C.1997. 'Civil Society East and West', in DIAMOND & al. (eds.), Consolidating Third Wave Democracies: Themes and Perspectives. Johns Hopkins University Press, Baltimore 239-262.

SULLIVAN, D.1998. 'The World Bank Trust Fund for Palestinian NGOs', in

PASSIA (ed.). *Civil Society Empowerment: Policy Analysis*, PASSIA., Jerusalem

WAGNER, PETER. (ed.)2006. The languages of civil society, Berghahn, Oxford.

YONGS, P.2003. 'European Approaches to Democracy Assistance: Learning the Right Lessons?', *Third World Quarterly*, Vol. 24, pp.127-138

الهوامش

1 Carothers &ottaway 2000

2 Carapico 2002

3 langhor 2004, Youngs2003.

4 Ghaliuon 1993, Abu Amr,1995, Kaviraj & Khilalni, 2006. انظر حول تطور المفهوم والنقاش

٥ Challand، ٢٠٠٨ انظر بهذا الخصوص بنوا شالا وتحديداً الفصل الخامس والسادس والسابع

6 Castoriadis 1986: 518

٧ المصدر السابق، الصفحة ١٧

8 Castoriadis 1999:194

9 Challand2008 & 2006, b. انظر

١٠ Le More. 2008 انظر كتاب آن لي مور والمعنون "الدعم الدولي للفلسطينيين بعد أوسلو. ذنب سياسي وأموال مضیعة"

تأثير التغير في البيئة الدولية على الصراع العربي-الإسرائيلي^١

الدكتور علي الجرباوي*

على أصعدة متعددة وفي مناطق مختلفة. ومع أن هذا الأمر يُنتج الكثير من الآلام والويلات، إلا أنه يُشكّل وضعاً فريداً واستثنائياً. فاستعراض شريط التاريخ يُثبت أن مراحل الانتقال من نظام عالمي، أو حتى دولي، إلى آخر كانت دائماً صعبة، ومؤلمة، ومكلفة وهي ناجمة عن صراع طاحن بين مصالح قوى يصبح بعضها نافذاً والبعض الآخر يصير مُستنفداً؛ ولذلك يكون الصراع قوياً وحاداً، يتخذ في أحيان عديدة طابعاً عنيفاً، ومن الممكن أن يصبح عنيفاً للغاية. وما وقوع حربين كونيتين خلال القرن المنصرم إلا دليل على ذلك.

هل سيستقر العالم سريعاً على النظام الدولي الذي نرى ملامحه ماثلة للعيان أمامنا، وتستقيم دوله في منظومة علاقات دولية راسخة تحدّ من الصراعات المتفجرة حالياً؟ أم أن عدم الاستقرار سيطول ويؤجج هذه الصراعات ويتيح المجال

منذ العام ١٩٨٩، ومع تفسّخ الكتلة الشرقية وما تلاه من انهيار الاتحاد السوفياتي، والعالم يمرّ بمرحلة جديدة تُنبئ بانتهاء حقبة كانت العلاقات الدولية تُنظّم فيها وفقاً لمحددات حالة ثنائية القطبية، وانطلاق حقبة أخرى لا تزال ملامحها مُتحوّلة ولم تتضح تماماً بعد، وإن كانت قائمة حالياً على أسس الهيمنة أحادية القطبية. هذه المرحلة الجديدة لا تزال انتقالية، مرحلة تتمدّد بين حقبتين، الثانية منهما لم تترسّخ بعد؛ لأن ولادة "النظام العالمي الجديد" الذي ظنّ الرئيس الأميركي جورج بوش الأب أنها حصلت في عهده لا تزال حتى الآن مُتعثّرة^٢. ونتيجة للمخاض الطويل يمرّ العالم بحالة من عدم الاستقرار، تتكاثر فيها علامات القلق والاضطراب، وحتى الفوضى، المنتشرة

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

قاصرة وقصيرة المدى؛ لأن نقاشاً جاداً وحاداً كان قد بدأ داخل الأوساط الأكاديمية الأميركية المؤثرة، وتساعد حتى الآن، حول مدى اتساع نطاق القدرة الأميركية على التفرد بحكم العالم. كانت الأسئلة المطروحة كثيرة، من أهمّها: هل مجرد انتهاء حقبة ثنائية القطبية الدولية - من خلال تفكك وانهيار الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي - يورث الولايات المتحدة السيطرة التلقائية على العالم؟ وهل تتوفر لدى أميركا الإمكانيات اللازمة ليس فقط لفرض هيمنتها، وإنما ضمان استمرار هذه الهيمنة أيضاً؟ أم أن الوهن لم يُصب الاتحاد السوفياتي وحده، وإنما طال، أيضاً، الولايات المتحدة التي آلت إليها السيطرة على العالم وهي في وضع أضعف من أن يُمكنها من القيام بهذا الدور؟ وإذا كان التراجع الأمريكي الحالي واضحاً، فهل سيكون حتمياً ونهائياً، أم هل بالإمكان تغيير اتجاهه وإعادة الوضع إلى ما كان عليه من تفوّق بالأساس؟ وهل ستمكن الولايات المتحدة من الاستمرار في المحافظة على مصالحها الحيوية في ضوء المتغيرات الدولية الجارية حالياً.

لكي نحاول أن نستشف تأثيرات البنية الدولية المتغيرة - هذا إن كانت بالفعل متغيرة - على الصراع العربي / الإسرائيلي؛ علينا الإجابة عن هذه الأسئلة. ولكي نتمكن من ذلك، يجدر بنا أن نُخرج الموضوع من نطاقه المقلّص الذي يركّز فقط على المقارنة بين مؤشرات القوة والضعف - خاصة الكميّة منها - للولايات المتحدة ودول أخرى مرشحة للحلول مكانها أو مقاسمتها السيطرة الدولية، وأن ننتقل إلى رحاب أوسع؛ بأن نحاول فهم ما يجري

لنشوب غيرها إلى حين انتظام دول العالم في نظام عالمي جديد يقوم على أسس مغايرة لما هي عليه الحال الآن، أو في نظام دولي جديد ينتج من حصول تغيّر في مكانة اللاعبين الأساسيين في النظام الحالي؟ وما شكل ومضمون هذا النظام الذي ستستقر عليه أوضاع هذا العالم في نهاية المطاف؟ وما تداعيات كل ما يجري حالياً على العرب وعلى الوضعية العربية، وخصوصاً على مصير القضية الفلسطينية والصراع العربي / الإسرائيلي؟ هل سيكون بمقدور العرب - بصرف النظر عن سجلهم السلبي في هذا المجال - الانخراط إيجابياً وبفاعلية في عملية ترسيم النظام الجديد والاستفادة منه في تحقيق ما يقال إنه مصالح عربية قومية؟ أم هل يظنّ العرب أو بعضهم - في ظل الصراعات المستعرة بينهم - أن الحالة الدولية الحالية مستقرة وستبقى لفترة طويلة مستمرة؛ وبالتالي يتقبلون باستكانة مع «رحابة صدر» ما آل إليه وضعهم التابع الذي يستعطفون بسببه مصير قضاياهم القومية المتعثرة، وفي مقدمتها قضية فلسطين؟!

الحاجة إلى تحديد السياق

كان من الممكن لأميركا أن تحتفي وتنتشي في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي بسقوط «إمبراطورية الشر»^٣، وأن تُعلن كامل تفوقها وسيطرتها على العالم، وقد فعلت وهي مزهوة بما ظنته إنجازها الأعظم في القرن العشرين، والفتاح لها باب التفوق على مصراعيه في القرن الحادي والعشرين؛ قرن الهيمنة الأميركية الشاملة والدائمة. ولكن الشوة كانت

في سياق مجرى الحضارة العالمية. هذا ليس لكوننا من قابلي نظرية «صراع الحضارات» لصموئيل هنتنغتون^٥، وإنما لأننا مع فهم تحولات النظام العالمي وحالات الانتقال فيه من حقبة إلى أخرى على أساس كونها ظاهرة كونية تاريخية تراكمية وتصاعدية تأتي ضمن نسق يمكن أن نسميه «توالي الحضارات»^٦.

حول مفهوم «الحضارة الرائدة»

لا أحد يُنكر أن العالم يعيش، حالياً، مرحلة أحادية القطبية الدولية، أو أن الولايات المتحدة تُهيمن على العالم آنياً. ومع أن مثل هذه الحقيقة مهمة بحد ذاتها، ولا ضرورة للسعي إلى إثباتها - ما يحتاج للإثبات هو أن هذه الهيمنة المنفردة في طريقها إلى الانتهاء - إلا أنها ليست الأهم فيما نحن بصده من موضوع؛ لأن الأهم من ذلك يكمن في السؤال: ما هي الأسباب الكامنة وراء هيمنة الولايات المتحدة على العالم؟ إن كانت الإجابة لكونها تملك المقدرة العسكرية «الإمبراطورية» - على غرار روما مثلاً - التي تؤهلها للتدخل أينما ومتى شاءت لقمع جميع معارضي استمرار هيمنتها، أو لكونها تمتلك اقتصاداً قوياً وحيوياً هو الأكبر والأقدر حتى الآن عالمياً، فإن معنى ذلك أن بزوغ قوة أو قوى عسكرية واقتصادية تضاهيها سيؤدي إلى حصول تحول في النظام العالمي. إن حصل ذلك فستكون أمام العرب - إن كانوا مشاركين في عملية التحول - إمكانية تحقيق اختراق إيجابي بشأن قضاياهم القومية.

هذا - باعتقادي - تحليل ميكانيكي وسطحي

لمجريات الأمور، والمطلوب أن نتمق في الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة على هذا القدر من الهيمنة. ويصبح السؤال: هل أميركا مهيمنة لذاتها، كونها تستطيع شن حروب أم لأنها تمتلك بنية اقتصادية قوية، أم هي مهيمنة كونها تُمثل وتُعبّر عن مضمون سياق أعم وأشمل قد يبقى مهيماً حتى لو تقلصت الإمكانية والقدرة الأميركية؟

أميركا مهيمنة بالأساس لأنها تُمثل الآن «رأس حربة» الحضارة الغربية، وهي الحضارة الرائدة في عصرنا الحديث منذ انتهاء العصور الوسطى، حين بدأت أوروبا عملية تحديث جذي لنفسها، في وقت كانت فيه الحضارة العربية / الإسلامية، وهي التي كانت رائدة منذ بداية الدعوة الإسلامية حتى العصور الوسطى، تشهد تراجعاً حيوية أفقدتها ديناميكيتها السابقة، فحلت الحضارة الغربية محلها، وأخذت مكانها. لقد مرّت عملية نشوء وصعود الحضارة الغربية في مراحل متعددة، توافقت مع انتقال مركز هذه الحضارة من موقع إلى آخر، كل منها زاد على الزخم زخماً وأعطى هذه الحضارة دفعةً وتقدماً إلى الأمام. فمن إسبانيا والبرتغال وهولندا، إلى بريطانيا وفرنسا، إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، حتى استقر المقام بها حالياً في واشنطن التي أصبحت الآن مركز هذه الحضارة وعاصمتها.

ولكن قبل الاسترسال في التحليل يُفترض بنا التعرّيج على معنى «الحضارة الرائدة»؛ لأن في ذلك تيسيراً لفهم الرابط بينها وبين النظامين العالمي والدولي. الحضارة الرائدة هي «الأنماط الإنتاجية (وسائل إنتاج)، والحياتية (علاقة اجتماعية،

سياسية، اقتصادية...)، والفكرية (أسس أيديولوجية وقيم) التي تُعبّر عن أقصى إمكانية لتفاعل الإنسان مع البيئة في حقبة زمنية محددة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تفوقها وسيادتها في تلك الحقبة^٧. هذه الأنماط هي التي تمنح التفوق لمجتمع على آخر، لأنها تعطي الأول قدرة أكبر من الثاني على التفاعل مع البيئة وتطويعها لخدمة أهدافه ومصالحه. وفي كل عصر يوجد تفاوت بين المجتمعات في هذه القدرة، فيهيمن بعضها على الآخر، وتُشكّل أنماط المجتمعات المهيمنة الحضارة الرائدة لذلك العصر. معنى ذلك أن لكل عصر حضارته الرائدة، وأن الأنماط الإنتاجية والحياتية والفكرية - والتي يمكن اختزالها بـ «الأيديولوجية التطويرية» للحضارة الرائدة - تُشكّل أسس ومعايير عصرية ذلك العصر.

تأفل الحضارة الرائدة عندما تخبو الأيديولوجية التطويرية لدى مجتمعاتها، فيغيب المحفز وتقل القدرة على التفاعل مع البيئة والسيطرة عليها لتحل مكانها مجتمعات أخرى ذات أيديولوجية تطويرية جديدة تستوعب قدرات سابقتها وتضيف إليها أبعاداً جديدة، فتدور الدائرة وتبزغ حضارة رائدة جديدة تأخذ مكان سابقتها التي تُصبح مع مرور الوقت بائدة. ويجب التنويه هنا بأن كل حضارة تتخطى سابقتها في القدرة والطاقة على التفاعل والتحكم في البيئة؛ ما يجعل التسلسل الحضاري تراكمياً وتصاعدياً مضطرباً؛ كل حضارة تلي الأخرى بتفوقها عليها في السيطرة على البيئة. ففي حين كانت الحضارة العربية / الإسلامية رائدة في عصرها، ومن قبلها حضارات رائدة أخرى

كاليونانية والفارسية والرومانية، فإن الحضارة الغربية هي الرائدة في عصرنا الحالي، وتمثّل نتاج جهد الإنسان المتراكم في تفاعله مع البيئة، ومحصلة ما سبقها من حضارات رائدة في التقدم المادي.

مع كل انتقال من حضارة إلى أخرى، وهو أمر يتم كل عدة قرون مرّة، ينتج نظام عالمي جديد. بموجب هذا النظام ينقسم العالم إلى قسمين بالأساس، القسم المهيمن ويتكوّن من مجموع المجتمعات الشريكة - ولو بتفاوت - في الأيديولوجية التطويرية للحضارة الرائدة، والقسم المهيمن عليه ويتشكّل من باقي المجتمعات التي تُصنّف على درجات من التبعية وفقاً لمقدار تراجعها عن أسس ومعايير هذه الحضارة^٨. ويحدّد النظام العالمي السائد أسس ومرتكزات العلاقة التي يجب أن تقوم بين القسمين، فيخطّ ملامح الهيمنة ومجالات الاندماج وحدود الانفصال بينهما، وتستقر المعادلة ويتنظم العالم بموجبها. ولكي يستتب الأمن ويثبت النظام ويتحقق الاستقرار؛ فإن القسم المهيمن في المعادلة يطالب ويُجبر القسم المهيمن عليه على الالتزام والانصياع. ويبقى الأمر على ذلك إلى حين تفرّغ عزائم المهيمنين ويتسلّح بعض المهيمن عليهم بأيديولوجية تطويرية تُطيح بالحضارة الرائدة الموجودة وتُنتج واحدة جديدة تحل محلها، فينتج نظام عالمي جديد.

يجدر التنويه هنا بأن العلاقة بين الحضارة الرائدة السائدة في عصر ما والنظام العالمي المنظم للعلاقات الدولية في ذلك العصر هي أكثر تعقيداً مما تضمّنه الوصف المقتضب المذكور أعلاه. فمع أن

أخرى، ومن حضارة رائدة إلى أخرى .

نظام دولي أم عالمي جديد؟

هل تشكّل الحالة الانتقالية التي يمرّ بها العالم، حالياً، مخاضاً لولادة نظام عالمي جديد، أم أن ما نتابعه من إرهابات لن تُنتج سوى نقلة من نظام دولي إلى آخر تحت نطاق النظام العالمي المستمر نفسه؟. وبصيغة أخرى، هل نحن في خضم حالة انهيار الحضارة الغربية وبروز حضارة جديدة، أم أن الحراك الدائر، حالياً، يتمّ داخل إطار هذه الحضارة الغربية ولن يخرج عن مركزاتها الأساسية، بل قد يؤدي فقط إلى إعادة توزيع قوة ونفوذ مراكز قواها؟

مع مطلع القرن العشرين كان صراع قوى الحضارة الغربية فيما بينها قد أنتج نظاماً دولياً متعدد الأقطاب، ما لبث أن تحوّل بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام ثنائي القطبية الدولية قُبعت الولايات المتحدة على رأس كتلته الغربية والاتحاد السوفياتي على رأس كتلته الشرقية. ومع أن رئيسا البلدين توصلا - بحضور رئيس وزراء بريطانيا حينذاك - إلى تفاهم لتقاسم الهيمنة وتثبيت الاستقرار الدولي، وقسّما العالم - وتحديداً أوروبا - إلى منطقتي نفوذ تابعتين لهما وذلك في مؤتمر يالطا العام ١٩٤٥، إلّا أن التنافس ما لبث أن استعر بينهما في حرب باردة استمرت طوال ثلاثة عقود، أعقبتها مرحلة قصيرة من وفاق دولي لم يعمر كثيراً، ليعود التنافس على أشده في ثمانينيات القرن الماضي. وانتهى الأمر بتحقيق الولايات المتحدة وحلفائها السيطرة التامة، فانهارت ثنائية

العلاقة في أساسها تبقى ثنائية داخل هذا النظام، أي بين القسم المهيمن والقسم المهيمن عليه من المجتمعات، إلّا أنّ كلّ قسم منهما يشهد تفاعلات داخلية تصل إلى حدّ الصراع الحاد والمفتوح بين المجتمعات المكوّنة له. فمجتمعات القسم المهيمن تتنافس فيما بينها وتتصارع على السيطرة على مجتمعات القسم المهيمن عليه. أما مجتمعات هذا القسم الثاني فإنها تتصارع فيما بينها على تحسين مواقعها لتفلّت قدر الإمكان من برائن الهيمنة المطبقة عليها من مجتمعات القسم الأول. ونتيجة لهذا الصراع الداخلي، وخصوصاً بين المجتمعات المهيمنة، قد يشهد النظام العالمي لحضارة رائدة في عصر مُعيّن تقلبات ينتج عنها بروز وأفول عدد من النظم الدولية خلال ذلك العصر. لا تختلف هذه النظم عن بعضها في المحدّدات والمنطلقات الأساسية، بل تشترك في الأيديولوجية التطويرية التي تشكّل بموجبها الحضارة الرائدة المعنّية والنظام العالمي المرتبط بها. أما مجال الاختلاف فيتحدد بتقلّب القوى الفاعلة واللاعبة في الصراع الدائري بين مجتمعات القسم المهيمن على التفوّق والهيمنة. ففي النظام العالمي المنبثق عن الحضارة الغربية - على سبيل المثال - تعاقب العديد من النظم الدولية حتى الآن: متعددة الأقطاب وثنائية القطبية وأحادية القطبية؛ لذلك فإن الانتقال من نظام دولي إلى آخر لا يعني بالضرورة حدوث تغيّر في المرتكزات والأسس، بل على الأغلب يكون الانتقال داخلياً بين القوى المُشكّلة للنظام لا أكثر. أما الانتقال من نظام عالمي إلى آخر فهو الذي يَنبُج عن انتقال الأسس والمرتكزات من أيديولوجية تطويرية إلى

القطبية الدولية وابتدأت حالة مضطربة من أحادية القطبية الدولية .

قبل طرح التساؤل حول إمكانية أن يُعمر النظام الدولي أحادي القطبية طويلاً أو ينتهي سريعاً، يجدر التنويه هنا بأن مصدر الرؤية والمنطلقات الأيديولوجية لـ«الشرق والغرب» خلال مرحلة ثنائية القطبية كان مشتركاً، رغم ما بدا من ظواهر ومظاهر اختلاف توجهاتهما وما أدى إليه ذلك من حصول صراع حاد بينهما . فالرأسمالية والشيوعية هما نتاج تطور الفكر الغربي، ومصدرهما منبع واحد وإن اتجها إلى منحنيين مختلفين . وعليه فإن التنافس بينهما لم يستهدف تقويض أسس الحضارة الغربية، وإنما تحديد اتجاه مسارها فقط .

هل تداعت هذه الحضارة بانهايار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، أم أن أحد اتجاهيهما سيطر فقط على خط مسارها المستقبلي؟ يبدو أن هذا التساؤل لم يثر اهتمام معظم الغربيين الذين كتبوا في العلاقات الدولية خلال فترة العقدين السابقين، كون تركيزهم انحصر فقط على التأثيرات التي أصابت النظام الدولي؛ جرّاء هذا الانهيار، دون الدخول في بحث آثار ذلك على النظام العالمي السائد للحضارة الغربية، والذي اعتُبرت استمراريته أمراً مفروغاً ومسلماً به .

لهذا السبب تركّزت جميع تحليلات الأكاديميين الغربيين، وخصوصاً الأميركيين منهم، على استشراف مناعة الولايات المتحدة وقدرتها على استمرار الهيمنة على مقدّرات العالم بعد أن أصبحت القوة الوحيدة المسيطرة . كان القلق على مستقبل أميركا مبعث معظم هذه التحليلات التي

حاولت أن تستكنه مواطن الضعف في النظام كي يجري إصلاحها لتمكينه من الاستمرار . أما مبعث القلق فكان الاستشعار بتراجع مكانة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، ما عزّز إلى عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية، وأيديولوجية لدى البعض، مقابل تأثير العوامل نفسها في تمكين عدّة قوى منافسة جديدة من الظهور .

كان بول كيندي من أوائل من استشعروا التهديد الذي تتعرض له أميركا . ففي كتابه «نشوء وسقوط القوى العظمى»، الصادر العام ١٩٨٨، يراجع دورة حياة العديد من القوى العظمى، خصوصاً منذ القرن السادس عشر، ويستخلص أن اتساع النشاط العسكري والدبلوماسي لقوة عظمى ما؛ يُصاحب بالعادة بتقلّص قدرتها الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى هبوطها . هذا هو استنتاج كيندي فيما يخص حالة الولايات المتحدة والذي يعتبر أن اتساع نطاق «إمبراطوريتها» يمثّل السبب الكامن وراء حتمية تراجعها . ففي حين تضع أميركا جلّ تركيزها ومواردها في تعزيز قدراتها وقوتها العسكرية، وتستهلك الكثير من الوقت والجهد في متابعة الشؤون الدولية، يجد كيندي أن مركز الجذب الاقتصادي العالمي ينتقل بسرعة إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي^٩ .

على العكس من كيندي، اعتبر فرانسيس فوكوياما انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية أعظم انتصار للغرب، مؤكداً أن المسار المستقبلي قد تحدد بتكريس عالمية وأزلية الديمقراطية الليبرالية الغربية . ومن خلال طرحه أطروحة «نهاية التاريخ» بشّر بدوام هيمنة الحضارة الغربية

ونظامها الرأسمالي على العالم^{١١}. يمكن اعتبار أن استشراف فوكوياما حتمية «نهاية التاريخ» يتعدى التعليق على النظام الدولي المتحوّل في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ليعطي حكماً حول مستقبل النظام العالمي السائد. ففي هذا الاستشراف كان فوكوياما يُعبّر بامتياز عن موقف أيديولوجي، وليس عن موقف تحليلي تنبؤي فقط. فكل الحضارات الرائدة السابقة سادت ثم بادت، وعندما كانت سائدة لم تعتقد على الإطلاق بأنها ستصبح بعد حين بائدة. الأمر لا يختلف كثيراً فيما يتعلق بالحضارة الغربية، فريادتها الحالية التي قد تطول أكثر من سابقتها بفعل التطور الحاصل في مجالات التواصل الإنساني لا تعني على الإطلاق أنها ستبقيها سائدة إلى ما لا نهاية. ولكن فوكوياما كان مزهواً بـ«الانتصار» الغربي، وانبرى يُبشّر بدوام الهيمنة الأميركية. مع ذلك يجب الانتباه إلى أنه كان مُحققاً في استنتاجه المُضمّن في أطروحته من أن انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية لا ينيان دورة الحضارة الغربية التي لا تزال في عنفوانها.

لم يوافق صموئيل هنتنغتون على أطروحة فوكوياما، وسرعان ما ردّ عليه وعلى الآخرين المزهوين بالنصر الأميركي الغربي بمقالة فنّد فيها الادعاء بأن انهيار الاتحاد السوفياتي سيؤدي إلى وضع نهاية للحرب الباردة والحروب ويسجّل «نهاية التاريخ». على العكس تماماً، فإن هذا الانهيار، بالنسبة له، سينعكس سلباً على الغرب، وتحديدًا على الولايات المتحدة؛ لأن انتهاء الحرب الباردة لن يؤدي إلى «انتهاء الصراعات السياسية

والأيديولوجية والدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية، وحتى العسكرية بين الأمم». بل سيستمر هذا «الصراع على القوة والنفوذ...» وسيؤدي إلى زيادة حدّة عدم الاستقرار في العالم^{١٢}؛ لذلك فإن النهاية الوحيدة التي سيشهداها العالم جرّاء انهيار الاتحاد السوفياتي ستكون، وفقاً لهنتنغتون، نهاية فترة السلام المديد الذي تمتع به العالم خلال حقبة ثنائية القطبية الدولية.

يتفق جون مارشامير مع هنتنغتون بالرأي وينعى بحزن نهاية الحرب الباردة، ويشير إلى أن هذه النهاية ستؤدي إلى انتهاء فترة السلام التي تمتعت بها أوروبا خلال مدة الحرب الباردة، ما سيؤدي إلى حصول تنافس حاد بين القوى الأوروبية. وستكون النتيجة ظهور تعددية قطبية في أوروبا سينجم عنها تصاعد في التوتر واندلاع للحروب في المستقبل^{١٣}. من المهم ملاحظة السياق الذي يحدّد لمارشامير توجهاته، وهو سياق الحضارة الغربية التي هو جزء منها. فهو لا يأبه لما يجري في أرجاء مختلفة من العالم، وخصوصاً في الجانب الجنوبي منه، إذ جُلّ ما يهتمّ من التحولات في النظام الدولي هو ما يمكن أن يدور في أوروبا.

بالعودة إلى هنتنغتون مرّة أخرى، فإن استنتاجه أن العالم مُرشّح لزيادة في عدم الاستقرار جرّاء انتهاء حقبة ثنائية القطبية يقوده، لاحقاً، إلى دعوة الولايات المتحدة إلى تركيز الجهد على الحفاظ على مصالحها في الفترة المقبلة. ويحدّد لها ثلاثة أهداف يجدها أساسية: ضرورة مواجهة التحدي الاقتصادي الياباني، ومنع إمكانية بروز قوة سياسية عسكرية مهيمنة في أوراسيا، وضرورة

حماية المصالح الأميركية في العالم الثالث^{١٣}. ولأن الهاجس يبقى يلاحقه ويُصعّد من تخوفاته وقلقه من إمكانية انهيار التفوق الأمريكي، يطوّر هنتغتون أفكاره باتجاه استشرافي ويطرح لاحقاً نظريته حول «صدام الحضارات». تقوم هذه النظرية على أساس تقسيم الشعوب وفقاً لدياناتها وإثنياتها المختلفة التي يجدها لا تتماشى مع الغرب. وبالتالي يصل إلى الاستنتاج أن النمط الديمقراطي لن ينتشر في العالم، بل سيُجابّه، وبالتحديد من قبل الإسلام والمسلمين، وسيصبح الصراع على الحضارة الغربية التي لا يقبل المسلمون أسسها وريادتها. وبصرف النظر عن الأسباب الكامنة وراء إطلاقه هذه النظرية ومدى نظريته الاستشرافية، يمكن لهنتغتون الادعاء بأنه أخرج تحليله من حدود النظام الدولي وأدخله في نطاق النظام العالمي، حتى وإن كان القصد من ذلك الدعوة إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي والهيمنة الغربية.

كسابقه ينطلق زبغنيو بريجنسكي في تحليله حول ما يجب على الولايات المتحدة عمله من قلقه من تراجع دورها على الصعيد الدولي. يرجع السبب برأيه في هذا التراجع إلى عامل موضوعي هو العزلة الجغرافية لأميركا، ما يجعل مركز العالم السياسي في واشنطن خلال مرحلة أحادية القطبية بعيداً عن بقية أرجاء العالم، وبالتالي تضعف إمكانية سيطرة أميركا على هذه الأرجاء البعيدة. ما يُقلق بريجنسكي في مرحلة ما بعد ثنائية القطبية أن آسيا وأوروبا أصبحتا قادرتين على التوحّد بعد سقوط الشيوعية، وإذا حصل ذلك فإن مركز القوة

سينتقل من أميركا البعيدة إلى هناك. ولمواجهة هذا الاحتمال يقترح بريجنسكي ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بمبادرات عسكرية ودبلوماسية لإبقاء سيطرتها على العالم القديم من جهة، ولعزل وحصار روسيا من جهة أخرى^{١٤}.

بعكس بريجنسكي، ليس لدى إيمانويل وولرستين وصفة سحرية للحفاظ على التفوق الأمريكي الذي بدأ بالتراجع منذ سبعينيات القرن الماضي، ومرّ بأربع محطاتٍ مُهمّة هي: حرب فيتنام، وثورة ١٩٦٨، وسقوط حائط برلين العام ١٩٨٩، ووقوع هجوم ١١ أيلول العام ٢٠٠١. بالنسبة له فإن خسارة أميركا حرب فيتنام لم تكن عسكرية فقط، بل أطاحت بالولايات المتحدة كالقوة الاقتصادية المهيمنة على العالم. أما ثورة ١٩٦٨ فأدّت إلى خسارة أميركا لبرالياتها الوسطية التي كانت جذابة عالمياً، وفتحت المجال لبداية عودة الروح للمحافظين والرايكاكين اليمينيين. وبالنسبة لسقوط حائط برلين فقد أذهل أميركا التي لم تعرف كيف تتصرف بعد ذلك. فوفقاً لولرستين، في رأي مخالف لفوكوياما، فإن سقوط الشيوعية أدّى تلقائياً إلى سقوط الليبرالية، وبذا لم يعد هناك سبب لاستمرار الهيمنة الأمريكية. أما هجوم ١١ أيلول فبيّن لأميركا أنها لم تعد تملك سوى القوة العسكرية، ولذلك بدأت بتعزيزها وأصبحت تتصرف كإمبراطورية وقامت بحربها على أفغانستان والعراق. ولكن ولرستين يستنتج أن الاعتماد على القوة العسكرية وحدها، دون وجود قوة اقتصادية وفاعلية أيديولوجية لدعمها، لن تُمكن الولايات المتحدة من الحفاظ

على مكانتها التي يُتوقع لها أن تستمر في التراجع .
المهم بالنسبة له أن تتمكن أميركا من التنازل بطريقة
سلسة ومُشرقة، وبما يُجَنَّب العالم ويُجَنَّبها
التعرض للكثير من الأضرار والآلام^{١٥} .

في كتابة «ما بعد الإمبراطورية» المنشور أولاً
بالفرنسية، والمترجم لاحقاً للإنكليزية، يوافق
ايمانويل تود على أطروحة وولرستين ويُدعمها
بالبينات والإحصاءات. في هذا الكتاب يبين
تود أن الولايات المتحدة لن تستطيع المحافظة
على مكانتها المركزية على الصعيد الدولي، ولن
تتمكن من تحويل وضعها من شبه إمبراطورية
إلى إمبراطورية كاملة؛ لأنها ضعيفة عسكرياً
واقتصادياً وأيديولوجياً. فقد فشلت في المحافظة
على سيطرتها على حلفائها في أوروبا واليابان،
فتحولوا إلى قوى اقتصادية عظمى. كما فشلت
في إنهاء تهديد روسيا النووي وأتاحت لها المجال
للعمل على استعادة دورها ومكانتها الدولية.
وبالتالي لم يبق أمام أميركا سوى «استعراض
العصلات» على الأطراف الضعيفة، فاستهدفت
العرب. ومن خلال مقارنة البيانات الاقتصادية
والعسكرية لدول متعددة يصل تود إلى استنتاج
مفاده أن روسيا والاتحاد الأوروبي واليابان - وهي
من أقطاب الحضارة الغربية - قوى مرشحة لتحدي
الهيمنة الأميركية. كما وأن الصين - وهي من خارج
نطاق هذه الحضارة - مرشحة، أيضاً، لأن تكون
منافساً عنيداً لأميركا خلال السنوات المقبلة^{١٦} .

يتضح مما سبق من استعراض سريع لبعض ما
كُتب في الموضوع خلال فترة العقدين السابقين
وجود ما يشبه الإجماع على أن العالم يمر الآن

بمرحلة غير مستقرة وانتقالية . فقد انهارت مرحلة
ثنائية القطبية الدولية التي وإن كانت فيها العلاقات
بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي متوترة
ووصلت في أحيانٍ إلى حافة المواجهة إلا أن معالم
وحدود العلاقات الدولية بين الكتلتين المتنافستين
وحلفائهما فيما عُرِف بـ«العالم الثالث» كانت
خلالها واضحة ومحددة، وإلى حدٍ كبير منضبطة
ومتوقعة. فتوازن القوى وضع كوابح على تصرف
كل من القوتين العظميين، ليس لأن كل منهما لا
تريد تحقيق مصالحها على حساب الأخرى، وإنما
لأن كل واحدة حَسِبَتْ حساباً للأخرى وعلمت
أن قدرتها على تجاوز مصالح واعتبارات الأخرى
محدودة ومقيّدة. وبالتالي، كان هناك توازن
من الردع بين الكتلتين أدى إلى وجود حالة من
الاستقرار العام بينهما. وقد انعكس هذا الاستقرار
بشكل عام على الوضع الدولي، وأوجد مساحة
أتاحت بعض المجال والهامش للقوى الإقليمية
للتحرك لتحقيق مصالحها، وذلك من خلال
توظيف عملية بناء وتغيير التحالفات مع القطبين.
مع أن الانهيار السريع وغير المتوقع للكتلة
الشرقية أنهى حالة ثنائية القطبية الدولية، وأورث
الولايات المتحدة الهيمنة المنفردة على العالم، إلا
أن ذلك لم يجلب الاستقرار للنظام الدولي. فمن
ناحية، فإن تفرّد أية قوة عظمى بالساحة الدولية
يخلق بحدّ ذاته إشكالية؛ لأنه يُعَيِّب التوازن
والرداع، ويفتح المجال أمام هذه القوة لتطغى
وتتسلط وتتجبر، إذ لا يوجد سبب يمنعها من
القيام بذلك. فدون التوازن والرداع يمكن للقوة
العظمى استغلال قوتها لتحقيق مصالحها دون أي

اعتبار، ويكون الأكثر ضعفاً هو الأكبر خسارة في معادلة أحادية القطبية الدولية. وما إطلاق الرئيس الأميركي بوش الابن عبارته المستفزة «إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا» إلا خير دليل على ذلك. ومن ناحية أخرى، آلت أمور الهيمنة بعد انهيار القطبية الدولية إلى أميركا التي وجدت نفسها تواجه عالماً مضطرباً، عليها التدخل في كل شؤونه دون أن تكون لديها الكفاية من الدراية والخبرة والتجربة السابقة للإمساك بزمام الأمور الفالته. فمع إمكانياتها الكبيرة، تبقى أميركا بلداً بعيداً عن مركز أحداث العالم، جُلّ تاريخها انقضى وهي تُفضل العزلة ولم تخرج من شرنقتها إلاّ عندما فُرض ذلك عليها فرضاً. لم تكن الولايات المتحدة دولة استعمارية كاللدول الأوروبية؛ لذلك فإن احتكاكها بالشعوب الأخرى وخبرتها بها كانت شحيحة ومحدودة. ومن ناحية ثالثة، عندما أصبحت أميركا القوة العظمى الوحيدة والمتفردة في العالم لم تكن في وضع يؤهلها من حيث الاستعداد والقدرة على قيادته. فقد كانت الأوضاع الاقتصادية الأميركية تشهد تحولات عسيرة جعلت من أميركا دولة تُنتج أقل بكثير مما تستهلك، فتصاعدت مديونيتها وتفاوتت عليها قوى أخرى في ميزان التبادل التجاري، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين. أما طاقتها العسكرية فبرغم أنها تنجم عن قدرة هائلة، إلاّ أنها موزعة في أرجاء المعمورة وتجابه الكثير من الصعوبات والتحديات؛ ما جعل حربين متواضعتين في أفغانستان والعراق تتعرّثان. أما ما يُسمى «الحرب على الإرهاب» فلم تُنتج ما كان متوقّعا لها من

نتائج سريعة وحاسمة؛ لذا لا تستطيع أميركا أن تعتدّ بها أو أن تُخيف بواسطتها الكثيرين من الذين يودّون مواجهتها. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية فقد عانت من العنجهية، وبالتالي من التخبّط خصوصاً مع استلام المحافظين الجدد سدّة الحكم. وقد أدى ذلك إلى فشل واشنطن في إقامة تحالفات متينة وقادرة على مساعدتها على السيطرة على عالم انتشرت فيه الفوضى بعد غياب ضوابط ثنائية القطبية الدولية^{١٧}. وأخيراً، لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تُغري هذا العالم المتأزم بنموذج إيجابي يُشكّل البوصلة والمخرج. فسجلها في قضايا حيوية كثيرة، مثل حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، ليس بالسجل المُشرف على الإطلاق.

لكل الأسباب السابقة، الموضوعية والذاتية، تعرّثت إمكانية استقرار العالم مع وجود قوة عظمى أحادية فقط. وخلال السنوات الماضية عادت روسيا لتُشكّل منافساً عسكرياً واقتصادياً لأميركا، وتصاعدت قدرات الصين إلى مستويات غير مسبوقة، وبقيت اليابان في دائرة المنافسة الاقتصادية، وتصاعدت قدرة الاتحاد الأوروبي - وبعض من دوله كالألمانيا - الاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية. وأصبح جميع هؤلاء مرشحين لاحتلال مواقع مهمة في التركيبة الدولية مستقبلاً. ولكن ما يثير الانتباه هو أن تحدي الولايات المتحدة خرج عن نطاق دائرة القوى الكبرى المذكورة، ووصل إلى دائرة قوى إقليمية كإيران وكوريا الشمالية وسورية وفنزويلا. وما يجري من تحولات حالية في دول أميركا الجنوبية أمر مثير

للاهتمام.

إنّ ما تعنيه كل هذه التحولات أن الولايات المتحدة تواجه صعوبات جمة في بسط هيمنتها الدولية حالياً، وأنها تواجه الكثير من التحديات والعديد من الجهات المنافسة، ما يعني أن حالة أحادية القطبية الدولية لن تستمر لفترة طويلة^{١٨}. إذا كان هذا الأمر أصبح في حكم المؤكد، فإن أمرين آخرين لا يزالان موضع تخمين. أولهما يتعلق بالفترة الزمنية التي سيستغرقها استقرار التحول الحاصل حالياً، والذي لا يُتوقع له أن يتم قبل مرور العديد من السنوات. والسؤال الذي لا يمكن تقديم إجابة مؤكدة عنه يتلخص بالتالي: كم هي السنوات التي ستمر قبل أن يستقر العالم على نظام دولي أو عالمي جديد؟ أما الأمر الثاني فيتعلق بماهية الشكل الذي ستستقر عليه الوضعية الدولية مستقبلاً. هل نحن بصدد تحول سيؤدي إلى بزوغ نظام عالمي جديد أم أن ما سينتج سيبقى محصوراً فقط في إطار نظام دولي جديد؟ وإن كان التحول سينحصر في صعيد النظام الدولي فقط، فهل سيكون نظاماً يقوم على ثنائية القطبية مجدداً، أم سيكون متعدد الأقطاب؟

البيئة الدولية والصراع العربي / الإسرائيلي

تتأثر الصراعات الإقليمية بالتغيرات التي تتعرض لها البيئة الدولية. والصراع العربي / الإسرائيلي مرشح لأن يتأثر بالتحولات الجارية على الصعيد الدولي حالياً. أما ماهية هذا التأثير ومقداره فيعتمدان على عاملين أساسيين على الأقل: الأول يرتبط بماهية التحولات الجارية على

الصعيد الدولي ونواتجها على البيئة الدولية المنبثقة عن ذلك. والثاني يتعلق بفاعلية وقدرة كل من طرفي الصراع على تطويع التحولات الجارية على الصعيد الدولي وتوظيفها لمصلحته. فهل في قدرة الفلسطينيين والعرب استغلال التغير الحاصل في البيئة الدولية لصالحهم، وهل سيكونون في وضع أفضل من إسرائيل جرّاء هذه التحولات الحاصلة؟ لكي نستشرف أثر العامل الأول على الصراع العربي / الإسرائيلي علينا تقييم الوضع الدولي الحالي تجاه هذا الصراع، ومن ثم علينا أن نحاول تقديم أجوبة عن الأسئلة المطروحة سابقاً بهدف تقدير اتجاه ومدى التغير المتوقع في البيئة الدولية. من الجليّ تماماً أن إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين والعرب تُعتبر من أكبر المستفيدين من حالة أحادية القطبية، كون الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة دولياً. فأميركا هي الحليف الأول والأساسي لإسرائيل منذ قيامها، والعلاقة بين الطرفين تفوق العلاقة الإستراتيجية لتشكل علاقة بنوية / عضوية. فإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة شأن من شؤون السياسة الداخلية، وليست فقط من شؤون السياسة الخارجية، واللوبي اليهودي في واشنطن من أهم مجموعات الضغط وأكثرها تأثيراً في السياسة الأميركية^{١٩}. باختصار، يمكن اعتبار إسرائيل مكوّناً أولياً وجزءاً لا يتجزأ من خامة السياسة الأميركية، وتوقع أن يكون الدعم الأميركي لإسرائيل دعماً كاملاً ومتواصلاً، دون شروط أو قيود. فأميركا ملتزمة بوجود وأمن إسرائيل بشكل لا يقبل التأويل، وهذا التزام تشترك فيه السلطان التنفيذية والتشريعية،

ويخترق القواطع الحزبية ليتغلغل في التكوين النفسي للشعب الأميركي. وبالتالي فإن وجود الولايات المتحدة على سدة حكم العالم أمر مطمئن لإسرائيل؛ لأن معناه أن ضغوطاً جدية لن تمارس عليها لإرغامها على التوصل إلى تسوية سياسة مقبولة من الفلسطينيين والعرب.

ولكن من جانب آخر يمكن الادعاء بأن للولايات المتحدة مصالح حيوية في المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط. هذه السياسة التي وإن أخذت مصالح إسرائيل كأساس، لا تستطيع أن تتغاضى عن مطالب حلفاء أميركا الإستراتيجيين الآخرين في هذه المنطقة، والذين يتشكلون من دول عربية مهمة. فالنفت خامة حيوية وأساسية لاستمرار عجلة الحياة العصرية، والعرب يملكون الكثير منه، والدول الصناعية الغربية تريد الحصول على أكبر كمية منه، وأميركا تريد السيطرة عليه للحفاظ على هيمنتها الدولية، ولكن دون أن تضطر لاحتلال المنطقة العربية عسكرياً (احتلال العراق يُمثّل رسالة ونهاية). لذلك يفرض تحالف أميركا الإستراتيجي مع دول عربية مهمة، وضرورة عدم إحراج هذه الدول، أن تقوم بمواءمة دعمها المطلق لإسرائيل مع التجاوب مع الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية والعربية. وقد يقول قائل إن المبادرة التي أطلقها الرئيس الأميركي بوش الابن في العام ٢٠٠٣ - وتقوم على أساس التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي وفقاً لمبدأ إقامة دولتين: فلسطين وإسرائيل - هي أوضح وأفضل مبادرة قُدمت في تاريخ الصراع، وأن قوة هذه المبادرة تنبع من أن المسؤول عن تقديمها هو الحليف

العضوي لإسرائيل؛ الأمر الذي يفرض على إسرائيل ضرورة التعامل معها وعدم القدرة على إهمالها. بالتالي، قد يكون الاستنتاج بأن وجود حليف إسرائيل العضوي في موقع التحكم المنفرد في الشؤون الدولية ليس بالضرورة ضاراً بالمصالح الفلسطينية والعربية، بل قد يكون المدخل لتحصيل أدنى مربوط هذه المصالح من خلال ممارسة التأثير الأميركي على إسرائيل.

يبدو أن الموقف الفلسطيني والعربي من الدور الذي تلعبه أميركا ليس محسوماً لأي من الاتجاهين، وإنما يُتعامل معه كأمر مسلّم به. ولكن ما الذي يمكن أن يتغير إذا ما تغيرت البيئة الدولية؟ واضح من مجريات الوضع الدولي الحالي والتنافسات التي تجري ضمنه أن الولايات المتحدة ستضطر مع مرور الوقت إلى قبول مشاركة أوسع وأعمق في الشؤون الدولية لقوى عظمى صاعدة. واضح، أيضاً، أن البروز أمام الولايات المتحدة سيكون لأكثر من قوة واحدة، ما يعني أن المنظومة المقبلة ستكون على الأغلب متعددة القطبية. يجب الانتباه إلى أن معظم القوى المرشحة للمشاركة في هذه المنظومة المقبلة، باستثناء الصين والهند، تشارك الولايات المتحدة قيم ومنطلقات الحضارة الغربية الرائدة في عصرنا الحالي، ولذلك فإن صعودها لن يشكل تهديداً لهذه الحضارة، بل من الممكن أن يعطيها تجديداً وزخماً إضافياً. وعلى الأغلب فإن ذلك سيؤدي إلى أن يكون التحوّل المقبل باتجاه بروز نظام دولي جديد متعدد الأطراف، وليس باتجاه نظام عالمي جديد يقيم أسس حضارة رائدة جديدة، مع أن هذا الاحتمال يجب أن يبقى قائماً للصين

والهند، ولكن تحوله إلى واقع سيحتاج إلى عقود طويلة، إن لم يكن لأكثر من قرن من الزمن.

لنفترض أن نظاماً دولياً جديداً متعدد الأقطاب سيزغ خلال فترة سنوات مقبلة، وتكون فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، وربما الهند، قوى عظمى تتشارك فيه وتتقاسم الهيمنة على الشؤون الدولية، فهل سيؤدي ذلك إلى حدوث تغيير لصالح العرب في الصراع العربي / الإسرائيلي؟ على الأغلب أن يكون الجواب بالنفي لأن هذا النظام الدولي الجديد سيقى جزءاً من النظام العالمي المنبثق عن الحضارة الغربية. وأسس تكوين هذه الحضارة ترتكز إلى التقاليد المسيحية / اليهودية. ولذلك فإن الدعم الذي تلقاه إسرائيل من منظومة الدول المنضوية تحت هذه الحضارة ينتج بالأساس من هذه التقاليد، وتضاف إليها عوامل التاريخ الذي مرّت به أوروبا وأدى إلى نمو مشاعر الشعور بالذنب تجاه اليهود. من هذا المنطلق، فإن وجود كل هذه القوى حول الطاولة، والتي لا تختلف كثيراً عن مكونات مجلس الأمن الحالي في هيئة الأمم المتحدة، لن يشكّل تحولاً كبيراً في السياسة الدولية التي نشهدّها الآن. ويجب التذكّر أن الولايات المتحدة، وإن كانت تُعتبر العقبة أمام العرب والفلسطينيين في تحصيل حقوقهم من إسرائيل، فإنها لن تخلي المواقع وتتخلى عن إسرائيل في أي تغيير مقبل، وإنما ستصبح شريكة مع آخرين بدلاً من التفرد في الساحة الدولية، ما سترك لها مساحة واسعة من التأثير. كما ويجب أيضاً التذكّر أن معظم القوى المرشحة لاحتلال مواقع متقدمة

على الصعيد الدولي لا تُضمّر العداء لإسرائيل أو تنتكر لوجودها أو لاحتياجاتها الأمنية، وبالتالي لا تبني بالضرورة الموقف العربي بالكامل.

وإذا انتقلنا إلى العامل الثاني، والمتعلق بفاعلية وقدرة طرفي النزاع، فإن استفادة العرب من تغيير البيئة الدولية يفترض أن تكون إسرائيل ساكنة ولا تستفيد من هذه التحولات الجارية حالياً على الصعيد الدولي، في حين يكون العرب فاعلين ومؤثرين على القوى المرشحة للصعود في المكانة الدولية. وفي كلا الأمرين فإن الافتراض خاطئ. الحركة الصهيونية، ومن ثم إسرائيل، منتج غربي وتعمل وفق آلية الفكر والعمل الغربية. منذ البداية قامت الحركة على مبدأ الفاعلية السياسية وقاعدة تبادل المصالح وضرورة تنوع مصادر الدعم؛ لذلك نجد عند مراجعة تحركات هيرتسل، ومن ثم وايزمان، أنهما قاما بكل ما يلزم من تحركات في العواصم الأوروبية المختلفة، من لندن وباريس وبرلين وموسكو، لتأمين الدعم للحركة، ووصل الأمر بهيرتسل إلى الذهاب للأستانة وعرض مشروعه على السلطان عبد الحميد^{٢٠}، ومن ثم قابل وايزمان الأمير فيصل واستحصل منه على موافقة مشروطة على المشروع الصهيوني^{٢١}، وفي فلسطين، خلال مرحلة الانتداب البريطاني، عقد بن غوريون العديد من اللقاءات مع شخصيات فلسطينية لإقناعها بجدوى التعاون مع هذا المشروع^{٢٢}. ومع أن بريطانيا التزمت للحركة الصهيونية بوعدها بلفور والانتداب على فلسطين، وقامت بكل ما في استطاعتها لتسهيل قيام الوطن القومي اليهودي، إلا أن بن غوريون نقل مركز الحركة الصهيونية

إلى الولايات المتحدة العام ١٩٤٢ ، وذلك عندما استشعر بداية نهاية الإمبراطورية البريطانية من جهة، ومطلع صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى على الصعيد الدولي . لم يأبه بن غوريون لإجراء هذا التحول بعد كل ما قدمته بريطانيا من إسناد لحركته ، فقد كان سياسياً يتابع أمر مصلحته ، وكان يعلم ألا تحالفات دائمة ، ولا أصدقاء أو أعداء دائمين ؛ لذلك نجحت الحركة الصهيونية في طرق جميع الأبواب ، وفي تجنيد كل الدعم متاح لإنجاح المشروع الصهيوني . وعندما قامت إسرائيل استمرت على هذا المنهج . فتحالفتها العضوي مع الولايات المتحدة لم يمنعها من التعامل السري مع فرنسا لتطوير قدراتها النووية ، ولم يردعها عن التجسس على المعلومات العسكرية داخل البنتاغون . كما ولم يوقفها هذا التحالف العضوي عن تسريب التكنولوجيا العسكرية الأميركية إلى الصين ، أو بيع أسلحتها إلى مناطق ودول ضد الرغبة الأميركية . كانت إسرائيل دائماً قادرة على متابعة مصالحها أينما وجدت ذلك مناسباً ، وفهمت وأفهمت الآخرين من حلفائها أنها تتعامل معهم بنديّة كاملة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بما يمسّها من قضايا .

لم تتلصّب إسرائيل في مسعاها لتطوير علاقتها مع مختلف العواصم عندما تربعت حليفاتها العضوية ، الولايات المتحدة ، على سدة الهيمنة الدولية . كان بإمكان تل أبيب أن تركز إلى واشنطن وتجلس مستكنة بارتياح وتدع الأميركيين يقومون بالمهمة لها . على العكس ، قامت إسرائيل ومنذ توقيعها اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين بتسويق نفسها في

العديد من العواصم التي كانت غير مرحبة بها ، كبكين ونيودلهي . ويتوقع أن تستمر إسرائيل في توطيد علاقتها مع مختلف الدول في جميع أنحاء المعمورة ، من أميركا الجنوبية وحتى جنوب شرقي آسيا ، مروراً بالدول الإفريقية ، إضافة إلى العواصم الشمالية ، والمرشحة منها للريادة الدولية في المرحلة المقبلة .

على العكس من ذلك فإن العرب يتشكلون من دول عديدة ، كل لها مصالحها الخاصة ، أما المصلحة القومية العربية فإن العرب يتحدثون عنها أكثر مما يفعلون من أجلها ، لدرجة أنه يُعتقد أنها أصبحت عبئاً عليهم أكثر من كونها واجباً ، وخلال قرن من الزمن لم يستطع العرب والفلسطينيون استنهاض وتجميع إمكانياتهم لإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية . بل جاءت جميع هذه المحاولات مبتورة وتعاني من قصور ذاتي سببه الصراعات العربية / العربية ، وتغلب القطري على القومي . بالتالي خسر العرب فلسطين على دفعتين ولم يتمكنوا من استرجاع شيء منها ، بل على العكس خسروا بالإضافة لها أراضٍ عربية أخرى .

نظراً لاستمرار وتشعب خلافت العرب البينية وانشغالهم الدائم بها ، فإن العمل العربي على صعيد القضايا القومية ، كالقضية الفلسطينية ، يتسم بثلاث سمات : الأولى ، ضعف التنسيق العربي وبقائه في حده الأدنى المطلوب لإظهار الاهتمام بهذه القضايا القومية ، ولكن دون المخاطرة بمصالح الدول القطرية وتحالفاتها الخارجية . فمنذ أن خبت الحركة القومية العربية وتغزز واقع القطرية عند النظم - وحتى الشعوب - العربية ،

فقدت القضايا القومية أولويتها وحلّت مكانها الاهتمامات القطرية. يبدو هذا الأمر جلياً حين يُستعرض مسار الخمسين عاماً الماضية، إذ بدأت القضية الفلسطينية بأن كانت تُحدد نبض الشارع وتُشكل محور الاهتمام والعمل العربي، لتصبح الآن مجرد خبر في نشرات القنوات الفضائية. والثانية، تسليم معظم النظم العربية بالأمر الدولي الواقع والقبول بالنظام الدولي القائم، وخصوصاً بعد انتهاء ثنائية القطبية الدولية. فالولايات المتحدة، بالنسبة لهذه النظم، هي القدر و«نهاية التاريخ»؛ لذلك لا يجوز مناقشتها أو القيام بإغضابها، بل يجب عمل كل ما يلزم لاسترضائها والانصياع لإرادتها والقبول بالتالي بإملاءاتها، بل واعتبارها «الحكم النزيه» المفوض بإعادة الحقوق الشرعية المغتصبة للفلسطينيين. أما الثالثة، فتتبع مباشرة من الثانية وتتمثل بأن تسليم العرب ب«نهاية التاريخ» مع أميركا يسلبهم إرادة الفعل والقدرة عليه، ويحوّلهم إلى متلقي أفعال سلبيين لا يملكون القدرة حتى على رد الفعل؛ نتيجة لذلك تستطيع إسرائيل أن تتصرف على هواها دون أن تضع أي اعتبار لردّ الفعل العربي التقليدي القائم دائماً فقط على إصدار بيانات الشجب والاستنكار والتنديد.

المستضعفون في الأرض

في صراعها المستमित للحفاظ على سيطرتها على الساحة الدولية، ولكي تُثبت للقوى الصاعدة المنافسة لها أنها لا تزال تشكّل القوة العظمى، يجد إيمانويل تود أن الولايات المتحدة تستهدف ضرب

المنطقة العربية عسكرياً، كونها تشكل هدفاً يسيراً وسهل المثل، وتصل درجة التهكم عنده مداها عندما يعتبر أن عدم قدرة الولايات المتحدة على تسجيل انتصار عسكري سريع وحاسم وباهر في العراق مثلاً دليل ليس على القدرة العربية في المقاومة، وإنما على وهن القوة الأميركية وهبوط مستوى القدرة الأميركية على الصمود أمام منافسة القوى الأخرى الصاعدة^{٢٣}.

مثير للانتباه أن كُُلّ ما يكتب ويقال حول موضوع تغيّر البيئة الدولية، وصعود قوى جديدة على المسرح الدولي، لا يشمل من قريب أو بعيد المنطقة العربية التي تبقى في هذا الشأن خارج التاريخ. دول عديدة من مختلف القارات مرشحة لاحتلال مواقع أكثر تقدماً في الساحة الدولية خلال فترة العقدين المقبلين: روسيا، ألمانيا، الصين، اليابان، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية، والشمالية، وإيران، والباكستان، ولكن دون أن تتضمن القائمة أي ذكر لدولة عربية. فالعرب - والأفارقة - هم، على ما يبدو، مستضعفو العالم في القرن الحادي والعشرين والمهيمن عليهم من قبل مجتمعات الحضارة الرائدة الحالية. لا فعل مشاركاً للعرب في صناعة الحدث الدولي، بل هم يُشكّلون أضعف ساحة صراع للقوى الدولية، وحتى الإقليمية. وعندما تتأزم العلاقة الأميركية / الإيرانية، على سبيل المثال، فإن فلسطين ولبنان يعانيان، وتنتشر العلاقات العربية / العربية إلى محورين متضادين، وتصبح منطقة الخليج العربي ساحة مفتوحة للتهديد بالاستهداف. ما الذي يعنيه للعرب أن تبرز روسيا أو ألمانيا أو

البرازيل، أو حتى الصين أو الهند أو إيران، كقوى صاعدة جديدة ومنافسة للولايات المتحدة؟ هل سيُعتبر ذلك من وضعية العرب ويُحسن من فرصهم بشكل تلقائي، على افتراض أن هذه الدول ستكون أكثر اعتدالاً في مواقفها تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي من الولايات المتحدة؟ بماذا تدين هذه الدول للعرب كي يفترض هذا الافتراض؟ هل كان للعرب دور فاعل في التأثير على البيئة الدولية وفي صناعة هذا الحراك الدائر حالياً في النظام الدولي؟ ولماذا يجب على العرب انتظار الاعتماد على غيرهم وليس على أنفسهم لتحسين وضعيتهم في الصراع العربي / الإسرائيلي؟

واضح تماماً أن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست إيجابية في مصلحة العرب. فهم لا يُشكلون ندّاً لأحد في مجال التنافس على الهيمنة الدولية، وجميعهم إما مكبل بالتبعية للولايات المتحدة أو يحاول الإفلات منها عن طريق الاحتماء بقوة أخرى، لا يريد العرب تشكيل مركز قوة لأنفسهم، بل يتضح من تصرفاتهم وتوجهاتهم أنهم يريدون أن يبقوا كمُلاحقٍ لمركز قوة - أو أكثر - تحافظ بواسطته كل دولة عربية قطرية على مصالحها الخاصة، فهذه الدول تتعرض حالياً لكثير من الضغوط، وكثير منها مهدد بالانقسام والانفلاش؛ ما يجعل أمر الحفاظ على الذات أولوية قصوى تفوق أي اعتبار، فكيف يمكن لدول مهددة بالتقسيم والانقسام داخلياً وتتصارع مع بعضها أن تفكر وتعمل كجماعة، أولاً، وأن تفرض وجودها وتأثيرها على الساحة الدولية، ثانياً؟! .

لا يمكن للعرب وهم على وضعهم المتردي

الحالي الاستفادة من التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بقضية فوق-قطرية هي القضية الفلسطينية، إلا إذا كان الاعتقاد بأن القوى الصاعدة ستكون أفضل في سياساتها ومواقفها وأكثر تأييداً للعرب من الولايات المتحدة. ولكن أليست الولايات المتحدة أهم صديقة وحليفة لمعظم النظم العربية؟ وهل يمكن أن تصل علاقة أي من الدول الصاعدة إلى مستوى المكانة نفسها التي وصلتها علاقة هذه النظم بالولايات المتحدة؟ لماذا يُتوقع من الدول الأوروبية واليابان، على سبيل المثال، أن تكون أكثر تأييداً للعرب من إسرائيل؟ لأنها تعتمد على النفط العربي؟ هل ستوقف الدول المصدرة للنفط بيع نفطها لهذه الدول إن لم تؤيد المطالب العربية؟ لماذا يمكن توقع حصول مثل هذا الأمر في المستقبل، وهو غير حاصل الآن، إذ لم تقم هذه الدول باستخدام النفط كوسيلة ضغط على أميركا وحلفائها؟ وهل سيتوقف العرب عن شراء الأسلحة من دول إلا إذا راعت المواقف والمصالح العربية في الصراع مع إسرائيل؟ لماذا إذاً لا تُربط صفقات الأسلحة الموقعة ببلاتين الدولارات بهذا الاشتراط منذ الآن. وإذا كان العرب مع كل خاماتهم وأرصدتهم لا يستطيعون الوقوف أمام أوساط أوروبية والدفاع بفاعلية عن قضية دينية مُلهبة للمشاعر، فهل يُتوقع منهم القيام بما هو أفضل فيما يتعلق بالصراع العربي / الإسرائيلي؟ ولماذا تصرّ السلطة الفلسطينية على المفاوضات كخيار إستراتيجي وحيد وتستمر فيها بينما يقوم الإسرائيليون بالاستمرار في بناء المستوطنات والحدار الفاصل والعازل؟ ولماذا

يقترح العرب مبادرة صلح مع إسرائيل ويؤكدون عليها كلما ضربت بها إسرائيل عرض الحائط؟ وهل سيتغير وضع وموقف العرب إن أصبحت الصين أو الهند قوة عظمى، وكلتاها ترتبطان بإسرائيل بتعاون في مجالات عدّة على رأسها مجال تطوير الأسلحة؟

بوابات الخروج من المأزق

لا يمكن للعرب الخروج من المأزق وتغيير وضعهم السلبي في معادلة الصراع العربي / الإسرائيلي إلّا إذا بدؤوا أصلاً بالاعتراف بوجود هذا المأزق، والذي يتلخّص بضعفهم أمام إسرائيل وعدم فاعليتهم على الصعيد الدولي. يوجد فرق بين السعي للتوصل إلى تحقيق السلام، وبين أن تكون التسوية السياسية عبر المفاوضات هي الخيار الإستراتيجي الوحيد الذي يُعلن الفلسطينيون والعرب تمسكهم به صباح مساء، رغم كل ما تقوم به إسرائيل من إجراءات لتغيير الوضع القائم على الأرض المحتلة لصالحها. ومن لا يملك خيارات لا يستطيع تحصيل أدنى مربوط حقوقه عبر المفاوضات؛ لذلك لا يؤخذ العرب بجديّة في الأوساط الإسرائيلية وعلى الصعيد الدولي؛ لأن من لا يملك القوة، أو من يملك مصادرها ولا يريد استخدامها، لا يستطيع أن يُبلي شروطه على أحد، أو حتى أن يتوقع أن يُنصف من أحد، بل تُملى عليه الشروط، ويضطر إلى الإذعان والقبول.

يملك العرب الكثير من مصادر القوة. ولكن لكي يتمكنوا من تحويل هذه المصادر إلى قوة فعلية، ومن ثم استخدامها بالشكل المؤثر والفعال على

الصعيد الدولي، فإن عليهم القيام بخطوات فعلية وجديّة لإخراج أنفسهم من المأزق المعاش. بالطبع هذا يحتاج إلى حدوث تحوّل جذري في العقلية والرؤية والوضعية العربية الحالية. فهل هذا ممكن والواقع العربي بهذا التردّي؟ واضح أن الجواب الأسهل هو بالنفي، بمعنى أن الواقع العربي الحالي لا يبيّن بأيّة إمكانية للتغيير الإيجابي. ولكن هذا يجب ألاّ يعني على الإطلاق انتفاء الإمكانية التي يجب أن تبقى قائمة ويُسعى إلى تحقيقها.

لخروج العرب من نفق الواقع إلى المتوقع، عليهم العمل على تحقيق أربعة متطلبات مُستحقة: أولاً، لن يتمكن العرب من الدود عن مصالحهم القومية إلّا إذا تصرفوا كعرب، وليس كشعوب دول قطرية متصارعة مع بعضها البعض. والعصر المقبل هو عصر التكتلات الكبيرة التي دونها لن تستطيع الأمم أو الدول، مهما عظمت قدراتها، أن تحمي أنفسها أو مصالحها، وقد اتضح هذا الأمر للعديد من الدول التي بدأت بتجميع أنفسها في تكتلات. وعلى العرب أخذ العبرة من الدول الأوروبية التي رغم ما بينها من اختلافات، وما كان بينها من خلافات، فإنها انضوت تحت راية الاتحاد الأوروبي وبدأت تتمين وصهر علاقاتها لتُحقق الوحدة الأوروبية وتصبح قوة من قوى العالم الكبرى (قوة اليورو).

على العرب إن أرادوا المحافظة على الذات وحماية مصالحهم القومية التوجّه نحو التوحّد عوضاً عن الانقسام. ولن يحمي الدول القطرية العربية من خطر الانقسام الداخلي إلى دول جديدة ودويلات سوى التوجه نحو التوحّد في إطار

عربي عام . ويجب الاعتراف بأن صيغة «التضامن العربي» تحت لواء جامعة الدول العربية بشكلها الحالي لم تعد كافية أو قادرة على تجميع العرب بصورة حقيقية . ونظرة إلى واقع العالم العربي حالياً تنبئ بما آل إليه سوء الحال والأحوال . لذلك يجب إيجاد صيغة جديدة لتحقيق الاتحاد العربي على أسس عملية راسخة تفتح المجال لتوطيد العلاقات العربية / العربية في مختلف المجالات ، الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية . عندما يبدأ ذلك في الحصول يبدأ ارتفاع شأن العرب في الساحة الدولية ، وعندها تصبح لديها قدرة وإمكانية .

ثانياً ، لا يمكن أن يتحقق مثل هذا الاتحاد العربي والنظم السياسية العربية على حالها ، تفتقر إلى الديمقراطية وتخشى من شعوبها على وجودها ؛ لذلك فإن شرط التقدم على طريق الوحدة العربية مرهون بتحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي ، فالنظم السياسية الخائفة والقلقة على وجودها لا يمكن أن يتوقع منها الانفتاح على شعوبها وتحقيق اتحاد حقيقي مع غيرها . وفي العالم العربي فإن الشغل الشاغل للأنظمة السياسية يتمحور حول الحفاظ على الذات ، وليس تحقيق رغبات وتطلعات الشعوب ؛ لذلك تبقى خيارات هذه الأنظمة في واد وتطلعات شعوبها في واد آخر .

لكي يحقق العرب لأنفسهم مكانة على الصعيد الدولي ، ولكي يحموا مصالحهم ، فعلى الوضع القائم أن يتغير باتجاه أن تصبح النظم السياسية معبرة عن إرادة مواطنيها . عندما يحصل ذلك يتحقق أهم شرط من شروط الوصول إلى اتحاد عربي ووحدة عربية . ودون هذا الاتحاد وهذه الوحدة لن

يتمكن العرب من التأثير في الساحة الدولية ، بل يبقى عملهم مفتتاً لا يُحقق بأفضل الأحوال سوى المصالح القطرية ، وما دون القطرية .

ثالثاً ، العرب المنقسمون على أنفسهم يعانون من القلق والخوف ويستسهلون التبعية ، فتصبح أميركا لكل منهم ملاذاً وإسرائيل مارداً ، ولكي يتم كسر هذه الحلقة الدائمة على العرب تنشيط أنفسهم على الصعيد الدولي وتنوع حراكهم الدبلوماسي لإقامة علاقات مع مختلف القوى المؤثرة دولياً ؛ فالعلاقات العربية يجب أن تتوطد مع روسيا والصين والهند والاتحاد السوفياتي واليابان ، إضافة إلى دول جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا . وتوطيد هذه العلاقات يجب أن يُصبح ملموساً من خلال توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية بين العرب وهذه القوى ؛ وذلك لكسر الاحتكار الأمريكي للمنطقة . ولكي يتم ذلك على العرب القيام بالمبادرة في هذا الاتجاه وعدم القلق من ردّة الفعل الأميركية ؛ لأن هذا القلق هو سبب ارتهان العرب لأميركا . فلماذا لا يتم تحرير العملات العربية من الارتباط بالدولار الأمريكي؟ ولماذا لا يتم تحويل الودائع العربية ، أو جزء منها ، من المصارف الأميركية إلى مصارف دول أخرى؟ ولماذا لا يتم توسيع التعاون العسكري العربي مع دول جديدة؟ كل هذه الأمور تمنح العرب القدرة على المبادرة والمناورة وتوسّع من نطاق دائرة تأثيرهم على الساحة الدولية . أما إذا بقي العرب مرتهنين للإرادة الأميركية ، ولا يستطيعون التصرف إلا بعد الحصول على الموافقة الأميركية ، فإن إرادتهم ستبقى مسلوقة ، ولن يساعدهم أي تغيير

يحصل على الساحة الدولية في تحسين وضعيتهم؛ لأن هذا التغيير يجب أن ينبع بالأساس من الذات، وأن يتركز على القدرة الذاتية وليس على الاعتماد على قدرة الآخرين غير المكفولة أو المضمونة.

على العرب أن يؤمنوا أن أميركا ليست القدر الذي لا بد منه أو لا مناص منه. هذه الإيمان ضروري للانخراط الإيجابي في العمل على تغيير النظام الدولي الحالي، وربما النظام العالمي. أي أن على العرب عدم انتظار تغيير الوضع الدولي وتمني الخير من ذلك، بل عليهم العمل مع الآخرين على تحقيق هذا التغيير. عندئذ سيصبح للعرب مكانة تؤهلهم لرعاية وحماية مصالحهم القومية المهددة حالياً.

ورابعاً، على العرب وهم الآن في أضعف أحوالهم تجب استمرار استجداء تسوية سياسية من إسرائيل؛ لأن أفضل نتيجة من الممكن الاستحصال عليها الآن ستكون أقل من الحد الأدنى المعلن للموقف الرسمي الفلسطيني والعربي. واضح تماماً أن إسرائيل لا تريد، ولا يوجد من يرغب بالضغط عليها فعلياً، لتحقيق التوصل إلى تسوية سياسية وفق قرارات الشرعية الدولية ومعادلة «الأرض مقابل السلام»، أي أن تعيد جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، وتعترف بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيادية على حدود الأرض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وتقبل بالتوصل إلى حل لقضية اللاجئين على أساس قرار الأمم المتحدة ١٩٤. إن ما تريده إسرائيل حقاً هو فرض تسوية سياسية على الفلسطينيين والعرب وفقاً لشروطها، وبالتالي إقامة «دولة البقايا» للفلسطينيين على ما يتبقى من الضفة الغربية بعد أن

تنتزع إسرائيل كل ما تستطيعه من أراضيها، وعلى رأسها مدينة القدس^{٢٤}.

لاختلال معادلة موازين القوى حالياً لصالح إسرائيل، على العرب القيام بوضع سقف زمني محدد لمبادرتهم للتسوية مع إسرائيل عوضاً عن استمرار تأكيد التزامهم المفتوح بها، وعلى الفلسطينيين التوقف عن المشاركة في عملية المفاوضات العبثية التي تستغلها إسرائيل غطاءً لفرض الوقائع في مدينة القدس والضفة الغربية. بالمقابل على الفلسطينيين والعرب الإعلان أنهم هم الذين ينتظرون جواباً واضحاً ومحدداً من إسرائيل على مبادرتهم، فإن هي تلكأت أو حوّرت في مضمون هذه المبادرة فإن التسوية السياسية يجب أن تتوقف. وعوضاً عن «حل الدولتين» فإن الاستراتيجية الفلسطينية والعربية يجب أن تتجه نحو الحل القائم على أساس «الدولة الواحدة» الذي لا تريده إسرائيل بتاتاً كونه يقوّض الأسس والمرتكزات التي قامت عليها^{٢٥}.

لكي يحقق العرب تحولاً في البيئة الدولية تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي، عليهم تغيير طريقة تعاملهم مع إسرائيل. فالقوى الصاعدة حالياً في الساحة الدولية، أو حتى الولايات المتحدة، لن تكون «ملكيتة أكثر من الملك» وتتخذ مواقف أكثر حزماً مع إسرائيل من تلك التي يتخذها العرب أنفسهم.

هل سيصوب العرب أوضاعهم كي يخرجوا أنفسهم من قائمة المستضعفين في الأرض، ويتم أخذهم كأمة على محمل الجد؟ يوجد شك كبير حالياً بشأن ذلك، ولكن علينا دائماً ألا نفقد الأمل.

Snyder , Jack, 1991. Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions Cornell University Press, Ithica.

SAPIN, Burton M., 1991. "Is American Decline the Right Question?" Mediterranean Quarterly (Winter), pp18-

TODD, Emmanuel, 2003. After the Empire: The Breakdown of the American Order, translated by C. Jon Delogu, Columbia University Press, New York.

WALLERSTEIN, Immanuel, 2002 "The Eagle Has Crash Landed," Foreign Policy (July/August) , pp.6069-.

الهوامش

١ قدمت هذه الدراسة للمؤتمر السنوي الثامن لمركز الخليج للدراسات حول "العرب في بيئة دولية متغيرة" الذي عقد في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٧ - ٨ أيار ٢٠٠٨ .

٢ الجرباوي، ١٩٩٢

٣ هذا التعبير للرئيس الأميركي الأسبق دونالد ريغان، وقد استخدمه لأول مرة في خطاب ألقاه بتاريخ ٨/٣/١٩٨٣ أمام المؤتمر السنوي للرابطة القومية للأنجليكان. انظر

<http://www.nationalcenter.org>

٤ انظر Sapin ، ١٩٩٧ .

5 1997, Huntington

٦ انظر بهذا الصدد الجرباوي، ١٩٨٥ .

٧ المصدر السابق، ص ٧.

٨ من هذا المنطلق يتم تقسيم العالم إلى تصنيفات مثل العالم الأول والثاني والثالث. لمراجعة نقدية لهذا المنطلق انظر:

الجرباوي، ١٩٨٦ .

٩ كيندي، ١٩٩٤ ص ٦٧٢ .

١٠ فوكوياما، ١٩٩٣ .

11 1989. Huntington

12 Mearsheimer 1990 .

13 Huntington 1991 .

14 1997 , Brzezinski

15 Wallerstein, 2002

16 Todd, 2003

١٧ Snyder ، ١٩٩١ ، p. ٢٣٠

18 Todd, op.cit., pp. 195-196

19 Mearsheimer & Walt, 2006

٢٠ شوفاني، ١٩٩٦ الصفحات ٣٣٦-٣٣٢ .

٢١ أنطونيوس، ١٩٧٨ الصفحات ٣٩٥-٣٩٦ .

22 Ben-Gurion, 1972

23 Todd, op.cit., pp. 142-143

٢٤ الجرباوي، ٢٠٠٤

25 Jarbawi, 2008

أنطونيوس، جورج، ١٩٨٧ . يقطعة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت .

الجرباوي، علي، ٢٠٠٤ . «المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٥٨ (ربيع)، ص ٨٤ - ٩٠ .

الجرباوي، علي، ١٩٩٢ . «في النظام العالمي الجديد»، دراسات عربية، السنة ٢٨، العدد ١٠/١١/١٢، ص ٣-١١ .

الجرباوي، علي، ١٩٨٦ . «نقد المفهوم الغربي للتحديث»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، ص ٣٩-٥٨ .

الجرباوي، علي، ١٩٨٥ . «العرب والأزمة الحضارية»، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٤، ص ٤-٢٤ .

شوفاني، إلياس، ١٩٩٦ . الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .

كيندي، بول، ١٩٩٤ . نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان .

فوكوياما، فرانسيس، ١٩٩٣ . نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .

BEN-GURION, David, 1972. My Talks With Arab Leaders., Keter Books, Jerusalem

BRZEZINSKI, Zbigniew, 1997. The Grand Chessboard: American Primacy and Its Imperatives Geostrategic, Basic Books, New York.

HUNTINGTON, Samuel P., 1997. The Clash of Civilization and the Remaking of World Order, Touchstone Books, New York..

HUNTINGTON , Samuel P., 1991. "America's Changing Strategic Interests," Survival, Vol. 33, no. 1 (January/February), pp. 3-17

HUNTINGTON, Samuel P., 1989. "No Exit-The Errors of Endism," The National Interest, no.17 (Fall), pp. 3-11.

JARBAZWI, Ali "، 2008. A Path to a One-State Solution," (1008/03/) at www.bitterlemons.org

MEARSHEIMER, John J. & WALT, Stephen, 2006. The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Cambridge, Ma: Harvard University, John F. Kennedy School of Government.

MEARSHEIMER, John J., 1990. "Why We Will Soon Miss the Cold War," The Atlantic, Vol. 266, no. 2 (August), pp. 35 - 50.

القوات الدولية: كيف يمكن الاستفادة من الفكرة

الدكتور عاطف أبو سيف*

هذه القوات وماذا يريدون منها؟ وكيف يتطلعون إليها؟ .

عموماً، فإن فكرة إرسال قوات دولية أو قوات حفظ سلام أو ما شابه من قوات للفصل بين المتنازعين ليست بجديدة على أزمة الشرق الأوسط التي شهدت هذا الوجود الدولي على أشكال مختلفة منذ اندلاع الأزمة مع اقتلاع الحركة الصهيونية الشعب الفلسطيني من أرضه وإنشاء دولة إسرائيل على قراه ومدنه، حيث وجدت القوات الدولية للفصل بين القوات العربية وبين الجيش الإسرائيلي بعد ترسيم خط الهدنة وفقط اتفاقية رودس، وبعد ذلك وصولاً إلى القوات متعددة الجنسيات التي تم نشرها في سيناء بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل .

ومسيرة السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية

يبدو أن فكرة إرسال قوات دولية إلى قطاع غزة والضفة الغربية باتت واحدة من الأفكار التي تجد لها مكاناً على طاولة الحديث في سياق البحث عن حل للصراع في المنطقة، غير أن الاختلاف بالطبع بين جميع الأطراف يكمن ليس في وجود هذه القوات من عدمها بل في مهامها وقوة التفويض المعطى إليها وطبيعته . ومثل كل شيء في السياسة فإن جوهر الشيء - وتفسير الفاعلين لهذا الجوهر - هو الذي يفرق . فبإمكان الفرقاء الحديث عن الشيء نفسه مع أنهم يعنون شيئين مختلفين . المهم أن يدرك كل طرف أين تكمن مصلحته من وراء هذه الخطوة السياسية أو تلك . وإذا كان الأمر كذلك فإن الفلسطينيين مدعوون إلى التفكير جدياً في صياغة مواقفهم ورؤيتهم لطبيعة عمل

* دكتوراه في العلوم السياسية

وإسرائيل لم تطرح فكرة القوات الدولية أو أي شيء من قبيلها في مداولاتها - على الأقل فإن ما ظهر على السطح وللإعلام من هذه المداولات لم يقترح غير ذلك - إلا أن استدعاء قوة مصغرة للمراقبة في الخليل كان بداية مثل هذا التدخل . رغم أن دور مثل هذه المجموعة لا يتعدى كتابة التقارير دون أية مقدرة على الفعل والتحرك في وجه أي انتهاك . ومن ثم تم حل الخلاف الفلسطيني الإسرائيلي حول الحضور الأمني الإسرائيلي على معبر رفح بعد فك الارتباط مع قطاع غزة عن طريق وجود فرقة مراقبين أوروبيين على المعبر بالطبع مع وجود كاميرات تنقل الصور إلى نقطة عسكرية إسرائيلية . هذه الترتيبات رغم أنها مكنت الفلسطينيين من فتح المعبر ومن تسريع عملية المرور من وإلى قطاع غزة وبدا المعبر كما لو كان تحت سيادة فلسطينية وإن كانت منقوصة ، إلا أنها لم تخل من عيوب وأزمات . حيث نجحت إسرائيل دائماً في إغلاق المعبر عن طريق منع هؤلاء المراقبين الأوروبيين من الذهاب إلى المعبر ، آخذين بعين الاعتبار أن هؤلاء المراقبين يبيتون داخل مدينة المجدل ، داخل الخط الأخضر ، وبالتالي كان من السهل على إسرائيل أن تقول لهم إنها غير مسؤولة عن سلامتهم ؛ وهذا يكفي لكي يحجموا عن الذهاب إلى المعبر . ولو كان بمقدور الفلسطينيين توفير الأمن لهم وحمايتهم لربما كان الوضع أفضل . وحتى نكون أكثر دقة فلو أن المراقبين الأوروبيين شعروا بأنهم يمكنهم الركون إلى الفلسطينيين في توفير أمنهم الشخصي وأمن الفريق لربما فضلوا البقاء داخل مدينة غزة أو في إحدى الضواحي القريبة من المعبر . وللحقيقة

فقبل حالة الانهيار السياسي التي ترتبت على انقلاب حماس على السلطة وسيطرتها عليها في حزيران من العام ٢٠٠٧ كان يتم العمل على بناء مقر للمراقبين الأوروبيين داخل المعبر وهو قيد الاكتمال لولا انهيار الوضع . بعبارة موجزة لم يكن للأوروبيين أن يشعروا بالأمن في ظل حالة الفتان الأمني وحالة الاقتتال والدم المسفوك .

عموماً كان الرئيس الراحل ياسر عرفات أول من قال بوضوح إن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى حماية دولية ؛ حمايته من بطش القوة العسكرية الإسرائيلية . كان ذلك في السنة الثانية للانتفاضة . وربما أمكننا القول بكثير من اليقين إن مثل هذا المطلب يشكل الأساس لأي موقف فلسطيني بشأن الوجود الدولي ، بمعنى أن يكون تفويض هذا الوجود قائماً على الحاجة لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل في وجه قوة التدمير الإسرائيلية . التصور الفلسطيني الذي انطلق منه ياسر عرفات كان يرى أن الوجود الدولي يهدف إلى منع إسرائيل من التغول على الشعب الفلسطيني ومواصلة مصادرة أراضيه ومواصلة اجتياحاتها المتكررة والمتواصلة والقصف والقتل . كان الفلسطينيون ينظرون إلى هذا الوجود بوصفه حماية ، وليس وجوداً لأية أهداف أخرى . من هنا كان الرفض الإسرائيلي بلا تردد لمثل هذه الفكرة ولمثل هذا الوجود ، حتى إن إسرائيل في ذلك الوقت لم تعتبر الفكرة جديرةً بالنقاش . وبالطبع انطلاقاً من مصالحها فإن إسرائيل ما كانت لتقبل طواعيةً مثل هذا الاقتراح وما كانت لتعمل على تكبير يديها بأسوار السجن ، فهي تفهم ما يقصده

بقليل من التفحص لمثل هذا الوجود محاولةً تحويره وتطويعه لخدمة مصالحها الجيوإستراتيجية توافقاً مع الواقع والمزاج الدولي الذي صار أكثر قبولاً للفكرة. ما الذي تغير في السياق الدولي وفي الفهم الإسرائيلي إذ؟

على الصعيد الدولي

علينا أن ننتبه إلى جدية الطرح الدولي بخصوص القوات الدولية خاصة في غزة، وهي فكرة ليست وليدة اللحظة أو وليدة تدهور الوضع في قطاع غزة بعد انقلاب حزيران ٢٠٠٧. لقد بدأت الفكرة تختمر في عقول اللاعبين الكبار في السياسة الدولية والإقليمية بشكل جدي منذ أكثر من ثلاث سنوات. ففي دراسة مؤسسة راند (Rand) الشهيرة حول الدولة الفلسطينية وردت عبارة لا يمكن لنا أن نقول إنها جاءت عبارة حقاً. تقول العبارة: "من الممكن إرسال قوات بوليس (شرطة) دولية إلى المدن الفلسطينية لفرض الأمن". في ذلك الوقت لم يكن الاقتتال قد انتشر في شوارعنا، وإن كان الفلتان الأمني قد سبق مثل هذه الإشارة بسنوات. والمؤسسة الأميركية الشهيرة التي أعدت دراسة موسوعية تفصيلية حول تكاليف إنشاء الدولة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية ووضعت حلولاً أو ما رأته حلولاً لكل المشكلات المستعصية، مثل فكرة الطريق الأمن الذي يربط الضفة الغربية بقطاع غزة عبر ما أسمته طريق القوس وهو طريق طويل يربط المدن الفلسطينية ببعضها البعض من رفح حتى جنين. عموماً الدراسة تتحدث عن وضع قطاع

المجتمع الدولي حين يفوض الوجود الدولي بحماية المواطنين الفلسطينيين، وهي تدرك أن مثل هذا الوجود هو إقرار ببطشها وعنجهية سياساتها القمعية بحق الشعب الفلسطيني. وآخر شيء تريد إسرائيل أن تتحمّله في كل هذا الصراع في المنطقة هو الإقرار بالمسؤولية عمّا حدث للشعب الفلسطيني ابتداءً من أول مجزرة ارتكبت بعد وصول مجموعات المستوطنين إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وانتهاء بقتل الطفل قرب الجدار عند قرية بلعين في نهاية تموز ٢٠٠٨.

وعليه تم النظر إلى مثل دعوات ياسر عرفات تلك بوصفها مطلباً سياسياً وإن كان مغلفاً بنوازع ودعاوى إنسانية. وإسرائيل التي ترغب، دائماً، في أن ترى الصراع بوصفه صراعاً إنسانياً وأن حله لا يكون إلاّ عبر الحلول الإنسانية النازعة إلى التخفيف عن السكان وجعل حياتهم أسهل (فمثلاً لم الشمل للعائلات الفلسطينية لا يكون لدواعي سياسة «العودة»، بل لدواعٍ إنسانية كالتخفيف عن العائلات المشردة ومساعدتها على عيش حياة اجتماعية سليمة وما شابه). من هذا المنطلق رفضت إسرائيل جملةً وتفصيلاً مثل هذا الوجود.

على كلٍّ من الواضح أن الفكرة لم تمت وأن الكثير من الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة باتت على قناعة متنامية بأن مثل هذا الوجود قد يكون مدخلاً علاجياً مهماً في حل الصراع المستعصي في الشرق الأوسط. مرةً أخرى هذا القول يجب ألاّ يقترح أو يؤمى إلى أن هذه الأطراف تشارك الفلسطينيين وجهة نظرهم وحاجتهم للحماية من البطش الإسرائيلي. بل إن إسرائيل صارت تنظر

غزة الأمني مدركة أنه برميل من البارود الذي يجب أن يتم الحفاظ عليه غير مشتعل ، وهي تقترح أنه من الممكن لقوة بوليس دولية أن تحفظ الأمن هناك في ظل عجز الأجهزة الأمنية عن تحقيق مثل هذه الغاية . عموماً فإن أية موافقة أميركية حول فكرة الوجود الدولي لن تتعدى إطار مثل هذا الاقتراح وفي أفضل الأحوال لن تزيد مهام مثل هذا الوجود عن مجرد كونه مراقباً لا صلاحية له ولا تخويل له من أي نوع أكثر من كتابة التقارير .

لنتأمل المقصد من وراء هذا الاقتراح .

رؤية الرئيس بوش الذي ستنتهي ولايته بعد أشهر تركز إلى وجود دولتين . الدولة الفلسطينية يجب أن تكون قابلة للحياة بمعنى أن تكون لديها مقومات الحياة من تواصل جغرافي ومنافذ . بالطبع مثل هذه العبارات تعني بالمجمل أو بالتفصيل أنها لن تكون ذات سيادة . وهذا أمر آخر - وطالما أنها لن تكون ذات سيادة فالأميركيون لن يتوقعوا أن تكون دولة تحت الاحتلال . إذاً لا ضير من وجود دولي يقوم بتأمين الحاجات الأمنية لإسرائيل وفي الوقت نفسه يخفف أعباء الحياة الفلسطينية ويجعل هذه الدولة قابلة للتواصل . بمعنى آخر يقوم هذا الوجود بتخفيف القلق الأمني أو ربما الهوس الأمني الإسرائيلي وفي الوقت نفسه يساهم في ازدهار الكيان الفلسطيني الناشئ . هكذا تكون عبارة "قابلة للحياة" بديلة عن المطلب الفلسطيني : "ذات سيادة ومستقلة" ، وهي الكلمات التي ترد في الخطاب السياسي الأميركي أو الإسرائيلي بشأن الدولة الفلسطينية . وهو المنطق نفسه الذي تقول به بعض القيادات السياسية الإسرائيلية : نحن نعطي

الفلسطينيين ما نشاء وليسموه إمبراطورية إن شاؤوا . لا بأس .

ما أقصده هنا من وراء هذا ؛ أن الطرح الأميركي والمنطلق الأميركي من وراء الموافقة وربما الدعوة إلى مثل هذا الوجود الدولي لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع أهداف السياسة الخارجية الأميركية بخصوص الصراع في المنطقة . غير أن مكنم الخطورة في تقزيم دور القوات الدولية - إلى كونها شرطة دولية لفرض الأمن في المدن الفلسطينية خاصةً ربما في قطاع غزة - هو في حقيقة أنه يدلل على صحة الطرح الإسرائيلي بأن الفلسطينيين غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم وأنهم بحاجة للتأهيل بدايةً قبل أن يتم تسليمهم زمام الأمور ، وهو الفهم نفسه الذي نبعت منه فكرة فك الارتباط مع قطاع غزة حين قال البعض نعطيهم غزة ونرى كيف يتصرفون . ولما كانت الوقائع بعد ذلك مخزيةً فلسطينياً بعد سفك الدماء ورفع الأعلام الحزبية فوق مقرات الحكومة والتصرفات المشينة بحق الإنسانية والوطن ، فإن الخوف هو من أن مثل وجهة النظر هذه قد تعززت .

أوروبياً

الأوروبيون تحدثوا ويتحدثون عن توسيع تجربة المراقبين على معبر رفح ، وقالوا يمكن شملها لتضم جميع المعابر الحدودية بين الفلسطينيين وإسرائيل وبينهم وبين العالم الخارجي ، معبر الكرامة مع الأردن ، معبر كارني ، والطريق الآمن في حال تمت إعادة تدشينه ، وبالطبع مطار غزة ومينائها البحري . هم يرون في تجربة المراقبين رغم بعض

العثرات نجاحاً كبيراً ويستدلون على ذلك بسلسلة العمل خلال الأوقات الطبيعية وحتى بعد الأزمة . علينا أن نتذكر أن إسرائيل بدأت بمنع المراقبين بشكل جدي من الذهاب للمراقبة على المعبر بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت في غزة . عموماً الأوروبيون يقولون إنه حتى هذه العثرات . مردها ضعف التفويض المعطى ؛ وبالتالي فإن تحسين هذا التفويض سيؤدي إلى عمل أفضل .

لكن ليس هذا وحده سبب الحماس الأوروبي لتدخل فاعل في المنطقة عن طريق قوات دولية . أولاً الاتحاد الأوروبي هو القوة الاقتصادية الأكثر تمويلاً للسلطة الوطنية الفلسطينية وهو دائماً غير قانع بأن يكون الصراف الذي يصرف على حفلة تديرها واشنطن ، ويرغب في دور أكبر بكثير على الأقل يتوافق مع دوره المالي السخي . طبعاً علينا أن ننتبه إلى أن الأمر أبعد من مجرد اشتباكات السياسة الخارجية الأوروبية في المنطقة ، فهو يتعدى ذلك إلى السؤال الكبير حول دور أوروبا في العالم . فبعد تمدد الاتحاد الأوروبي ونجاح التجربة الأوروبية وبعد أن وصلت القوة الاقتصادية إلى درجة من الرسوخ والثبات والنمو المتصاعد ، صارت أوروبا تبحث لها عن دور يوازي ويترجم هذه القوة في كل مناطق العالم خاصة تلك الحساسة منها والقريبة من منابع النفط . غير أن منطقة الشرق الأوسط أو بالأحرى الضفاف الشرقية والجنوبية للمتوسط تعتبرها أوروبا حدودها الأكثر سخونة مع العالم الخارجي . من هنا أطلق الاتحاد مشاريعه المختلفة من مؤتمر برشلونة العام ١٩٩٥ وآخرها مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقه الرئيس

الفرنسي ساركوزي في شهر تموز الماضي . في سياق آخر ، فإن راسمي السياسة الدفاعية والخارجية الأوروبية ينظرون إلى نشر القوات الأوروبية في الخارج ولو كانت نوعاً من القوة الناعمة على أنه تليين لعضلات آلة الحرب الأوروبية التي هي بحاجة لأن تكون على أهبة الاستعداد . وهذا موضع خلاف طويل بين أقطاب الاتحاد بين تيار فرنسي صقوري وتيار اسكنديناوي حمائي والموقف الألماني المتردد والبريطاني المعارض لأية قوة أوروبية خارج (الناتو) . وهذا موضوع آخر . والأوروبيون يتحدثون بكثير من الثقة والفخر في الدوائر المغلقة أو في مراكز الأبحاث عن تجربتهم في كوسوفو والبوسنة والهرسك . ورغم فشل أوروبا أو لنقل تعثرها في حل الأزمة وتدخل القوة الأميركية بقيادة (الناتو) وقصف بلغراد والإطاحة بنظام ميلوسوفتش ، ورغم أن كثيرين يذكرون أوروبا بألم التعثر في حديقتها بيتها الخلفية ، إلا أن إدارة الاتحاد الأوروبي للإقليمين تبدو مثار فخر وشاهد نجاح . وفي زيارة إلى البوسنة التقيت خلالها مع آخرين بمنسوب الاتحاد الأوروبي وزرنا مقر الشرطة الأوروبية ، تحدث لنا الأوروبيون بكثير من الثقة عن التجربة الناجحة . وهي تجربة وباختصار يرى الأوروبيون إمكانية نقلها إلى أماكن النزاع الأخرى .

من هنا يمكن ربط الحماسة الأوروبية لوجود المراقبين على حدود قطاع غزة مع مصر وطرح الأوروبيين تعميم الفكرة . في المقابل تطرح بعد الأوساط حول ضفاف الأطلسي ضرورة أن تكون القوة أطلسية بمعنى ارتكازها إلى قوات حلف

ال(ناتو). وللولايات المتحدة عموماً وجهة نظر في مفهوم القوة العسكرية الأوروبية تقضي بأن تكون مثل هذه القوات جزءاً من قوات حلف ال(ناتو) بشكل عام وفق ما يعرف بترتيبات بترسبورغ. لتنظيم العلاقة بين ال(ناتو) والقوة الأوروبية الناشئة داخل الاتحاد الأوروبي. ولما لا يبدو أن الجهات الدولية غير مستعدة لنشر قوات دولية أو قوات حفظ للسلام دون موافقة الأطراف المعنية وتحديداً إسرائيل فمن المهم النظر إلى الموقف الإسرائيلي. رغم أن الأمم المتحدة مثلاً قامت بتنفيذ فقرات القرار (١٧٠٦) والخاص بإرسال قوات دولية إلى دارفور رغم معارضة الحكومة السودانية. لكن حين يتعلق الأمر بإسرائيل فعلياً أن ندرك أن هذا غير ممكن. يعني أن يتم إرسال قوات إلى فلسطين دون موافقة إسرائيل المسبقة. هذا يقودنا للحديث عن موقف الطرف الأكثر حساسية من الموضوع.

إسرائيل

إسرائيل كما أسلفنا ضد الفكرة من ناحية المبدأ، لكنها حين أصبحت فكرة الوجود الدولي بضاعة رائجاً دولياً صارت تبدي مرونة مشروطة من شأنها أن تفشلها، على سبيل تحفظاتها الـ ١٤ على خارطة الطريق. وهي على استعداد لفعل الشيء نفسه وبالتالي تطويع الفكرة لصالح خدمة المصالح الإسرائيلية مثل أن تجعلها شرطة حراسة على حدودها تمنع إطلاق الصواريخ على الحزام الاستيطاني حول قطاع غزة. بكلمة أخرى تصبح هذه القوات الدولية تعمل بطريقة غير مباشرة تحت إمرة الجيش الإسرائيلي، أو على الأقل نقل الهوس

الأممي الإسرائيلي إلى عقل القوات الدولية، وبالتالي جعلها تعمل وفق ميكانزمات الأجندة الأمنية الإسرائيلية؛ فقد أفادت مصادر إخبارية بأن الحكومة الإسرائيلية في شباط الماضي درست إمكانية نشر قوات دولية في قطاع غزة وتم تشكيل طاقم حكومي من وزارات مختلفة تحت إمرة قسم التخطيط في القيادة العامة للأركان الإسرائيلية. وتداول الأفكار داخل إسرائيل يركز على استقدام هذه القوات لقطاع غزة فقط لغايات رمي أعباء الأمن الإسرائيلي على كاهل قوة دولية. وهي سترفض نشر مثل هذه القوة في الضفة الغربية. ما أقوله هنا هو إن إسرائيل كما في كل شيء في مواقفها تحاول أن تجرّ أية فكرة لصالحها.

إذاً ماذا نريد نحن كفلسطينيين؟

من البديهي أن نبدأ الإجابة عن مثل هذا السؤال بالقول: نريد إذاً ما تم الأمر أن نقوم بتجويره لصالح خدمة مقاصد وتطلعات شعبنا، كي لا تتحوّل هذه الفكرة إلى سيف مسلّط على رقابنا. هكذا ببساطة، وهذا لب العمل السياسي. نحن نريد قوات دولية لا تعفي إسرائيل من مسؤولياتها بل تحملها هذه المسؤوليات وتكون فاصلاً يحمي شعبنا من بطش القوات الإسرائيلية. علينا التفكير في كيفية الاستفادة من المزاج السياسي العام حول إمكانيات الفكرة. بالطبع تجربة الخليل لم تكن موفقةً كما أن تجربة رفح لم تنجح بشكل كامل لكنها بالطبع أفضل من كرم أبو سالم. إذاً كيف يمكن تطوير الفكرة؟ أنا لا أعرف، لكنني أقترح على صانعي القرار شمل مثل هذه الأفكار في

مداولاتهم وتشكيل لجنة خاصة تبحث في الأمر وتخرج بتوصيات تقول لهم المحاذير والمكاسب من هذه الخطوة، وتضع سيناريوهات حول سبل استكشاف آفاق الفكرة. عموماً يجب على مثل هذه التوصيات أن تأخذ بعين الاعتبار أن تكون جزءاً من إطار أشمل لحل الصراع وتكون خطوة في سبيل تنفيذ الاتفاق وليست مجرد مراقبة التزام الأطراف بهذا الاتفاق وكتابة تقارير. بمعنى أنها يجب أن تشمل قوة إلزامية. وهذا لا يضر الفلسطينيين بأي حال طالما أن غايتهم كانت دائماً استرداد حقوقهم. المهم كيف نحاول استغلال الأفكار المطروحة. بالطبع هذا يتعلق بالسؤال الأكبر حول المشروع الوطني وما يريده الفلسطينيون من معركتهم النضالية. بمعنى ما هي مقاصدهم السياسية وما هي السبل التي يتفقون عليها لتحقيق هذه السبل والأطر الزمنية. إلا أن يقيني هو أننا لم نعد نتحدث بصوت واحد، بل صارت غاياتنا - وبعيداً عن الكلام المعسول حول الوحدة الوطنية - تدميرية بعد أحداث غزة في حزيران من العام ٢٠٠٧ وأحداث الأول من آب ٢٠٠٨ في حي الشجاعية. يقيني الثاني هو أن كل ما يحدث في الشأن الداخلي أو الشأن الدولي لا يمكن أن يقال عنه إنه في مصلحة الوطن والقضية. هذا خداع للنفس. إن أي مؤرخ هاوٍ وليس محترفاً سيأتي بعد زمن نكون فيه كلنا قد صرنا في ذمة التاريخ، لن يتردد في وصف ما حدث بالانتكاسة للمشروع

التحرري الوطني الفلسطيني.

هذا الوصف يصلح في هذا السياق لأنه يقترح وبكل بساطة أنه ودون استعادة لحمه الكيان السياسي الفلسطيني والاتفاق الشامل على البرنامج الوطني ومحدداته فإن فكرة مهمة مثل فكرة وجود قوات لحفظ السلام أو لإلزام إسرائيل بتنفيذ الاستحقاقات المتوجبة عليها وفق أي اتفاق ستتحول إلى نكسة أخرى. فوجود قوات دولية يجب أن يكون ضمن الرؤية الفلسطينية لحل الصراع ولاستعادة بعض من حقوقنا. أنا أعرف تشاؤم الكثيرين حين يتعلق الأمر بحيادية المجتمع الدولي وأنا في كثير من المرات أشاركهم هذا التشاؤم، لكن العمل في السياسة والتفكير بها لا يحتاج إلى مثل هذه التوصيفات. ما أقترحه هو التفكير في استكشاف إيجابيات الفكرة ومحاولة تحييد السلب فيها، كي لا نجد أنفسنا منساقين وراء ما لا نعرف أو نرفض ونسب ما لا ندرك. لأنه قد يترتب علينا الإجابة عن أسئلة لم نعد إجابات مسبقة لها من باب: ما هي طبيعة هذه القوة ومم تتشكل؟ من قوات (النااتو)؟ أم من قوات أميركية في أغلبها؟ قوات عربية كما قد نرغب؟ أم أوروبية؟ أم ماذا؟. ما هو نوع التفويض المعطى لها؟ ومتى ينتهي؟ وما هي مرجعية هذه القوات؟ أسئلة كثيرة أعتقد بأنها تستحق المزيد من التأمل والتفكير، ولكن منطلقين من حاجتنا الوطنية وليس من باب المناكفة والمشاكسة ومن باب الاختلاف فضيلة.

(حماس) خارج السرب.. وصولاً إلى الهدنة المجانية

أحمد عبد الرحمن*

الأمم المتحدة في العام ٧٤ على استقبال ياسر عرفات وقبول المنظمة كعضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولأول مرة أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات لتعيد الاعتبار لقضية فلسطين كقضية تحرر وطني، ولم يعد الصراع مع إسرائيل خلافاً على الحدود مع جيرانها من الدول العربية، إلا أن هذا الإنجاز التاريخي الذي حققته (فتح) لم يكن رادعاً لمحاولات التدخل العربي الرسمي في الشأن الفلسطيني، حيث جرى تشكيل فصائل جديدة في الساحة الفلسطينية تعكس حضور الدول المجاورة في القرار الفلسطيني، انطلاقاً من التدخل القائم بين العام العربي والخاص الفلسطيني والتأثير والتأثر المتبادلين بينهما؛ لأن الفعل الفلسطيني المستقل ضد إسرائيل يعرض الكيانات العربية المجاورة للانتقام والعدوان الإسرائيلي، وقد أصدرت القيادة العربية الموحدة

حركة (فتح) حركة تحرر وطني سعت، وتسعى دائماً، إلى تعزيز جبهتها الداخلية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأوجدت على الدوام الصيغ والأطر لانضواء القوى الوافدة إلى الإطار الوطني العريض: منظمة التحرير الفلسطينية بهيئاتها الثلاث: (اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني والمجلس المركزي)، وبفعل التداخل بين العام والخاص في الشأن الفلسطيني والذي أودى بخصوصية القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني؛ تصدت حركة فتح لواقع الوصاية العربية الرسمية لتؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي الناطق باسمه في المحافل العربية والدولية، وبعد إقرار قمة الرباط هذا الواقع الفلسطيني الجديد، وافقت

*عضو المجلس الثوري لحركة فتح والناطق الرسمي باسمها.

في العام ١٩٦٦ أمراً يمنع العمل الفدائي باعتباره توريطاً للدول العربية في حرب مع إسرائيل ليست مستعدة لها، وأحد هذه الأنظمة أصدر بياناً أعلن فيه ما يلي: «نحن الذين نحدد زمان ومكان المعركة ولا بد من أن نصل إلى التوازن الإستراتيجي مع العدو قبل الحرب»، ومعنى هذه المواقف المتناغمة على اختلاف مصادرها أن أمن الكيانات العربية لن يسمح لـ(فتح) بالعمل المسلح ضد إسرائيل من أرض هذه الكيانات، وقد عملت الأنظمة القريبة والبعيدة على توثيق علاقاتها، ليس فقط مع الفصائل التابعة لها، بل مع كل فصيل يتبنى موقفاً معارضاً للمواقف والسياسات التي تعبّر عنها حركة فتح كحركة تحرر وطني، إلا أن ثقل (فتح) على الصعيد الوطني الفلسطيني كان يفرض على الفصائل التي تدور في فلك الأنظمة عدم القطيعة مع (فتح)، لتبقى لها شرعيتها في الساحة الفلسطينية من خلال وجودها في أطر المنظمة، وإن ظلت تعارض السياسة الوطنية التي تتبناها (فتح). وقد تشكلت جبهة الرفض بعد إعلان البرنامج المحلي في العام ٧٤ بتشجيع صريح من أنظمة عربية معينة ولا يجمع بينها غير الخوف من خطر الاستقلالية الفلسطينية في القرار والفعل، فهناك أنظمة توافق على قرار ٢٤٢ دعمت جبهة الرفض إلى جانب أنظمة ترفض هذا القرار وتدعم بدورها جبهة الرفض الفلسطينية، ولم تصمد جبهة الرفض طويلاً حين أدركت بعض أطرافها وخاصة ذات المنشأ القومي المستقل أن التدخل العسكري السوري في لبنان العام ١٩٧٦ يتعارض بالكامل مع دعوة هذه القوى القومية

المنشأ إلى تثوير الجماهير العربية في لبنان وغير لبنان وزجّها في معركة التحرير، ولم يؤثر التنبؤ العراقي لجبهة الرفض في تغيير الواقع الجديد في لبنان، إلا أن (فتح) استطاعت أن تحتفظ بقرارها المستقل وترفض الإلحاق رغم الضغوط السياسية والعسكرية الهائلة التي مورست ضدها بعد عملية دلال المغربي وعملية الليطاني واجتياح إسرائيل للجنوب والذي بلغ ذروته في العام ٨٢ بالعملية العسكرية الإسرائيلية التي وصلت بيروت وخروج المنظمة من لبنان.

الخروج من لبنان

ومن خلال أولوية (فتح) المطلقة كحركة تحرر وطني فلسطيني وصاحبة قرار مستقل أصدر المجلس الوطني الفلسطيني وثيقة إعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ٦٧، وهي قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وقد صدر هذا القرار الوطني التاريخي الذي يجسّد الإرادة الوطنية المستقلة في ذروة الانتفاضة الأولى التي انطلقت العام ١٩٨٧ واستمرت حتى العام ١٩٩٣، وقد التحقت (حماس) بالانتفاضة في عامها الثاني، وكان لها - كما هو معروف - برنامجها العقائدي تجاه فلسطين كوقف إسلامي، ومارست حركة حماس دورها في الانتفاضة بشكل مستقل عن القيادة الوطنية التي تضم كل الفصائل والقوى الفلسطينية، وقد فشلت كل الجهود التي بذلت على أكثر من صعيد في الوطن وخارجه في دخول (حماس) أطر المنظمة وقيادة الانتفاضة،

وبحكم برنامجها وانتمائها الإسلامي فقد حظيت (حماس) بتعاطف واضح عربي وإسلامي .
وحين خطت المنظمة و(فتح) الخطوة التاريخية المنتظرة بعد مؤتمر مدريد للسلام، وعقدت اتفاق (أوسلو) مع إسرائيل بعد مفاوضات سرية في (أوسلو) ١٩٩٢ و ١٩٩٣، تشكلت في سورية جبهة الإنقاذ الفلسطينية ضد (أوسلو)، وهي لا تختلف في شيء عن جبهة الرفض الفلسطينية من حيث القوى والبرامج، إلا أن الجديد في هذا التشكيل هو دخول حركة حماس إلى سورية وإلى جبهة الإنقاذ، ولديها رصيد نضالي وصدى عربي وإسلامي .

الوفاء الإسرائيلي بالالتزامات المترتبة عليه، أن يكون هناك موقف صارم من (حماس) وممارساتها الداخلية أو ضد إسرائيل، لأن معنى ذلك أن السلطة الوطنية تقوم بإضعاف وتمزيق جبهتها الداخلية دون أن تحصل حتى على الأرض .
ورفضت (فتح) -دائماً وأبداً- النظرية الإسرائيلية المطالبة بالقضاء على المقاومة وأجنتها كشرط مسبق للانسحاب من الأرض الفلسطينية، وكان منطقها يقوم على أن الأمن الفلسطيني والالتزام بالاتفاقات والاستحقاقات شأن فلسطيني داخلي يمكن الوصول إليه في حال التزمت إسرائيل وانسحبت فعلاً من الأراضي الفلسطينية .

سنوات (أوسلو) بين الصدام والوفاق

حرصت (فتح) - التي أقامت السلطة الوطنية ورفع رئيسها ياسر عرفات علم فلسطين لأول مرة على أرض غزة المحررة - على أن تقيم علاقات عمل مع حركة حماس في الواقع الجديد الذي نشأ بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن (حماس) رفضت الواقع الجديد وقامت بعدة عمليات عسكرية أربكت السلطة وأظهرتها بمظهر العاجز عن الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها، واضطرت السلطة الوطنية بقيادة (فتح) إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لضبط قدرة (حماس) على العمل المستقل، دون المساس الجدي والجزري بتنظيم (حماس) أو قياداتها وجهازها العسكري، وخاصةً بعد أن ظهر أن الجانب الإسرائيلي يتلاعب ويناور ولا ينفذ الاتفاقات، فالمواعيد ليست مقدسة كما قال رابين وغيره، وبالضرورة لا يمكن في ظل عدم

الانتفاضة الثانية وانقلاب (حماس)

ولأن (حماس) لم تلتزم أبداً بالبرنامج الوطني، فقد اندلعت الانتفاضة الثانية على قاعدة اختلاف البرامج، ونفذت (حماس) عمليات تفجيرية في إسرائيل ضد المدنيين الإسرائيليين والتي أدت إلى وقوف أميركا ودول الغرب التي أوجدت إسرائيل ضد الانتفاضة وضد ياسر عرفات الذي اتهمته إسرائيل وأميركا بالتواطؤ مع (حماس) في الوقت الذي لديه القوة العسكرية الكافية لمنع (حماس) وغيرها من تنفيذ العمليات العسكرية سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو داخل إسرائيل، وبالطبع رفض ياسر عرفات هذه الاتهامات، وأكد أن المطلوب من إسرائيل أن تنسحب أولاً وبعدها يمكنه ضبط الساحة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً ما دام هناك إجماع وطني على أن الهدف هو قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس في

الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ٦٧ وهي قطاع غزة والضفة الغربية والقدس .

وفي حقيقة الأمر، فإن إسرائيل بدعم أميركي واضح أعادت احتلال الضفة الغربية، وقطعت أوصال غزة، وفصلت مدنها عن بعضها، وفرضت الحصار على الرئيس ياسر عرفات حتى استشهاده في ١١/١١/٢٠٠٤، إلا أن هذا النضال الوطني البطولي لم يذهب هدرًا وكان على إسرائيل أن تدفع ثمنه أمام السخط العالمي على جرائمها ووحشيتها في مخيم جنين ومخيمات غزة، ومدينة نابلس ومخيم بلاطة، وبالفعل وجدت إسرائيل نفسها أمام واقع دولي يفرض عليها تقديم شيء ما للفلسطينيين، وبحكم أن إسرائيل تريد أن تغرق قطاع غزة في البحر، فقد كان القطاع الحلقة الأضعف في سلسلة حلقات الاحتلال الإسرائيلي رغم وجود مستوطنات عديدة فيه، وبالفعل انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في (أيلول ٢٠٠٥) بشكل أحادي ودون تنسيق أو اتفاق مع السلطة الوطنية، وبحكم اختلاف البرامج بين (حماس) و(فتح) فقد اعتبرت (حماس) أن الفضل يعود لها وحدها في إجبار إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة، ومعنى هذا الموقف من (حماس) أن الانسحاب يدل على صحة برنامجها وفشل برامج السلطة و(فتح) التي تتمسك باتفاق (أوسلو) وبالحل السياسي .

دخول (حماس) في السلطة الوطنية

وأمام خطر تمزيق الجبهة الداخلية بفعل طروحات (حماس) وممارساتها بعد الانسحاب

الإسرائيلي من قطاع غزة، كان لابد من البحث عن وسيلة تضمن حماية وحدة الجبهة الداخلية وتعززها، فما زال الاحتلال الإسرائيلي يحاصر غزة ويواصل الاحتلال والاستيطان في القدس والضفة الغربية، وجاءت الدعوة والاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٥/١/٢٠٠٦ من منطلق الحرص على الوحدة الوطنية وعلى تصليب الجبهة الداخلية في ظل اختلاف البرامج والممارسات، وجاء فوز (حماس) في هذه الانتخابات ليزيد الوضع السيئ سوءاً، ف(حماس) - التي دخلت الانتخابات تحت سقف (أوسلو) - رفضت الالتزام بالاتفاقيات المبرمة والتي على أساسها قامت السلطة الوطنية، وهكذا بدأت (حماس) تخلق للسلطة الوطنية المأزق تلو المأزق دون أن تقدم أي حل لها، وحين شكلت حكومتها الأولى من (حماس) وحدها فرضت على السلطة وعلى الشعب الفلسطيني عقوبات دولية؛ فقطعت المساعدات وتوقفت المشاريع وحتى البنوك المحلية رفضت التعامل مع السلطة، وتحول قادة (حماس) إلى «تجار شنطة» على معبر رفح، وكانوا يتفادون بهذا العمل، وكأن مشكلة شعب من أربعة ملايين نسمة يمكن حلها من خلال «تجار الشنطة»، وفي الواقع فإن وصول (حماس) إلى السلطة عبر الانتخابات التشريعية أظهر إلى أي مدى لا تملك (حماس) برنامجاً وطنياً أو ثقافة وطنية .

وصرح إسماعيل هنية أكثر من مرة بأن سلطة (حماس) هي تجسيد للمشروع الإسلامي في فلسطين، وظهر واضحاً أن (حماس) التي وصلت إلى السلطة بالديمقراطية لا تقيم وزناً لكل

القيم الديمقراطية وخاصة مبدأ الشراكة والتعددية السياسية والاحترام المتبادل علماً أن الديمقراطية لا تعطي للحزب أو الحركة الفائزة في الانتخابات تفويضاً مطلقاً لتقويض النظام السياسي، وهذا بالفعل ما بدأت (حماس) تنفيذه منذ اللحظة الأولى لتشكيل حكومتها، فشكّلت وحدها قوة عسكرية خاصة بها أسمتها «القوة التنفيذية» وأصدر الرئيس قراراً بدمجها في الأجهزة الأمنية، ورفضت حركة حماس الدمج ممثلة بحكومتها التي يقول القانون الأساسي إنها مساعدة للرئيس الذي يمثل السلطة التنفيذية ويرئسها.

أولوية (حماس) حسم الصراع الداخلي

أقدمت (حماس) على الانقلاب ضد الشرعية في ١٤ حزيران ٢٠٠٧، واعتبرت هذا الانقلاب بمثابة التحرير الثاني لقطاع غزة، وبهذا الانقلاب فقدت (حماس) مشروعيتها كشريك في السلطة الوطنية، ومن غير الممكن أن يكون هذا الانقلاب قد وقع دون دعم خارجي عربي وإقليمي، وهذا بالفعل يعيدنا إلى المربع الأول في القضية الفلسطينية، وقضية العام والخاص في الشأن الفلسطيني وقضية التدخل العربي والإقليمي في الوضع الفلسطيني، انطلاقاً من اعتبارات عربية معروفة والجديد هذا الاعتبار الإقليمي المتمثل في تطلع إيران إلى امتلاك الأسلحة الذرية وإلى دور إقليمي يعزز مكانتها الإقليمية والدولية، ومن هنا نشأت جبهة قوى الممانعة التي أعلنت (حماس) بعد انقلابها أنها جزء منها وعضو فاعل فيها، دون أدنى اكتراث بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، وهل

فعلاً يمكن لأي طرف فلسطيني أن يخرج على الشرعية الوطنية وبرنامجهما ويلتحق بجبهة إقليمية / عربية لها حساباتها ومصالحها المعروفة ثم يدعي أنه يحافظ على المصلحة الوطنية؟.

في واقع الأمر انقلاب (حماس) قد وقع ليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بل بسبب احتدام الصراع الإقليمي، وخروج (حماس) على الإستراتيجية الوطنية والتحاقها بإستراتيجية أخرى لا تضع فلسطين أولوية لها في المدى المنظور بل توظف قضية فلسطين ومأساة شعبها؛ لتعزيز مكانتها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أقدمت (حماس) على انقلابها وهي ترأس الحكومة ولديها الأغلبية (١٤ وزيراً) وهذا معناه أن الانقلاب قد قصد من ورائه ضرب المشروع الوطني المتمثل بإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وبعد عام على الانقلاب تراجعت القضية الفلسطينية، ويسود الفقر والبؤس قطاع غزة تحت حكم (حماس) الذي ضرب عرض الحائط بالديمقراطية والتعددية السياسية ويواصل الاضطهاد والتنكيل بحركة فتح والمواطنين، وليس اعتقال قيادات (فتح) وإغلاق المحافظات والتنكيل بعائلة «حلس» بالشجاعة بالصواريخ والمدافع إلا محاولة يائسة للسيطرة على قطاع غزة، فهذا الانقلاب إن كان قد نجح في دخول جبهة قوى الممانعة وعطل المشروع الوطني، فإنه يفشل كل يوم في حل أيٍّ من المشكلات التي تواجه مليوناً ونصف المليون مواطن في قطاع غزة، فالقطاع محاصر من إسرائيل ومعبّر رفح لم يفتح، والتهدة المذلة مع إسرائيل لم تخدم المواطنين بل وفرت

أسبوعها السابع وأكثر، والحصار حصار، والمعابر مغلقة، والسلع محتكرة، والأنفاق يسيطر عليها أمراء الحرب، والأمن غائب بين الناس.

ولكن إلى متى هذا التوظيف العربي والإقليمي للمأساة الفلسطينية؟ وإلى متى هذا التدخل الفظ في الشؤون الفلسطينية؟.

وفي النهاية، لا بد لقواعد (حماس) من أن تدرك - ولو بعد حين - أن قيادة الانقلاب قد وظفت تضحياتهم ليس من أجل دولة فلسطين المستقلة، وليس من أجل القدس، بل لمصالح إقليمية وسياسات إقليمية تجعل من قضيتنا ورقة مساومة.

الحماية لرؤوس الانقلابيين وأطلقت يد إسرائيل تعيث فساداً في القدس والضفة الغربية.

إلى كل ذلك تأتي هدنة (حماس) المجانية مع الاحتلال موفرة الأمن له مقابل الأمن لحكمها في غزة، وإذا كانت حركة فتح قد خاضت قبل ذلك أكثر مع هدنة إلا أن الهدنة التي كانت تبحث عنها (فتح) وتعمل وفقها كانت هدنة ذات سقف سياسي وذات مطالب سياسية ولم تكن تنبع من حاجة حزبية ضيقة. رغم ذلك فقد جاءت مباركة الرئيس للهدنة انطلاقاً من حرصه على فك الحصار عن أبناء شعبه في غزة. لكن ها هي الهدنة تتجاوز

عن «حماس» وغزة: البلاغة السياسية، عندما تحمّل أكثر مما تحتمل

بقلم: أكرم مسلم*

عبر «الجزيرة»، كون منسوب الذكاء ينحدر لدى معظم محاورها ومحارريها، فجأة، أثناء استضافة لون بعينه من أطيايف المشهد الفلسطيني، وينقلب دورهم من محققين، بل وأوصياء منصّبين على قضايا الحرية والتحرر والحريات، إلى صانعي أهداف «رائعين» لمسددي الضربات من «محور الخير» الأصولي عندنا وفي باقي المنطقة.

مرّ التصريح لكن رائحته ما زالت عالقة في الأفق، لذلك يقتضي هذه الوقفة، فهو يندرج في محاولات مستميتة من حماس لربط ذلك الانقلاب خصوصاً وتفريخاته عموماً إلى «حَجَر ثَقِيل»، أي إلى أحداث أخرى ذات مغزى عميق في الذاكرة الجماعية الشعبية والدينية من نوع «فتح مكة» و«استيعاب» أبو سفيان، وغير ذلك من التهويمات، لكن تصريح الزهار هنا، كونه موجهاً للجُمهور الخارجي، عبّر عن محاولة انجدال (من

فور استكمال «حماس» سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، خرج إلى العلن رجلها القوي هناك، الدكتور محمود الزهار، ومن على فضائية «الجزيرة» تحدث عن مقابر جماعية تم اكتشافها في مقرات الأجهزة الأمنية «المحررة» بسلاح «أصحاب الأيدي المتوضئة» (وفق تعبيراته). لم يعرف أحد شيئاً منذ ذلك الوقت عن عدد تلك المقابر، وما الذي تعنيه «جماعية»، ولا كم مجموع «الجماعيات» المكتشفة، وكيف تختفي «جحافل» المواطنين في غزة ذات التركيبة العائلية المعروفة دون أن يسمع بهم أو يسأل عنهم أحد.

بالطبع غاب التصريح الغريب في غمرة الأحداث المتسارعة، وفي بحر الاعلام الحديث المزدحم، بعد أن مرّ مثل غيره بسلسلة نسبية

* كاتب وصحافي، مدير تحرير «سياسات».

ويهدونه سواء «الجهاد الصحيح».

عموما ينتمي هذا الخطاب المتناسل إلى البنية الأصلية الرفضية للحركة المصممة كمشروع لاستبدال الشرعية وليس الانضواء تحت لوائها، لكنه يتكشف تصاعدياً مع ازدياد القوة المادية ليصبح سافراً وصادماً.

إذاً هناك خير مطلق متوضىء ناصع البياض بدد ظلمات كالحة السواد، فقد انتهى زمان وبدأ زمان آخر، يفترض أن يكون مشرقاً لامعاً، أو على الأقل أن يقدم كلامع، هكذا دائماً في الخلاصات، وهذا ما تجتهد كل «المغسلة» اللغوية لحماس على فعله، ابتداء بالسياسي المتزن المتوازن الوقور المهنّدم المبتسم يقدم أرقاماً ومعطيات لا يملك عاقل أن يصدقها، ولا مجنون أن يتورّط في تكذيبها، مروراً بدعاة يرتدون دشاديش وسراويل وحطات ناصعة البياض ومكويّة على نحو صارم يدعون لمزيد من القتل من على منابر المساجد، وصولاً إلى منتديات الكترونية تهتف لقصف حيّ سكني قذيفة بقذيفة، بلغة ينقلّت منها الكثير من البهجة والتشفي وحتى التندر.

فلأن الماء يكذب الغطاس، ولأنه لا توجد مقومات كافية لتحويل حدث انقلابي في غزة الفقيرة المحاصرة المنسيّة إلى «حدث مؤسس»، ولأنه لا يمكن ترجمة الانقلاب (لأسباب تعرفها جيداً منظمة التحرير من قبل) لأكثر من إمارة جوعى، يحتاج جسر المسافة بين الممكن واقعياً والمتخيل بمعايير الطفولة السياسية التي تفترض عدم وجود قواعد أخرية للعبة خارج حدود الأنا، يحتاج إلى أفعال غير عادية، أفعال

جديلة) مبطنة، ليس مع النسق الخيالي الشعبوي، إنما مع منجز إعلامي أميركي طازج ومكرّس في مخيلة المنطقة يتعلّق بالعراق.

ورغم الفارق الشاسع بين مقابر العراق، والمقابر الفلسطينية المتخيّلة، ورغم الموقف المفترض من احتلال العراق، ورغم افتقار نية الانجذاب هذه إلى أدنى ورع، يوضح مشهد سحل نصب الجندي المجهول، المتّمي بصرياً على الأقل لحادث اسقاط تمثال صدام حسين، ما يسقط فيه المسيحانيون الخلاصيون التطهريون، أميركيين كانوا أم عالمثاليتين، من تشابه في اللغة والسلوك والبلاغة المنفلتة وإن أسرفوا في الادعاء بالاختلاف وبالعداء. كما يوضح رغبة «حماس» المحمومة في «شحن» انقلاب غزة (الذي يتجاوز «تقية» العملية الجراحية الاكراهية العابرة)، بمضامين ودلالات وطاقمة رمزية يمكن معها الانطلاق بعيداً إلى غير رجعة.

لا علاقة لنصب الجندي المجهول بأية مقابر، بل هو رمز لمن ماتوا من أجل فلسطين، وضاعت جثامينهم فحرموا من قبر يلّم عظامهم ونصائب تحمل أسماءهم، وتدلّ أبناءهم عليهم، لكن حرب الرموز أقسى من هذه العواطف الانسانية، وموضوع الحرب أعمق من مجرد احتجاج على مسلكيات جهاز أمني، أو انقضاض على برنامج سياسي، إنها العماء بوهم الخير المطلق يسحق كل ما عداه وعاداه من اللغة ومن الوجود ومن الذاكرة ومن المشهد، فالخلاف ليس مع صَنَميّة النصب الحجري بمقدار ما هو مع الجندي الشهيد أيضاً، لأنه اكتشف قداسة فلسطين قبل أن ينوجدوا هم

جذرية، يحتاج الأمر إلى بلاغة وإلى دعاية، لكن للبلاغة والدعاية طاقة احتمال تنفجر بعدها في وجه صاحبها، فيبدو متلعثماً مرتبكاً مثيراً للسخرية وللرثاء في آن، فيظل الخيار الأخير لاسناد كوميديا البلاغة، ألا وهو العنف والاكراه.

فما دام الواقع مريعاً وما دمنا لا نستطيع تقديم الواقع كمنسجم ومستجيب، دعونا نغير كل الواقع ونلوي عنق كل الأشياء لتتطابق مع مخيلتنا، ولتقف وراءنا في الطابور الصباحي يومياً تردد نشيدنا.

وفي هذا السياق وفي سياق الوعي الفصائلي الضيق يندرج تصوير لقاء عابر مع مسؤول اجنبي متقاعد في ردهة فندق كانتصار، أو حتى مجرد تعبير مقال في صحيفة اجنبية عن جدوى الحديث مع «حماس» الى اختراق دبلوماسي، فيما لقاءات عباس مع الرئيس الأميركي مجرد عبث، وفيه يمكن علاج انكار الواقع في معبر رفع بمحاولة فرض نتائج الانقلاب على مصر، وكأن المحددات الاقليمية والدولية غير موجودة وهي مجرد مكيدة فتحاوية، لينتهي الأمر إلى فرقة إعلامية تمثلت بهدم الجدار، أوصلت إلى تهدئة مشوهة تهدد بالتأقلم مع التصور الاسرائيلي لأبدية الانقسام الجغرافي الفلسطيني.

لقد تغوّلت البلاغة أكثر بعد جريمة الشاطيء، أثناء جريمة الشجاعة وكان مطلوباً منها أن تردم هوات بالغة الاتساع بين الادعاء والنوايا، وبين الواقع والمتخيل، بين الطهرانية وبين الدموية غير المسبوقة، وكانت النتيجة مريعة فعلاً بحجم

الادعاء أن سبب اغلاق ١٧٣ مؤسسة مجتمع مدني يتمثل بكونها «غير مهنية وتجمع الشبان لتعليمهم على على إعداد المتفجرات!».

وهنا يصبح «اللعب» مكشوفاً جداً على نحو مريع، والازدواجية الاخلاقية فاقعة على نحو مثير للحزن مهما تحصّنت بطهارة الوضوء، في استدعاء لمفردات دينية كي تغسل أفعالاً أقل ما يمكن القول فيها أنها دنيوية من الطراز القمي. فاستنفار العالم في حال وقوع اعتقال سياسي والاختباء وراء القيم الانسانية والسياسية والدينية، والانتقال الفوري بعدها للتطهير السياسي والقتل، يعني وكأن «الذبح حلال» شريطة ان يكون «على الطريقة الاسلامية».

عموما تكشف خيارات حماس السياسية الخارجية والعنفية الداخلية بعد الانقلاب، وصولاً إلى «الحسم الثاني» و«قصف الشجاعة» عدة أمور، تغري بمجموعة من الاستخلاصات:

* تضبط «حماس» ساعتها وفق التوقيت الفتوي (المندمج في حسابات اقليمية بدأت تتخذ مناحي خطرة)، وتميل إلى خيار فرض رؤيتها. ينكشف ذلك في الاصرار على الذهاب الى الحوار الداخلي في حالة هجوم لفرض الشروط، اتضح ذلك في المجهود المبذول في تبديد أجواء هادئة يمكن ان تخلقها تصريحات الرئيس عباس في مصر حول انطلاق الحوار، واستباق تنفيذ أوامر الرئيس بالافراج عن معتقلي حماس في الضفة بتوسيع الاعتقالات ورفع مستواها في غزة، لتبدو الامور وكأنها فرضت فرضاً.

* في حالة غياب الاستسلام السياسي لها، تُخرج «حماس» من جواريرها الورقة العسكرية والأمنية، وفي حال غياب السند القانوني الفلسطيني ف«التحليل» الديني جاهز، أو حتى يتم فرض المنطق الشخصي على الناس، مثل «تحليل» اشتراك «القسام» في الاعتقالات (النائب يحيى العبادسة من حماس غنى خارج السرب، وأصر على عدم الشرعية القانونية).

* هناك اصرار لدى تيار في «حماس» على زجّ أشياء رائعة كالوضوء، وتوصيفات نورانية من نوع «أولياء الله»، في دوامة الجريمة السياسية، علماً أنه من المستحيل اختبار هذه المفاهيم بأدوات القياس المتاحة في العمل السياسي، وهذا يقود إلى لغة غير سياسية مسيئة للدين وللعبادات. الخلاف السياسي يمكن جسره لكن النجاسة لا حلّ لها خارج دائرة التطهير الديني والسياسي.

* إن كانت فتح قدمت صيغ شراكة غير مريحة للآخرين وحتى مثيرة لحنقهم، في «حماس» لا توجد أي ملامح شراكات، بل حتى تحت المظلة الدينية هناك احتكار بالغ القسوة والعنف والدُموية، كما في حالة الجهاد الإسلامي، وهناك نط للشاركة مرحلي وظائفي مثير للشفقة مع بعض الفصائل الصغيرة والمستجدة.

* يعد قصف أحياء سكنية شرعة لسلوكيات عربية طالما تربيينا على وحشيتها، وتحريضاً غير مباشر للانظمة العربية بأن لديها هامش قمع

واسعاً لم تستخدمه بعد، هذا ما تقوله ممارسات «حماس» في أول اختبار للاسلام السياسي السني في الاستيلاء على سدة الحكم، هذا إذا تجاوزنا السياق الكارثي للتجربة السودانية.

* هناك لغة جديدة بمضامين جديدة لم يعد بالامكان معها امسك العصي من المنتصف، لغة مخيفة تطفو على السطح في الأزمات. فوصم الآخر الوطني بمفردات من نوع القردة والخنازير ليس ذريعة معنوية للاقصاء أو تبريراً لتفرد أو هيمنة، أو رفعاً للحصانة السياسية أو الاعتبارية، إنما تجريد من الانسانية، بل إحالة إلى صنف حيواني له دلالات مريضة في الذاكرة الشعبية من الخطير ايقاظها، قد تحرض على ما هو أكثر من الشطب السياسي أو اطلاق النار على أرجل الناس، هذه خطابات تؤسس لقابلية تبني «تطهير» للنجاسة الخنزيرية. بعض المتصلين بفضائية «حماس» استخدم مفردة تحرير القطاع من «فتح» (أولم تحرر بعد؟!)، هذا يعني من جمهور «فتح» (فقد تم استنفاد الاختباء وراء «تيار خياني» إلى عموم الحركة).

هناك كم من الكلمات التي قذفها ماكينة حماس يتجنبها حتى الاسرائيليون (لأسباب تخصصهم)، وقع فيها على نحو علني فقط عوفاديا يوسف (الأفاعي)، وقبله رفايل ايتان (الصراصير).

* عبرت عدة قيادات من «حماس» على نحو بدا مدروساً ومُدَوَّزناً عن نية للجوء للاعدامات الجماعية، حتى ان أحد نواب حماس لن ينتظر

وإياهم لابنائهم، بعد تحويل المعركة التي لم تنته إلى رأسمال سياسي يقتاتون عليه طويلاً فوق جثث شعوبهم.

*ليس النصر دائماً معيار مصداقية ولا هو قيمة بحدّ ذاته، المهم جداً ماذا نفعل بالنصر. تلك حكمة المهزوم التي يجب ان لا ينساها الفلسطيني أبداً وخصوصاً، ليظل محصّناً من الاستعارة من قاموس الاحتلال (نأسف لسقوط مدنيين، النوادي تستخدم لتدريب الشباب على المتفجرات، لأسباب أمنية)، وتقمص أشد مسلكياته رداءة.

وأخيراً، ليس كسب حماقة وطنية (مُطلق حماقة) علامة كفاءة بالتأكيد، فحصة الحمقى في صناعة التاريخ كحصة الاذكياء نصفاً بنصف، وربما أكثر بقليل.

توقيعات الرئيس أبو مازن، طبعاً يختبئ النائب وراء حفنة عملاء محكومين بالاعدام، هكذا يبدأ الأمر عادة في الأنظمة الشمولية، حيث يبدأ الاعدام للتخاير مع العدو ويتم مطّه ليصبح الاضرار «بالمصالح الوطنية العليا»، و«المس باخلاقيات الشعب»، وفق للتأويلات الحزبية والشخصية طبعاً على طريق قوننة التخلّص من المعارضين.

*ليس تحرير البلاد ذريعة لاحتلال العباد. في خطاب له قال أمين عام حزب الله حسن نصر الله انه في حالات الهجوم على الشعوب هناك من يتواطئون، وهناك من يبحثون عن مصالحهم، وهناك من يختارون دفع الثمن. لكن التاريخ (والتاريخ العربي تحديداً) يقول ان هناك فئة قفز عنها السيد نصر الله، فمن المدافعين عن الوطن من يختطفونه لعقود طويلة، ويوثقون ابناءه ويورثونه

تقرير الموقف الفلسطيني

الدكتور سمير عوض*

وأن (حماس) لا يمكن أن تكون طرفاً فيها، وألاً مكان لهذه المبادرة في جدول أعمال (حماس)؛ التي تعد لتهدة أمنية متبادلة مع إسرائيل مقابل اعترافها ضمناً بحركة حماس، مع معرفتها أنه لا ضمانات جدية من قبل إسرائيل حول التهدة الحالية إلا بمقدار ما تواصل (حماس) تشكيل جسم سياسي آخر ينافس على الشرعية ويستمر في تعطيل المشروع الوطني الفلسطيني من خلال الانفصال. وللهروب من استحقاق المبادرة الرئاسية واصلت (حماس) هجومها على الرئيس (أبو مازن) وتكريس سيطرتها على غزة سياسياً ومؤسسياً مستفيدة من الدور الذي لعبته مصر في وساطتها بين (حماس) وإسرائيل للتهدة. وبعد أن كانت (حماس) تلح على حوار غير مشروط أصبحت لها شروطها الخاصة التي يمكن

منذ أن أطلق الرئيس محمود عباس مبادرته في السادس من حزيران ٢٠٠٨؛ لاستعادة الوحدة الوطنية، وما رافقها من تحرك وجهود جدية قام بها في إطار جولته التي شملت العديد من العواصم العربية، والاتصالات الدولية، والتي نالت الترحيب الفلسطيني والعربي، أدخلت (حماس) هذه المبادرة في لعبة الكلام، وذلك بالترحيب اللفظي وعدم الجدية المطلوبة لإنجاح أي حوار. وقد حملت رسالة خالد مشعل للأمين العام للجامعة العربية رفضاً واضحاً لمبادرة الرئيس عباس لاستعادة الوحدة وتشكيكاً بها بادعاء مشعل أن الرئيس يسعى من ورائها إلى (براءة ذمة) من هجوم إسرائيلي كاسح على غزة، وتغطية تنازلات خطيرة سيقدم عليها (أبو مازن)،

* رئيس دائرة العلوم السياسية - جامعة بيرزيت

تلخيصها في ما يلي :

١- الاتفاق على مبادئ للحوار ثم مبادئ وآليات للتنفيذ، واقتصار المرحلة الأولى من الحوار على طرفي الأزمة (حماس) و (فتح). وقد رفض رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية فكرة الوساطة العربية مشدداً على اقتصارها على الرعاية العربية.

٢- أن يكون الاتفاق حزمة متكاملة تتناول القضايا والتفاصيل : (الملف الأمني، والشراكة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمؤسسة القضائية).

٣- رفض (حماس) قيام حكومة تصريف الأعمال برئاسة رئيس الوزراء د. سلام فياض والشروط التابعة لها بالإشراف على المعبر.

وتتوقع (حماس) أن يتعزز موقفها عقب التهدة وفك الحصار وصفقة الأسرى المنتظرة. قبل الذهاب إلى الانتخابات المبكرة التي يريدها الرئيس عباس.

زيارة الرئيس محمود عباس للعاصمة السورية دمشق

كان المسؤولون - وعلى رأسهم الرئيس بشار الأسد - قد قدّروا تقديراً عالياً حضور (أبو مازن) قمة دمشق العربية؛ حيث إنه لم يلتزم بالتوجهات الأميركية أو برغبات بعض الذين قاطعوا أو الذين شاركوا بتمثيل منخفض رغم حاجته لكل هؤلاء، سواء نتيجة لعملية السلام المتعثرة أو لصراعه مع حركة حماس، إلا أنه أصر على الحضور والمشاركة. وقد اعتبرت هذه الزيارة - التي جرى تأجيلها أكثر من مرة - ناجحةً.

وفي الاجتماع بين الرئيسين محمود عباس وبشار الأسد جرى التطرق إلى موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية وضرورتها في هذه الفترة بالذات، كما نوقشت الجهود التي تبذلها مصر في هذا الاتجاه. وأكدت سورية أنها حريصة على الوحدة الفلسطينية وعلى علاقة متساوية مع جميع القادة الفلسطينيين، وأنها ليست طرفاً في أية خلافات داخلية تكرّس الانقسام الفلسطيني.

وقد أبلغ الرئيس السوري الرئيس الفلسطيني أن المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل بوساطة تركيا تسير سيراً حسناً وحقت نجاحات جوهرية، وركز الرئيس الأسد على ضرورة تلازم المسارين الفلسطيني والسوري والتنسيق بين الطرفين حتى بالنسبة للأمور التفصيلية، ولكن ذلك لم يتعدّ العموميات. وكان الرئيس محمود عباس قد أكد أن (م.ت.ف) والسلطة الوطنية متمسكان بالوحدة الوطنية الفلسطينية ومواصلة التفاوض مع (حماس) وفقاً لمجموعة من الشروط تشمل:

١- أن تكون المفاوضات كاملة وغير مجزوءة وتشمل الفصائل كلها المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والتي خارج هذا الإطار ومع ألا تكون هناك فصائل رئيسة وفصائل ثانوية.

٢- أن تكون المفاوضات برعاية وإشراف العرب كلّهم من خلال الجامعة العربية، وألا تكون هذه المهمة محصورةً بدولة واحدة أو بعض الدول، مع المتابعة العربية الميدانية لاحقاً؛ وذلك من خلال الخبراء والفنيين الذين

يجب تكليفهم الإشراف على عملية إعادة السلطة الوطنية إلى غزة وإعادة الأجهزة الأمنية والاشتراك في الإشراف على المعابر الحدودية مع مصر .

٣- أن تتّوج هذه الخطوات بتشكيل حكومة وطنية من مستقلين غير محسوبين على أي فصيل أو منظمة ، وتكون مهمتها الأساسية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في فترة زمنية يتم الاتفاق عليها ، على أن تكون في غضون الأشهر الأولى من السنة المقبلة ٢٠٠٩ .

وقد وافق الرئيس الأسد على هذا الاقتراح الذي تقدم به (أبو مازن) ووعد بأن تبذل سورية كل ما تستطيعه لإنجاح هذا الاقتراح وإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني في جناحي الوطن . ولم تمارس سورية أية ضغوط سياسية جدية على الرئيس (أبو مازن) ليقوم بلقاء قادة من (حماس) وعلى رأسهم خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة .

اتصالات مصرية/ سورية مكثفة مع (حماس) لقبول مبادرة الرئيس عباس

قام وفد يمثل الرئيس محمود عباس برئاسة اللواء نصر يوسف بزيارة إلى دمشق للالتقاء مع قادة الفصائل الفلسطينية في العاصمة السورية؛ لبحث الآليات التي يجري الإعداد لها للشروع في الحوار الوطني الفلسطيني؛ لإنهاء حالة الانقسام الداخلي وإعادة الأوضاع في قطاع غزة .

وقد ركزت المحادثات التي أجراها الوفد مع الفصائل على الإجراءات العملية الكفيلة بتطبيق مبادرة الرئيس والخوض في حوار وطني جاد .

وتجري دمشق والقاهرة سلسلة اتصالات مكثفة وحثيثة للوصول إلى صيغة ومسودة مقبولة للبدء في حوار فلسطيني داخلي ومعتمّق يعالج كافة القضايا الشائكة بين الطرفين وينهي حالة الانقسام تحت مظلة الجامعة العربية . ونفت مصادر فلسطينية أن تكون هناك أية ضغوط خارجية أو قرار مسبق يمنع لقاء الرئيس (أبو مازن) مع قياديين في حركة حماس ، بل إن المواقف الفلسطينية / الفلسطينية هي التي قررت سير العمل أثناء الزيارة إلى سورية ، إذ إن الرئيس يرفض الحوار من أجل الحوار فقط أو من أجل تسجيل مكاسب إعلامية . وأن لقاء مرتقباً برعاية عربية سيتم بين قيادات من حركتي حماس وفتح .

هناك خلافات داخل قيادات حركة فتح في رام الله حول الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي وسبل البدء به ، حيث يطالبون (حماس) بتنازلات واعتذار علني أمام الشعب الفلسطيني وتقديم بعض قيادات الحركة إلى محاكم لارتكابهم مجازر ضد أبناء حركة فتح والشعب الفلسطيني في غزة .

الحوار الوطني والتهدة في غزة

في المقابل قال ممثل الرئيس عباس في القاهرة : إنه من المبكر الحديث عن لقاء موسع يجمع كافة الفصائل الفلسطينية في القاهرة؛ لاستئناف الحوار الوطني ، ومع ذلك فقد ازدادت فرص إجراء الحوار الفلسطيني بشكل كبير ، وأضاف : إن مصر تسعى ، حالياً ، إلى عقد اجتماعات تكرر تثبيت التهدة في قطاع غزة ليتم نقلها إلى الضفة الغربية

فيما بعد؛ توطئةً لفتح معابر قطاع غزة، وخصوصاً معبر رفح الحدودي وفتح الممرات وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وإن هذه الخطوات ستؤدي إلى توفير أجواء وفرص ومناخ مناسب (فلسطيني/ فلسطيني، وفلسطيني / عربي، وفلسطيني / دولي)؛ لتقوية موقفنا الفلسطيني والعربي وتقليص الابتزاز الإسرائيلي.

أما بخصوص معبر رفح فتدرك حركة حماس أن ذلك يتطلب تعاوناً لاستعادة الوحدة وأن هناك شرعيةً واحدةً هي شرعية الرئيس محمود عباس والسلطة الوطنية الفلسطينية على المعبر، فهناك اتفاق دولي العام ٢٠٠٥ بخصوص المعابر ولا بد من العودة إليه لإنهاء معاناة شعبنا الفلسطيني في القطاع، وكان الرئيس عباس قد أعلن استعداده للتنسيق مع أية جهة كانت؛ لفتحه بأسرع وقت.

وفي سياق وإطار مبادرة الرئيس (أبو مازن) اقترح الدكتور سلام فياض رئيس الوزراء التوافق الفوري على تشكيل حكومة انتقالية جديدة مقبولة من الجميع ومدعومة من الفصائل في إطار سلطة واحدة مع الاستعانة بالمساعدة العربية؛ لإعادة بناء وتأهيل القدرات الأمنية الفلسطينية وتوفير الأمن الضروري للمواطنين إلى حين بناء وتأهيل تلك القدرات لمرحلة زمنية انتقالية يتم التوافق عليها لتوفير المهنية اللازمة لوظيفة وعمل هذه الأجهزة؛ بهدف وحدة الوطن وإنهاء الانقسام عن طريق حكومة انتقالية جديدة متوافق عليها تحضر لانتخابات رئاسية وتشريعية عامة متفق عليها؛ لمواجهة المخطط الإسرائيلي الذي يسعى إلى

تكريس الانفصال وتعطيل المشروع الوطني والاستحقاقات السياسية المطلوبة من إسرائيل في إطار أية تسوية سياسية جوهرها إنهاء الاحتلال عن كافة الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس على تلك الأراضي، وهذا ما تصرّ عليه القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

مقابل ذلك أبرمت (حماس) اتفاقاً للتهدة مع إسرائيل بوساطة مصرية. إن أساس رغبة (حماس) في التهدة هو العمل على وقف الحصار الاقتصادي أكثر من وقف النار، فقد خلق الإغلاق إحساساً بالفشل لدى قيادة (حماس)؛ خشية الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إليه الإغلاق والحصار؛ لذا فقد طلبت (حماس) مساعدة مصرية لتحقيق التهدة. وقد صرح رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بالقول إننا تمكنا من خلال وحدتنا وتفاهمنا ومن خلال الأشقاء في جمهورية مصر العربية من التوصل إلى تهدة متبادلة ومتزامنة في غزة ثم تنتقل إلى الضفة الغربية. ومن الواضح من تفاهمات التهدة أن وقف إطلاق النار لا ينطبق على مناطق الضفة الغربية! وقد اعتبرت التهدة من قبل قادة (حماس) إنجازاً ومكسباً وطنياً يجب الالتزام به والحفاظ عليه. وتجدد مقارنة ذلك بمواقف الحركة السابقة أي في الفترة التي كانت الرئاسة الفلسطينية تسيطر فيها على قطاع غزة والضفة الغربية، إذ طالما رفضت (حماس) وقف إطلاق الصواريخ على الجانب الإسرائيلي بينما تغير موقفها اليوم وصارت تعتبرها عملاً يضر

بالمصلحة العليا للشعب الفلسطيني وقضيته . فهل اعتبرت (حماس) أن غزة أصبحت محررةً ومستقلةً لا تسيطر عليها إسرائيل؛ وبالتالي لا داعي للمقاومة أو لإطلاق هذه الصواريخ؟ أم إن قيادة حركة حماس قد أدركت أن هناك مفاوضات بين سورية وإسرائيل وكذلك الاتفاق اللبناني في الدوحة الذي قد يعني حلقةً جديدةً من المفاوضات الفلسطينية في الدوحة أو برعاية عربية كاملة . وعندها ستضطر (حماس) إلى إعادة حساباتها والتوافق الداخلي لتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، تكون مهمتها الأساسية الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة . وهكذا

سيكون منطلق الاتفاق الوطني الذي يحرم فرض الأمر الواقع على الشعب بقوة السلاح من قبل أي طرف كان على الساحة الداخلية الفلسطينية، ويعيد الاعتبار إلى موقف الشعب الفلسطيني بصفته المشرع الأول على الساحة وصاحب القرار في قضايا الأمن القومي الفلسطيني . وهذا يتفق، تماماً، مع موقف الرئيس محمود عباس المعلن والذي كرره الرئيس أكثر من مرة بأنه سيقدم أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الإسرائيليين إلى الشعب بمقتضى استفتاء عام يحدّد المصير النهائي للاتفاق من حيث قبوله أو رفضه* .

الهوامش

* أنجزت المقالة في ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٨ .

الانتخابات الرئاسية الأميركية؛ بين صقورية ماكين ونزعة أوباما للتغيير

أمانى القرم*

والدولية، والتي لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً محورياً من خلال حربها المزعومة ضد الإرهاب وغزو العراق وأفغانستان. ومن المقرر أن تنهي هذه الانتخابات حكم إدارة لم يشهد لها تاريخ الولايات المتحدة مثيلاً، فقد تميّزت بتكتل واضح للمحافظين الجدد الذين استطاعوا استغلال أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١؛ لتقديم الإطار الفكري المحدد لولاية الرئيس جورج بوش الابن والتوجهات السياسية والإستراتيجية الأميركية في سياق النظام العالمي الجديد الذي تغيب عنه قوى دولية موازية للولايات المتحدة، وهو ما عجزت عن تقديمه الأطر والتيارات السياسية الأميركية الأخرى. نتج عن ذلك تغيير جوهري في الإستراتيجية العسكرية الأميركية؛ فتحوّلت من «الردع» إلى «الضربة الاستباقية». وخاطب بوش الابن العالم بعد ١١ أيلول مهدداً بشعار

في الرابع من تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ سيتم انتخاب الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأميركية؛ ليتولى سدة الحكم في واشنطن للسنوات الأربع المقبلة. وينحصر السباق الرئاسي الأمريكي الحالي بين المرشحين السيناتور باراك أوباما عن الحزب الديمقراطي والذي حصل على ترشيح حزبه إثر فوزه بالانتخابات التمهيدية على منافسته الشرسة هيلاري كلينتون سيناتور نيويورك، وبين السيناتور جون ماكين عن الحزب الجمهوري الذي فاز بترشيح حزبه بسهولة مقارنة بحدّة المنافسة بين أوباما وكلينتون.

وتحظى حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية الحالية بمتابعة محلية وعالمية مهمة؛ فهي من جانب تأتي بعد ثماني سنوات كانت حافلة بالأحداث الفارقة والتغييرات في موازين القوى الإقليمية

*ماجستير في الدراسات الأميركية وباحثة في الشؤون السياسية

«إما معنا أو ضدنا» كقانون تحاسب به الدول . وباتت السياسات العسكرية والأمنية أدوات تنفيذ الرؤى والأهداف الأميركية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري في الموازنة الأميركية على حساب قضايا الاقتصاد والتنمية الاجتماعية . وكانت الحصيلة انحداراً شديداً في سمعة الولايات المتحدة في العالم وتراجعاً كبيراً في شعبية الرئيس جورج بوش الابن؛ لتصل إلى أدنى مستوى لها سجل في تاريخ الرؤساء الأميركيين باستثناء سمعة الرئيس نيكسون إثر فضيحة (ووترجيت) .

ومن جانب آخر، تأتي أهمية هذه الانتخابات كونها تحدد شكل السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة للسنوات الأربع كاملةً، ليس على صعيد الداخل الأميركي فحسب بل على النطاق الإقليمي والعالمي، في ظل التوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب، وفشل الإستراتيجية الأميركية في العراق، وتدهور الاقتصاد الأميركي والعالمي، وارتفاع أسعار البترول، وأزمة الطاقة، وانتشار البطالة .

وليس من السهل التنبؤ بنتائج الانتخابات الأميركية، فهي قد تبدو للوهلة الأولى سهلةً، ولكنها عملية معقدة تتداخل فيها عوامل كثيرة تؤثر في اتجاهات سير العملية الانتخابية بشكل مثير .

والحملات الانتخابية في أميركا صناعة لها متخصصون وخبراء يعتمدون على المال والإعلام وإثارة القضايا التي تصبُّ في صالح مرشح وتمثل نقاط ضعف للمرشح الآخر . فعلى سبيل المثال يحاول الجمهوريون خلال الحملة الحالية استثارة

الرأي العام فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية وخاصة الوضع في العراق؛ لحصد أصوات لمرشحهم جون ماكين معتمدين على السيرة الذاتية المبهرة التي يتمتع بها وخبرته العسكرية الواسعة ومهاراته الشخصية وحنكته السياسية التي تمتد عبر سنوات عمره (واحد وسبعون عاماً)، مقابل ضعف خبرة باراك أوباما تجاه هذه القضايا . وفي المقابل يحاول أنصار أوباما تصويره على أنه الأقدر على معالجة الوضع الاقتصادي وتفهم احتياجات الناس ومصالحهم ومهاجمة السياسة الاقتصادية التي يتبناها ماكين واصفين إياها بأنها استمرار لسياسات بوش الفاشلة .

وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن الاعتماد على ما يقوله هذا المرشح أو ذاك في حملته الانتخابية، فما يتطلبه الحصول على الصوت الأميركي ليس بالضرورة أن يكون ما تتطلبه التوازنات السياسية والمصلحة الأميركية نفسها خلال السنوات الأربع المقبلة للمرشح .

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال دور جماعات المصالح بمختلف أنواعها وقطاعاتها في تقليل أو زيادة فرص فوز المرشح، لما لها من إمكانيات مالية وإعلامية وتنظيمية فعّالة في حشد الرأي العام مع أو ضد المرشح، وذلك عبر حسابات الربح والخسارة المتعلقة بمصالح تلك الجماعات . ويرجع نفوذ جماعات الضغط أو المصالح الواسع في الولايات المتحدة إلى طبيعة النظام السياسي الأميركي نفسه الذي يسمح بوجود هذه الجماعات، وإلى غياب الأيديولوجية عن الأحزاب السياسية؛ ما يجعل هذه الأخيرة مفتوحة أمام تأثير المصالح الخاصة،

خصوصاً أن المجتمع الأمريكي يتميز باختلافات واسعة في الاتجاهات والمصالح لا يمكن للحزب أن يمثلها بشكل واضح. إضافة إلى الدور الأساسي الذي يلعبه المال في الانتخابات الأمريكية؛ ما يعطي الفرصة لهذه الجماعات لتمويل من يدعمها ويؤيد مصالحها خاصة أن تمويل الحملات الرئاسية من المال العام اختياري وليس إجبارياً ويعود ذلك إلى الثقافة السياسية الأمريكية التي تعتبر الفردية إحدى أهم قيمها الأساسية، فمصالح المجتمع هي محصلة مجموع المصالح الفردية.

وبيرع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة كجماعة ضغط من خلال إستراتيجية محكمة تعتمد على المال والصوت اليهودي - المترکز في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية - في استغلال الحملات الرئاسية للتأثير على المرشحين في تبني سياسات تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط.

وفي السباق الرئاسي الحالي يتبع المرشح باراك أوباما في الحصول على التمويل الهائل لحملة الانتخابية سياسة ذكية وغير مألوفة لدى مرشحي الانتخابات، فقد اختار عدم استخدام المال العام في حملته الانتخابية، وفي المقابل الحصول على تبرعات صغيرة من مواطنين عاديين لا يزيد أكبرها على ٩٠ دولاراً، عن طريق مواقع مشهورة على الإنترنت تجذب أعداداً هائلة من قطاعات مختلفة من الشعب مثل: (فيس بوك) و(ماي سبيس)؛ ما يوفر له مصدراً لا ينضب من الأموال وليهز الأرض تحت النظام المعتاد في الولايات المتحدة الخاص بتمويل الحملات الانتخابية؛ الأمر الذي أثار قلق جماعات

الضغط الكبيرة في الولايات المتحدة التي تستخدم المال للتأثير على المرشحين كاللوبي الإسرائيلي. هذا ومن المتوقع أن تكون الحملة الانتخابية الحالية هي أكثر الحملات كلفة في تاريخ الولايات المتحدة؛ ويقدر أن تصل فاتورتها إلى مليار دولار.

وقبل البدء في استعراض التحديات التي تواجه كلا المرشحين أوباما وماكين وفرص فوزهما، لابد من الإشارة إلى الكيفية التي يتم بها إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية. حيث من المعروف أن الذي يسيطر على العملية الانتخابية في الولايات المتحدة حزبان كبيران هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. ويتم انتخاب الرئيس على مرحلتين: المرحلة الأولى عبارة عن الانتخابات التمهيدية التي يختار فيها الحزب مرشحه الرئاسي القادم. أما المرحلة الثانية - نص عليها الدستور الأمريكي - فتتم بانتخاب الرئيس انتخاباً غير مباشر عن طريق المجمع الانتخابي (Electoral College) وهو عبارة عن مجموعة من المنتخبين من كافة الولايات الأمريكية وعددهم يساوي عدد أعضاء الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب أي ٥٣٥ عضواً بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء عن مقاطعة كولومبيا. والقاعدة في انتخاب الرئيس هي الفائز يحصل على كل شيء (Winner Takes All)، أي أن المرشح الذي يحصل على أعلى نسبة من الأصوات الشعبية في ولاية ما؛ يفوز بجميع أصوات هذه الولاية في المجمع الانتخابي، فولاية مثل كاليفورنيا لها ٥٥ صوتاً في المجمع الانتخابي، والفائز في الأصوات الشعبية فيها. وليس شرطاً أن يكون الفوز بالأغلبية الشعبية. يحصل على الخمسة

والخمسين صوتاً مقابل لاشيء للمرشح الآخر . ويركز المرشحان على ولايات لها ثقل - مثل فلوريدا التي لها ٢٧ صوتاً وأوهايو ولها ٢٠ صوتاً وبنسلفانيا ولها ٢١ صوتاً، أما نيويورك التي يتركز فيها الصوت اليهودي فلها ٣١ صوتاً في المجمع الانتخابي - لأنها الولايات التي يمكن أن تغيّر مسار الانتخابات . والمطلوب للفوز بالانتخابات الحصول على ٢٧٠ صوتاً من أصوات المجمع الانتخابي .

أما فيما يتعلق بالقضايا التي تحتل موقعاً بارزاً في هذه الانتخابات، فيرى المحللون أن السياسة الخارجية والأمن القومي والاقتصاد هي المواضيع الأكثر إثارة للناخب الأميركي في ظل تورط الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى انحدار الوضع الاقتصادي وانخفاض سعر الدولار وازدياد معدل البطالة وتراجع مؤشرات الأسواق المالية وأزمة الطاقة الحالية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط .

وتختلف أولويات هذه القضايا بالنسبة للناخب الأميركي، ومما لاشك فيه أن الوضع الاقتصادي المتردي والحالة المعيشية هما القضيتان الأبرز لدى الناخب الأميركي، إلا أن قضية التورط الأميركي في العراق تشغل ذهن المواطن؛ لما لها من آثار سلبية على الميزانية الأميركية وبرامج التنمية الاجتماعية .

أوباما . . . هل فعلاً يستطيع التغيير؟

حينما يتحدثون عن أن الانتخابات الأميركية الحالية ستغيّر وجه تاريخ الولايات المتحدة فهي بالفعل كذلك . فقد كان من المستحيل التصديق

في الماضي القريب جداً أن مرشحاً أسود البشرة سينافس للوصول إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية . فعلى مدار أكثر من ثلاثمائة عام من تاريخ الولايات المتحدة كانت هناك صفتان راسختان في شخص الرئيس الأميركي المنتخب وهما أن يكون أبيض وبروتستانتياً؛ حتى كاد يكون هذا الأمر أشبه بالعرف الدستوري، وكما ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) فإن الكلمتين «رئيس أسود» لم يكن بالإمكان أن تجتمعا .

ولكن السيناتور باراك حسين أوباما، سيناتور إلينوي، هو أول أسود يحظى بفرصة المنافسة في الانتخابات الرئاسية الأميركية والتي يمكن أن تصل به إلى البيت الأبيض . ومجرد وصول أوباما للمنافسة يمنح صورةً براقاً عن الولايات المتحدة وحلماً واقعياً وأمثلاً يمكن لأي مهاجر يلتزم بالقيم الأميركية أن يصبح من خلاله رئيساً للولايات المتحدة في أحد الأيام، حتى ولو كان أسود البشرة . ولاشك في أن فوز أوباما في الانتخابات التمهيدية قد حسن كثيراً من صورة الولايات المتحدة في العالم، وأثبت أن الولايات المتحدة هي الديمقراطية الغربية الوحيدة التي شهدت هذا التطور التدريجي في بناء المجتمع المكوّن من أعراق وفئات مختلفة استطاعت أن تنصهر في بوتقة واحدة هي القومية الأميركية؛ الأمر الذي أدى إلى هذا الانفتاح الفكري والنوعي الفريد الذي شهدناه في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، حيث تنافس رجل أسود وامرأة للترشح من أجل السعي للوصول إلى الحكم، وأي حكم فهو أقوى مركز رئاسي في العالم .

أوباما ذو الأصل الإفريقي المولود لأب مسلم من أصل كيني وأم أميركية، بدأ حياته الأولى في إندونيسيا بعد انفصال والديه وزواج أمه من إندونيسي ثم انتقل للولايات المتحدة ليعيش مع جدته واعتنق المسيحية وأكمل دراسته في جامعة (هارفارد) واستطاع أن يختار أن يكون أميركياً فقط، يمثل الوجه الحسن لأميركا الليبرالية في القرن الحادي والعشرين. فهو يطرح نفسه كصورة مختلفة غير تقليدية تثير الإعجاب العالمي وتجسد مزيجاً حالمًا من البساطة والرومانسية والواقعية، القادم من وراء البحار لتغيير الواقع المرير للولايات المتحدة إلى الأفضل، وليبين ببساطة ودون استخدام الشعارات أن أميركا هي أرض الأحلام وأرض الفرص، ويحقق ما يعرف بالحلم الأميركي ليصبح واقعاً يمكن أن يتحقق.

يرتكز أوباما في إستراتيجيته للفوز إلى التغيير وهذا ما طرحه في شعاره:

(We Can Believe IN Change) حيث يطرح رؤيةً مختلفةً شكلاً وموضوعاً للسياسة الأميركية وصورةً مغايرةً لما كانت عليه خلال السنوات الثماني السابقة من حكم الجمهوريين والمحافظين الجدد؛ فهو يعارض الحرب على العراق، منذ البداية، معتبراً إياها حرباً متهورة (Rash war)، وكان يعتقد بضرورة الانتهاء من أفغانستان أولاً. ويعتبر هذا الموقف شجاعاً في وقت كان فيه معظم الساسة الأميركيون بمن فيهم الديمقراطيون أنفسهم قد جنبوا عن معارضة الرئاسة الأميركية في ذلك الوقت، حيث استغل البيت الأبيض الحالة التي خلّفتها ١١ أيلول في تمرير سياساتهم على

الكونجرس والرأي العام الأميركي. وقد ثبت فيما بعد كذب الإدارة الأميركية الحالية بشأن الحرب في العراق وأسلحة الدمار الشامل. ويستغل أوباما في حملته الانتخابية فشل الإستراتيجية الأميركية - واستمرار العنف في العراق والاستهداف المستمر للجنود الأميركيين بصورة مازالت توحى بالخسارة أكثر مما توحى بالمكاسب - في إثبات صحة وجهة نظره بخصوص تلك الحرب وفي حشد الرأي العام حوله. وعلى الرغم من أنه كان واضحاً جداً بخصوص موقفه من الحرب على العراق إلا أنه في المقابل وعد بانسحاب مسؤول للقوات الأميركية في العراق، أي أننا لن نفاجأ بين ليلة وضحاها بجلاء القوات الأميركية من العراق.

من جهة أخرى، كان موقف أوباما مخيباً لآمالنا كعرب حين أعلن وبوضوح في خطابه أمام لجنة العلاقات الأميركية الإسرائيلية (الإيباك) - أقوى منظمات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة - عن دعمه الكامل لإسرائيل، معتبراً القدس عاصمة إسرائيل الموحدة وأن أمنها مقدس وغير قابل للتفاوض، كما أشار إلى أن إيران تشكّل أكبر تهديد لإسرائيل والسلام والاستقرار في المنطقة رغم أنه كان قد أعلن سابقاً استعدادة للجلوس مع قادتها في حال فوزه بالانتخابات. وهذا يبرهن على أن الاختلافات الجوهرية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة تتضاءل فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية الأميركية؛ فكل الحزبين ملتزم بالأهداف الإستراتيجية التقليدية للولايات المتحدة، ومصالح أميركا الإستراتيجية في المنطقة

ومن ضمنها الحفاظ على أمن إسرائيل باعتباره إحدى ركائز هذه المصلحة .

ويواجه أوباما مجموعةً من التحديات ليست باليسيرة في مواجهة خصمه ماكين، وربما أهمها توحيد الديمقراطيين حوله بعد المعركة الشرسة التي خاضها للحصول على ترشيح حزبه مع هيلاري كلينتون، والتي استمرت خمسة أشهر كاملة، فليس من السهل الحصول على أصوات ١٧ مليون ناخب أغلبهم من النساء والطبقة العاملة البيضاء والمهاجرين من أميركا اللاتينية الذين كانوا قد صوتوا لكلينتون وما زالوا غير مقتنعين بالتصويت لمنافسها السابق على الرغم من إعلان كلينتون دعمها له ووصفها أجندتها بأنها أجندته . بالإضافة إلى أن أوباما - كما سبق القول - ذو خبرة قليلة في السياسة الخارجية وسجل تشريعي قصير جداً يركز على قضايا الداخل الأميركي ويواجه خصماً عنيداً ومخضراً ذا بطولات عسكرية وسياسية وسجل تشريعي حافل . وليست جولة أوباما الخارجية التي شملت أوروبا والشرق الأوسط، خلال شهر تموز، إلا محاولة منه لسد هذه الثغرة في نقاط ضعفه أمام منافسه؛ وتقديم أوراق اعتماده في السياسة الخارجية .

جون ماكين جمهوري ولكن . . .

رغم سنوات عمره الإحدى والسبعين إلا أن جون ماكين سيناتور أريزونا منذ العام ١٩٨٦ يظهر إصراراً ومثابرةً على الفوز في الانتخابات الأميركية، فهذه هي المرة الثانية التي يترشح فيها

ماكين للانتخابات الرئاسية . كانت الأولى في العام ٢٠٠٠ حين خسر الانتخابات التمهيدية أمام بوش الابن في ولاية كارولينا الجنوبية بعد تحالف الأخير مع اليمين المسيحي . وإن فاز ماكين في الانتخابات الحالية في تشرين الثاني فسيصبح أكبر رئيس أميركي سناً في فترة رئاسية أولى .

يظهر ماكين في صورة تقليدية للبطل الأميركي العسكري والسياسي المحنك الذي ضحى بسنين من عمره في خدمة أميركا، فقد حارب في فيتنام ووقع في قبضة الأعداء وأسر مدة خمس سنوات نال خلالها صنوفاً من ألوان التعذيب . إضافة إلى أنه ينتمي إلى عائلة محاربة وعريقة فهو ابن لأدميرال بحري كبير وحفيد أدميرال . ولا شك في أن هذه الصورة القومية الأميركية المبهرة تثير المشاعر الوطنية في الولايات المتحدة وتحظى باحترام الشعب الأميركي وتظهر ماكين على أنه المرشح الأقوى والأقدر على معالجة مشكلات كالإرهاب وتداعيات الوضع في العراق . ويأمل ماكين أن يستفيد من آثار الحملة المحمومة السابقة بين أوباما وكلينتون في الحصول على أصوات المستقلين والناخبين البيض من الطبقة العاملة واليهود والأميركيين من أصول لاتينية؛ ما يوفر له فوزاً في ولايات مثل : أوهايو وبنسلفانيا وفلوريدا والتي تعتبر معاقل للديمقراطيين .

يحاول جون ماكين أن يظهر بصورة مختلفة عن بوش الابن؛ فالتراث الثقيل الذي ستركه الجمهوريين من ورائهم بعد ثمانين سنوات من حكم البلاد بأيديولوجية جلية واتباع السياسات الأحادية وانحدار في سمعة أميركا بالعالم؛ تبشر بحملة

شديدة الضراوة على ماكين خوضها ليحظى بالفوز . يعتبر ماكين من الصقور في السياسة الخارجية الأميركية ومن أقوى المؤيدين للحرب على العراق ، ورغم أنه جمهوري في الصميم إلا أنه لم يتردد في إعلان الخلاف مع حزبه في بعض القضايا الداخلية والخارجية ؛ ما يبرهن على عناده وصلابته فيما يخص قناعاته . فرغم أنه من أنصار الحرب على العراق إلا أنه عارض الإستراتيجية التي اتبعتها الإدارة الأميركية في التعامل مع إدارة الصراع خاصة فيما يتعلق بسياسة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق في تقليل عدد الجنود الأميركيين ، واصفاً إياه بأنه واحد من أسوأ وزراء الدفاع في التاريخ . داعياً إلى زيادة القوات الأميركية في العراق منذ سنوات ، في الوقت الذي كان فيه معظم الجمهوريين يعارضون ذلك ؛ وهي خطوة أدت في نظر البعض إلى تقليل العنف في العراق ، وهو يرفض بشدة الانسحاب من العراق مبرراً ذلك بالحفاظ على استقرار العراق والمنطقة حسب قوله .

وفي محاولة أخرى منه لدحض اتهامات الديمقراطيين بأنه صورة مكررة لبوش الابن ، والنأي بنفسه عن سياساته التي تواجه جدلاً كبيراً ؛ فقد انتقد ماكين السياسة الاقتصادية للإدارة الحالية أثناء عرض خطته الاقتصادية ، كما أبدى استعداده للتوقيع على اتفاقية جديدة حول التغير المناخي شريطة أن تنضم إليها دول مثل الصين والهند . هذا وتعد قضية التغير المناخي الناتج عن انبعاث الغازات السامة إحدى القضايا العالمية المثيرة للجدل والتي تحتل موقعاً مهماً في الانتخابات الأميركية فهي

من جانب تسبب آثاراً مدمرة على البيئة وزيادة الموجات الحارة والفيضانات والقحط ، ومن جانب آخر ترتبط هذه القضية بأصحاب المصانع ورؤوس الأموال والأغنياء . وتعد الولايات المتحدة أكبر الدول المسببة لانبعاث الغازات الحابسة للحرارة ، ورغم ذلك فقد انسحب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن من اتفاقية كيوتو ٢٠٠١ الخاصة بالحد من ظاهرة التغير المناخي والتي تلزم الدول بخفض نسبة انبعاث الغازات ، واتخذت إدارته موقفاً رافضاً لأية قرارات إلزامية حول هذه القضية في جميع المؤتمرات الدولية التي عقدت لمناقشتها .

في المحصلة ، فإن المتابع لحثيات الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية الحالية يدرك أن نتائجها مفاجئة . فاستطلاعات الرأي لا يمكن وبأي حال أن تدل على حقيقة الأمر ، فخلال عشية وضحاها يمكن أن تقلب الموازين لصالح أحد المرشحين ، وتظل إجابة السؤال : من سيفوز أوباما أم ماكين ؟ غير معروفة حتى الرابع من تشرين الثاني موعد الانتخابات .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لكليهما تجاه الشرق الأوسط فإنه رغم ضالة الاختلافات بينهما إلا أنه من المؤكد أن السنوات المقبلة لن تكون شبيهة بالسنوات الثماني السابقة ، فهناك لاعبون جدد . وإن صغرت أدوارهم . في المنطقة يؤثرون في ميزان القوى التقليدي بشكل ما ، ربما لن يجعلوا أياً من المرشحين يغير السياسة الأميركية ويتراجع عن أهدافها الإستراتيجية التقليدية ولكن سيجد كلاهما نفسه أمام ضرورة تغيير التكتيك .

التهدئة في قطاع غزة: حوار الشركاء

المشاركون:

الدكتور أحمد يوسف، (حماس).
كايد الغول، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
الشيخ نافذ عزام، حركة الجهاد الإسلامي.
صالح ناصر، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أدار الندوة:

الدكتور عاطف أبو سيف

إنها تخدم الأهداف الوطنية. هناك الكثير من السجال والنقاش في الساحة الفلسطينية إلا أن المحقق هو أن الحالة الفلسطينية أسوأ من ذي قبل، فبعد عام على انقلاب (حماس) في غزة لم يتغير شيء، فالكيان الفلسطيني صار كيانين، والعالم صار أكثر قسوة بحق الفلسطينيين، والفلسطينيون لم يعودوا يتحدثون بصوت واحد. تهدئة (حماس) شاركت فيها فصائل المقاومة وجلست في حوارات مع (حماس) حولها، إلا (فتح) مع أن الرئيس الفلسطيني قال: إنه يدعو إلى احترام التهدئة. والتهدئة لم تفتح المعابر

أثارت التهدئة التي توصلت إليها (حماس) وإسرائيل بوساطة مصرية الكثير من الأسئلة والقضايا المتعلقة بالحالة الفلسطينية وآفاق استمرار الانقسام القسري بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولما لم تكن هذه أول هدنة تشارك فيها الفصائل الفلسطينية، فإن الجديد فيها أنها الهدنة الأولى التي تقودها (حماس)، بمعنى أنها سعت إلى إقناع الفصائل بدخولها، بل وفافضتها حول ذلك، وهي المعنوية بالمقام الأول بها. والتهدئة التي شملت قطاع غزة واستثنت الضفة الغربية قال الكثيرون إنها عززت حالة الانقسام، فيما قالت (حماس)

الاقتصادية بالشكل الذي تحدثت عنه ولا معبر رفح، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل خرقها بشكل دائم ومتواصل لها، ولم يقابل هذا الخرق إلا برّد متواضع من (الجهاد) و(فتح) من خلال قصف النقب الغربي. العمر الافتراضي للتهدة ستة أشهر ويتم النظر فيها، ربما!.

التهدة فإن أول من ستوجه إليه استفسارات حول هذا الأمر هو حركة (حماس). دكتور أحمد، لأول مرة تقود (حماس) التهدة وتعلن عنها وتطلب من الجميع الالتزام بها. صحيح أن الرئيس أبو مازن بارك التهدة، لكنها تظل تهدة (حماس). ما هي رؤية (حماس) من وراء التهدة؟

حاجة سياسية وضرورة وطنية

د. أحمد يوسف: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. أنا أعتقد بأن التهدة من ناحية توقيتها كانت حاجة سياسية وضرورة وطنية، وأعتقد بأنه، وفي ظل تراكم ملفات الأزمات واحدة تلو الأخرى، كان هذا يستدعي وقفة نلتفت فيها إلى الداخل الفلسطيني لمحاولة التعاطي، على الأقل، مع القضايا الشائكة التي أصبحت تهدد مشروعنا الوطني. وجاءت التهدة، من ناحية توقيتها، بعد مناشدات مصرية وأطراف دولية لفترة طويلة من الزمن، والإخوة في الحركة جلسوا لأكثر من شهر عندما عرض علينا المشروع من قبل الإخوة في مصر، وهم في مراجعات داخل القيادة في الضفة الغربية والسجون والخارج وهم يتحاورون حول جدوى هذه التهدة وإمكانات أن تخدم هذه التهدة تفكيك بعض ملفات الأزمة والالتفات للشأن الداخلي ومحاولة إيجاد علاجات. كان الكثير من الغربيين يقول إذا استمرت قضية الصواريخ فسوف تعطي للإسرائيليين ذريعة - بصرف النظر عن مدى جدوى أو فاعلية هذه الصواريخ - لاستمرار عملية الاجتياح والمداهمات واستهداف المؤسسات والكوادر، فأنتم لو أعطيتم

سياسات تستضيف حول طاولتها التنظيمات والفصائل التي شاركت في التهدة بشكل أساسي؛ للتحاور في نقاش وتأصيل حول التهدة وما بعدها. على طاولة سياسات يتحاور المشاركون بكثير من العمق حول أسباب القبول والرفض ويغوصون في تحليل مواقفهم، وربما تبريرها، لكنه في المحصلة نقاش يسلط الضوء على الكثير من الواقع الفلسطيني ويساعد على فهم مواقف هذه التنظيمات وبالتالي جزء أساس من السياسة الفلسطينية.

عاطف: شئنا أم أبينا حالنا الفلسطيني أسوأ مما قد يحلم به أعداؤه، وليس بحال قد يتمناه أصدقاؤه. وبالتالي نحن ندرك أن الوضع الفلسطيني يمر بحالات عصبية، الكيان الذي ستقوم عليه الدولة الفلسطينية أصبح كيانين، والحالة الفلسطينية فيها تجاذبات حادة وليست - بوجهة نظري - الأحداث التي جرت يوم الجمعة (٢٤/٧/٢٠٠٨) إلا شواهد على عمق الأزمة، فالأحداث ليست أزمة بحد ذاتها بل هي شواهد على عمق الأزمة.

السؤال الأساسي لهذه الجلسة يتعلق بالحال الفلسطيني بعد التهدة. وإذا كان السؤال حول

هذه التهدة، وما أقوله شهادة للأوروبيين، حيث إنني التقيت بهم بعد التهدة وقالوا إن هذا شيء جيد يعطي على الأقل انطباعاً للمراقب الغربي بأن (حماس) حركة يمكن التعاطي معها سياسياً. هي حركة ليست بعقلية طالبان ليس بأيديهم إلا البدائل التي يعتقدون بأنها الحل فقط: (المقاومة واستخدام السلاح) هما الحل الوحيد للمواجهة مع الاحتلال. على الأقل وكما يقولون فإن السياسة هي انعكاس لموازين القوى وفن الممكن، وبالتالي وفي إطار المصالح المرسله ومحاولتك الحفاظ على المقاومة حتى تحفظ ثوابتك؛ تحتاج المسألة إلى نوع من الحوار وأيضاً نوع من التعاطي مع الغرب ومع المجتمعات الغربية، نحن نعلم أن هذا الغرب منحاز، للأسف، إلى إسرائيل وداعم للمشروع الصهيوني، ولكن نحن، أيضاً، من حقنا أن نعمل عليه كما قال القرآن: «ليسوا سواء». ليست كل المجتمعات الغربية على قلب رجل واحد فيما يتعلق بالعداء. نحن نعلم أن حركة حماس مستهدفة بالذات لطبيعة مشروعها الإسلامي؛ لذلك عندما أعلن بوش قضية الحرب على الإرهاب كمبدأ للسياسة الأميركية ووضعها كإستراتيجية، كان المطلوب القضاء عليها. وكما تم القضاء على الشيوعية والنازية فيجب القضاء على الإسلامية، فهم يعملون على هذه القضية، ونحن كان أماننا ملف الاحتلال وملف الحصار وملف أزمنا الداخلية التي أصبحت تشكل خطراً كبيراً على المشروع الوطني الفلسطيني، من الممكن ضياع فكرة الدولة المستقلة، أيضاً، انعكاسات الخلافات الداخلية على شبكة العلاقات الاجتماعية

وأيضاً على المقاومة الإسلامية وعلى العلاقات العربية والإسلامية. وإذا كنت تريد أن تُفعل هذا العمق العربي والإسلامي؛ فهذا يتطلب أن تعمل على التهدة حتى توصل رسالتك، أما أن تبقى محاصراً في القفص وتبقى غرة سجناء كبيراً دون إمكانية دخول أو خروج الناس فأعتقد بأن هذا يعزز انفراد إسرائيل بالضفة الغربية وكل مناطق الثروات والمناطق الإستراتيجية فيها وبالتالي لا يبقى شيء من الممكن أن يكون عمادة لهذا المشروع: مشروع الدولة، وبالتالي تجديد الحديث عن قضية البديل الأردني، وأن فلسطين هي الأردن من خلال الجدار الذي أخذ حوالي ١٣٪ من أراضي الضفة الغربية وكل المناطق الجبلية والمرتفعة والمناطق الخصبة والمياه، كل ذلك يتم ابتلاعه يوماً بعد يوم، ولا يبقى إلا عظام ستلقي بها التكتلات الاستيطانية في نهاية الأمر للأردن. في ظل هذه المخاطر أعتقد جاءت قضية القبول بالتهدة لأنها محطة لالتقاط الأنفاس وأيضاً القيام بمراجعات لمحاولة تفكيك بعض ملفات الأزمة وعدم إعطاء ذريعة للاحتلال ليستمر في انتهاكاته المستمرة لابتلاع الضفة الغربية وأيضاً العدوان المستمر على قطاع غزة.

أمن مقابل أمن

عاطف: رفيق كايد، الذي أفهمه من كلام الدكتور أحمد أن التهدة كانت ضرورة، أنتم في الجبهة الشعبية طبعاً قلتم سنلتزم ولكن؟

كايد الغول: في رأينا ومنذ آذار ٢٠٠٥ عندما جرى بحث التهدة في القاهرة سَجَلنا موقفاً

مبدئياً أساسه أن التهدة مع العدو الإسرائيلي وفي ظل احتلاله للأراضي الفلسطينية واستمرار بناء جدار الفصل العنصري . . . سياسة خاطئة، وهي سياسة ستكرّس بالتدريج معادلة تهدة مقابل تهدة وأمن مقابل أمن . وبرأينا لا يجوز لأية قوة مقاومة أن تقبل المساواة بين حقها المشروع بالمقاومة وبين الاحتلال واستمرار عدوانه؛ لذلك نحن من الأساس من حيث المبدأ قلنا إن هذه السياسة: سياسة عقد اتفاقات مع العدو سياسة خاطئة، وفي الوقت نفسه أكدنا أنه إذا كنّا بحاجة إلى استراحة محارب، وإذا كنّا بحاجة إلى إراحة شعبنا الفلسطيني فيمكن أن نمارس نحن كفلسطينيين التهدة بقرار ذاتي وباعتبارها تكتيكاً في إطار المقاومة، نقرر نحن متى يمكن أن تكون لمصلحة شعبنا ومتى يمكن أن نمارس من خلالها استراحة المحارب ودون أية قيود من العدو الإسرائيلي؛ لأن التهدة بالاتفاق مع العدو ستجعلها قيماً علينا وستجعل أية مقاومة في إطار الفترة الزمنية للتهدة وكأنها خرق من الفلسطينيين وستبرئ ساحة إسرائيل من استمرار حصارها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، بهذا المعنى المبدئي سجلنا في حوار القاهرة، في آذار ٢٠٠٥، وفي حوارات القاهرة الأخيرة، موافقنا من التهدة . وفي رأينا فإن هناك فارقاً كبيراً بين مخاطبة الغرب بالتهدة والموقف منها من جهة وبين أشكال النضال والتي يمكن لنا أن نعيد النظر فيها من جهة أخرى؛ لأن المقاومة لا تقتصر فقط ويجب ألا تقتصر فقط على شكل واحد من أشكال النضال سواء في إطار الساحة المسلحة المباشرة بمعنى الصواريخ؛ لأنه

يمكن أن تُستخدم أشكال أخرى كما استخدمت في العملية التي أسّر فيها الجندي شاليت أو في عمليات أخرى تجاوزت حدود ضرب الصواريخ وهذه العمليات المباشرة في الاشتباك مع الاحتلال لم تجد أية إدانة من قبل المجتمع الدولي . فتكتيكات المقاومة يمكن أن تبحث؛ حتى نجنب أنفسنا أية انتقادات على المستوى الدولي؛ وحتى نراعي الوضع الخاص لقطاع غزة بعد ما جرى من إعادة انتشار وخروج المستوطنين من القطاع، هذا شيء وأن تكون التهدة رداً على انتقادات الغرب لإطلاق الصواريخ شيء آخر . أيضاً في رأينا فإنه فيما يتصل بالتهدة الراهنة فإن الاشتراطات التي عُقدت على أساسها التهدة تحمل في طياتها عوامل للتفجير؛ لأن التهدة اقتصر على قطاع غزة، هذا الأمر سيبقي يد إسرائيل طليقة في الضفة الغربية، وأعتقد بأنه كلما تغوّلت إسرائيل في الضفة فسيكون لتغوّلها صدى في قطاع غزة؛ لأنه لا يمكن لقطاع غزة أن يكون بمعزل عما يجري في الضفة الغربية من أحداث، وهذا أول العوامل الكامنة في إمكانية تفجير التهدة، العامل الآخر هو أن إسرائيل أبقت المعابر بيدها وبقيت تتحكم في إدخال المواد وفتح المعابر، حيث ربطت فتحها بمدى التزام الفلسطينيين بالتهدة وهذا عامل آخر من عوامل التفجير الممكنة، العامل الثالث هو موضوع معبر رفح، هذا المعبر الحيوي والذي كان أحد الأسباب التي من خلالها تم تبرير الدعوة إلى التهدة، لا يزال مغلقاً بل وشُدّد إغلاقه في الفترة التي سبقت التهدة . إذاً وفق كل ذلك في رأينا هذه العوامل جميعها تحمل في طياتها إمكانية تفجير

مضطرون للقبول

عاطف: شيخ نافذ، كثيراً ما قيل إن كرة التهدة كانت مربوطة بلعب (الجهاد)، وكثيراً ما أثرت تساؤلات إسرائيلية وغربية وحتى فلسطينية مفادها هل تستطيع (حماس) أن تقنع (الجهاد) بالذهاب إلى التهدة أم لا؟ (الجهاد) الإسلامي كانت أكبر تنظيم «تقريباً» ينظر إليه بخصوص قبول أو رفض التهدة، طبعاً الرفيق كايد تكلم عن سبب قبول الجبهة وتحدث عن عدم تعميق الأزمة والمراهنة على إسرائيل لإفشال التهدة، ماذا كان موقف (الجهاد)؟

نافذ عزام: بسم الله الرحمن الرحيم. نحن منذ البداية قلنا إن التهدة لم تكن واردة في برنامجنا، والتهدة التي طُرحت بالموصفات التي باتت معروفة الآن لم تكن مقنعة لنا، نحن شعرنا بأن التهدة لا تلي مطالب شعبنا في هذه المرحلة على الأقل، وتحدثنا عن ثغرات واضحة في اتفاق التهدة الذي طُرح أخيراً، رغم أن الحوارات في السابق بخصوص التهدة كانت تتحدث مثلاً عن فتح آلي لمعبر رفح بمجرد سريان التهدة، ولكن في الصيغة الأخيرة كان من الواضح أن هذه النقطة قد غيّبت تماماً موضوع معبر رفح. إلى جانب عدم وضوح موضوع عملية فتح معبر رفح، مسألة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، هذا الفصل كنا نرفضه تماماً في المرات السابقة، بعد خروج المستوطنين وبعد خروج الاحتلال بالكامل من قطاع غزة قبل ثلاث سنوات تقريباً تحدث شارون حول هذا الكلام قائلاً: إذا لم تكن هناك مقاومة

التهدة. أي تقييم الآن للتهدة التي مر عليها أكثر من أربعين يوماً تقول إن إسرائيل لم تفتح المعابر، إسرائيل لم تلتزم بإدخال المواد بنسبة ٣٠٪ عمّا قبل عقد التهدة ولم تلتزم بإعادة إدخال المواد كمّا ونوعاً كما كان الحال قبل حصار غزة ولم تفتح معبر رفح، ولا شيء من هذا القبيل. إذاً إسرائيل، في واقع الأمر، تعاملت مع التهدة باعتبارها أداة ضغط على الفلسطينيين، أبقت مفاتيح التعامل مع التهدة بيد إسرائيل، وهذا الأمر يجب أن يدعونا إلى إعادة تقييم مشترك لموضوع التهدة وبحث الخطوات التي من خلالها نعطي رسالة صريحة لحكومة إسرائيل بأن القوى الفلسطينية لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذا السلوك الإسرائيلي.

أما بخصوص الشق الثاني وكيفية تعامل الجبهة مع التهدة، فإن الجبهة وفي إطار ترجمة موقفها راعت المسائل التالية: أولاً، أنها لا تريد أن تجعل من موقفها سبباً في توتر التناقضات الفلسطينية أكثر مما يجب. ثانياً، نحن نراهن على أن السلوك الإسرائيلي سيعطي الجواب للجميع بأن إسرائيل تتعامل مع التهدة على أنها مصلحة إسرائيلية أولاً وتقرر هي متى يمكن أن تخرق هذه التهدة. الموضوع الثالث نعتقد بأن حالة الانقسام يمكن أن تكون أحد أسباب تفجير التهدة ولا داعي لأن نضيف إليها عوامل أخرى من شأنها أن تعمق المأزق الفلسطيني. لكل هذه الأسباب قالت الجبهة إنها مع موقفها المبدئي ستراعي عدم توتر التناقضات داخل الساحة الفلسطينية ولن تعمل على خرق هذه التهدة، نراهن على أن إسرائيل ستفسدها.

من غزة فنحن لن نتدخل في غزة لن نفعل شيئاً في غزة، لكن نحن كفلسطينيين أصررنا على الربط بين قطاع غزة والضفة الغربية، للأسف في التهدة الحالية هناك فصل وهذا الفصل لا يعطي إسرائيل الحرية للعمل في الضفة بشكل واسع فقط ولكنه، أيضاً، يلقي عبئاً كبيراً على أهل غزة، وهذا ظهر واضحاً بعد أربعة أو خمسة أيام من التهدة عندما ارتكبت إسرائيل جريمة الإعدام في نابلس التي طالت أبو غالي ورفيقه، والجهد الإسلامي ردت بصاروخين أو ثلاثة من غزة، كان الأمر محرراً جداً واتصل بنا المصريون وقلنا لهم هذا الكلام، صحيح أن التهدة التي قبلنا بها لا تسري إلا على غزة فقط لكن هذا أمر محرر لكل الفلسطينيين.

عاطف: ما هو منطلقكم في قبول التهدة؟
طبعاً نحن قبلنا للشروط والمبررات التي تحدثنا عنها كثيراً، موقفنا الواضح بالنسبة للتهدة، طرحناه مع الإخوة في (حماس) وطرحناه مع الإخوة المصريين وطرحناه مع كافة الفصائل وهو أن التهدة غير مقنعة بالنسبة إلينا ونحن نشعر بأنها لا تلبي مطالب شعبنا لكن نحن مضطرون للمقبول بالتهدة حتى لا يشار إلينا على أننا عقبة في طريق رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، ربما تخفف التهدة قليلاً من الحصار، نحن لم نشأ أن نكون السبب في تضييع فرصة تخفيف الحصار عن أبناء شعبنا ولو بشكل نسبي. هذه نقطة، ونقطة ثانية، أيضاً، هي حرصنا على العلاقات الداخلية الفلسطينية وأن هذا الوضع الفلسطيني المتأزم المرتبك لا نريد أن نزيده، بالتالي قلنا إننا

لن نتسبب في زيادة التوتر في الشارع الفلسطيني وسنعطي فرصة رغم إدراكنا أن إسرائيل لن تكون جادة في التعاطي مع التهدة حتى بالمواصفات المطروحة مع سلبياتها، إسرائيل لن تكون جادة ولن تفي بتعهداتها، هذه كانت أهم الأسباب، أولاً أننا نريد أن نعطي فرصة. ثانياً التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني. الواضح تماماً - وهذا الكلام لا يجب أن ننكره أو لا يجوز أن ننكره - أن المعاناة الفلسطينية قد وصلت إلى درجة كبيرة جداً. موضوع الحصار أثر بلا شك ويجب أن نعترف بهذا، وبالتالي لم نرد للشارع أن يقول إن الجهد الإسلامي ضييع هذه الفرصة للتخفيف من معاناته وفتح فرجة في جدار الحصار.

هذه كانت هي الأسباب؛ الحرص على العلاقات الفلسطينية الداخلية، ويمكن أن تكون هذه هي الأسباب التي ضغطت علينا. حينما قامت الجهاد الإسلامي بالرد على الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة من غزة اتصل بنا الإخوة المصريون واتصل بنا الإخوة في (حماس) وعقدت لقاءات على مستوى الفصائل، تفهم الإخوة المصريون موقف الجهاد الإسلامي كما أن الإخوة في (حماس) كانوا متفهمين جداً وأكدوا أننا لا يمكن أن نشتبك على خلفية موضوع التهدة أو أن أحداً قد أطلق صواريخ والبعض لم يطلق صواريخ، رغم هذا قلنا إننا نريد أن نعطي فرصة أطول ونرى.

الآن وبعد ستة أسابيع واضح أن التهدة لم تتغير كثيراً في حياة الشعب الفلسطيني وواقعه، ونحن رغم ذلك قبلنا أن تكون هناك خلية أزمة للفصائل الرئيسية في قطاع غزة تلتقي وتشاور وتتداول

وتقوم بمتابعة التهدة بين فترة وأخرى وترى الخروج وما الموقف اللازم أن نخرج به، هذا هو موقفنا بخصوص التهدة.

بوابة للحوار

عاطف: هل ستنجح التهدة حسب وجهة نظركم في الجبهة الديمقراطية؟ نحن عملنا تهدة ستة أشهر وماذا بعد؟

صالح ناصر: برأيي في كل الثورات، دائماً، كانت هناك فترات تهدة، في الساحة الفلسطينية وخلال الثورة المعاصرة جرت أكثر من تهدة مع الاحتلال الإسرائيلي، وأستشهد بالتهدة التي وقعت العام ٢٠٠٥ مع تحفظات بعض فصائلنا على هذه التهدة، لكن تهدة العام ٢٠٠٥ كانت ضمن برنامج نصالي فلسطيني يريد ترتيب الأوضاع الداخلية الفلسطينية وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل أطرها ضمن برنامج، وكانت متبادلة ومتزامنة وشاملة؛ تشمل الضفة وقطاع غزة.

رغم ذلك خرقها الاحتلال الإسرائيلي أكثر من مرة؛ الأمر الذي استدعى من الفصائل الرد على ذلك، لكن أقول إن التهدة في عُرف الثورات تجوز مع الاحتلال لالتقاط الأنفاس، استراحة محارب، ترتيب أوضاع، تكون مشروطة ضمن برنامج وتحقق شيئاً من أهداف الشعب الفلسطيني أو الغايات التي عُقدت التهدة من أجلها. في حال التهدة التي نحن بشأنها الآن، برأيي أن التوقيت رغم الحصار الظالم ومعاناة شعبنا أتى في ظل

انقسام فلسطيني وانشقاق بين الضفة وغزة؛ الأمر الذي جعل العدو يستفيد عبر ضغطه علينا جميعاً، وأن المفاوضات التي تجري في الضفة غير مجدية وأنها لم تأت بنتائج حتى الآن عن التهدة والطريقة التي أديرت بها عن طريق الوسيط المصري، حيث أخذ الوسيط المصري ما هو مطلوب فلسطينياً ونقله إلى العدو الإسرائيلي ولم يأت بالعكس بما هو المراد إسرائيلياً وما هو مقابله إلخ.

والحوار الذي أداره الإخوة في (حماس) مع المصريين حصل قبل أن يتشاوروا مع الفصائل الفلسطينية؛ الأمر الذي كان يستوجب في ظل الانقسام تحاوراً فلسطينياً داخلياً. نحن عرفنا بالتهدة بعد التصريح الذي أعلن عنه الدكتور الزهار حول النية في الذهاب إلى التهدة وشرح فيه شكلها واشترطاتها. بعد هذا التصريح حصلت لقاءات، وبناءً على طلب منا مع الإخوة في (حماس) سألنا إلى أين نحن ذاهبون، حصلت لقاءات مع (الجهاد) ومع (الشعبية) ومع (الديمقراطية) وطلب منا في لقائنا مع المصريين أن نرفع من مطالبنا مع (حماس) علّنا نحقق فرقاً ونراجع وكان الأفضل أن نعطي المصريين جواباً جماعياً، هذه الظروف التي حصلت فيها التهدة وهذه النتائج التي أدت إليها هذه المفاوضات، وعليه فملاحظتنا كانت كالتالي:

أولاً، العبقرية التي أديرت فيها والتوقيت. ثانياً، الموضوع: سجلنا التجزئة بين الضفة وغزة في ملاحظات وفي محاضر اجتماعاتنا مع إخواننا في حركة حماس وأضيف أنا موضوع تزامن التهدة مع فتح المعابر. وهنا أتساءل في

ظل خرق التهدة وعدم وجود تهدة ماذا بشأن المعابر، فتح المعابر بالنسبة لنا حق لنا تكفله كل القوانين الدولية ونحن شعب تحت الحصار يريد أن يعيش ويتنفس وهذه مسؤولية إسرائيلية والمجتمع الدولي يجب أن يضغط على إسرائيل لفتح هذه المعابر. في تهدة ٢٠٠٥ كانت المعابر معنا، أن تربط فتح المعابر بالتهدة، صحيح في ٢٠٠٥ كان هناك حصار لكنه كان أخف. لكن هذا الحصار جائر، المعابر مغلقة، لا هواء. وهذا ضغط وابتزاز سياسي. نحن مع مراعاة مصالح شعبنا، نريد أن نريح شعبنا وأن تكون هذه التهدة ضمن برنامج، وأملنا كان رغم تحفظاتنا التي أشرت إليها أن تفتح هذه التهدة لحوار وطني جديد يعالج كافة القضايا الفلسطينية وينهي الانقسام السياسي والجغرافي الذي يعيق بناء المؤسسة السياسية ووحدة الأرض معاً ونهي الحصار عن شعبنا مراعاة للمصلحة الوطنية. في هذا الإطار واضح أن من يسعى إلى تعطيلها وتخريبها هم الإسرائيليون، الجانب الفلسطيني التزم.

كايد الغول: ليس تخريباً هم يسعون إلى ابتزاز الموقف الفلسطيني، هم مستفيدون من التهدة، يريدون أن يأخذوا أكبر فائدة بالنسبة لهم . . .

صالح ناصر: أنا من رأيي أن الجانب الفلسطيني لن يسكت على ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية أو عدم إيفائها بالطريقة التي عقدت فيها، الجانب الفلسطيني لا أعتقد مع حرصه على استمرار التهدة بأنه سيبقى حريصاً

على استمرار التهدة في ظل ظروف كهذه، هناك استباحة للضفة واستمرار لإغلاق المعابر والتضييق على دخول المواد لا على الكم ولا النوع الذي اتفق عليه في موضوع معبر رفح . . . لا أعتقد بأن الجانب الفلسطيني إذا استمر الوضع هكذا سيظل قابلاً بهذه التهدة، لذلك الإسرائيليون إذا كانت لهم مصلحة بالتهدة وهم بالتأكيد لهم مصلحة بالتهدة كما أن لنا نحن مصلحة بالتهدة لترتيب أوضاعنا وإلخ، عليهم أن يفوا بالتزاماتهم وعلى راعي التهدة أن يجبر الإسرائيليين على الإيفاء بما التزموا به أمامه من فتح المعابر أمام المواد إلخ، ونقلها إلى الضفة، أيضاً السلطة الفلسطينية يجب أن تبذل جهوداً لشمول الضفة بالتهدة وهي كما وصفت في مهب الريح. هي تهدة هشة.

عاطف: دكتور أحمد، ما قيل عن التهدة كثير، كثيرون عابوا على التهدة عدم وضعها ضمن نسق برنامج سياسي ما، لكن رغم ذلك فإن الكثيرين - كمراقب للوضع الغربي والسياسة الأوروبية - يقولون إنها تعكس محاولة (حماس) التكيف مع السياسة، أنا كنت دقيقاً عندما قلت إن (حماس) لأول مرة تقود عملية التهدة، يعني (حماس) في ٢٠٠٥ دخلت التهدة كما دخلت باقي الفصائل: قالت هذه التهدة مصلحة وطنية ولا نريد أن نخرج نشازاً، ولكن يقولون إن (حماس) لأول مرة تقود عملية التهدة، يقول المراقبون إن هناك عملية تكيف سياسي عند (حماس) لأن الحكم له ضرورات.

د. أحمد يوسف: كما تعرف أن هذه التهدة أثّرت وكان من المفترض أن يسافر وفد حركة حماس إلى مصر لمناقشة الفكرة من حيث المبدأ، ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي لمنطقة جباليا والجريمة التي ارتكبت بقتل عدد كبير جداً من المواطنين وبالتالي تعثرت عملية السفر إلى القاهرة وظلت القاهرة على تواصل مع الحركة لفترة طويلة، وأنا كنت في القاهرة عندما سافر الوفد بعد شهر ربما من الحادث، والإخوة في مصر على عجلة من أمرهم يريدون أن يتوصلوا إلى موقف من حركة حماس؛ حتى يباشروا نقاشاتهم مع الجانب الإسرائيلي حول أسس هذه التهدة، وأعتقد بأنه كانت هناك نقاشات في القاهرة وتواصل بين دمشق والضفة الغربية، في آخر الأمر الإخوة في الضفة قالوا كلمتهم أن امضوا على بركة الله فيما يتعلق بالتهدة، الضفة الغربية ستتدبر أمرها أولاً نحن لسنا داخل حالة الحصار التي يعاني منها أهلنا في غزة وأيضاً مستوى الخلافات في الضفة ليس بمستوى الخلافات القائمة في قطاع غزة، وأيضاً لماذا أنتم تعطلون أنفسكم وتلغون المقاومة في الضفة فالاحتلال لا يزال موجوداً وخطوط التماس ما زالت قائمة، لماذا نشغل أنفسنا في الضفة الغربية اتركونا فنحن الآن في حالة تختلف عن الحالة في قطاع غزة.

عاطف: لكن هذا يعمّق فصل الحالة النضالية والكفاحية . . .

د. أحمد يوسف: لا، لا، إن غزة لا يوجد بها

احتلال بالمعنى اللوجستي. الاحتلال في خطوط مواجهة وليس في داخل المدينة أو يستطيع الدخول في عمق المدينة ويعتقل ويخطف ويقتل بالشكل الذي يدور في الضفة الغربية، الاحتلال لا يزال يستبيح كل حرّات الضفة الغربية وكأنه ليست هناك سلطة موجودة في الضفة الغربية، وهذا يستدعي بالفعل أن تبقى الأيدي على الزناد وأن تكون هناك عمليات عسكرية في الضفة الغربية تدفع الاحتلال إلى أن يحمل عصاه ويرحل. نحن في إطار هذا المنطق والسياق بدا مقبولاً لماذا لا نعطل المقاومة في الضفة الغربية والاحتلال وعملياته قائمة بشكل شبه يومي تستهدف المقاومة في الضفة الغربية، وفي الآخر موازين القوى هي التي تعكس طبيعة الموقف السياسي، في ظل أزمّتنا الكبيرة هذه لسنا في موقع غلي من خلاله ما نريده، نحن وضعنا سقفاً عالياً من الشروط والمطالب لكن الطرف الآخر لم يستجب لها، فتضطر من خلال الوسيط وإمكانياته وقدراته إلى أن توفّق بين اشتراطاتك واشتراطات عدوك، فهذه الصيغة حين تم التوافق عليها، أصر الإخوة على أن يكون لها إجماع وطني فلسطيني، يعني (حماس) صحيح هي الفصيل الأكبر وهي الحكومة وهذه قضية تخصها بالمقام الأول قضية اتفاقيات أو خلق حالة من التفاهات الدولية تحتاج أيضاً أننا نحن في حالة نضالية ولم تتمتع بعد بسلطة الدولة، يعني سلطة تحت الاحتلال تمنعنا من التمتع بالاستقلال الكامل والحرية الكاملة؛ لذلك لابد من أن تشارك المجموع النضالي كله وأن يكون جزءاً من هذه الرؤية، ولذلك ربما عندما شاورت (حماس) الإخوة في (الجهاد) لمست نوعاً من التقبل في ظل

معطيات الأزمة الموجودة على الساحة الفلسطينية ثم جاءت توسعة اللقاءات والحوارات لتحقيق هذا الإجماع الوطني عندما اعتبر الكل الوطني أن هذه مصلحة وطنية يجب تغليبها بالتهدة ليس لأنها الخيار الأفضل لكن لأنها خيار مرحلي في ظل حالة أزمة ولإنهاء حالة الحصار، ولكل الإخوة تحفظات مشروعة لا يمكن قول عكس ذلك والكل مشكور على ألا يزيد من هوة الخلاف وألا يتم توتير الساحة الفلسطينية بإظهار مواقف متناقضة، لأول مرة سجلنا إجماعاً وطنياً حول قضية تختلف فيها المواقف ولكن من باب الحرص على وحدة الشعب الفلسطيني والحفاظ على المصلحة العليا، وافقنا جميعاً على هذه القضية. أنا أقول إن الغرب اعتبرها خطوة تعبّر عن مرونة في فكر (حماس) ولأول مرة رغم أنه عبر الوساطة المصرية تتعامل وتتكلم إسرائيل عن (حماس) بهذا الشكل، تخرج أصوات من داخل إسرائيل بضرورة التعاطي مع حركة حماس باعتبارها واقعاً موجوداً لا يمكن تجاهله وهي فاعل أساسي في اللعبة، كل هذه الأمور وهذا ما لمستّه خلال لقاءاتي مع الأوروبيين، مؤتمر الرباعية ربما يتم تغيير الاشتراطات التي وضعت للتعاطي مع الحالة الفلسطينية ومحاولة التواصل مع حركة (حماس). إن هذه خطوة ايجابية تقول إن الحركة كما يقال بالإنكليزية «you can make business with them» يعني «يأخذوا ويبيعوا» يعني يتعاملون بالمعطيات السياسية الموجودة في السوق.

عاطف : وهل هذه هي غاية (حماس)؟

د. أحمد يوسف : لا ليست غاية (حماس) والتهدة لم تكن غايةً ولن تكون نهاية المطاف في مشروعنا الوطني، المقاومة بكافة فصائلها ما زالت تحاول أن تعزز من مواقعها وتقنياتها، ونشاهد كل يوم محاولة الارتقاء بالمقاومة حتى تكون على مستوى التحدي القادم، هذه التهدة لمدة ستة شهور وقد تنفرط قبل نهاية الستة شهور إذا ما استمرت هذه التجاوزات الإسرائيلية في الضفة الغربية لأننا أبناء وطن واحد ولن نعطي لإسرائيل الفرصة لتطلق يديها حرة وأن تستريح الضفة تحت ذريعة أن هناك تهدة في القطاع، نحن لدينا إمكانيات الرد ضمن إمكانياتنا ولذلك نحن نقول إن التهدة هذه حالة هشّة ومن الممكن أن ينفرط عقدها في أية لحظة، وإذا لم تلتزم إسرائيل بهذه التهدة وتحترمها فلتذهب إلى الجحيم، نحن لن نقاتل للحفاظ على هذا النوع من التماس أو الاستقرار القلق الموجود في قطاع غزة.

كايد الغول : أريد أن أوضح مجموعة من المسائل أعتقد بأن لها علاقة بالمفهوم، الرفيق أبو ناصر تحدث عن تجربة الثورة في عقد تهدة مع العدو، برأيي هذه التهدة التي عادة ما تعقد، فإنها تعقد في حالتين: الأولى في حالة الاتفاق على انسحاب هذا العدو وحتى توفر له تغطية لهذا الانسحاب، أو تعقد بهدف تحقيق هدف سياسي. في إطار التجربة الملموسة في إطار التهدة الخاصة بالفلسطينيين: ما هو الهدف السياسي الذي نريد تحقيقه من هذه التهدة؟

نافذ عزام: هذا الحديث من الممكن أن يكون صحيحاً الآن، لكن في فترات سابقة طرحت التهدة دون أن تكون مربوطاً بهدف سياسي.

كايد الغول: أنا أقول الآن.

نافذ عزام: وفي فترات سابقة أيضاً.

د. أحمد يوسف: ٢٠٠٣ والتهدة التي أعطيت للرئيس أبو مازن عندما كان رئيس وزراء وغيرها في ٢٠٠٥.

كايد الغول: دكتور نحن كنا ضدها أيضاً.

د. أحمد يوسف: وتم الحديث معنا أيام أبو عمار.

كايد الغول: أيضاً كنا ضدها، لكنني أنا أتحدث الآن عن مخاطر، الأطراف الدولية والإقليمية التي سعت إلى هذه التهدة سعت من أجل توفير مناخ أفضل لتقدم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، هذه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية علي أية قاعدة تقوم؟ تقوم على قاعدة خطة خارطة الطريق، خطة خارطة الطريق بندها الأول يقول بتفكيك بنى المقاومة، إذاً هذا الهدف السياسي الذي تسعى إليه الأطراف الإقليمية والدولية بالحصلة سيكون أداة تستعملها حتى السلطة بالضفة من أجل الانقضاض على قوى المقاومة في الضفة باعتبارها تنفذ استحقاقاً وارداً في خطة

خارطة الطريق، وهذا أحد مخاطر التهدة القائمة الآن، هذا الموضوع الأول الذي أردت إثارته.

التهدة وبصراحة في ظل حالة الانقسام، ربما تكون سبباً إضافياً لتكريس الانقسام وتحول التهدة إلى صراع فلسطيني داخلي، وهذا ما يجب أن نتنبه إليه، لأن إسرائيل تريد أن تجعله موضوعاً للصراع الداخلي الفلسطيني، والتهدة بهذا المعنى لا تؤدي إلى حوار، الحوار ونجاحه من الممكن أن يحمي أي اتفاق للتهدة. الشق الثاني، فصل الضفة عن غزة، أنا برأيي دكتور أحمد أن التكتيك الإسرائيلي الآن في كل خطواته ليس فقط في إقدامه على التهدة، يخلق حقيقة سياسية لكيانين في الشعب الفلسطيني، كيان في الضفة تتعامل معه إسرائيل بطريقة ما وكيان في غزة تتعامل معه بطريقة مختلفة.

نحن ندرك أن هناك تبايناً بين الضفة وغزة، غزة جرى الانسحاب الإسرائيلي منها ولا توجد مستوطنات فيها أما الضفة فلا يزال الاحتلال موجوداً وبشكل متسع، هذا يفرض علينا أن ننوع في تكتيكات المقاومة بين الضفة وغزة، ربما تكتيكات المقاومة في غزة تأخذ منحى آخر من نخط على سبيل المثال أن تقدم الدعم اللوجستي للمقاومة في الضفة، وبالتالي هذا الواقع لا يقول إنه يفرض تهدة في غزة . . .

عاطف: هل يعني ذلك عدم انطلاق المقاومة من غزة؟

كايد الغول: لا، هذا الواقع المختلف بين

الموقعين لا يقود إلى تهدة في غزة فقط وعدم شمل الضفة بها، المسعى الإسرائيلي يريد تكريس الفصل بين الضفة وغزة، هذا الذي يجب أن ننتبه إليه. موازين القوى، كانت مختلفة في زمن أبو عمار، مازالت مختلفة حتى الآن، في ضوء الموقف الإسرائيلي وفي ضوء الإسناد لهدف التهدة من قوى إقليمية ودولية، كان دائماً ميزان القوى مختلفاً ويستهدف تسهيل العملية السياسية، وبالتالي نحن الآن في رأيي لسنا بصدد إعادة موضع موازين القوى ونحن لسنا في موقع القوة الذي يواجه قوة العدو الإسرائيلي . . .

د. أحمد يوسف: الذي لا يحسب حساباته، صحيح أنه هناك اختلالاً في موازين القوى؛ الأمر الذي يستدعي أن تقدر أين أولوياتك في المواجهة.

كايد الغول: سأعرج يا دكتور على هذه النقطة. ما الذي فرض عليكم هذا التفكير دكتور؟ أنكم أصبحتم في السلطة؟ (حماس) قبل أن تكون في السلطة وتضطر للتعامل مع استحقاقات وجودها في السلطة لم تأخذ بهذا المنطق . . .

د. أحمد يوسف: لماذا؟ (حماس) قالت إنها ستعطي هدنة ١٥ سنة قبل ذلك . . .

كايد الغول: دكتور، هناك فرق، أنا أحد الناس الذين كانوا يبحثون هذا الموضوع سواء مع المصريين أو مع الرئيس أبو مازن أو مع المرحوم أبو

عمار، يعني على الأقل كنت مطالاً على موقف (حماس). موقف (حماس) وهي خارج السلطة يختلف عن موقفها الآن وهي في السلطة وهذا أمر مطلوب بالمناسبة . . .

د. أحمد يوسف: هذا الوضع الصحيح، والانتقال من مربع إلى مربع . . .

كايد الغول: هذا أمر مفهوم يا دكتور، إذا النقلة في موقف (حماس) فرضها استحقاق وجودها في السلطة، لكن هذا الوجود وهذه المتطلبات يجب ألاّ تغتير المخاطر الكامنة الآن، سواء من الهدف الإسرائيلي، أو باستهدافات توفير المناخ لعملية سياسية، هذه العملية السياسية تقوم على أساس خطة خارطة الطريق وبندها الأول يقول تفكيك المقاومة. الشيء الآخر، فيما يتصل بحرص (حماس) على التوافق الوطني، أنا أؤكد هذه المسألة، لكن في سياق ذلك أريد الإشارة إلى التالي: حركة حماس عقدت أولاً اتفاقاً مع المصريين ثم جعلت المصريين يسوّقون هذا الاتفاق.

د. أحمد يوسف: المصريون تفاوضوا مع (حماس) أولاً واستأنسوا برأيها.

كايد الغول: لا، توصلوا إلى اتفاق وأعلن.

د. أحمد يوسف: أنا كنت في القاهرة وكنت متابعاً عندما ذهب الوفد إلى دمشق وعاد، هذا اجتهاد منك . . .

الزهار بجانبه الحية على ما أذكر قرأ بنود الاتفاق .
د . أحمد يوسف : لا توجد مشكلة . . .

صالح ناصر : في اجتماع ثلاثي أبلغتنا (حماس)
بموضوع التهدئة . . .

كايد الغول : كان اجتماعاً رباعياً : (حماس)
و(الشعبية) و(الجهاد) و(الديمقراطية) .

صالح ناصر : نعم، رباعي بناءً على طلبنا
سألنا (حماس) ماذا يحدث، قيل لنا إن هذا ما
تم التوصل إليه، المصريون سيوجهون دعوات،
ارفعوا سقف المطالب وكان من الأفضل لو التقينا
قبل أن نعلنها .

عاطف : أريد أن أسأل مرة أخرى حتى نعود
إلى عمق المشكلة، (حماس) عندها رؤية سياسية
بصرف النظر عن موقفنا منها، (حماس) استعدت
لقبول دولة في غزة والضفة، الشيخ أحمد ياسين
قال ذلك مبكراً بعد ذلك أبو مرزوق حين كان رئيساً
للمكتب السياسي تحدث حول مشروع الدولة في غزة
والضفة، طبعاً الجبهتان دخلتا ضمن البرنامج المحلي
لمنظمة التحرير، لنكون أعمق ما هي رؤية (الجهاد)
للصراع؟ هل تقع ضمن نسق وموضوع التهدئة، تعلم
أن التهدئة هي طريق غير مباشرة للحديث مع العدو؟

لأسباب فلسطينية داخلية

نافذ عزام : الحقيقة نحن لم ننظر إلى التهدئة في

كايد الغول : لا، هذا ليس اجتهداً مني، هذا
أعلن في الإعلام، أنه توصلنا إلى اتفاق واحد
اثنين ثلاثة .

د . أحمد يوسف : أعلن؟

نافذ عزام : نحن والإخوة في الجبهتين بُلغنا
من (حماس) بهذا الاتفاق بعد توقيعه من قبل
(حماس) .

الغول : نحن في لقاء رسمي مع الإخوة في
(حماس) يا دكتور قرؤوا لنا بنود التهدئة، قلنا إن
هذا أمر خاطئ أنكم وقعتم اتفاقكم وسوف نذهب
بعد ذلك للتشاور بشأنه . . .

صالح ناصر : قلنا لـ(حماس) كان من الأفضل
لو جلسنا قبل ذلك .

كايد الغول : حتى في ظل هذا التباين يمكننا
الاتفاق على اشتراطات التهدئة ويذهب الجميع
برؤية واضحة موحدة .

د . أحمد يوسف : أنت تتكلم في التفاصيل لكنني
أقول العنوان الأساسي الذي كان أن هذه التهدئة
كانت لفتح المعابر ووقف العدوان هذا العنوان
الرئيسي للرؤية، والتفاصيل بعد ذلك ربما أتت،
لكن العنوان الأساسي الذي تم بحثه في القاهرة هو
فتح المعابر ووقف العدوان مقابل التهدئة .

صالح ناصر : في مؤتمر صحافي معلن، الدكتور

أي وقت من الأوقات على أنها طريقة للتعامل مع العدو، من الممكن أن نختلف حول التهدة التي طرحها الإخوة في (حماس)، لكن في السابق لتتكلّم بموضوعية، قبلنا بالتهدة أكثر من مرة، زمن أبو عمار، وأبو مازن كرئيس وزراء وأيضاً كرئيس للسلطة، ومع أبو علاء قبلنا بها، ومع حكومة (حماس) في غزة قبلنا بالتهدة. المسألة بالنسبة لنا لم تكن مرتبطة بمن هو في السلطة، في المراحل السابقة كلها كنا نرى أن المصلحة تقتضي هذا وكان العامل الأساسي هو الموضوع الداخلي وأتينا لا نريد الاشتباك داخلياً وبالتالي كنا نراعي هذه المسألة، وبالتالي لم ننظر إليها كطريقة للتعامل مع العدو، وكنا ننظر إليها دائماً على أنها مصلحة فلسطينية وهذه المصلحة من الممكن أن نتكلم بها بتفصيل، ما هي مظاهر وأوجه هذه المصلحة، أن تتجنب حدوث صدام داخلي هذا مصلحة فلسطينية، أن تحاول أن ترتّب الأوضاع الداخلية في جو ربما يكون هادئاً هذا أيضاً وجه من أوجه المصلحة الفلسطينية للخروج من الأزمة الفلسطينية الراهنة، والتهدة لو صدرت بالتأكيد وقبل أن تصدر موافقته قلنا إن أبو مازن سيوافق لأن أبو مازن ماضٍ في موضوع التفاوض مع إسرائيل، تفاوض بلا نتيجة كما يقول، بالتالي بالتأكيد سيوافق على التهدة، وهذا ربما يمثل جواً أو مناخاً أفضل للحوار الداخلي، لكن التهدة بالنسبة إلينا لم تكن قط وسيلة للتعامل أو التفاوض مع العدو، موضوع دولة في حدود ٦٧ في الضفة وغزة لنا موقف منه وليس بعيداً كثيراً عن موقف الإخوة في (حماس). نحن

في موضوع ٦٧ لا نتبناه في برنامجنا السياسي، ولكن هذا الحل لو طرح نحن لن نقاتل ضده، لو فصائل فلسطينية تبنته لدولة كاملة السيادة للضفة وغزة بما فيها القدس أرض خالية من المستوطنات وسيادة حقيقية كاملة، نحن لن نقاتل ضد هذا، لكن لا نطرحه ضمن برنامجنا السياسي، يعني نحن نقول إن المقاومة هي السبيل الوحيد ونقولها الآن من موقع قوة أكبر، يعني قلنا هذا الكلام منذ ٣٠ سنة لكننا الآن نقولها ونحن أكثر ثقة لأن هناك تجاوباً، أعطيت فرص للتفاوض ووقعت اتفاقات وقيل إن هذه الاتفاقات ستجعل لنا موطئ قدم، يعني أول لقاء جلسنا به - الجهاد - مع المرحوم أبو عمار في كانون الأول ٩٥ بشكل رسمي بعد قدوم السلطة لقطاع غزة، تكلمنا وطرحنا وجهة نظرنا هذه الراضية لاتفاق (أوسلو)، أبو عمار قال نريد فقط موطئ قدم لنواصل، قلنا له إن توازنات القوى لن تسمح بوجود موطئ قدم حقيقي للفلسطينيين، لن تقف إسرائيل تشاهد الفلسطينيين وهم يبنون دولة في غزة وفي جزء من الضفة وقتها. إذاً في تصورنا أن المقاومة هي الوسيلة الوحيدة. الآن أبو مازن له ٤ سنوات يفاوض إسرائيل و٦٠٠ حاجز موجودة في الضفة والاستيطان يشدد الخناق على القدس ومناطق كثيرة أخرى، المقاومة ضمن برنامج هي السبيل الوحيد وهذا ممكن أن نتكلم به وهذا يتطلب وجود توافق فلسطيني، لا يعني أن المقاومة هي شيء عشوائي، أو مجرد احترام، المقاومة بعقل وضمن برنامج سياسي من الضروري التوافق عليه حتى تكون هناك نجاعة للمقاومة.

عاطف : لا تهديّة مجديّة ولا مفاوضات مجديّة
ولا حوار مجدياً، أكيد سيكون مجدياً لو تم، لكنه
الآن غير مثمر، ومقاومة متعثرة في ظل الموازين
الدولية، ما العمل؟

صالح ناصر : لا، لكن المفاوضات للتهديّة ذات
طابع سياسي بصرف النظر يا دكتور .
نافذ عزام : لكنها ليست ذات طابع سياسي .

صالح ناصر : بدايةً، أنا ضد تطويع الأفكار
أو المنهاج لخدمة وجهة نظر معينة، نحن نتكلم
في شيء عام، موضوع التهديّة كما قال الشيخ
عزام مصلحة وطنية، وفي هذه المصلحة يجوز
أن تعقد تهديّة لخدمة الأهداف الوطنية، طبعاً
على ألا تكون تهديّة مجانية ودون مقابل . . . في
هذا الإطار ما طرح من تهديّات بصرف النظر عن
تواريخها والظروف التي أتت فيها تؤكد ما قلته
من أن التهديّة جائزة، كل ما قيل يؤكد أنها خدمة
لمصلحتنا الوطنية في كل السبل لمشروعنا الوطني،
لذلك أعيد وأكرر أن التهديّة تحصل في زمن ما
ووقت ما، لماذا؟ لأن هذه التهديّة تكون مرتبطة
ببرنامج . أن تستمر أو لا تستمر هذه التهديّة، نحن
هنا لنا تحفظات كما للجميع تحفظات، أنا عندما
تكلمت عن التهديّة لم أتكلّم عن التهديّة القائمة،
تكلمت عن التهديّة من حيث المبدأ وبشكل عام
وأبديت ملاحظات على التهديّة القائمة الآن .
في ظل الانقسام، لن تجدي المفاوضات المباشرة
مع العدو الإسرائيلي، ولن تجدي المفاوضات
غير المباشرة عبر الوسيط المصري بالتهديّة أو غير
التهديّة مع العدو الإسرائيلي . . .

صالح ناصر : بصرف النظر .
نافذ عزام : المفاوضات لها عناوين، لكن
التهديّة لها عناوين مختلفة تماماً .

صالح ناصر : أنا قول لا تهديّة مباشرة مع
العدو الإسرائيلي ذلك أنه سيبتز الفلسطينيين
مستفيداً من الانقسام ولا المفاوضات غير المباشرة
مع المصريين سواء بالتهديّة أو بالمعابر أو بالجندي،
لماذا حلت مشكلة اللبنانيين ولم تحل مشكلتنا؟
هذه المفاوضات غير المباشرة دون نتيجة لأن العدو
سيستفيد من حالة الانقسام، ودائماً نقول نحن
أقوى، سواء في موضوع شاليت أو في موضوع
المفاوضات أو في التهديّة، فيما لو كنا موحدين
ويداً واحدة .

الآن هناك مفاوضات متعثرة أو غير مجديّة
وتهديّة هشة . . . فما العمل؟ حتى العقبات أمام
الحوار يجب ألا تنسينا ولو للحظة واحدة أن لا
حل للأزمة التي نحن فيها والمشكلة التي نحن فيها
إلا بالحوار الوطني الشامل وإنهاء هذا الانقسام،
والجميع مقتنع بأنه لا يستفيد منه إلا العدو
الإسرائيلي الذي يبتز ذات اليمين وذات الشمال .

إذاً رغم ما يقال عن تعطيل عجلة الحوار، يجب
أن نسعى جاهدين مخلصين لإزالتها، لإنجاح

نافذ عزام : لكن المفاوضات مع المصريين ليست
موضوعاً سياسياً .

موضوع الحوار الوطني الشامل حرصاً على مشروعنا الوطني وترتيب بيتنا الفلسطيني لتصدي موحدين للعدو الإسرائيلي ومشاريعه؛ لأنه لا يستطيع أي تنظيم وحده أو تنظيمين التصدي لهذه الهجمة الصهيونية العنصرية الهادفة للنيل من حقوقنا الوطنية، فقط الشعب الفلسطيني كله بكل مكوناته يستطيع التصدي.

المثلث الذهبي

د. أحمد يوسف: ما أريد قوله هنا، دائماً كما تعلمنا في السياسة، في ظل وجود أزمات توتر وحالات صراع هناك معادلة ما يسمى المثلث الذهبي، نضع المسألة على الطاولة ونقول إذا أردنا أن نتعاطى مع التهدة فعلياً أن نحسب المكاسب وقائمة الخسائر وبعد ذلك نضع البعد الثالث بعدما نختار أحد الاثنين، ما هي المخاطر المترتبة على حالة الكسب أو حالة الخسارة؟ وفي النهاية فإن الذي يرجح خياراً على آخر هو حجم المخاطر، نفترض بأن هناك كسباً، لكن الكسب في ظل حسابات المخاطر قد يخسر فتلجأ للخيار الآخر، على سبيل المثال قد تقرر أن تبعد عن التهدة رغم أن فيها خسارة ظاهرة لكن لأن مخاطرها كبيرة ربما على مستقبل المقاومة على حالة الاسترخاء ربما هذا سيؤدي إلى انشقاقات داخلية في الساحة الفلسطينية تؤدي إلى حالة من التوتر.

أنا أقول إن الذي يرجح المسألة في النهاية هو حجم المخاطر، هذه هي القضية. أول شيء عندما درست (حماس) المشكلة، لم تسع إلى أن تبدو وكأنها تغرد خارج السرب، حافظت على أن تحلق

مع السرب كله مع الكل الوطني وأن تكون هناك حالة إجماع وطني وأن الكل تكون عنده قناعة بأن هذه التهدة مصلحة وطنية عليا يجب تغليبها، الشيء الثاني أننا نظرنا إلى التهدة، كحكومة وحركة لأن كل الأمور معلقة على كاهلنا أن تأتي بحلول للأزمات الموجودة على الساحة، هذا يتطلب منها كيف تفك الحصار وكيف تفتح المعابر وتخفف عن الناس معاناتهم، كلها تفرض عليك أن تبادر وأن تحاول إقناع الأطراف الأخرى. أين هي المصلحة الوطنية من هذه التهدة. أعتقد بأن هذا هو ما فعلته (حماس). (حماس) لم ترد أن تكون شرطياً على الحدود وأن تؤمن للاحتلال حماية مجانية مقابل فتح المعابر، وقلنا إذا تجاوز الاحتلال فالفصائل حرة في قرارها، والكل في إطار خلية الأزمة وفي إطار حوارنا الداخلي نناقش لماذا وقعت هذه التجاوزات وهل هي مبررة أم غير مبررة. مثلاً عندما أطلقت الصواريخ قال الإخوة إننا نتفهم أن الضفة صحيح أنها خارج التهدة لكن هذا لا يطلق يد الاحتلال ليستبيح حمانا وأعراضنا وأراضينا ويتهك كل المحرمات ثم نقول لأن هناك تهدة في غزة فقط، على الاحتلال أن يراعي أننا شعب وأمة واحدة وقضيتنا واحدة وإذا رضينا بالتهدة هنا فقط لأن هناك دواعي أخرى لإبقاء الضفة خارج المعادلة مرحلياً وإذا كانت ستأتي وتلحق بنا بعد ٦ شهور، إذا إسرائيل لم تبد هذا الاحترام لهذا المعنى ولهذا المفهوم نحن في حل من هذه التهدة. وهذا الذي نعمل عليه، وكما قالوا التهدة ليست شيئاً محرماً في التاريخ الإسلامي، كان هناك صلح الحديبية هو في صيغته النهائية عبارة

عن تهدة أو صلح الرملة لصلاح الدين خلال الحملات الصليبية ، وفي إسرائيل عندما حاولوا أن يعرفوا كيف يفكر العقل الإسلامي في التاريخ وجدوا أن في تاريخ الإسلام هناك ٨٠٠ هدة عقدوها واحترموها ، ومن هذا الباب كانت قضية الهدنة وهي غير التهدة تماماً كإحدى الأدوات التي تستخدم لتخفيف حدة الصراعات ولإعطاء فرص أخرى للتسويات السياسية أو البحث عن مخرج للأزمات بعيداً عن حقن الدماء .

تكتيك المقاومة

كايد الغول: أريد أن أشير فقط إلى بعض النقاط ، أنا أعتقد بأن لا خلاف فيما بيننا على أننا وحتى إن تباينا فإننا نهدف إلى خدمة مصلحة شعبنا ، لكن وجه الخلاف أنه كيف نحقق ذلك ؛ هل من خلال التهدة مع العدو أو من خلال تهدة نمارسها نحن ارتباطاً بتقديرنا للحظة ، وتقديرنا كيف نمارسها ودون أية اشتراطات أو تقييدات من العدو ، هذا هو الاختلاف بين المفهومين . نحن في الجبهة رأينا ، أننا يمكن أن نمارس التهدة حتى نريح شعبنا ويمكن أن نمارس تهدة لإراحة المقاتل ، لكن في إطار تكتيك المقاومة ، نحن نقرر نريد شهراً أو ستة أشهر أو سنة .

صالح ناصر: هل هي مجانية؟

كايد الغول: لا ليست مجانية ، العدو لم يقدم شيئاً ، هو يفرض شروطه في التهدة الآن ، العدو يقول تهدة فقط في غزة ، هو يقول سأفتح المعابر

بقدر التزامك بالتهدة ، لكن نحن نمارس هذه التهدة ونعلنها للعالم ونطلب من العالم الضغط على إسرائيل . . .

عاطف: العالم يقول إن إسرائيل ملتزمة ، لا اغتياالات لا اجتياحات . . .

كايد الغول: لا ليست ملتزمة ، ليست مسألة اغتياالات ، التهدة مقابل تهدة هذا يريح إسرائيل . تهدة مقابل تهدة هذا يريح إسرائيل .

د. أحمد يوسف: إراحة المقاومة ، التجهيز ، التدريب ، محاولة استقدام تقنيات متقدمة ، حتى تكون في المواجهة القادمة قادراً على أن توقع إصابات موجعة في العدو ، هذا كله يحدث الآن . . .

كايد الغول: وهذا كله من الممكن أن يحدث في تهدة نمارسها نحن دون أية قيود من قبل إسرائيل . ما جرى استذكاره من تهدات سابقة ، لنعد إلى التاريخ ، كان يجري في إطار معارك ، نحن أمام وضع استثنائي ، الاحتلال يسعى إلى إزاحتنا للاستيلاء على الأرض ، يومياً الاحتلال يمارس هذه القصة بتوسيع الاستيطان وعمليات القتل المستمرة ومحاولة تكريس الحقائق ، الأمر مختلف عن التجارب في إطار معارك . . .

د. أحمد يوسف: لا ، الصليبيون كانوا موجودين .

نافذ عزام : صلح الرملة كان موجوداً والصليبيون
كانوا يحتلون فلسطين .

عاطف : رفيق كايد ، إلى أين نحن ذاهبون؟

كايد الغول : أنا برأيي أنه ليس أمامنا إلا
حوار عميق يستهدف بحثاً جدياً لكل الشعب
الفلسطيني .

كايد الغول : ما نواجهه الآن .

نافذ عزام : من ناحية شرعية يجوز .

عاطف : يعني إعادة إنتاج مكة مرة أخرى؟

كايد الغول : أنا أقول في المعارك يجوز .

كايد الغول : لا ، أولاً حوار ليس فقط في
أسباب الانقسام الذي جرى بل يتناول مسار
العملية السياسية وهل يستمر أو لا يستمر ، المقاومة
وتكتيكاتها ، ثم كيف يعاد بناء المؤسسة الوطنية
كسلطة وكمنظمة تحرير على أساس يجعل من هذه
المكونات جزءاً من الأدوات الإصلاحية للشعب
الفلسطيني ، بهذا العمق يجب أن نبث قضاياها ،
وبعد ذلك نتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى
الانقسام وفي إطار ذلك يصبح الحوار بهدف إنهاء
الانقسام وإعادة الوحدة أولوية قصوى . إنهاء
الانقسام هو الذي يعيد تجميع قواها في مواجهة
المخاطر السياسية التي تسعى إسرائيل الآن إلى
تجسيدها بأعلى صورة ممكنة . هناك كيانات . . .

نافذ عزام : إذا كنا نتكلم عن الخلفية التاريخية
التهديئة والهدنة التي أعلنت أكثر من مرة في بعضها
كان الاحتلال موجوداً وخلال استعمار الصليبيين
كانوا موجودين في فلسطين وكان هذا أمراً مهولاً
ورغم ذلك صلاح الدين عقد معهم اتفاقاً ، لكن
المسألة الآن تتعلق بالشروط المطروحة ، نحن
كفلسطينيين رافضين للتهديئة نصور أن الخيار هو
استمرار المقاومة لكن الموضوع الفلسطيني الداخلي
هو المشكلة ، التهديئة بصورتها الحالية تبدو كتنازل
فلسطيني لكن الآفاق مسدودة أمام الفلسطينيين ،
الحصار الذي فرض بصمت عربي . الفلسطينيون الآن
قدموا تهديئة لسته أسابيع هناك شبه التزام فلسطيني ،
العالم الآن أين دوره في الضغط على إسرائيل

عاطف : طرفان في المفاوضات؟

عاطف : بعد التهديئة ماذا؟

كايد الغول : نعم ، وربما في إطار خلق هذا
الواقع السياسي تقدم بعد ذلك مشاريع سياسية
تكرس هذه الحقيقة سواء بإلحاق القطاع بمصر أو
بالحاق ما تبقى من الضفة بالأردن أو إبقاء الوضع
على ما هو عليه على شاكلة قبرص . . .

نافذ عزام : طبعاً هذا هو السؤال ، الوضع الآن
أنه بعد التهديئة لا يوجد أفق ، بوش الذي أصر
على أنه قبل نهاية ولايته سيكون هناك حل نهائي
ودولة .

أولوية الحوار

صالح ناصر: الذي أقوله هو التالي، موضوع التهدة انتهىنا منه من ناحية منهجية ومن ناحية مفاهيم، والموقف الفلسطيني بخصوص معالجة المقاومة وتكتيكاتها أعتقد بأننا مجمعون على شيء في وثيقة الوفاق الوطني اسمه جبهة مقاومة موحدة تدرس تكتيكات المقاومة، للأسف لم تطبق لكن أؤكد أن المقاومة حق لنا وعلينا أن نمارسه طالما نحن تحت الاحتلال، في هذا الإطار عندنا جبهة مقاومة يفترض أن تكون موحدة، موضوع التهدة هو موضوع قائم بحد ذاته. شروطه نحن أبدينا كل التحفظات عليها والجميع ملتزم، علينا أن نضغط على إسرائيل حتى تلتزم بما اتفقت عليه، هذا واجبا الآن، في الجانب الآخر علينا أن ننشط مقاومتنا في الضفة لأن الاحتلال جائم عليها ولا تشملها التهدة، رغم ملاحظتنا على اعتقال المناضلين وملاحقتهم لأن هذا لا يجوز ولا يساعد في نقل التهدة إلى الضفة، ويفتح شهية الاحتلال لاستباحة الضفة الغربية. هذا جانب، والجانب الثاني على المصريين أن يضغطوا على الإسرائيليين حتى يلتزموا بما اتفقوا عليه في غزة ويعملوا على كبح جماح الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الضفة، وعليهم أن يعملوا على أن تشمل التهدة الضفة الغربية. هذا بخصوص الواقع الآن، بخصوص خروجنا من الأزمة الراهنة، نحن مجمعون على ألا سبيل لنا إلا بحوارنا الوطني الشامل، أنا أعتقد بأن مكة كان اتفاق ثنائياً بين (فتح) و(حماس) ونتائجه هي التي حدثت والبديل عن ذلك هو حوار وطني شامل كما

حدث مع الإخوة اللبنانيين حيث تحاور ١٦ فصيلاً وشخصية وطنية وناقشوا قضايا وطنية واتفقوا على قضايا وأجلوا أخرى، نحن الآن علينا أن ننظر إلى الشروط الذاتية لحوار وطني فلسطيني على أسس وهدف واضح هو تطبيق واثق الإجماع الوطني لإنهاء حالة الانقسام بما فيها وثيقة الأسرى واتفق القاهرة والمبادرة اليمنية وأسس حوار وطني شامل ينهي هذه الحالة الشاذة غير المرضي عنها فلسطينياً ويعيد وحدة الوطن جغرافياً ووحدة النضال السياسي، وينتج حكومة واحدة على أرض واحدة، وهذا هو السبيل الوحيد لذلك؛ وعندها كل القضايا تحل على قاعدة الوحدة وعلى قاعدة الحوار البناء، عندها نناقش المفاوضات تستمر أو لا تستمر، مجدبة أو غير مجدبة، نفاوض معاً ليس كل على هواه، وعندها ننهي هذه الظاهرة ونستقوي بها على عدونا.

عاطف: د. أحمد، دعني أعد إلى قضية لها علاقة بالحركة أكثر. (حماس) في الحكم غيرها (حماس) في المعارضة أكيد، للحكم ضرورات وكل المراقبين يقولون هذا، ما الذي تعلمته (حماس) من الحكم؟

د. أحمد يوسف: بالتأكيد طبيعة حركة (حماس) من طورها من حركة دعوية إلى حركة مقاومة ثم دخولها إلى مربع السياسة، المربع الأكثر تعقيداً لأنه يضعك أمام حقائق ووقائع تضطر للتعامل معها، لا تستدعي سرعة التحرك وتحتاج إلى استشارات ومراجعات قبل أن تتخذ خطوة.

(حماس) انتقلت إلى مربع السياسة سريعاً، كان البعض يرى أنه لو عملنا بالمجلس التشريعي وراقبنا لفترة وتعرفنا أكثر إلى قوانين اللعبة، أصلاً طبيعة التربية داخل الحركات الإسلامية كان معروفاً أن العمل السياسي هو من عمل الشيطان في مراحل معينة، لكن (حماس) خلال تطورها بعد (أوسلو) واقتربها من خطوط محاولة حماية مشروعاتها واللقاءات المتكررة التي حدثت مع أناس يأتون من كل حذب وصوب لتلتقي بهذه الحركة وقيادات هذه الحركة لتطرح عليها الأسئلة، أنت وجدت مشروعك ليس مشروع مقاومة فقط بل أنت عندك رؤية سياسية، ووجدت، أيضاً، أن السياسة هي استثمار للنضال وليس مقاومة تنتهي بالتفاوض كما نرى في الجزائر وأيرلندا. نرى أن أيرلندا بلد محتل منذ ٤٠٠ عام حتى وصلت في أيلول ٢٠٠٥ إلى رؤية وحدثت بينهم صراعات داخلية عندما فكروا بإيقاف المقاومة في جزء لإعطاء فرصة للسياسة. في العشرينيات، أيضاً، حدثت خلال الثورة مصادمات بينهم وحدث قتل رهيب. (حماس) انتقلت هذا الانتقال السلس حيث سميناه الانتقال السلس، لكن اصطدنا بالواقع؛ لأن المسألة كانت تحتاج فعلاً إلى قراءة لطبيعة الواقع؛ لأن السياسة لها قوانين واللعبة لها قوانين. هي ليست لعبة كرة طاولة تدخلها وتقرر وكل قراراتك تكمن في تحريك الكرة، لا، أنت وجدت نفسك في مربع مع ١١ لاعباً هنا و ١١ لاعباً هناك وحكم يسن قوانين اللعبة . . .

نافذ عزام: حكم جائر.

د. أحمد يوسف: وبالتالي أنت تحت رحمة الآخرين، هذا هو الذي يجبرك في هذه الحالة أن تقع في أخطاء، وبعض الممارسات تأتي خارج سياق الفهم العام، لذلك (حماس) في تقديري لم تكن تتوقع ما كان عليه حجم هذا التآمر الغربي الذي تقوده أميركا وتسعى لمحاولة إفشال حركة حماس بكل الوسائل وخلق حالة تواطؤ عربي إقليمي، أيضاً، ساهمت بما يسمى حالة الحصار على الشعب الفلسطيني والعزلة السياسية هذه، ثم هذا التحريض المستمر والمماحكات التي قادتها حركة فتح باعتبار أنها خسرت السلطة وخسرت الامتيازات. (حماس)، أيضاً، لم تكن تعتقد بأن إسرائيل ستشن هذه الحملة وتعتقل نواباً ووزراء ورؤساء بلديات، الحقيقة أن حجم الجريمة التي ارتكبت بحق (حماس) كانت كبيرة جداً فوق توقعات كل الناس بمن فيهم قيادات حركة حماس، لو (حماس) كما يقال «لو استقبلت من أمري ما استدبرت . . .» لكنك فعلت كذا و كذا، أعتقد بأن حركة حماس لو كانت تعلم أن كل هذا الشر كان ينتظرها ما أقبلت هذا الإقبال الكبير، ربما لارتضت بجزء من الحضور في المجلس التشريعي، لكن حجم الجريمة التي ارتكبتها المجتمع الدولي بمحاصرة حركة حماس ووضع هذه الاشتراطات الظالمة التي هم الغربيون أنفسهم يقرون بها، وأنا سمعت من أكثر من مصدر غربي مسؤول أن هذه الاشتراطات ظالمة، وكان يجب ألا توضع أمام حركة حماس، كان يجب البدء بمحاوره حركة حماس والاطلاع على رؤيتها، أنت في الآخر تريد طرح رؤية لمشروعك السياسي

عاطف : أتعني أن نحل السلطة؟

دأحمد يوسف : أنا أحد الناس الذين تلاشت قناعتهم بالحالة التي عليها السلطة ، ربما لو كانت السلطة في شخصية وطنية مستقلة قادرة على أن تكون على مستوى نبض الناس ووجع الناس والوطن كله ، ربما كان الوضع مختلفاً. الآن في الضفة الغربية إذا كانت السلطة موجودة وإسرائيل تستبيح المؤسسات والجمعيات وتعتقل الأشخاص بمختلف مستوياتهم السياسية أو المهنية ، والسلطة لا تحرك ساكناً ، ما قيمة وجود ٨٠ أو ٩٠ ألف عنصر من الأجهزة الأمنية والأمن الوطني؟ ما قيمتهم إذا كانوا عاجزين حتى عن حماية مؤسسات الضفة؟ البلديات غير مؤمنة .

أنا قصدي أن أقول إن هذه قضية تدفع الناس للتساؤل بمن فيهم أنا ، ما قيمة جدوى هذه السلطة؟ السلطة صارت بالنسبة لنا «buffer zone» مساحة بيننا وبين الاحتلال .

عاطف : شيخ نافذ ، الدكتور أحمد تكلم كلاماً خطيراً . . .

نافذ عزام : أنا سجلت نقاطاً حتى قبل أن يبدأ حديثه ، موضوع الهدف من الجهود السياسية يمكن نحن مختلفون فيه مع الإخوة في (حماس) ، التجربة في السلطة وفي الحكم في ظل المعادلة الدولية الموجودة وفي ظل التوازنات الإقليمية نتصور أنه صعب كحركة مقاومة . . .

وترى إمكانية التعاطي مع (حماس) أو محاولة تطويقها وحصارها ، لكن الغرب للأسف أراد أن يكون ذليلاً تابعاً للسيد الأميركي الذي كان منفرداً بالسياسة الدولية ويحدد مسارات العمل والتعاطي مع الحركة هنا أو مع السلطة هناك أو الدولة هناك ، هذه هي القضية ، وهي أن العالم للأسف استسلم لأميركا ، وأميركا أعلنت خصومة مباشرة مع حركة (حماس) وقالت يجب أن تخسر هذه الحركة هذه المعركة ، ويجب أن تغرق في الهموم والمشاكل الداخلية ، وأنا سمعت أنه في برنامج حزب كاديا ، في نص إنكليزي قرأته ، كان يقول حتى لو اعترفت (حماس) بهذه الشروط الثلاثة لن نقبل بها وسن بقي (حماس) «on the brink of collapse» على حافة الهاوية“ ونشغلها بالقضايا المحلية : غاز ، سولار ، طحين ، معابر ، قضايا داخلية تلهيها عن حجم المشاكل الهائلة الأخرى : قضايا الأسرى ، قضايا القدس ، قضايا الجدار . فعلاً وضعونا داخل دوامة أرهقتنا وأتعبتنا . . .

عاطف : أبو عمار نفسه كان تحت الضغوط ، الحصار ، الرواتب لم تصرف لفترة طويلة ، والمساعدات ، يعني الحصار لم يكن أمراً جديداً . . .

جدوى السلطة موضع تساؤل!

د. أحمد يوسف : صحيح . البعض يعتقد بأن الذي أنجز في السلطة الوطنية إنجاز كبير ، أنا أصبحت على قناعة بأن البقاء على جبهة مفتوحة مع الاحتلال أفضل من هذه السلطة . أفضل من هذه السلطة كما نراها .

عاطف: لأنكم لم تكونوا في الحكم.

أن نتصور على الإطلاق الوصول إلى حلول نهائية.

نافذ عزام: نحن عرض علينا أن نكون في الحكم.

عاطف: والمقاومة؟

عاطف: المراجعات الفكرية التي جرت في (حماس) تمت بسبب تجربة الحكم، لو كنتم في الحكم...

نافذ عزام: المقاومة يجب أن تظل الخيار الأساسي والإستراتيجي كل الوقت. الكلام الذي ختم به الدكتور أحمد خطير جداً، موضوع أنه لا توجد فائدة، (حماس) مهما قدمت، وأنا أتفق معه، لم كان العالم ليقبل (حماس)، (حماس) كحركة مقاومة لا يمكن أن يقبلها العالم وهي موجودة في السلطة، إذا أراد العالم قبولها في السلطة فيريد تجريدها تماماً من كل عناصر وعوامل وقواعد المقاومة.

نافذ عزام: موقفنا قبل ذلك بكثير. نحن عرض علينا أن ندخل، قبل ذلك، أبو عمار كان يعرض علينا الدخول في وزارات وكنا نرفض، أبو مازن عرض ورفضنا، والإخوة في (حماس) عرضوا ورفضنا، نحن لنا قناعة سياسية في هذا الموضوع وفكرية أيضاً، في ظل المشروع الصهيوني المتحالف مع المشروع الغربي الذي تقوده أميركا، من الصعب جداً لحركة مقاومة في فلسطين، وفلسطين مختلفة عن أي مكان في العالم، من الممكن أن يقول البعض تجربة حزب الله، تجربة حزب الله مختلفة تماماً؛ لأن الدولة اللبنانية غير فلسطين. لذلك تصورنا أن الجهود السياسية التي يجب أن نكثفها والتي يجب أن نعمل عليها سواء حركة الجهاد الإسلامي أو كلنا، هدفها ليس الوصول لحلول نهائية، وإنما تتمثل في:

د. أحمد يوسف: ليس بالضرورة يا أبو رشاد (الشيخ نافذ)، هناك تجارب سياسية كثيرة في العالم موجودة.

نافذ عزام: فلسطين تختلف.

د. أحمد يوسف: العالم الآن مختل توازنه فيما يتعلق بإسرائيل كمشروع، بالنسبة لهم مشروع أوروبي يجب الحفاظ عليه.

أولاً- حماية الحقوق الفلسطينية.
ثانياً- تعزيز المقاومة.

نافذ عزام: الاختلال تجاه فلسطين موجود طوال الوقت، الصراع في فلسطين موضوع مختلف.

ثالثاً- العمل على بناء تماسك داخلي، وموضوع تخفيف معاناة الناس.

د. أحمد يوسف: السياسة كما يقولون لا يوجد

لكن نحن هدفنا من الجهود السياسية، لا يمكن

بها صداقات دائمة هناك مصالح .

نافذ عزام : الموقف الغربي والموقف الإسرائيلي لن يتغير تجاه الفلسطينيين واتجاه (حماس) إلا بتغير الفلسطينيين أنفسهم . الموقف الغربي والموقف الإسرائيلي لم يتغير من أبو عمار إلا عندما غير أبو عمار من برنامجه السياسي . . .

د . أحمد يوسف : لماذا؟

نافذ عزام : إلّا فلسطين لأنها لب الصراع في العالم .

د أحمد يوسف : هذا الأمر ممكن على المستوى السياسي في ظل مرحلة فعلاً موازين القوى فيها مختلفة كلها ، لكن أنا أشاهد الغرب عندما عشت في الغرب ، كنت أشاهد هناك تغيراً داخل المجتمع الأمريكي وبريطانيا وأوروبا تجاه الفلسطينيين ، حين كنا نخرج بالتظاهرات بالثلاثمائة ألف ونصف مليون في بريطانيا وغيرها ، فيما يتعلق بقضية النظر بمظلومية الفلسطينيين وظلم الإسرائيليين لهم .

د . أحمد يوسف : لا لا .

نافذ عزام : فلسطين الموجود فيها ليس مجرد صراع على حدود . . .

نافذ عزام : لكن هل هذا يؤثر عليهم؟

د . أحمد يوسف : الجالية الإسلامية تكبر في الغرب وسيكون له تأثير على الموقف الرسمي والموقف السياسي . وفي الآخر السياسة مصالح وليست عقائد ، لأن اليهود عذبوا من قبل المسيحيين في مناطق تاريخية مختلفة .

عاطف : الرفيق أبو ناصر ، أنت علقت على نقطة مهمة ، أن السلطة غير قادرة على أن تحكم ، الوضع السياسي الدولي لا يسمح بوجود دولة ، الديمقراطية كانت المبادرة بفكرة النقاط العشر وفكرة إقامة الدولة في الضفة وغزة ككيان على

د . أحمد يوسف : فلسطين يا أبو رشاد على مدى التاريخ البشري كانت موجودة منذ الرومان والفرس والصليبيين وأيضاً التاريخ الحديث ، دائماً فلسطين ودائماً غزة والقدس كانت صفحاتها موجودة داخل كتب التاريخ والصراع ، فلسطين موجودة طوال الأوقات ، وبالتالي هذه القضية ستظل وستختل موازين القوى من جديد لصالح هذه الأمة ، لو وفرنا للعالم أن مصالحه معنا وليست مع اليهود ، واليهود تنكروا في تاريخهم الطويل في الأندلس وغيره ، والعالم كله انقض عليهم وكما قال تعالى : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ) ، كيف سيأتي هذا العذاب عليهم إذا لم يكن هناك اختلال في موازين القوى .

الحفاظ على الهوية الوطنية وقيادة واستكمال العملية التحررية. هل مشروع السلطة استنفد إمكانيات استمراره؟

كان يجب وضع خطط وكان يجب على أية خطوة تتخذها أن تكون مدروسة.

د. أحمد يوسف: الدراسة موجودة، أنت تضع سيناريوهات وتبني على هذه السيناريوهات.

صالح ناصر: البرنامج المرحلي غير مشروع السلطة. بالنسبة لنا مبدأ التفاوض ليس مرفوضاً من حيث المبدأ وله آليات. هو سلاح. نحن نقول الآن وفي ظل الانقسام وفي ظل استمرار الاستيطان والعدوان، هذه المفاوضات غير مجدية ويجب أن نتوقف، لكن من حيث المبدأ كل الثورات التي انتصرت بما فيها أميركا ولم تهزمها عسكرياً جلست إلى طاولة المفاوضات. النقطة الثانية أعتقد بأن التفصيل الذي قدمه الدكتور أحمد جيد وتطور حركة حماس من حركة دعوية إلى حركة جهادية إلى حركة في السلطة هذا جيد، وأعتقد هذا التطور كان يملئ على حركة حماس أن تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الداخلية والإقليمية والدولية؛ لأنها كانت قوة مناعة وقوة جهادية ولا تزال، إذا كان عليها أن تتوقع ذلك وليس لو علمت (حماس) لما فعلت كذا وكذا. الأفق النضالي والثوري يقتضي الإمام بما يجري حولك إقليمياً ودولياً، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول التي شاهدها بنفسك وعشتها.

صالح ناصر: أنت تعلم أنك محارب إقليمياً ودولياً وحوربت محلياً كما تقول. هذا الذي حدث واقع، كان يجب أن يكون عندك بعد نظر للتحليل والتقييم لاستدراك ما وقع، والمحاولات التي قامت بها حركة حماس من حكومة وحدة وطنية وآفاق مكة والتقارب السياسي في برنامج الحكومة ... كلها محاولات في هذا الاتجاه الذي تحدثت فيه.

موضوع النقاط العشر مختلف تماماً عما نحن فيه الآن في السلطة، هو برنامج كفاحي نضالي نسعى إلى تحقيقه بزوال الاحتلال عن الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، (أوسلو) تختلف، من يقول (أوسلو) من النقاط العشر هو خاطئ، وهو أتى ضمن مساومات ولنا تحفظات عليه وغير راضين عنه، ما زلنا ومعنا الكثير نناضل من أجل تخليص شعبنا من الارتباطات والقيود جراء اتفاق (أوسلو) سواء سياسية أو اقتصادية على غرار اتفاق باريس. السلطة تواجه إشكاليات ليس منذ الآن ولكن منذ تأسيسها. وفي وجود أبو عمار كانت السلطة مستباحة من إسرائيل وكانت أجهزتها تقصف ومقارها تضرب، تحتل مواقعها، دخلت إسرائيل رام الله خلال السور الواقية ولا تزال. هذا ليس جديداً.

د. أحمد يوسف: (حماس) ليست استثناء في التاريخ وكل هذه المقولات هي تجارب للشعوب، الأيرلنديون أنفسهم قالوا لو عملنا كذا ما حدث كذا وكذا.

صالح ناصر: أنا لا أحب الولولة في السياسة،

نافذ عزام: السلطة كانت لها وظيفة . . .

المساندين لك سواء عربياً أو إسلامياً أو دولياً حتى
نقدر على أن نصنع نوعاً من توازن القوى بيننا
وبينه . إسرائيل تدعمها أميركا والحركة الصهيونية
ورأس المال العالمي ، وبالتالي هذه الحقيقة التي
يجب أن نراها ، في إطار هذه الحقيقة ، هناك فارق
كبير بيننا وبين أطراف أخرى نالت استقرارها ،
الأييرلنديون ، المثل الذي يقدمه الدكتور أحمد ،
كانوا محتلين من قبل البريطانيين ، بينما إسرائيل
يوجد من ورائها الأميركيون والبريطانيون ورأس
المال العالمي ... بالتالي المثل مختلف بعض الشيء ،
الأييرلنديون نجحوا في الاختراقات ونحن يجب أن
نحاول . . .

نافذ عزام: لم يكن في أيرلندا تناقض حضاري
أيديولوجي .

د . أحمد يوسف: لا ، كان هناك ذبح وقتل
جرائم .

نافذ عزام: لم يكن على أساس حضاري .

د . أحمد يوسف: حجم القتل والدم كان أكبر
مما سفك على أرض فلسطين .

كايد الغول: أنا أقول حتى قضية المشروع
الصهيوني الإسرائيلي تختلف ، هو يريد نفي
شعب بالكامل ويريد احتلال أرض لشعبه ويمارس
كل السياسات من أجل ذلك ويجد الدعم العالي
من الأطراف الدولية عالية المستوى . . .

صالح ناصر: هذا الموضوع كان لابد من بحثه
وإيجاد البديل الجامع الوطني وهو منظمة التحرير
الفلسطينية لتكون مرجعية للشعب الفلسطيني
بما يعني تفعيلها وتطويرها ومجلس وطني جديد
وقانون انتخابات ومشاركة الجميع ... على قاعدة
إيجاد البديل الجامع الوطني ذي البرنامج الوطني
الشامل .

عاطف: رفيق كايد، نقطة شبيهة استكمالاً
لذلك ، الشيخ نافذ قال إن الوضع الدولي صعب ،
والدكتور أحمد قال بإمكاننا اختراقه . وأنا أعتقد
ومن خلال دراستي للسياسة الدولية بأنني أتفق
مع الدكتور في بعض ذلك وأنه يجب أن نحاول
أن نؤثر على بعض اللاعبين ، والمعطى السياسي
أننا بالفعل بنينا ديمقراطية جميلة وأول مرة تحدث
انتخابات ديمقراطية في الوطن العربي ، والدكتور
روبورت دول منظر الديمقراطية يقول لا يمكن أن
نسمي الديمقراطية إلا عندما تصبح الديمقراطية
هي اللعبة الوحيدة في المدينة ، لكن نحن للأسف
أصبح عندنا ألعاب كثيرة واقتتال داخلي ، بالفعل
لا يوجد نور في آخر الطريق بل هناك نار تلسع
وجوهنا . أين مصير المشروع الوطني؟

كايد الغول: برأيي ، لكي نعطي جواباً سليماً
يجب أن نرى الحقائق كما هي ، وهي أن هذا الكيان
الصهيوني غير معزول عن مشروع استعماري أكبر
ولذلك النضال ضده بحاجة إلى دائرة أوسع من

د. أحمد يوسف: الشيء نفسه في أيرلندا، كانوا يريدون ترحيل الأيرلنديين، هذه حقائق تاريخية.

كايد الغول: لو تسمعي يا دكتور، في هذا التعقيد، نشأت السلطة باتفاق يقيدتها من حيث الدور أو الوظيفة؛ لذلك نحن في (الجهة) كنا ضد هذا الاتفاق الذي أنتج هذه السلطة، والسلطة بهذه التقييدات لا يمكن أن تخرج عن هذا الطوق، الآن كل الإسناد المالي والاقتصادي غير موجود لأن كله مرتبط بإسرائيل ولا حدود لهذه الدولة. جاءت (حماس) لتكون جزءاً من هذه السلطة في إطار هذه المعادلة.

نافذ عزام: الفرق (حماس) أرادت أن تحافظ على مقوماتها . . .

كايد الغول: أنا لا أتهم (حماس)، ولكن أقول من يأتي بالتعقيد. ونحن أتينا بالانتخابات ببرنامج مغاير للسلطة وقلنا إن (أوسلو) لا يشكل لنا قيداً، و(حماس) خاضت المعركة على هذا الأساس، ولو اشترطت السلطة في حينه الالتزام ب(أوسلو) لم نكن لنخوض الانتخابات و(حماس) أيضاً، ولكن هذه الشروط الموضوعية التي تحكم السلطة، أنا شخصياً التقيت بصحافي فرنسي كان صديقاً للفلسطينيين وذلك قبل الانتخابات بسنة حول مآزق التفاوض الذي يحدث، قال: لي افترض أن (حماس) نجحت؟ قلت له: وإذا نجحت يجب أن نحترم هذه النتائج. قال لي: هذا ضد مصلحتكم.

قلت: لماذا؟ قال: أنتم أحرار تختارون من تختارون لكن المجتمع الدولي ليس ملزماً باختياركم. أردت الوصول بهذا إلى أن طبيعة صراعنا لا تسمح للمجتمع الدولي بالسماح لنا بتداول السلطة بهذه الطريقة. إذا أرادت (حماس) الانفتاح على المجتمع الآخر، مطلوب منها تغيير برنامجها وتغيير جلدتها وتغيير مضمونها وهذا أمر صعب. لذلك لا يمكن ل(حماس) أن تراهن على أنها ستحقق مشروعها وستبقى محاصرة في ضوء هذا الفهم ولا السلطة برام الله يمكنها ذلك. إذاً، البديل مرة أخرى إعادة بناء منظمة التحرير في إطار جامع وبرنامج كفاحي لتكون فيها شراكة جدية نستطيع من خلالها إنهاء حالة الانقسام وإعادة الاعتبار لحقوق الفلسطينيين في الداخل والخارج والسلطة بعد ذلك تترك أولاً للبحث المشترك والواقع. لكن ربما إنهاء السلطة دون وجود منظمة التحرير هذا ربما يفقدنا مرجعية في غاية الأهمية، أقصد منظمة التحرير؛ لذلك في موضوع الحوار الذي ندعو إليه، يجب أن يكون موضوع المنظمة موضوعاً رئيساً حتى نعيد توحيد هذه المؤسسة الجامعة لكل الشعب الفلسطيني، وفي حينها انتهت السلطة أم لم تنته، هذا لن يؤثر على وجود مرجعية للشعب الفلسطيني.

د. أحمد يوسف: أنا ربما أختلف معك في موضوع منظمة التحرير، (حماس) حريصة على إعادة بناء وهيكلية منظمة التحرير، وعقدت ندوات في الشام من الكفاءات وخرجوا بتوصيات لإصلاحها لتحتوي الكل الوطني والإسلامي، هذه خيمتي وبيتي الذي آوي إليه في الآخر. أنا

أعتقد بأن الذي عطل هذه القضية بثقلها، الذي بيده كل المفاتيح لإطلاق عملية الإصلاح والهيكلية هو الرئيس أبو مازن، لأنه ظل يعطل اللقاءات تحت مسميات مختلفة، هم يريدون أن يكبروا السلطة بشكل كاريكاتيري، أي شخص مليء بالدهون وليست عنده عضلات، لأنه بالفعل كان هناك أناس في (فتح) يسعون لإنهاء المنظمة وتكبير السلطة وأصبحت مهزلة أن يستجدي الناس في المنظمة السلطة في قضية الرواتب والصرف على بعض المؤسسات الموجودة سواء في سورية أو في لبنان أو ما إلى ذلك، وبالتالي الهدف كان تقزيم منظمة التحرير ومحاولة إنهاؤها. (فتح) من خلال المنظمة سجلت إنجازات، والإسلاميون من داخل المنظمة يمكنهم تسجيل إنجازات كبيرة باتجاه العمق الإسلامي والعربي المؤيد للقضية، ربما عن طريق مؤسسات المنظمة وعبر المؤسسات غير الحكومية في الغرب أقامت المنظمة علاقات مع اليسار في الغرب وأنجزت الشيء الكثير على الساحة الدولية، وأيضاً نحن نشكل إضافة كبيرة جداً في جذب العمق العربي والإسلامي لدعم هذه المنظمة. نحن في (حماس) لا ننظر إلى أن مقاومتنا ستنتهي هذا الصراع ونحن نقول إننا رأس حربته والطليلة التي تتقدم الجيش. وأن يبقى الصراع مفتوحاً هو دورنا كحركة مقاومة على الساحة.

هذه الحالة من التواصل هي عبارة عن حالة تمكين مع العمق العربي، إما أن يأخذ شكل دولة تنتصر لك كما رأينا حزب الله مع سورية وإيران وإما تكتل يقف بجانبك ويدعمك كمنظمة المؤتمر الإسلامي

لو فرضنا جدلاً أنها قادرة على الفعل أو الجامعة العربية، أو تشكيل تحالف كما يطلق عليه تيار الممانعة في الساحة العربية والإسلامية. أنا من الذين يتنبؤون بنهاية إسرائيل، المسألة مسألة وقت، إسرائيل ليست لديها مقومات الدولة للاستمرار والبقاء، وهذا ما يتحدث به الآن حتى الكتاب اليهود وليس الغربيون فقط، ونحن من خلال قراءات قرآنية، الكل يتنبأ بأن إسرائيل في طريقها إلى الزوال. كيف لنا أن ننجح في إدارة الصراع مع هذا العدو وتحشيد العمق العربي والإسلامي لبقى خلف هذه القضية ومحاولة كسب النظام العربي والإسلامي لدعم هذه القضية باعتبارها القضية المركزية في صراع هذه الأمة مع المشروع الصهيوني؟

عاطف: دعنا نسأل سؤالاً أخيراً للشيخ نافذ، كل الأطراف تقول إن الحل يأتي عبر إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير ودورها التحرري ضمن الاتفاق على برنامج وطني، أنا أدرك كمراقب للساحة الفلسطينية أن الجبهتين و(حماس) و(فتح) ضمن رؤية البرنامج الوطني يبدو بينهم تقارب، (الجهاد) الآن إذا جلس إلى طاولة الحوار، والحوار يقتضي وجود برنامج سياسي وخطوط عريضة عامة، إلى أي مدى يمكن أن يذهب (الجهاد).

نافذ عزام: موقفنا ليس موقف الرفض المطلق لموضوع منظمة التحرير.

عاطف: هل يمكنكم الدخول في اللجنة التنفيذية مثلاً؟

نافذ عزام: نحن طوال الوقت تكلمنا بانفتاح حول موضوع منظمة التحرير ودورها، لكن سألنا أسئلة حتى للرئيس أبو مازن، والرئيس لم يرفض هذه الأسئلة. أي منظمة تحرير نحن نريد؟ هل منظمة التحرير الآن هي التي كانت قبل أربعين عاماً؟ ليست لدينا عقدة من الاسم على الإطلاق، عندما طرح سؤال ما هو البديل؟ البديل أن تتجذر المقاومة وتتعزز، والنقطة الثانية التوافق الداخلي، يعني وجود إطار ناظم شامل. سأتكلم الكثير في الموضوع الذي طرحه الدكتور أحمد بخصوص نظرتنا للمعادلة الدولية وطريقة تعاملنا مع العالم، لدينا إيمان كامل بأن هذا العالم بموازين القوى القائمة الآن لن يتغير موقفه منا على الإطلاق إلا إذا تغيرنا نحن، سواء كنا في المقاومة أو دخلنا في السلطة لن يتغير موقف العالم منا، أنا مؤمن بأن الصراع الفلسطيني يختلف عن أي مكان آخر مع احترامي لوجهة نظر الدكتور أحمد بخصوص أيرلندا. إذاً نحن نتكلم عن موضوع تعزيز مقاومة والنقطة الثانية موضوع التوافق الداخلي، وكيف يمكن أن يتحقق. يجب أن يكون هناك إطار ناظم، لا مشكلة لنا على الإطلاق مع منظمة التحرير، الإطار الناظم هذا اسمه منظمة التحرير الفلسطينية، لكن أية منظمة تحرير نريد؟ منظمة التحرير جرى تعطيل دورها في السنوات الأخيرة، تغير برنامجها السياسي، عقدت في غزة جلسة للمجلس الوطني غيرت جوهر البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، منظمة التحرير سجلت بوثيقة رسمية اعترافاً بما يسمى دولة إسرائيل، إذاً

منظمة التحرير تغيرت، إذا أردنا الآن أن نتباحث أو نتفاوض أو نتحاور حول الإطار الناظم هذا لا يوجد عندنا مشكلة كجهد إسلامي أن يكون اسمه منظمة تحرير. النقطة الثانية، أن هذا الإطار يجب أن يمثل توافقاً بيننا، نتكلم عن برنامج سياسي ونتكلم عن أطر وهياكل وآلية عمل لمنظمة التحرير الجديدة التي نريد.

عاطف: لن تكون منظمة التحرير مثلما كانت عليه قبل ٤٠ عاماً.

نافذ عزام: ولن تكون كما هي عليه الآن.

عاطف: البرنامج السياسي عن الحل المحلي.

نافذ عزام: في اتفاق القاهرة طرح هذا الكلام في آذار ٢٠٠٥ وللأسف حدث تعطيل، لم تسر الأمور كما هو متفق عليه. نحن في (الجهاد) مع عودة الحديث وبشكل جاد عن هذا الإطار الناظم الذي ستدخله كل القوى الفلسطينية، نحن نقدر دور منظمة التحرير التي كانت لسنوات رائدة وناضلة وقدمت وكان لها دور كبير في الحفاظ على شعلة الجهاد متقدةً. لكن الآن، هناك متغيرات كثيرة حدثت، أن نتفق على برنامج المنظمة السياسي وعلى الأطر والهياكل وعلى آلية العمل. للأسف الحوار بشكله المطلوب حتى الآن لم يبدأ بخصوص منظمة التحرير ودورها المستقبلي.

أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية.. شح الموارد وإشكاليات الأداء

جعفر صدقة*

باعتبار السلطة الفلسطينية طرفاً مشاطئاً للنهر، فإنها تستولي، أيضاً، على ٨٦,٥٪ من مياه الضفة الغربية الجوفية، وتترك للفلسطينيين فقط ١٣,٥٪ منها، رغم أن حصتهم بموجب اتفاقات (أوسلو) تبلغ ٣٢٪.

وقد دفع تعقيد مشكلة المياه في المنطقة، وفي الأراضي الفلسطينية خصوصاً، الباحثين والمهتمين، وكذلك مؤسسات محلية عربية ودولية، إلى إصدار عشرات الدراسات التي ركزت في معظمها على تداعيات السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المصادر المائية في الأراضي الفلسطينية، وإلى حدٍّ ما في المنطقة، وتكاد الدراسات التي تركز على السياسة المائية المحلية وقدرتها على التصرف بعدالة بالمياه المتاحة تكون نادرة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة خصوصاً إلى عملين بحثيين في هذا المجال، هما: تقرير

متلازمة الصيف، كل صيف: «الأراضي الفلسطينية مقبلة على أزمة مياه غير مسبوقه». ولأن مشكلة المياه ولدت مع الاحتلال، فإنها واحدة من القضايا الست التي حددها الطرفان، منظمة التحرير وحكومة إسرائيل، للحل النهائي، وكلما ابتعد هذا الحل؛ استبد العطش بالفلسطينيين.

فمع بدء الاحتلال في ٤ حزيران ١٩٦٧، باتت إسرائيل تسيطر على كل فلسطين التاريخية، ليس فقط على الأرض، وإنما على ما فوق الأرض وما تحتها، وأضيفت إلى حيازتها ٣ أحواض جوفية في الضفة الغربية، كما باتت المتحكم الرئيسي بمياه نهر الأردن.

وبينما تحرم إسرائيل الفلسطينيين من مياه نهر الأردن بشكل كامل، خلافاً للقانون الدولي

*محرر اقتصادي في صحيفة «الأيام».

مصادر المياه في فلسطين التاريخية

١- الأحواض الجوفية

في فلسطين التاريخية، هناك سبعة أحواض للمياه الجوفية، هي: (حوض الجليل الغربي، حوض بحيرة طبرية، الحوض الساحلي، حوض النقب، الحوض الشرقي، الحوض الشمالي الشرقي، الحوض الغربي)، وتقع الثلاثة الأخيرة في الضفة الغربية بحسب اتفاقيات (أوسلو)، إضافة إلى حوض غزة المصنف كجزء من الحوض الساحلي، وطاقته الإنتاجية تقدر بحوالي ٥٠ - ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً.

وتقدر الطاقة المتجددة لهذه الأحواض مجتمعةً بما بين ٢ مليار إلى ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً، منها حوالي ٦٧٠ مليون متر مكعب للأحواض الثلاثة في الضفة الغربية، وهو رقم يتحفظ عليه الجانب الفلسطيني^٢، ويعتبر أنه أقل من الحجم الحقيقي لطاقة هذه الأحواض.

وبحسب المصادر الإسرائيلية، فإن التصريف الكلي لجميع الأحواض في فلسطين التاريخية يصل حوالى ملياري متر مكعب، منها حوالى ١٢٣٠ مليون متر مكعب سنوياً تضيعها الآبار، وحوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب تصرفها الينابيع.

٢- نهر الأردن

أما المصدر الثاني للمياه في فلسطين فهو نهر الأردن، وهو أهم مجرى سطحي للمياه، ويبلغ معدل التصريف السنوي للنهر بين ١٢ مليار و١٦ مليار متر مكعب سنوياً، تستأثر إسرائيل بحوالى ٥٥٪، على حساب الدول المشاطئة

حول سلطة المياه الفلسطينية أعدّه فريق من الباحثين في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" بإشراف مفوضه العام د. عزمي الشعيبي، صدر في ٢٠٠٨، وتقرير آخر أعده المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" حول واقع المياه في الأراضي الفلسطينية، صدر في أيلول من العام ٢٠٠٧.

كما لا بد من الإشارة إلى أن جل البيانات المستخدمة في الدراسات المتعلقة بالمياه في فلسطين بعد العام ٢٠٠٦ تستند إلى سلسلة إحصاءات المياه للعام ٢٠٠٦ الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي بدورها مستقاة من بيانات ومعلومات إدارية غير منشورة لدى سلطة المياه الفلسطينية.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الأرقام المتعلقة بمصادر المياه في فلسطين التاريخية، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، المتداولة بين الباحثين وحتى في الدوائر الرسمية، مصدرها إسرائيل، لهذا ليس مستغرباً أن تتعامل معها السلطة الفلسطينية، وخصوصاً سلطة المياه الفلسطينية، بكثير من التحفظ، حيث تتعامل إسرائيل مع المعلومات المتعلقة بالمياه باعتبارها أسراراً في صلب الأمن القومي، وتعلن الأرقام التي تخدم غرضها بالإيجاء دوماً أن المنطقة تعاني من شح كبير في المياه يستدعي البحث عن بدائل كتحلية مياه البحر أو جر المياه من مناطق أخرى من العالم، وبالتالي دفع المفاوض الفلسطيني خصوصاً، والعربي عموماً، بعيداً عن حقوقه في مصادره المائية.

الأخرى: (لبنان وسورية والأردن)، فيما يحرم الفلسطينيون نهائياً من مياه النهر منذ العام ١٩٦٧، رغم أن «مشروع جونسون» الذي طرح في أواسط الخمسينيات أعطى الفلسطينيين حصة ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه النهر، و٢٨٧ مليون متر مكعب لإسرائيل و٩٧٥ مليون متر مكعب للأردن، لكن في واقع الحال فإن إسرائيل تستولي على أضعاف حصتها، مقابل القليل للأردن والدول المشاطئة الأخرى، ولا شيء للفلسطينيين.

٣- الينابيع وآبار الجمع

إضافة إلى الأحواض الجوفية، ومياه نهر الأردن، يوجد في الضفة الغربية حوالى ٣٠٠ ينبع تصرف حوالى ٥١ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، إضافة إلى مياه الأمطار التي تجمع في آبار ملحقة بالمنازل، ومن الصعب تقدير كمية المياه التي يتم جمعها سنوياً في هذه الآبار.

المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية

الكمية المتاحة فعلاً هي فقط حوالى ٣١٩ مليون متر مكعب سنوياً للاستخدام المنزلي والزراعي، منها ٢٢٤ مليون متر مكعب تضخها الآبار، و٥١ مليون متر مكعب من الينابيع و٤٤ مليون متر مكعب يتم شراؤها من شركة «ميكوروت» معظمها يتم ضخه من آبار داخل الأراضي الفلسطينية تسيطر عليها الشركة الإسرائيلية.^٣

ففي الضفة الغربية، يبلغ إجمالي المياه المتاحة حوالى ١٥٢ مليون متر مكعب، منها ٦١ مليوناً تضخها الآبار بشقيها المنزلي والزراعي (٤٠ بئراً

منزلية تضخ ٣٢ مليون متر مكعب و٢٤٦ بئراً زراعية تضخ ٢٩ مليون متر مكعب) (انظر الخرائط (١، ٢ و ٣) في ملحق الخرائط)، و٥١ مليون متر مكعب من الينابيع، و٤٠ مليون متر مكعب يتم شراؤها من شركة «ميكوروت».

أما في قطاع غزة، فيبلغ إجمالي المياه المتاحة ١٦٦ مليون متر مكعب، منها ١٦٢ مليوناً تضخ من الآبار، و٤ ملايين متر مكعب يتم شراؤها من «ميكوروت».

وبالإجمال، فإن المصادر المائية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة يفترض أن توفر للفلسطينيين حوالى مليار متر مكعب سنوياً، لكن في واقع الأمر فإن المتاح منها ٣١٩ مليون متر مكعب فقط، في حين تحصل إسرائيل على حوالى مليار متر مكعب، بضمنها ٨٦,٥٪ من المياه التي تضخ من الأحواض الجوفية داخل الأراضي الفلسطينية، وحوالى ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، مقابل حصول الفلسطينيين على ١٣,٥٪ فقط من المياه التي تضخ من أحواض تقع تحت منازلهم في حين لا يحصلون ولو على قطرة واحدة من مياه نهر الأردن، وهذا هو بالتحديد منبع مشكلة شح المياه في الأراضي الفلسطينية.

وبتفصيل أكثر، فإن إسرائيل تستولي على حوالى ٨٣٠ مليون متر مكعب من مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، منها ٥٢٤٧ مليون متر مكعب من الأحواض المائية، و٨٦٧ مليون من تدفق الينابيع، إضافة إلى كامل حصة الفلسطينيين من مياه نهر الأردن.

في حين تعاني الأراضي الفلسطينية من عجز مائي يصل إلى ١٣٠ مليون متر مكعب سنوياً

لأغراض الزراعة، مقابل ١٥٩ مليون متر مكعب فقط للفلسطينيين، فيما يبلغ الاستهلاك المنزلي للإسرائيليين ٣٦٤ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، مقابل ١٦٠ مليوناً فقط للفلسطينيين.

وبينما تبلغ حصة الفرد في إسرائيل من المياه المخصصة للاستهلاك المنزلي فقط ٢٧٢ لتراً في اليوم، ترتفع إلى حوالي ٤٠٠ لتر في اليوم لسكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإن استهلاك الفرد في الأراضي الفلسطينية لا يتجاوز ٦٠ لتراً يومياً. (انظر الخارطة رقم (٤) في ملحق الخرائط).

٨٠ مليوناً العجز في مياه الشرب، ٥٠ مليوناً في الزراعة والسياحة والصناعة)، ويتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى ٢٣٠ مليون متر مكعب سنوياً بحلول العام ٢٠١٠.

وأعطت اتفاقيات (أوسلو) السلطة الفلسطينية الحق في استخراج ٨٠ مليون متر مكعب إضافية من الأحواض الجوفية لسد العجز في مياه الشرب، لكن هذا الحق لم ينفذ حتى الآن لرفض إسرائيل السماح للسلطة بحفر الآبار اللازمة لاستخراج هذه الكمية. ولأغراض المقارنة، فإن إسرائيل تستهلك حوالي ١٤٥٩ مليون متر مكعب من المياه

مؤشرات مختارة لإحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، 1999-2006

السنة								المؤشر
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
319.1	315.2	295.8	..	279.9	244.1	277.2	..	كمية المياه المتاحة سنوياً (مليون م ³ /السنة)
223.5	214.7	196.1	..	203.4	181.2	197.9	..	كمية الضخ السنوية من الآبار الجوفية (مليون م ³ /السنة)
51.7	53.6	52.7	60.5	38.1	25.9	36.4	28.3	التدفق السنوي لمياه الينابيع (مليون م ³ /السنة)
43.9	42.2	42.6	43.1	38.4	37.0	38.1	36.5	كمية المياه المشتراة من شركة المياه الاسرائيلية (ميكروت) للاستخدام المنزلي (مليون م ³ /السنة)
160.2	153.2	142.9	..	125.2	104.0	116.6	..	كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي (مليون م ³ /السنة)
88.6	90.5	89.2	86.5	..	..	89.8	84.8	نسبة الأسر المتصلة بشبكة المياه العامة (%)

(..): البيانات غير متوفرة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وحددت منظمة الصحة العالمية الحد الأدنى لاستهلاك الفرد من المياه بـ ١٠٠ لتر يومياً، في حين قدرت حاجته الحقيقية بحوالي ١٥٠ لتر في اليوم، ما يعني أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني أقل من ثلثي الحد الأدنى للمعدل العالمي، وينخفض إلى الثلث في بعض المناطق الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وجنوبها.

جودة المياه والشبكات

أعراض أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية

لا تقتصر على شحها فقط نتيجة السيطرة الإسرائيلية على هذه المصادر واستنزافها لها، وإنما تمتد إلى رداءة نوعية المياه المتاحة للفلسطينيين.

فقد أدى السحب الزائد للمياه من الخزانات الجوفية وغياب نظام فاعل للصرف الصحي، خصوصاً في قطاع غزة، إلى تلوث كبير في هذه الخزانات، إذ يقدر حجم المياه المتسربة إلى حوض غزة من مياه البحر المالحة بحوالي ٣٠ مليون متر مكعب سنوياً.

كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وعدد السكان وحصّة الفرد اليومية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة/المنطقة، 2006

المحافظة/المنطقة	كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي (مليون م ³)	عدد السكان (2006) (منتصف)	حصّة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
الأراضي الفلسطينية	160.15	3,634,898	120.6
الضفة الغربية	79.35	2,191,084	99.2
جنين	5.00	261,756	52.3
طوباس	0.88	48,128	50.1
طولكرم	7.88	172,793	124.9
نابلس	10.47	336,380	85.2
قلقيلية	4.60	97,472	129.2
سلفيت	1.82	64,129	77.7
رام الله والبيرة	16.06	290,401	151.4
أريحا والأغوار	3.90	43,620	244.8
القدس	3.62	153,696	64.5
بيت لحم	8.22	180,116	124.9
الخليل	16.90	542,593	85.3
قطاع غزة	80.80	1,443,814	153.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ولا تقل المشاكل ذات العلاقة بنوعية المياه خطورة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، إذ إن مواصفات المياه في كثير من الينابيع لا تلبى المعايير المطلوبة للاستهلاك الآدمي، كما أن الكثير من الآبار هي خارج نطاق الإشراف والمراقبة من الجهات المختصة.

أما في التجمعات المربوطة بشبكات عامة للتزود بالمياه، فإن معدل نسبة التسرب فيها يبلغ ٤٠٪، ويرتفع إلى ٦٠٪ في بعض المناطق.

وسائل الحصول على المياه

بشكل عام، فإن ٨٨٫٦٪ من الفلسطينيين في الضفة وغزة يحصلون على المياه بشكل أساسي من شبكات عامة، مقابل ٥٢٪ يعتمدون على آبار لجمع مياه الأمطار، و٤٦٪ يتزودون بالمياه عبر شراء صهاريج (تنكات).^٥ إلا أن هذه النسب تتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما بين مناطق الضفة نفسها. ففي الضفة الغربية تنخفض نسبة السكان الذين يحصلون على المياه من الشبكات العامة إلى ٨٤٫١٪، مقابل ٩٧٫٣٪ في قطاع غزة.

وفي مناطق الضفة، فإن منطقة الوسط هي الأعلى من حيث الاعتماد على شبكات المياه بنسبة ٩٨٫٥٪ مقابل ١٠٫١٪ يعتمدون على آبار الجمع و٤٠٪ على وسائل أخرى، فيما تنخفض نسبة الذين يحصلون على المياه من الشبكات العامة في مناطق شمال الضفة إلى ٨٠٫٢٪ مقابل ٩٩٪ يعتمدون على آبار الجمع، و٦٨٪ يحصلون على

المياه بشراء صهاريج، و١٣٪ يحصلون على المياه بطرق أخرى.

وتعتبر منطقة جنوب الضفة الأسوأ من حيث الوضع المائي، إذ تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على المياه بواسطة شبكات عامة ٧٣٫٤٪ فقط، مقابل ١٢٫٣٪ يعتمدون على آبار الجمع، و١٢٫٢٪ يشترون صهاريج، و٢٠٫١٪ يحصلون على المياه بطرق أخرى.

ومن أصل ٢٢٠ تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية غير مربوطة بشبكات المياه، هناك ٨٨ تجمعاً في محافظة الخليل يزيد عدد سكانها على ٣٦ ألف نسمة غير مربوطة بشبكة مياه، تليها محافظة جنين بـ ٣٩ تجمعاً يسكنها ٤٥ ألف نسمة، و ٢٧ تجمعاً في محافظة نابلس يسكنها ٦٨ ألف نسمة، و ١٦ تجمعاً في محافظة طوباس يسكنها ١٦ ألف نسمة، و ١٦ تجمعاً في قلقيلية يسكنها ١٥ ألف نسمة، و ١٣ تجمعاً في طولكرم يسكنها ١٨٥٠٠ نسمة، و ١٢ تجمعاً في بيت لحم يسكنها ٣ آلاف نسمة، و ٤ تجمعات في رام الله يسكنها ألفا نسمة، و ٣ تجمعات في القدس يسكنها ١٣٧٠ نسمة، وتجمعان في محافظة سلفيت يسكنهما ٨٥٠٠ نسمة، في حين لا يوجد أي تجمع في محافظة أريحا غير مربوط بشبكة المياه العامة.^٦

ويتطلب تزويد هذه التجمعات بشبكات مياه ومرفقاتها، من خزانات ومضخات، استثمارات تصل قيمتها إلى حوالي ٢٨٠ مليون دولار.

التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والوسيلة الرئيسة للحصول على المياه،

2006

المنطقة	الوسيلة الرئيسة للحصول على المياه				المجموع
	شبكة مياه عامة	بئر منزلية	تتكات مياه	أخرى	
الأراضي الفلسطينية	88.6	5.2	4.6	1.6	100
الضفة الغربية	84.1	7.8	6.8	1.3	100
شمال الضفة الغربية	80.2	9.9	8.3	1.6	100
وسط الضفة الغربية	98.5	1.1	-	0.4	100
جنوب الضفة الغربية	73.4	12.3	12.2	2.1	100
قطاع غزة	97.3	-	0.5	2.2	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الريف الأقل حظاً في شبكات المياه

وبالنظر إلى نوعية التجمعات السكانية، يبدو جلياً أن المناطق الريفية هي الأقل حظاً من حيث توفر شبكات المياه. ففي حين يظهر تقرير التنمية الألفية أن نسبة الربط بشبكات المياه العامة في المناطق الحضرية تبلغ ٩٦.١٪، غرة) ٩٥.٦٪ في الضفة الغربية و٩٦.٧٪ في قطاع غزة)، و٩٩.١٪ في المخيمات (١٠٠٪ في الضفة و٩٨.٨٪ في قطاع غزة)، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٨٦.٣٪ في المناطق الريفية (٨٥.٩٪ في الضفة الغربية و٩٣.٨٪ في قطاع المياه العامة في المناطق الحضرية تبلغ ٩٦.١٪، غرة) ٩٥.٦٪ في الضفة الغربية و٩٦.٧٪ في قطاع غزة)، و٩٩.١٪ في المخيمات (١٠٠٪ في الضفة و٩٨.٨٪ في قطاع غزة)، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٨٦.٣٪ في المناطق الريفية (٨٥.٩٪ في الضفة الغربية و٩٣.٨٪ في قطاع

نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب الوسيلة الرئيسة للحصول على المياه والمنطقة ونوع التجمع، 2006

المنطقة/ نوع التجمع	شبكة مياه عامة	تتكات مياه	بئر منزلية	أخرى	المجموع
الأراضي الفلسطينية	88.6	4.6	5.2	1.6	100
حضر	93.4	2.3	2.6	1.7	100
ريف	73.2	11.8	13.1	1.9	100
مخيمات	99.1	0.3	0.0	0.6	100
الضفة الغربية	84.1	6.8	7.8	1.3	100
حضر	91.3	3.5	4.2	1.0	100
ريف	72.0	12.1	13.9	2.0	100
مخيمات	100.0	0.0	0.0	0.0	100
قطاع غزة	97.3	0.5	0.0	2.2	100
حضر	96.8	0.3	0.0	2.9	100
ريف	93.8	5.2	0.0	1.0	100
مخيمات	98.8	0.4	0.0	0.8	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تباين في حصة الفرد

ويبلغ معدل حصة الفرد من المياه المخصصة للقطاع المنزلي، في قطاع غزة ١٥٣ر٢ لتر للفرد يومياً، و٩٩ر٢ لتر للفرد في الضفة الغربية، لكنه يتفاوت بشكل كبير بين منطقة وأخرى، فيبلغ حده الأقصى في محافظة أريحا بمعدل ٢٢٤ر٨ لتر للفرد في اليوم، ليتدرج في الانخفاض إلى ١٥١ر٤ لتر في رام الله والبيرة، و١٢٩ر٢ لتر في قلقيلية، و١٢٤ر٩ لتر في كل من بيت لحم وطولكرم، و٨٥ر٣ لتر في الخليل، و٧٧ر٧ لتر في سلفيت، و٥٢ر٣ لتر في جنين، وأخيراً ٥٠ر١ لتر في طوباس^٨. لكن هذه الحصص لا تعكس الاستهلاك الحقيقي

للفرد، إذ تنخفض الحصة بشكل حاسم بسبب فقدان كميات كبيرة من المياه نتيجة التسرب، سواء لتهالك شبكات المياه أو بسبب السرقات.

وتتراوح نسبة التسرب بين ٢٨٪ في كل من القدس ورام الله، لتصل إلى ٥٤٪ في طولكرم، وتبعاً لهذا التسرب ينخفض حجم استهلاك الفرد من المياه ليصل ٩٤ لتراً للفرد في اليوم في حده الأعلى (أريحا)، و٢٨ لتراً في حده الأدنى (جنين وطوباس).^٩ (انظر الخارطة رقم (٥) في ملحق الخرائط).

بل إن التباين في حصة الفرد يبدو جلياً، وكبيراً، بين تجمعات سكانية متقاربة جغرافياً، وحتى بين تجمعات تحصل على المياه من المصدر نفسه.

حجم استهلاك المياه في الضفة الغربية ونسبة الفاقد فيها للعام ٢٠٠٦

المحافظة	عدد السكان	معدل استهلاك المياه بالتر للشخص الواحد باليوم	نسبة فقدان المياه نتيجة التسرب
جنين	254.200	28	45%
طوباس	46.600	28	40%
طولكرم	167.900	50	54%
نابلس	326.900	62	32%
قلقيلية	94.200	63	52%
سلفيت	62.100	53	36%
رام الله	280.800	82	28%
القدس	149.150	92	28%
بيت لحم	174.650	88	38%
الخليل	554.500	46	42%
أريحا	42.300	94	46%

المصدر: بكدار حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١

فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل استهلاك الفرد في بلدة سبسطية شمال غربي نابلس ١٠٥ لترات في اليوم، في حين يبلغ في برقة ويزاريا المجاورتين ١٦ لتراً و ٥٠ لتراً على التوالي^{١٠}. وفي محافظة رام الله والبيرة، فإن بلدتي بيت عور الفوقا وبيت عور التحتا تحصلان على المياه من المصدر نفسه، لكن بفارق كبير في حصة الفرد التي تبلغ في الأولى ٩١ لتراً للفرد في اليوم وفي الثانية ١١ لتراً فقط.

وإذا كان بإمكان سلطة المياه الفلسطينية التنصل من المسؤولية عن الفوارق في حصص الفرد بين التجمعات السكانية، حتى وإن كانت متقاربة، نتيجة العلاقة المباشرة بين هذه التجمعات وشركة «ميكوروت» من خلال دائرة مياه الضفة الغربية، فماذا عن الفوارق بين تجمعات تزود من مصلحة مياه محافظة القدس، وهي خاضعة بشكل مباشر لسلطة المياه، كالفرق بين استهلاك الفرد في قرية دورا القرع (٥٩ لتراً في اليوم) وبلدة عين سينيا المجاورة (١٤٤ لتراً في اليوم) وبلدة جفنا (١٥٢ لتراً في اليوم)^{١١}؟

فوارق في الأسعار

كذلك، هناك فوارق ملحوظة في أسعار المياه للمستهلك في الأراضي الفلسطينية، في ظل غياب تسعيرة موحدة.

بشكل عام، فسعر المياه المشتراة من شركة «ميكوروت» يبلغ ٢ر٦ شيكل للمتر المكعب لأغراض الاستخدام المنزلي في الضفة الغربية، و٢ر١٢ شيكل في قطاع غزة، و٣ر٩٦ شيكل في

القدس، في حين يبلغ سعر المتر المكعب لأغراض الاستخدام الزراعي ٤ر٢٥ شيكل في كل من الضفة وقطاع غزة.^{١٢}

فيما يتراوح سعر المتر المكعب من المياه التي تنقل للمستهلك عبر الشبكات العامة بين ٣-٥ شواكل، ويرتفع من ١٥-٣٠ شيكلاً ثمن المتر المكعب للمياه التي تنقل بواسطة الصهاريج، ويعتمد السعر في هذه الحالة على المسافة وطبيعة الموقع الذي تنقل إليه المياه.

وفي مجتمع يعيش حوالى ٦٠٪ منه تحت خط الفقر (دولاران للفرد في اليوم)، فإن معدل الإنفاق على المياه يستأثر بحوالى ١٠٪ من إجمالي إنفاق الأسرة الفلسطينية، وهو ضعف النسبة العالمية.^{١٣}

وتعود الفوارق في حصص المياه وأسعارها إلى تعدد جهات التوريد من جهة، والتوزيع من جهة أخرى.

فعلى الرغم من أن قانون المياه رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ أناط بسلطة المياه المسؤولية الكاملة عن إدارة وترخيص استغلال مصادر المياه، وإعداد السياسات المائية وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وإعداد دراسات المشاريع في هذا القطاع، وإعادة تأهيل دوائر المياه التي تزود المياه لجميع المحافظات الفلسطينية بالجملة، ووضع تعرفة موحدة، وإعداد التشريعات وإصدار التعليمات ذات العلاقة بقطاع المياه، ورفعها إلى مجلس المياه الوطني لإقرارها، إلا أن سلطة المياه تواجه العديد من العقبات التي تؤدي في النهاية إلى إرباكها، وعدم تمكنها من القيام بمهمتها الأساسية

وهي ضمان إيصال المياه إلى مختلف التجمعات السكانية بسعر معقول .

تعطيل مجلس المياه الوطني

أول هذه الإرباكات نجم عن غياب دور مجلس المياه الوطني، الذي أنشئ في العام ١٩٩٦، ويرأسه رئيس السلطة الفلسطينية ويضم في عضويته وزراء: الزراعة، والمالية، والحكم المحلي، والصحة، والتخطيط، ورئيس سلطة البيئة، وأمين العاصمة، وممثل عن رئيس اتحاد السلطات المحلية، وممثل عن الجامعات، وممثل عن الجمعيات واتحادات المياه، وممثل عن المرافق الإقليمية .

وفي حين يفترض أن يجتمع المجلس مرة كل ستة أشهر، أو بشكل طارئ بناء على دعوة من الرئيس، إلا أنه لم يجتمع حتى الآن، ولو لمرة واحدة، ما ترتب عليه غياب متابعة الرئيس لقطاع المياه وعدم رفع التقارير إليه، وتعطيل دور المجلس وغياب دوره الرقابي على أداء سلطة المياه، وبالتالي عدم إقرار الأنظمة وسياسة التعرفة؛ ما أثر بالجملة على أداء وفاعلية سلطة المياه .

أزمة الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة

إحدى الإشكاليات في هذا السياق نجمت عن أزمة تنازع الصلاحيات بين الرئاسة ورئاسة الوزراء بعد استحداث المنصب الأخير في العام ٢٠٠٣، ففي حين جعل قانون المياه تبعية سلطة المياه إلى الرئيس، فإن القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ منح مجلس الوزراء صلاحية كاملة

في الإشراف على جميع المؤسسات العامة، استمر هذا النزاع حتى العام ٢٠٠٥ حينما أصبحت سلطة المياه تابعة لمجلس الوزراء، ويتولى متابعتها تحديداً وزير الزراعة، ما سمح بعقد جلسة لمجلس المياه برئاسة رئيس الوزراء في حينه أحمد قريع، وكانت هذه الجلسة هي الأولى والأخيرة .

واستمرت تبعية سلطة المياه إلى مجلس الوزراء حتى الانتخابات التشريعية في كانون الثاني من العام ٢٠٠٦، التي فازت بها حركة حماس وشكلت على إثرها الحكومة، حيث أعيد تأكيد تبعية سلطة المياه إلى رئاسة السلطة، ثم عادت إلى رئاسة الوزراء مع تشكيل الحكومة الحالية برئاسة سلام فياض .

تضارب الصلاحيات مع الوزارات والمؤسسات الأخرى

تتقاطع مهام وصلاحيات سلطة المياه مع العديد من الوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة بقطاع المياه، سواء فيما يتعلق بإعداد السياسات العامة المتعلقة بتطوير مصادر المياه باعتبارها من المصادر الطبيعية العامة للبلاد، وترخيص والإشراف على حفر الآبار، أو من حيث تطوير شبكات المياه، أو من حيث التوزيع والتسعير .

أشرك قانون الزراعة وزارة الزراعة مع سلطة المياه في وضع الخطط والسياسات المائية الخاصة بالقطاع الزراعي، بهدف تنمية وضمان استغلال الموارد الزراعية بشكل مستدام ينظم قانون الزراعة وإنشاء مجموعة من الأجسام القانونية في هذا الإطار، ومن ضمنها ما يتعلق بالمياه للاستخدام

الزراعي .

لكن، وبما أن سلطة المياه لم تنجز بعد نظام التعرف، وفي ظل الأزمة المالية التي تعيشها الهيئات المحلية وعدم تحويل الحكومة أية إيرادات لهذه الهيئات (بدأت الحكومة الحالية قبل أشهر تحويل بعض الإيرادات الضريبية للمجالس البلدية والقروية)، فقد تركت مسألة تحديد الأسعار بشكل يكاد يكون مطلقاً للهيئات المحلية، الأمر الذي كان مسؤولاً إلى حد كبير عن الفوارق في الأسعار بين محافظة وأخرى، وحتى بين تجمع سكني وآخر في المحافظة نفسها.

وعلى صعيد تنفيذ المشاريع، فإن من المهام الرئيسة لوزارة التخطيط متابعة المشاريع التي تقدمها الجهات المانحة بما فيها مشاريع المياه، حيث تقوم الوزارة بتوقيع الاتفاقيات حول المشاريع التي تبرع بها الجهات المانحة ومتابعتها، وتشارك سلطة المياه وزارة التخطيط في اجتماعاتها بشأن المشاريع التي تخص سلطة المياه. إلا أن آليات التعاون في الضفة الغربية بين المؤسسات ليست بالقدر الكافي من الفاعلية، خلافاً لقطاع غزة (إلى حين انقلاب حركة حماس في قطاع غزة)، حيث توجد لجنة مشتركة تضم ممثلين عن سلطة المياه وممثلين عن وزارة التخطيط لمتابعة المشاريع من لحظة البدء بالتنفيذ.

كذلك، برز التباس في مهام وصلاحيات كل من سلطة المياه وسلطة جودة البيئة فيما يتعلق بإعادة استخدام المياه العادمة .

العلاقة مع دائرة مياه الضفة الغربية

تعتبر علاقة سلطة المياه مع دائرة مياه الضفة

ورغم أن القانون يلزم وزارة الزراعة الرجوع إلى سلطة المياه في تنفيذ المشاريع المتعلقة باستخدام المياه للأغراض الزراعية، باعتبار الأخيرة صاحبة الصلاحية في إعداد السياسة المائية العامة، إلا أن واقع الحال أبرز بعض الإشكاليات الناجمة عن التداخل في صلاحيات المؤسسات، وخصوصاً فيما يتعلق بترخيص حفر الآبار لأغراض الزراعة، واستخدام المياه المعالجة وغيرها من مجالات استخدام المياه الزراعية، وخاصة أن الأنظمة لكليهما لم تحدد هذا بشكل واضح، وزادت هذه الإشكالية بقرار مجلس الوزراء القاضي بتبعية سلطة المياه إلى وزارة الزراعة .

كذلك، هناك تداخل في الصلاحيات والمهام بين سلطة المياه وسلطة المصادر الطبيعية، باعتبار المياه أحد هذه المصادر .

إحدى تجليات هذه الإشكالية قيام سلطة المياه بإصدار التراخيص اللازمة لاستغلال المصادر المائية بما في ذلك التنقيب عن المياه، وفي الوقت نفسه قيام سلطة المصادر الطبيعية بإصدار التراخيص المتعلقة بالتنقيب عن المصادر الطبيعية بما فيها المياه الجوفية كمصدر طبيعي .

كذلك، أعطى القانون الهيئات المحلية صلاحية إدارة توزيع المياه في نطاق ولايتها بما في ذلك تحديد الأسعار لمختلف أوجه الاستخدام، فيما تكون سلطة المياه مسؤولة عن إدارة مصادر المياه بشكل عام ووضع نظام عام تستند إليه الهيئات المحلية في تحديد أسعار المياه في منطقتها على أن ترجع إلى سلطة المياه في هذا الأمر .

الغربية واحدة من أبرز وجوه الخلل والإرباك والانتقاص من صلاحيات سلطة المياه الفلسطينية، بصفتها صاحبة الصلاحية الكاملة في إدارة مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية.

فقبل قيام السلطة الوطنية، كانت دائرة مياه الضفة الغربية، التي أنشئت من قبل سلطات الاحتلال، تدير قطاع المياه في الضفة، ورغم انتقال هذه الصلاحية في الضفة وقطاع غزة، إلى سلطة المياه التي أنشئت بمرسوم رئاسي في العام ١٩٩٥، إلا أن دائرة مياه الضفة الغربية بقيت تابعة إدارياً للسلطات الإسرائيلية، رغم أن سلطة المياه باتت نظرياً المسؤولة عن إدارة وتطوير الدائرة.

ورغم رفض سلطة المياه تنفيذ قرار مجلس الوزراء إلحاق موظفي الدائرة بكادر السلطة إلى حين إلحاق الآبار التي تسيطر عليها الدائرة، أيضاً، بسلطة المياه، إلا أن إسرائيل ما زالت مصرة على السيطرة على هذه الآبار، وتحميل رواتب موظفي الدائرة لسلطة المياه رغماً عنها بإضافة هذه الرواتب إلى فاتورة المياه المشتراة من «ميكوروت»، ولا تجد السلطة حيلة سوى دفع المزيد من الأموال لهؤلاء الموظفين لسد الفجوة بين رواتبهم المتدنية ورواتب بقية العاملين في سلطة المياه، ما يحملها أعباء مالية إضافية تنعكس سلباً على أداء مهامها الأساسية.

الترخيص برسم الموافقة الإسرائيلية

لكن أبرز المعوقات التي تواجهها سلطة المياه في تطوير المصادر المائية هي رفض إسرائيل منح التراخيص لمعظم مشاريع التنقيب عن المياه، وحفر آبار جديدة، حيث تحتاج السلطة إلى موافقة

على مشاريع المياه والصرف الصحي من لجنة المياه المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية، وفي حال حصلت عليها فإنها تحتاج إلى موافقة أخرى من الدوائر العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وهي نادراً ما تأتي.

وغالباً ما يتم رفض المطالب الفلسطينية في المرحلة الأولى، أي في لجنة المياه المشتركة، بدعوى وجود آبار حفرت دون ترخيص، وهذه الآبار باعتراف رئيس سلطة المياه الحالي، لا تقتصر أضرارها على أنها توفر حجة للإسرائيليين لرفض المشاريع الفلسطينية، وإنما، أيضاً، تساهم إلى حد كبير في أزمة المياه كونها تؤثر على القدرة الإنتاجية للآبار المرخصة، كما أنها كانت سبباً مباشراً في جفاف الكثير من الينابيع.^{١٤}

ولا تتوفر إحصائية دقيقة لعدد الآبار غير المرخصة، لكن إسرائيل تدعي أن هناك حوالي ٣٠٠ بئر مخالفة في الضفة الغربية تعمل سلطة المياه على معالجتها بالتعاون مع المحافظين والسلطات المحلية التي تقع هذه الآبار في نطاق ولايتها، فيما يقدر رئيس سلطة المياه عدد الآبار غير المرخصة في قطاع غزة بحوالي ٦ آلاف بئر أمر بوقفها عن العمل، لكنه يقر بعدم وجود بدائل عملية.^{١٥}

دور المنظمات الأهلية

شهدت السنوات القليلة الماضية نشاطاً من قبل منظمات للمساعدة في تخفيف حدة أزمة شح المياه، حيث دأبت هذه الجمعيات، خصوصاً مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين واتحاد لجان الإغاثة الزراعية، على تمويل مشاريع من هذا

القبيل بدعم من الدول المانحة، كحفر آبار ملحقة بالمنازل وأخرى في أراض زراعية وتطوير ينابيع.

فعلى سبيل المثال، مولت جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين مشروعاً في بلدة دورا القرع شمال رام الله، التي يعاني سكانها من انقطاع المياه لعدة أشهر متواصلة سنوياً، كلفته حوالى ١٠٠ ألف دولار وامتد لثلاث سنوات، وشمل حفر ٢١ بئراً منزلية بمعدل كلفة بلغ ٤ آلاف دولار للبئر الواحدة بمساهمة من المستفيدين بنسبة ٢٥٪، كما شمل المشروع تطوير النبع الموجود في القرية (العين) عبر ترميم البرك القائمة وإنشاء برك جديدة لتجميع مياه النبع للاستفادة منها في ري المزروعات.^{١٦}

وبالإجمال، فقد مولت مجموعة الهيدرولوجيين بناء حوالى ١٣ بئراً لجمع مياه الأمطار منذ العام ١٩٨٧، بمعدل ٦٠٠ بئر سنوياً، لمختلف الاستخدامات المنزلية والزراعية، منها حوالى ٢٥٠ بئراً في شمال الضفة الغربية وعدد مماثل في جنوب الضفة، وحوالى ١٠٠ بئر في رام الله ووسط الضفة، كون هذه المنطقة هي الأقل تأثراً بأزمة شح المياه.

وتتراوح سعة البئر الواحدة بين ٥٠ و ١٠٠ متر مكعب من المياه، بحسب حجم العائلة المستفيدة.

ومنذ بداية العام الحالي، مولت المجموعة بناء ٧٥ بئراً في منطقة جنين، و ٦٥ بئراً في منطقتي طولكرم وقلقيلية، وتخطط لبناء ١٦٥ بئراً في محافظة نابلس.

وتتراوح (حالياً) كلفة البئر الواحدة سعة ٧٠ متر مكعب بين ٢٥٠٠ - ٤٠٠٠ دولار إذا كانت

اجاصة (حفر بالصخر تحت الأرض)، في حين تتراوح كلفة بناء البئر الواحدة فوق الأرض (خزان إسمنتي) - السعة نفسها - بين ٥ - ٧ آلاف دولار.

كذلك، تنشط مجموعة الهيدرولوجيين في تطوير الينابيع واستصلاح آبار جوفية في مناطق مختلفة، حيث طورت خلال هذا العام ١٣ نبعاً في منطقة الأغوار، كما تقوم بإصلاح ١٠ - ١٥ بئراً جوفيةً سنوياً.

ويؤكد القائمون على هذه المنظمات أن هذه البرامج والمشاريع، هدفها التخفيف من حدة أزمة المياه قدر الإمكان، لكنها لا يمكن أن تشكل بديلاً عن توفير شبكات لتزويد المواطنين بمياه دائمة ونظيفة، كما يؤكدون أن الحل الجذري لمشكلة شح المياه يكمن باستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة في مصادره المائية.^{١٧}

حلول مقترحة

على مستوى المصادر

يعي الفلسطينيون جيداً أن لا أمل في قيام دولة مستقلة قابلة للحياة دون تمتعها بالسيطرة على مصادرها المائية، لهذا فإن السلطة الفلسطينية ترفض بعناد البحث عن حلول أخرى لحل أزمة المياه قبل حسم هذا الملف باعتباره جزءاً من قضايا الحل الدائم، وبعدها ربما لن يكون هناك حاجة للبحث عن بدائل.

وفي المقابل، فإن إسرائيل تدفع بكل ثقلها لتوجيه البحث عن بدائل أخرى كتحلية مياه البحر، سواء بإقامة محطات لتحلية مياه البحر المتوسط، أم بتسويق مشروع ربط البحر الميت بالبحر الأحمر

المعروف بمشروع «قناة البحرين» وما يتبعه من إقامة محطات لتحلية المياه وتوليد الطاقة .

أما البديل الآخر الذي تسعى إسرائيل إلى توجيه الفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي نحوه ، فيتمثل باستيراد المياه من دول تتمتع بوفرة في هذا المجال كتركيا ، أو حتى من حوض النيل ، ونقلها إما ببواخر أو عبر خط أنابيب يقام لهذا الغرض .

وقد لاقت الرؤى الإسرائيلية حظاً من النجاح ، إذ تمكنت من ترويج مشروع «قناة البحرين» على نطاق واسع ، وشارفت دراسة الجدوى على الانتهاء بتمويل من البنك الدولي وعدة دول أوروبية .

كذلك ، كادت إسرائيل تنجح في إقناع الدول المانحة بتمويل مشروع لتحلية مياه البحر في غزة كلفته ٧٠ مليون دولار لتوفير ٢٢ مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً ، وبلغت ذروة نقاش المشروع في بداية العام ٢٠٠٥ ، لكن الرفض الفلسطيني للبحث عن بدائل وإصراره على تركيز النقاش حول الحقوق المائية في المصادر الموجودة ، وهي الأحواض الجوفية ونهر الأردن ، أدى في النهاية إلى تجميد المشروع .

على مستوى زيادة المياه المتاحة

يقدر العجز المائي في الأراضي الفلسطينية حالياً بحوالى ٨٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وهي الكمية نفسها التي نصت الاتفاقيات الانتقالية بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل على سدها بالسماح للسلطة باستخراجها من الحوض الشرقي ، ويعتبر تفعيل هذا النص وتنفيذه حجر الزاوية في حل أزمة

المياه لعدة سنوات مقبلة .

وإذا كان من الصعب حل الأزمة بقدر مقبول ، فإنه يمكن التخفيف من حدتها وذلك بتطوير شبكات المياه المتهالكة ومراقبة مشاريع الشبكات الجديدة بما يضمن جودة تنفيذها والحد قدر الإمكان من التعديات على هذه الشبكات ، الأمر الذي يقلل من نسبة الفاقد من المياه .

كما يمكن تخفيف حدة الأزمة المائية بزيادة آبار جمع مياه الأمطار ، خصوصاً في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة المائية ، وتطوير الينابيع لزيادة تدفقها ورفع كفاءة استخدامها وبناء البرك وبناء قنوات إسمنتية بدلاً من القنوات الترابية ، خصوصاً أن ما يزيد على ٨٧ مليون متر مكعب من المياه التي تصرفها الينابيع في الأراضي الفلسطينية تترك لإسرائيل ، وزيادة الوعي بأهمية ترشيد استخدام المياه ، واستخدام أساليب حديثة في ري المزروعات .

على مستوى التوزيع والتسعير

من الواضح أن غياب العدالة في توزيع المياه المتاحة ، وكذلك في الأسعار ، يعود أساساً إلى عدم تمكن سلطة المياه من القيام بمهامها كما ينبغي ، وضعف تأثيرها في قرار الهيئات المسؤولة عن خدمات توزيع المياه وخصوصاً الهيئات المحلية ، وكذلك غياب قدرتها على تنفيذ قراراتها بشأن إنهاء المخالفات والتعديات سواء بحفر آبار دون ترخيص أو بالتعديات على شبكات المياه ، خصوصاً في ظل ضعف القدرات الأمنية للسلطة الفلسطينية .

كما ينبغي الإسراع في إنجاز نظام التعرفة الموحد

والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء، والبدء بتطبيقه في أقرب وقت.

وحتى تتمكن سلطة المياه من القيام بمهمتها الرئيسة، وهي ضمان توزيع عادل للمياه المتاحة بما يسد الفوارق في الحصص بين المناطق، وبسعر يخضع إلى نظام تعرفه موحد، فقد أعدت خطة لتطوير هيكليتها بما يشمل مصلحة مياه وطنية، ومصالح إقليمية.

فقد استحدثت مصلحة المياه الوطنية التي تعتبر المستوى التشغيلي الأول لسلطة المياه، وتكون مسؤولة عن كل المرافق الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعددها خمس دوائر.

فقد أنشأت مصلحة مياه الساحل وهي المرفق الإقليمي المسؤول عن تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وقد باشرت مهامها فعلا منذ العام ٢٠٠٦ بعد أن كانت هذه المهام موكلة إلى البلديات.

كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى من إنشاء

مصلحة مياه الجنوب، وتشمل محافظتي الخليل وبيت لحم، وفي هذه المرحلة تم تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وتطوير بنيتها التحتية.

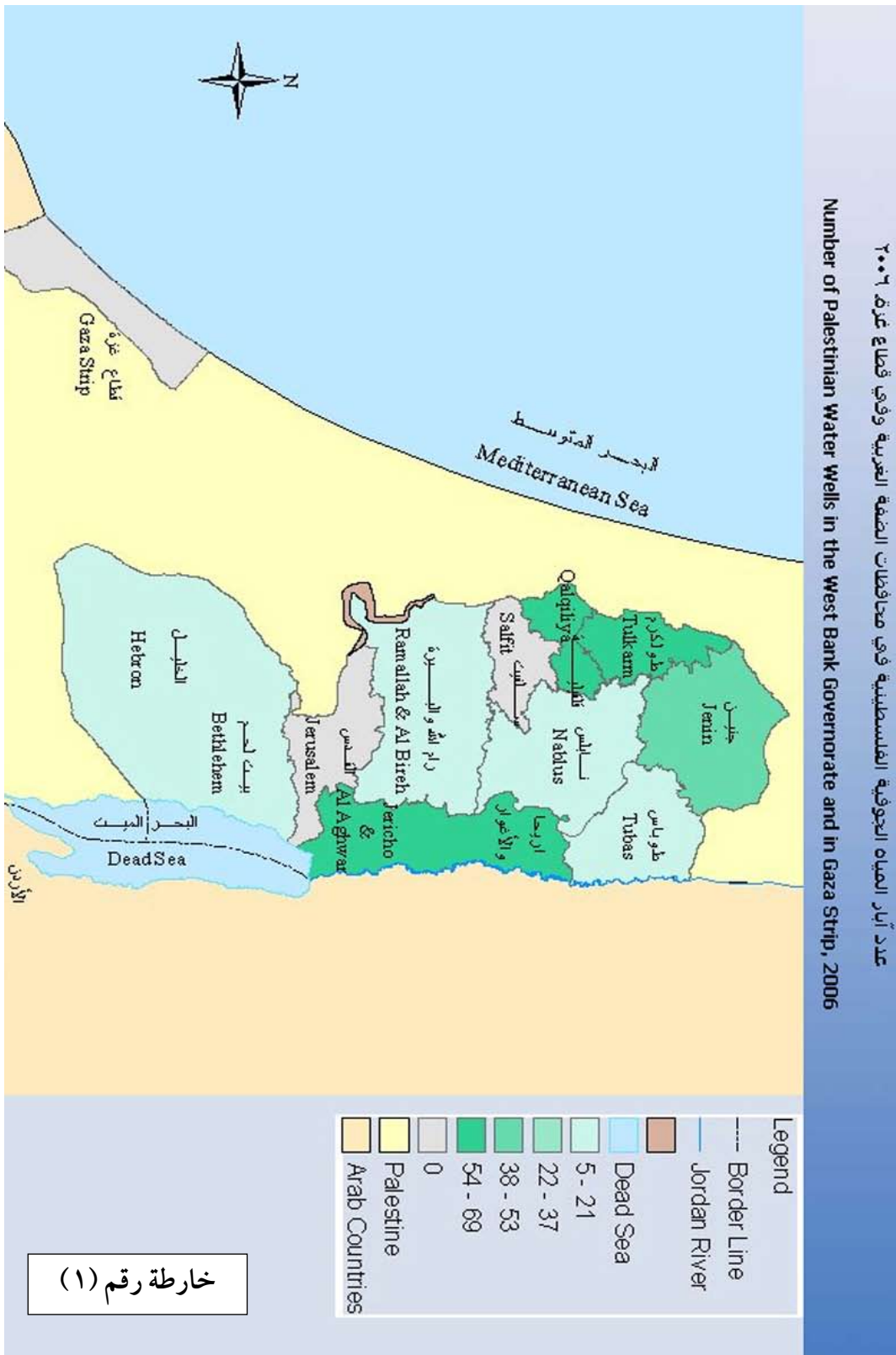
أما مصلحة مياه الوسط فتشمل محافظات: القدس، ورام الله والبيرة، وأريحا، فقد أعدت الدراسات الأولية لإنشائها، وستكون هي نفسها «مصلحة مياه محافظة القدس» القائمة حالياً، والتي ما زالت تعمل حتى الآن بشكل مستقل عن سلطة المياه وفق نظام خاص بها.

كما تعمل سلطة المياه على إنشاء مصلحة مياه الشمال، وستشمل محافظات نابلس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، وطوباس، وسلفيت.

وأخيراً، دائرة مياه الضفة الغربية، وتتولى سلطة المياه مسؤولية الإشراف عليها وتطويرها، إلا أن هذا الإشراف ما زال غير مكتمل بسبب تبعيتها الإدارية لإسرائيل بهدف إبقاء سيطرتها على الآبار الموجودة في حوزة الدائرة.

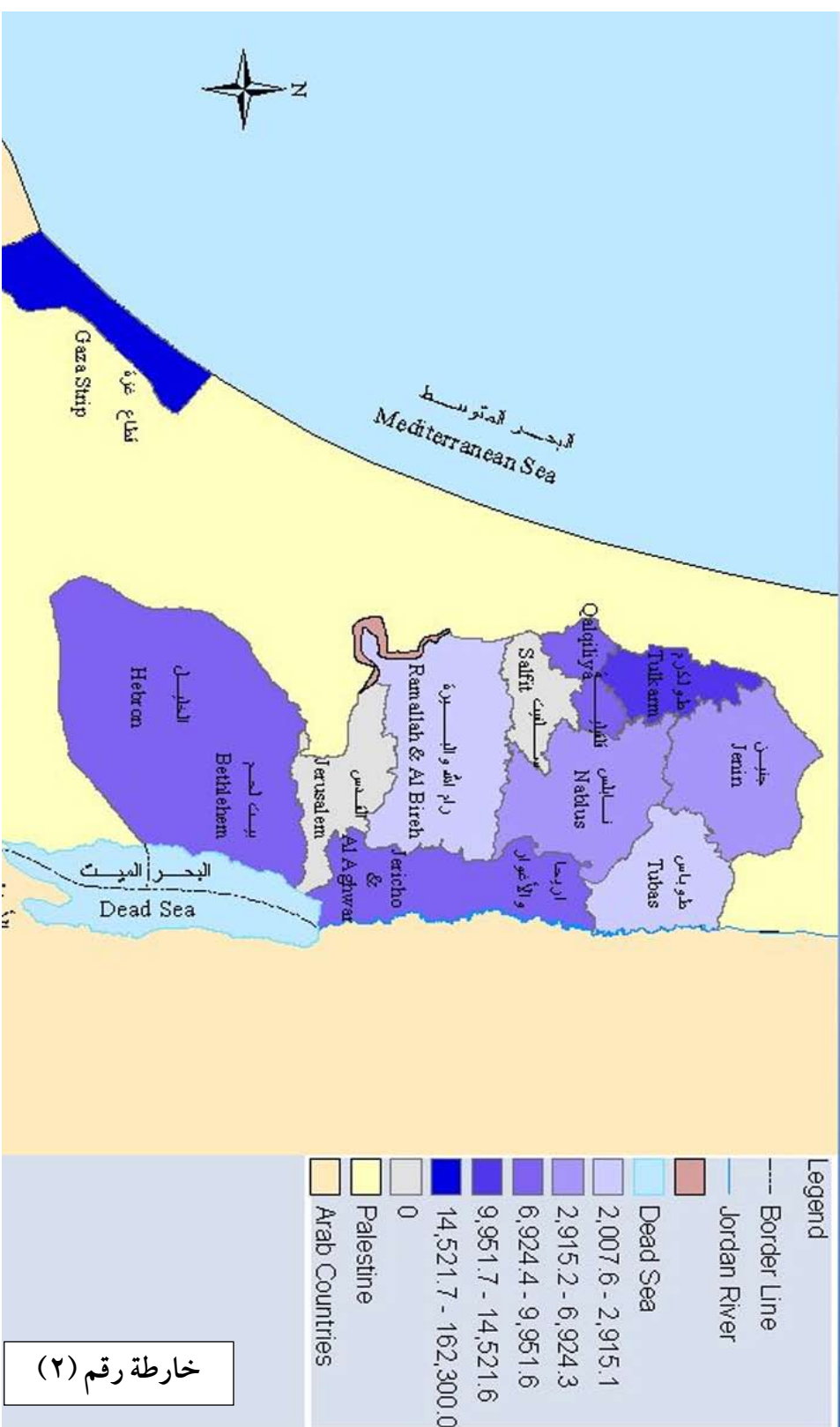
ملحق خرائط

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)



كمية ضخ آبار المياه الجوفية الفلسطينية السنوية (٢٠١٠٠٠ م^٣/السنة) في محافظات الضفة الغربية وفي قطاع غزة ٢٠٠٦

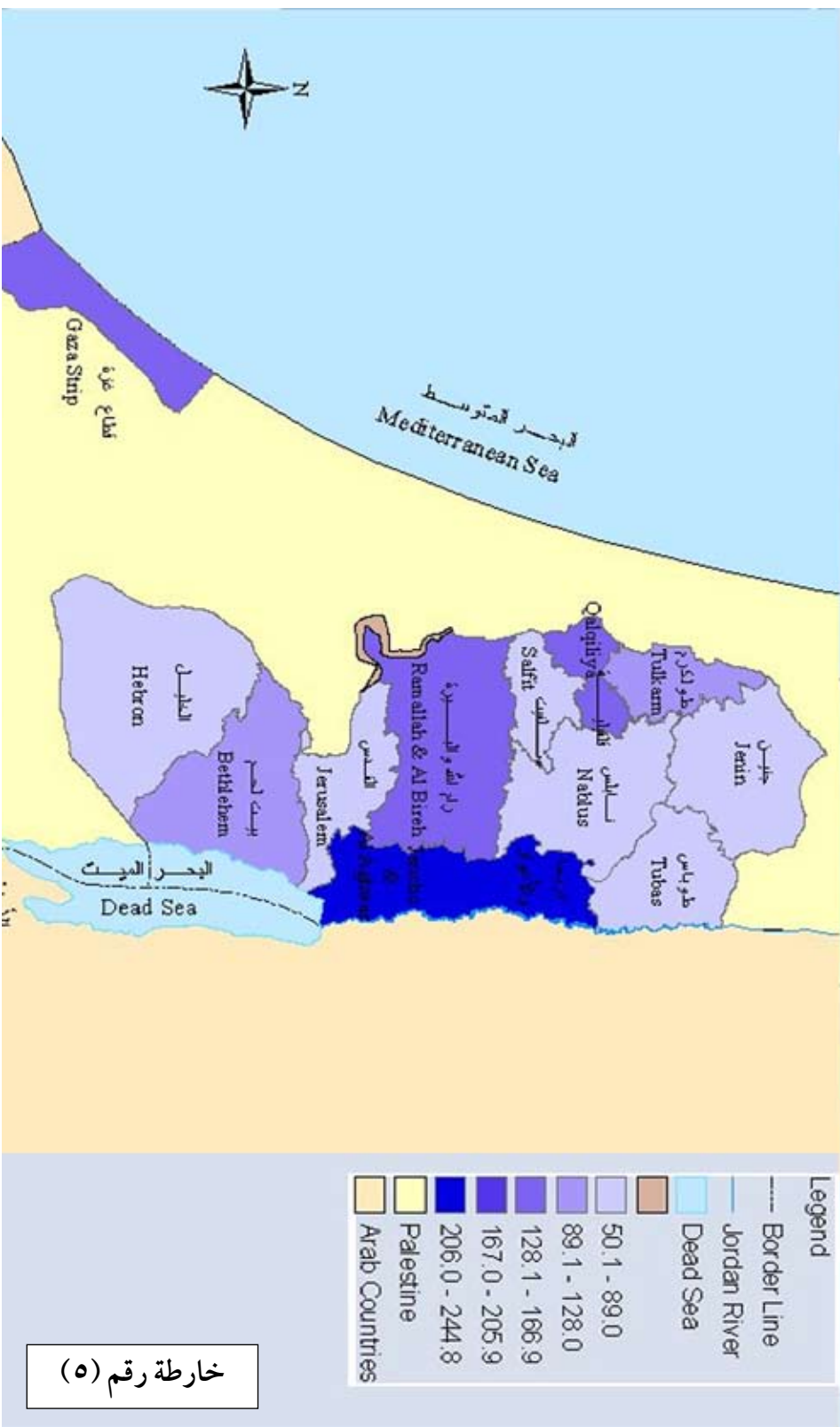
Annual Pumped Quantity of Palestinian Water Wells (1000 m³ /yr) in the West Bank Governorates and in Gaza Strip, 2006



خارطة رقم (٢)

حصّة الفرد اليومية من المياه المروّدة للقطاع المنزلي (لتر/فرد/يوم) في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٦

Daily Allocation per Capita of Water Supply for Domestic Sector (liter/capita/day) in the West Bank Governorates and in Gaza Strip, 2006



خارطة رقم (٥)

المراجع

- ٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨.
- ٤ داود، ٢٠٠٨.
- ٥ الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.
- ٦ بكدار، ٢٠٠٧.
- ٧ الأمم المتحدة، ٢٠٠٧.
- ٨ الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.
- ٩ بكدار، مصدر سابق.
- ١٠ أمان، ٢٠٠٧.
- ١١ المصدر السابق. تقع القرى الثلاث شمال رام الله وهي تكاد تكون متلاصقة، لكن هناك فرقاً كبيراً نسبياً في ارتفاع بين أعلاها (دورا) وأدناها (جفنا)، ونتيجة ضعف الضغط في شبكة المياه المزودة للقرى الثلاث واستخدام المزارعين للمياه المخصصة للشرب في ري مزارعهم، فإن الكثير من المنازل العالية في دورا القرع لا تصلها المياه مطلقاً لفترة تمتد بين شهري أيار وتشرين الأول من كل عام وهي متقطعة في بقية العام، وهذا يفسر التفاوت الكبير في حصة الفرد من المياه بينها وبين القريتين الأخريين.
- ١٢ هذه الأسعار حتى أواخر العام ٢٠٠٦.
- ١٣ بكدار، مصدر سابق.
- ١٤ العتيلي. ٢٠٠٨ "الأيام" (مقابلة جريدة "الأيام").
- ١٥ العتيلي. ٢٠٠٨ b "الأيام" (مؤتمر صحافي).
- ١٦ مقابلة للكاتب مع رئيس جمعية دورا القرع التعاونية الزراعية محمد إبراهيم، ٢٠٠٨/٨/٥.
- ١٧ مقابلة للكاتب مع سامي داود مدير فرع الشمال في مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ٢٠٠٨/٨/٦.
- أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)، ٢٠٠٨. تقرير حول سلطة المياه الفلسطينية. رام الله.
- الأمم المتحدة، ٢٠٠٧. تقرير التنمية الألفية ١٩٩٤-٢٠٠٦.
- بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار)، ٢٠٠٧. تقرير حول المياه في الأراضي الفلسطينية. رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. إحصاءات المياه ٢٠٠٦. رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مسح البيئة المنزلي ٢٠٠٦. رام الله.
- داود، سامي، ٢٠٠٨ «أزمة المياه الفلسطينية: أسبابها وكيفية التخفيف من حدتها». مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.
- عتيلي، شداد ٢٠٠٨ a مؤتمر صحافي، "الأيام" ٢٠٠٨/٧/٢٨.
- عتيلي، شداد، ٢٠٠٨ b. مقابلة مع جريدة "الأيام"، ٢٠٠٨/٦/١٦.
- عتيلي، شداد، ٢٠٠٨ c. "المياه في الأراضي الفلسطينية... أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض". الجزيرة نت ٢٠٠٨/١/١٢.

الهوامش

- ١ انظر أمان، ٢٠٠٨ وبكدار، ٢٠٠٧.
- ٢ العتيلي، ٢٠٠٨.

مقاربة حول واقع القضاء في أراضى السلطة الوطنية

صلاح عبد العاطي*

أسس استقرار أمنه ومقومات تطوره ونمائه .
ومنذ أن نشأت الحاجة إلى قيام (دولة) تضم
شعباً وتخضعه لسلطان حكومة معينة؛ نشأ صراع
محتم بين السلطة والحرية، فالعديد من الظروف
أوجب ازدياد مسؤوليات الدولة، ومن ثم نشاطها
وتدخلها في حياة الأفراد، الأمر الذي يلزم تحقيق
التوازن بين أمرين متعارضين هما:

١- تمكين الدولة من القيام بمسؤولياتها؛ وهو ما
يستوجب تخويلها السلطات .

٢- تحصين حريات الفرد؛ وهو ما يقتضي الحد قدر
الإمكان من سلطات الدولة أو توقي مخاطر
استبداد هذه السلطات .

ولا سبيل إلى حل هذا الصراع إلاّ بتحويل
الدولة السلطات اللازمة لها، وفي الوقت نفسه
توفير الضمانات التي تحول دون إساءة استعمال
هذه السلطات، وفي مقدمة هذه الضمانات

يُعتبر الحق في التقاضي من حقوق الإنسان
الأساسية التي تتطلب وجود سلطة قضائية
مستقلة؛ كون القضاء المستقل والنزيه والمحايد
يشكل إحدى الضمانات الأساسية لحماية حقوق
المواطنين وحررياتهم العامة التي كفلتها المواثيق
وحقوق الإنسان الدولية والدساتير والتشريعات
الوطنية، ليس هذا فحسب، وإنما يُعد، أيضاً،
المرجع لتكريس مبدأ سيادة القانون والفصل في
المنازعات بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة
بما يحقق أمن المجتمع في مختلف الميادين:
(السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛
ولهذا فإنه إذا ما غابت هذه الضمانة أو إذا ما تم
الانتقاص من استقلالها وهيبتها جراء الاعتداء
عليها أو غصب سلطتها؛ فقد المجتمع بلا شك

* محام وباحث قانوني، يعمل منسقاً للتوعية الجماهيرية بالهيئة
المستقلة لحقوق الإنسان .

الواجبة في هذا الصدد الأخذ بمبدأ المشروعية، وأقدر من يملك إنفاذ هذا المبدأ هو القضاء .

ومبدأ المشروعية تطلق عليه تسميات أخرى مثل (مبدأ الشرعية) أو مبدأ (سيادة القانون)، ومقتضى هذا المبدأ إخضاع الدولة لأحكام القانون، فلا يستطيع الحاكم أن يتصرف حسب مشيئته أو هواه وإنما يكون فيما يصدر من تصرفات ملتزماً بأحكام القانون، وهذا المبدأ هو الذي يميز الحكومة - التي تأخذ به - بأنها حكومة خاضعة للقانون عن الحكومة التي لا تأخذ به والتي يطلق عليها اسم الحكومة المستبدية أو الحكومة ذات النظام البوليسي .

ومبدأ المشروعية أو سيادة القانون يوجب على الحكومة أن تلتزم بالقواعد القانونية الواجبة الاتباع أيّاً كان مصدرها وأياً كانت درجتها أو مرتبتها. ولئن كان من واجب السلطة التنفيذية أن تلتزم بأحكام القانون والدستور - علماً أنه من حق السلطة التشريعية في ظل النظم البرلمانية أن تراقب تصرفاتها وأن تحرك مسؤولياتها عند مخالفة مبدأ المشروعية - إلا أن ثمة اعتبارات عديدة كفلت للحكومات رجحان السلطة الفعلية على البرلمانات وأفضت إلى إضعاف هذه الضمانة السياسية إضعافاً ملموساً .

والرأي العام وإن كانت له قوة يمكن أن تصل إلى التأثير الشديد على الحكومة وحملها على الالتزام بمبدأ المشروعية إلا أن هذه القوة لا تتوافر إلا في الدول التي سمحت فيها الظروف للرأي العام بأن تتوافر له أسباب الوعي والنضج والاكتمال . وضعف البرلمانات والرأي العام هو الذي يؤكد أهمية القضاء كسلطة تختص بحماية مبدأ المشروعية

والحقوق والحريات في مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية . والإجماع منعقد - من قديم - على أن الدور الذي يراد من القضاء أدائه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان القضاء سلطة محايدة ومستقلة تماماً عن السلطتين الأخريين ومتوافرة على مقومات المهمة الدقيقة المناطة بها من علم وخبرة وتمرس وتفرغ في المجال القانوني .

فلسطيناً واجهت السلطة القضائية في الأراضي الفلسطينية تحديات كبيرة أثرت على عملها وزعزعت وحدتها نتيجة حالة الانقسام الحاد الجغرافي والسياسي التي نشأت بعد أحداث الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس - في قطاع غزة - والتي انتهت بسيطرة حركة حماس على القطاع إثر عملية الحسم العسكري في منتصف حزيران ٢٠٠٦، وما نجم عنها من قرارات للرئيس محمود عباس بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ والتي تحولت إلى حكومة تسيير أعمال . ومن ثم رفض الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني، وفرض سيطرتها العملية كسلطة أمر واقع على قطاع غزة .

ورغم أن النظام الدستوري والسياسي الفلسطيني ممثلاً بالقانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣ نظم وجود السلطات الثلاث : (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ووضع المبادئ التي تكفل الفصل فيما بينها، إلا أن حالة تلك السلطات على الصعيد العملي وأرض الواقع ما زالت منذ الانقسام الفلسطيني - وحتى الآن - تعاني من عدم الاستقرار والازدواجية في قيامها بمهامها المناطة بها

دستورياً على أكمل وجه. الأمر الذي أدى إلى تأثر العديد من حقوق المواطن الفلسطيني في قطاع غزة بشكل مباشر، ومن ضمنها حقه في التقاضي. تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم التطورات المتعلقة بالسلطة القضائية، وواقع القضاء في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧، وأثر مجمل التطورات الحاصلة على حق المواطنين بالتقاضي. وهي تفعل ذلك عبر النظر في الحق في التقاضي في فلسطين والانتقال إلى مناقشة الإطار القانوني المنظم لعمل القضاء في الأراضي الفلسطينية ووضع المحاكم النظامية والإمكانات البشرية والمالية المتاحة للنظام القضائي. بعد ذلك تنتقل الدراسة لمتابعة مواضيع تتعلق بالفصل في القضايا والتطورات في مجال أداء القضاء النظامي والتطورات المتعلقة بتنظيم وعمل النيابة العامة قبل أن تنظر في التحديات التي واجهت السلطة القضائية، وتختتم بمجموعة من التوصيات.

أولاً- الحق في التقاضي

يُعدّ الحق في التقاضي، من حقوق الإنسان الأساسية، فلكل شخص اعتُدي على حقه أن يلجأ للقضاء لرد هذا الاعتداء، والانتصاف لنفسه من الظلم الذي يقع عليه خلافاً للقانون. «ولا تملك أية سلطة مصادرة هذا الحق؛ لأنه من الحقوق الطبيعية التي نشأت للأفراد منذ تقدمت البشرية في مدارج الرقي والمدنية وامتنع على الفرد أن يأخذ حقه بنفسه؛ فكفلت الدولة لكل إنسان أن يطالب بحقه وأن يتقاضى بشأنه عن طريق الدعوى، فكانت حرية التقاضي هي الحرية القانونية الأولى

التي لا يجوز المساس بها ولا الانتقاص منها سواء أكان ذلك بتشريع عادي أم دستوري»^١.

ومن الأمور المسلّم بها أن طبيعة العمل القضائي تتطلب سلطةً مستقلةً تمارسه باستقلالية تامة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات وعدم اعتبار القضاء مرفقاً من المرافق العامة. ويترتب على اعتبار القضاء سلطةً مستقلةً أنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تشكل جهات قضائية أخرى تمارس عمل القضاء، فالقضاء المستقل وحده يعد صاحب الاختصاص الأصيل في النظر في المنازعات كافة وبين جميع الأشخاص في الدولة. ويتجلى مضمون استقلال القضاء كسلطة عامة في وجهين، الأول وجه سلبي يبرز في عدم تبعية أية جهة من جهات القضاء لجهة تشريعية أو تنفيذية. والثاني وجه إيجابي يبرز في قيام القضاء بممارسة وظيفته باستقلال تام، وحيادية ونزاهة كاملتين تطبيقاً للقانون، وما يمليه عليه ضميره في ظل الضمانات التي يوفرها له الدستور والقانون.^٢

فالسُّلطة القضائية سلطة مستقلة في كافة أعمالها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وتمارس سلطاتها عن طريق المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتعمل على إصدار القرارات والأحكام والفصل في المنازعات بين المتخاصمين فهي المنفردة في سلطة البت في أية مسائل ذات طابع قضائي وذلك بتطبيق أحكام القوانين وتكون أحكامها واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبة.^٣

الحقوق . فقد جاء في المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨ أن: « لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون» . ونصّت المادة (١٠) من ذات الإعلان على أن: « لكل إنسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه» . كما أكدت المادة (١١) من الإعلان على ضرورة توفير محاكمات علنية تتوفر فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن المتهمين في القضايا الجزائية^٤ .

وانسجماً مع المعايير الدولية، فقد تضمن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣، مجموعة من المبادئ الدستورية الصريحة والمباشرة، والتي تُعزّز الحق في اللجوء إلى القضاء واستقلاله، سواء تعلّق الأمر بضمان حق التقاضي للجميع أو باستقلال القضاة أو السلطة القضائية أو بوجوب احترام وتنفيذ الأحكام القضائية. وتُمثّل هذه المبادئ قواعد دستورية لا يجوز تجاوزها، وإلا اعتبر ذلك إخلالاً بحق الأشخاص في اللجوء إلى القضاء^٥.

كذلك، نظّمت قوانين فلسطينية عديدة كيفية اللجوء إلى القضاء، ومنها: قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، قانون الإجراءات الجزائية، وقانون البينات في المواد المدنية والتجارية.

بالنظر للمواثيق الدولية والقوانين الوطنية، فإنّ ضمان الحق في التقاضي واستقلال القضاء يتطلب تلبية المعايير التالية: المساواة بين المواطنين أمام

القانون والقضاء، وعدم التمييز بينهم، ووجود محاكم في جميع أنحاء الدولة؛ ما يتيح للمواطنين الوصول إليها دون عناء، ووجود قضاة أكفاء ذوي سمعة وسلوك حسن عالين، إضافة إلى الخبرة والثقافة والقدرة والمزايا الأخلاقية العالية، على أن يتم اختيارهم على أساس: النزاهة، والشفافية، وعدم التمييز، مع مراعاة شروط القانون. إلى جانب إعمال مبدأ عدم التدخل في شؤون القضاء أو العدالة، وتجنبيه أية تأثيرات شخصية أو سلطوية أو حزبية أو طائفية أو إقليمية أو عشائرية أو غير ذلك، بما في ذلك عدم إنشاء هيئات تتزعززع الولاية القضائية للمحاكم العادية. كما أن تعزيز استقلال القضاء يتطلّب وجود موازنة مستقلة للقضاء، إضافة إلى عدم جواز عزل القضاة إلا في الأحوال المبينة في القانون، مع ضمان تمتع القضاة بالحصانة الشخصية عمّا يصدر عنهم من أعمال أثناء ممارستهم مهامهم القضائية، إلى جانب توفير محاكمات عادلة وعلنية ضمن معايير المحاكمات العادلة التي تعترف بها القوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها ضمان مراجعة الأحكام القضائية أمام محاكم من درجة أعلى. وأيضاً ضمان تنفيذ واحترام الأحكام القضائية النهائية، وعدم جواز تعطيلها أو تأخير تنفيذها تحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية.

ثانياً - الإطار القانوني المنظم لعمل القضاء في الأراضي الفلسطينية

يعود التنظيم القضائي في فلسطين في جذوره إلى العهد العثماني وما تعاقب بعده من أنظمة

حكم واحتلال لفلسطين، وقد كان جهاز القضاء القائم في تلك الحقب فاقداً مقومات استقلاله كونه نشأ أصلاً في ظل حكم بعض الجهات الأجنبية. أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية فقد استبشر الكثيرون خيراً حينما أُعيد تنظيم القضاء وتم سن بعض القوانين التي تضمن استقلاله على المستوى التشريعي، فقد بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها محاولات حثيثة لتوحيد الإطار القانوني الذي ينظم عمل القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال تأسيس مجلس القضاء الأعلى^١، وإصدار منظومة من التشريعات المتعلقة بتنظيم القضاء تتألف من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، وقانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١، وقانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، وقانون رسوم المحاكم النظامية رقم (١) لسنة ٢٠٠٣.

ويقوم على القضاء النظامي مجلس القضاء الأعلى، الذي تناط به كافة الأمور الإدارية المتعلقة بالسلطة القضائية والجهاز القضائي من قضاة وأعوان القضاة، والمحاكم النظامية كما هو موضح أسفله:

أ- مجلس القضاء الأعلى

هو الهيئة القضائية المسؤولة عن السلطة القضائية الفلسطينية وهو يشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة القضائية، حيث يناط به الإشراف الإداري

على الجهاز القضائي. وقد أنشئ استناداً للمادة (١٠٠) من القانون الأساسي المعدل والتي نصت على: «ينشأ مجلس أعلى للقضاء ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أي شأن من شؤون السلطة القضائية بما في ذلك النيابة العامة». وصدر قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ليعين عمل مجلس القضاء الأعلى وحدود مسؤولياته وصلاحياته وطبيعة علاقاته بباقي السلطات التشريعية والتنفيذية، وأحكام تعيين القضاة وترقيتهم وأقدميتهم، حيث يكون التعيين وفق شروط حددها القانون، ويصدر بتعيين القضاة أو ترقيتهم قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى^٢.

يتكون مجلس القضاء الأعلى من (٩) أعضاء^٣.

ويهدف إلى:

- تعزيز استقلال القضاة.
- ضمان كرامة القضاة ونزاهتهم وكفاءتهم.
- تأهيل القضاة والموظفين للعمل في السلك القضائي.
- تطوير أداء المحاكم وتسهيل إجراءات الدعاوى.
- مأسسة وتطوير مجلس القضاء الأعلى.
- مأسسة وتطوير دوائر المجلس كدوائر التدريب والتفتيش القضائي والأمانة العامة.

ب - التطورات المتعلقة بإدارة شؤون السلطة القضائية

يعتبر مجلس القضاء الأعلى هو الجهة المختصة بإدارة شؤون السلطة القضائية وفقاً للقانون

الأساسي وقانون السلطة القضائية، وقد واجه هذا المجلس خلال العام ٢٠٠٧، خاصةً بعد النصف الثاني، صعوبات في ممارسة مهامه في قطاع غزة؛ نتيجة حالة الانقسام والتجاذب السياسي حيث تم الاعتداء على هيئة القضاء واستقلالته، فقد قامت السلطة القائمة في غزة ومنذ شهر آب ٢٠٠٧، بوقف النائب العام عن العمل، وتعيين نائب عام مساعد في قطاع غزة ووكلاء ومعاوني نيابة جدد ليحلوا محل النائب العام ومعاونيه، وبذلك اقتصر عمل النائب العام على الضفة الغربية، كما وقامت الحكومة المقالة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ بالسيطرة على المحاكم في القطاع وسبقتها بتشكيل مجلس العدل الأعلى ليقوم بمهام مجلس القضاء في غزة؛ الأمر الذي قوبل بمعارضة واسعة في أوساط الجهات القضائية والقانونية في فلسطين، والتي اعتبرتها مساً بحق المواطن الفلسطيني بالتقاضي؛ الأمر الذي جعل صلاحيات مجلس القضاء الأعلى مقتصرة على الضفة الغربية

ولا يملك أي مراقب أو باحث قانوني إلا أن ينظر بخطورة بالغة إلى تعمق حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وامتدادها إلى السلطة القضائية ونظام العدالة؛ الأمر الذي مسّ وحدة القضاء وهيئته واستقلاله وأعاق إدارة شؤون السلطة القضائية وقيامها بالمهام المناطة بها وفقاً للقانون.

ج - واقع القضاء النظامي في قطاع غزة بعد ٢٠٠٧/٦/١٥

أدت حالة الانقسام السياسي الحاد في مناطق السلطة الفلسطينية إلى زعزعة وحدة السلطة القضائية. فقد صدرت خلال العام ٢٠٠٧

عدة قرارات سواء من السلطة الفلسطينية أو من الحكومة المقالة في قطاع غزة مسّت، بوضوح، السلطة القضائية وعمل القضاء النظامي والنيابة العامة والجهات المساندة لها كالشرطة في القطاع وخلقت حالة من الإرباك والاضطراب والتعطّل في نظام العدالة وحق المواطنين في التقاضي في قطاع غزة.

فبعد أن أصبح القضاء النظامي أسير الخلافات والمناكفات السياسية، فإنه لم يسلم من الانقسام فحسب بل وقامت سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة بتجاوز الأطر الدستورية وتشكيل أجسام قضائية بديلة في انتقاص وتجاوز للقوانين المعمول بها في أراضي السلطة الوطنية، فتشكيل مجلس العدل الأعلى المعين من الحكومة المقالة في قطاع غزة يُعد تعدياً وانتقاصاً واضحاً وصريحاً لصلاحيات ومهام مجلس القضاء الأعلى وأسس ومقومات استقلال السلطة القضائية، التي كفلتها وأكدها المادة (٩٨) من القانون الأساسي. وهو ما مسّ جوهرية وحدة تلك السلطة. ونظام العدالة في فلسطين وأفقد القضاء تماسكه وحداً من قدرته على القيام بمهامه بفاعلية كسلطة ثالثة موحدة في حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان؛ الأمر الذي يُعد انتهاكاً لمعيار عدم جواز إنشاء هيئات تنتزع الولاية القضائية للمحاكم العادية، ومعيار عدم التدخل في شؤون القضاء أو العدالة، وتجنّبه أية تأثيرات شخصية أو سلطوية أو حزبية أو طائفية أو إقليمية أو عشائرية أو غير ذلك.

وعلى صعيد آخر، أدت هذه التطورات في القضاء النظامي في قطاع غزة إلى آثار سلبية على

حقوق المواطنين واستقرار مراكزهم القانونية والأحكام التي يحصلون عليها دون منازع في الاعتراف بها كعنوان للحقيقة، في ضوء عدم اعتراف السلطة الوطنية الفلسطينية بشرعية المحاكم التابعة لمجلس العدل الأعلى، وهذا يؤدي إلى انتهاك حق المواطن في قطاع غزة في المساواة بينه وبين كافة مواطني أراضي السلطة الوطنية أمام القانون والقضاء، وعدم التمييز بينهم.

كما حرمت المواطن من حقه في أن يتوافر في المحاكم التي تتولى الفصل في النزاعات - سواء أكان المواطن طرفاً مدعياً أو مدعى عليه - العدد الكافي من القضاة المؤهلين الأكفاء الذين لديهم الخبرة والتدريب في مختلف درجات التقاضي للبت في القضايا، وهذا ما تفتقر إليه المحاكم القائمة في القطاع فعدد القضاة المعيّنين أقل من عدد القضاة القدامى حيث لا يتجاوز عددهم نسبة ٦٠٪ من القضاة القدامى، إضافة إلى أنهم يفتقرون إلى التدريب والخبرة المكتسبة عبر الأجيال القضائية؛ الأمر الذي من شأنه أن يترك آثاره على طبيعة الأحكام وأمد التقاضي؛ بما يرسخ عدم الثقة بالقضاء وأحكامه ويخلق لدى المواطن شعوراً بعدم الرضى والجبر.

ربما كان من الأصوب عودة المحاكم والقضاة وأعضاء النيابة العامة وأركان العدالة المختلفة إلى العمل في قطاع غزة، ووضع حد لحالة التعطل والاضطراب القائمة في النظر في القضايا المختلفة المعروضة على القضاء، وذلك لضمان حق المواطن الفلسطيني في التقاضي؛ لصون حقوقه وممتلكاته عبر اللجوء إلى القضاء. فالقضاء يجب

أن يبقى موحداً وقادراً على أداء مهامه بفاعلية ونزاهة وحيادية بعيداً عن التجاذبات السياسية وحالة الانقسام التي عصفت بالنظام السياسي الفلسطيني. كما أن إدارة شؤون السلطة القضائية يجب أن تبقى ضمن إطار إدارة موحدة هي مجلس القضاء الأعلى وفقاً لما نص عليه القانون الأساسي المعدل.

د - التطورات المتعلقة بالتشريعات النازمة للسلطة القضائية

تم خلال العام ٢٠٠٧ نشر بعض القرارات المتعلقة بعمل القضاء والنيابة العامة، وهي: القرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ٢٠٠١، والقرار بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن قانون محكمة الجنايات الكبرى، والقرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة ٢٠٠١، والقرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية لسنة ٢٠٠١.

من ناحية أخرى، لم يتم خلال العام ٢٠٠٧ إجراء أية تعديلات على القوانين الرئيسة المتصلة بالسلطة القضائية رغم المحاولات المتكررة لذلك، ومنها قانون السلطة القضائية وقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية كما لم يتم تفعيل النصوص المتعلقة بتشكيل المحكمة الدستورية وفقاً للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ وظلت المحكمة العليا تمارس صلاحيات المحكمة الدستورية مؤقتاً.

كما شهد العام ٢٠٠٧ محاولة من مجلس القضاء الأعلى، وبسبب تعطل عمل المجلس التشريعي للقيام باستصدار قرارات بقوانين لتعديل التشريعات القضائية الرئيسة من الرئيس وإصدار قرارات بقوانين جديدة في الشأن القضائي كقانون العفو العام وقانون انتهاك حرمة المحاكم، إلا أن تلك المحاولة لم تؤت أكلها نظراً للمعارضة الحادة التي لاقتها من العديد من مؤسسات المجتمع المدني ومثلي الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي.

خلال العام ٢٠٠٧ أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بإلغاء بعض القرارات بقوانين المتعلقة بالشأن القضائي التي أصدرها في بداية العام ٢٠٠٦ وذلك لعدم بت المجلس التشريعي بها. ولعل إلغاء تلك القرارات بقوانين أوقف الجدل السابق حول مضمونها الذي ثار بعد الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦.

وشكل عدم الوصول إلى تعديلات على تشريعات القضاء الرئيسة طيلة العام ٢٠٠٧ والأعوام السابقة عائلاً حقيقياً أمام إصلاح وتطوير السلطة القضائية، ومساً خطيراً بحق التقاضي للأشخاص كأحد أهم حقوق الإنسان، خصوصاً وأن عدم إجراء تعديلات على القوانين القضائية الإجرائية من شأنه استمرار بطء المحاكمات وتأجيل الجلسات وتراكم القضايا أمام المحاكم. حيث لم تكتمل حتى نهاية العام ٢٠٠٧ عملية سن التشريعات النازمة للقضاء النظامي وغيرها من أنماط القضاء الأخرى، وهو ما يعني عدم اكتمال توحيد التشريعات القضائية بين الضفة الغربية

وقطاع غزة، واستمرار سريان التشريعات الصادرة في الحقب التاريخية المختلفة في كلا المنطقتين. ونعتقد بأن تأخر سن بعض التشريعات من شأنه خلق عدم استقرار في الواقع العملي، خصوصاً بالنسبة للتشريعات المستحدثة بموجب القانون الأساسي^{١١} أو التي لم يسبق أن وجدت في النظام القانوني والقضائي الفلسطيني، وفيما يلي أهم التشريعات اللازمة في مجال تنظيم القضاء: قانون إنشاء المحاكم العسكرية، قانون المحاكم الإدارية، قانون أصول المحاكمات الشرعية، قانون الكاتب العدل، وقانون تنظيم أعمال الخبرة أمام المحاكم النظامية والنيابة العامة، قانون المعهد القضائي الفلسطيني، قانون الطب الشرعي، قانون كتبه العرائض، قانون محكمة الجنايات الكبرى، قانون منع التعذيب للموقوفين والمحتجزين والمسجونين، قانون التعويض عن الخطأ القضائي.

وإذ توجد أهمية وضرورة وحاجة لتعديل التشريعات القضائية بغية إصلاح حال القضاء وتنظيم شؤونه والحد من تراكم القضايا وتسريع المحاكمات في إطار من العدالة، إلا أنه من الحكمة التريث في إصدار أية تعديلات أو تشريعات جديدة، وذلك لتقوم جميع الأطراف صاحبة الصلاحية بدورها في الاطلاع على مسودات التشريعات المعدلة وإبداء الرأي بشأنها، وذلك لضمان مشاركة الجميع في مراجعة تلك التشريعات وضمان مواءمتها معايير حماية حقوق الإنسان وتعزيز حق التقاضي من خلال سرعة الفصل في القضايا ومنع التراكم المستمر للملفات أمام المحاكم.

ثالثاً - المحاكم النظامية

وفقاً للقانون الأساسي والقوانين القضائية تتكون المحاكم في فلسطين من: المحاكم الشرعية والدينية وتنظم بقانون خاص بها، والمحكمة الدستورية العليا وتنظم بقانون خاص بها، والمحاكم النظامية وتشمل: (النقض، والعدل العليا، والاستئناف، والبداية، والصلح)، وتتولى هذه المحاكم النظر في الاختصاصات والمسائل المحددة قانوناً.

المحاكم

تتكوّن المحاكم النظامية في الأراضي الفلسطينية من: محاكم الدرجة الأولى، ومحاكم الدرجة الثانية، والمحكمة العليا كمحكمة قانون. وتتولى هذه المحاكم النظر في الاختصاصات والمسائل المحددة قانوناً. كما توجد، أيضاً، محاكم نظامية متخصصة في بعض المجالات منها: قضايا الانتخابات^{١١}، والبلديات، وضريبة الدخل^{١٢}، والجمارك.

محاكم الدرجة الأولى: وهي محاكم الصلح، ومحاكم البداية طبقاً للنظام القانوني للمحاكم النظامية. ويبلغ إجمالي محاكم الدرجة الأولى في الأراضي الفلسطينية ٢٨ محكمة، وهي موزعة بين محاكم صلح ومحاكم بداية.

محاكم الدرجة الثانية: وهي محاكم الاستئناف طبقاً للنظام القانوني للمحاكم النظامية. ويوجد في قطاع غزة محكمة استئناف واحدة في مدينة غزة من إجمالي محاكم الاستئناف في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددها ٣ محاكم.

المحكمة العليا: وهي المحكمة التي تقف على رأس الهرم القضائي النظامي، ومقرها مدينة

القدس، وتنعقد مؤقتاً في مدينتي غزة ورام الله حسب مقتضى الحال. وتتكون طبقاً للنظام القانوني للمحاكم النظامية من محكمة النقض^{١٣} ومحكمة العدل العليا^{١٤}.

٢- التطورات على صعيد تنظيم المحاكم النظامية في فلسطين

تمّ خلال العام ٢٠٠٧ افتتاح محكمة استئناف القدس ومقرها مجمع المحاكم برام الله، ليشمل اختصاصها الجغرافي محافظات: (الخليل، وبيت لحم، وأريحا)، وهو ما من شأنه تخفيف العبء عن محكمة استئناف رام الله التي كانت تنظر في جميع الاستئنافات الصادرة عن جميع محاكم الضفة الغربية. وحتى بداية العام ٢٠٠٧، ظل قطاع العدل يعاني نقصاً شديداً في عدد القضاة والموظفين الإداريين، وخصوصاً وظائف كتبة المحاكم والمراسلين ومأموري التبليغ، خصوصاً في ظل العدد الكبير من القضايا التي ترد سنوياً إلى المحاكم، والملفات المتراكمة من سنوات سابقة، إذ لم يتم خلال العام ٢٠٠٧ إجراء تعيينات لقضاة جدد في المحاكم النظامية.

٣- التجهيزات والمباني

ما زالت معظم مباني المحاكم النظامية مستأجرة ولا تصلح كمبانٍ تليق بالعمل القضائي وبيئته، وهو ما يتطلب خطة من الحكومة لتأهيل مبانٍ مملوكة تتلاءم وطبيعة العمل القضائي وحفظ أمن القضاة والمباني، وتأمين وصول الأشخاص إلى المحاكم بيسر وسهولة في مناطق سكنهم.

استمرار تلك المعوقات .

رابعاً - الإمكانيات البشرية والمالية القضاة

بلغ عدد القضاة - حتى نهاية العام ٢٠٠٧ - ١٣٧ قاضياً (٩٣ منهم في محاكم الضفة الغربية و ٤٤ منهم في محاكم قطاع غزة) . موزعين على النحو التالي : ٤٥ قاضي صلح (٣٦ في الضفة الغربية، و ٩ في قطاع غزة)، و ٦٠ قاضي بداية (٤٠ منهم في الضفة الغربية، و ٢٠ في قطاع غزة)، و ١١ قاضي استئناف (٤ في الضفة الغربية، و ٧ في قطاع غزة)، و ٢١ قاضي عليا (١١ في الضفة الغربية، و ٨ في قطاع غزة)، وقاضي إدارة التفيتش القضائي، وقاض للتدريب القضائي . ومن بين مجموع القضاة هناك ١٤ قاضية في مختلف المحاكم . جميع القضاة يحملون شهادة البكالوريوس في القانون كحد أدنى، و ٧ يحملون شهادة الماجستير في فروع القانون .

العاملون الإداريون (أعوان القضاء)^{١٥}

ويخضعون في أعمالهم وتنظيم شؤونهم لإشراف مجلس القضاء الأعلى دون أن يكون لوزارة العدل أي دور في شؤون إدارة المحاكم . وقد بلغ العدد الكلي للعاملين الإداريين في المحاكم الفلسطينية - مع نهاية العام ٢٠٠٧ - ٥١١ موظفاً (٢٨٢ منهم في الضفة الغربية و ٢٢٩ في قطاع غزة) .

وخلال العام ٢٠٠٧ وافقت الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور سلام فياض على منح إحداثيات

وخلال العام ٢٠٠٧ تم افتتاح مجمع المحاكم في خان يونس، لكن لحق به دمار كبير وأضرار بسبب التفجيرات والاقتتال الداخلي الذي شهده قطاع غزة، كما تم أيضاً افتتاح مبنى دائرة كاتب العدل في كل من رام الله ونابلس ضمن مجمع المحاكم، وتم وضع الحجر الأساس لإنشاء مبنى قصر العدل في قطاع غزة، ولكن توقف المشروع بسبب الأوضاع الصعبة في قطاع غزة، وأيضاً تم العمل على تأهيل جزء من مبنى وزارة العدل برام الله كمعهد تدريب قضائي .

أما من ناحية توفر التجهيزات والمعدات لتسهيل العمل القضائي في المحاكم الفلسطينية والتواصل بين المحاكم فيما بينها ومع الجهات القضائية وعلى رأسها مجلس القضاء، فعلى الرغم مما تم توفيره سابقاً و خلال العام ٢٠٠٧، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة سواء بالنسبة للمحاكم القديمة أو التي تم افتتاحها هذا العام من عدة نواح وهي : استمرار مشاريع أتمتة المحاكم، وتوفير أجهزة حاسوب حديثة، ووسائل اتصال «هواتف + إنترنت»، وآلات تصوير واستنساخ وثائق، وأثاث ملائم، ووسائل مواصلات لنقل الأشخاص والمواد والمراسلات، وخدمات الكهرباء والماء والتكييف . إضافة إلى تجهيز مكاتب قانونية متخصصة وتغذيتها بالكتب والمراجع وبرامج الحاسوب القانونية التي تساعد القضاة في عملهم، وتوفير نظارات مناسبة ومجهزة داخل مبنى المحكمة . ويبدو أن الحاجة إلى توفير محل إقامة للقضاة في بعض المدن في الضفة الغربية لتجاوز معوقات التنقل وحواجز الاحتلال الإسرائيلي ما زالت قائمة، خصوصاً مع

جديدة لإجراء تعيينات في السلطة القضائية من قضاة وموظفين إداريين لسد النقص القائم في المحاكم، فقد جرت الموافقة على ٢٠٠ وظيفة من أصل ٤١٤ وظيفة طالبت بها السلطة القضائية على مدى السنوات الماضية، وقد توزعت على النحو التالي ٤٤ اعتماداً لتعيين قضاة و ١٥٣ اعتماداً لتعيين موظفين إداريين.

المخصصات المالية للقضاء

المخصصات المالية للقضاء قليلة، وتؤثر قلتها سلباً على عمل المحاكم فعلى سبيل المثال هناك نقص في المخصصات المتعلقة بمصاريف الشهود، وأتعاب المحامي المنتدب من المحكمة، علماً أن هذا النوع من المصاريف والأتعاب تقدره المحكمة ويدفع من خزينة المحكمة وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية (المادتين ٢٥٧، ٢٤٥) ولكن لا يتم ذلك فعلاً حيث إن النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ المادة ١/٢٥ يمنع أية دائرة حكومية من استخدام أية إيرادات لأي غرض كان، وهو ما يعيق عمل المحاكم ويعيق توفير ضمانات كافية للدفاع عن المتهمين بجرائم خطيرة من جهة، ويشكل تعارضاً بين القوانين القضائية والنظام المالي المذكورين؛ ما يستوجب إزالته من جهة أخرى.

وبالإجمال يمكن القول إن السلطة القضائية لا تتمتع على المستويين الإداري والمالي بالاستقلالية الكافية التي يجب أن تتوافر لضمان تحقيق استقلال القضاء، كما أن الشؤون الوظيفية للقضاة لا تتمتع بالخصوصية في المتابعة مع الجهات التنفيذية،

وعلى رأسها ديوان الموظفين العام ووزارة المالية، وما زال مجلس القضاء الأعلى يواجه صعوبات ومعاناة كبيرة، الأمر الذي يعطل بعض المسائل المتعلقة بشؤون القضاة لأشهر أحياناً. ما يستدعي أهمية إيلاء شؤون القضاة الإدارية والمالية اهتماماً أكبر وخصوصيةً واستقلاليةً عن شؤون الموظفين العاديين؛ حفاظاً على هيبة القاضي والعمل القضائي وتحقيق الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية.

إلى جانب ضرورة العمل على احترام وتفعيل النصوص المعمول بها في قانون الإجراءات الجزائية وتقديمها من ناحية التطبيق على ما يتعارض معها خصوصاً النظام المالي، وإتاحة المجال للمحاكم لصرف مصاريف الشهود وأتعاب المحامي المنتدب من خزينة المحكمة؛ لأن هذه النصوص وضعت لضمان تسهيل العمل القضائي وسير القضايا المنظورة أمام المحاكم وضمان حق الإنسان في التقاضي.

خامساً- الفصل في القضايا

هناك تراكم مستمر في القضايا أمام المحاكم، ففي بداية العام ٢٠٠٧ قارب عدد القضايا المدورة من سنوات سابقة (٥٤٠١٧ قضية) في مختلف أنواع القضايا، منها (١٢٨٧٥ قضية) في قطاع غزة. كما زاد عدد القضايا الواردة للمحاكم الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ في القضايا المدنية والتجارية والجزائية والإدارية والدستورية ووصل إلى (٦٠٥٣٧ قضية) منها (٥٤٩٦ قضية) حتى ٢٠٠٧/٩/٣٠ في قطاع غزة.

١- الفصل في القضايا لدى محاكم الصلح

بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى محاكم الصلح خلال العام ٢٠٠٧ (٤٨٤٥٢ قضية) وبلغ إجمالي القضايا المفصلة (٤٢٠٥٩ قضية)، لكن الأداء العام لمحاكم الصلح في مجال الفصل مقارنةً بالعدد الكلي للقضايا ظلّ ضعيفاً، وخاصة القضايا المدورة من الأعوام السابقة، والتي كانت في بداية العام (٤٠٧٨٩ قضية) وارتفعت في نهاية العام إلى (٤٧٠٤٤ قضية)

تبين جداول مجلس القضاء الأعلى تحقيق محاكم الصلح إنجازات ملموسة على صعيد الفصل في قضايا السير، والتي وصلت إلى ١٠٠٪ في الكثير من المحاكم. وقد بلغ العدد الإجمالي لقضايا السير الواردة لمحاكم الصلح خلال العام (٣٠٩٨٩ قضية) وبلغ عدد القضايا المفصلة خلال الفترة نفسها (٣١٤٦٠ قضية)، تبرز الجداول، أيضاً، حصول تطورات على صعيد نسبة الفصل في النصف الثاني من العام مقارنةً بما قبله، وذلك بالتزامن مع حملات فرض الأمن والقانون التي نفذتها السلطة في الكثير من مدن الضفة الغربية.

٢- الفصل في القضايا لدى محاكم البداية

بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى محاكم البداية خلال العام (٤٠٢٧ قضية)، وبلغ إجمالي القضايا المفصلة خلال الفترة نفسها (٣٦٠٢ قضية)، وارتفع عدد القضايا المدورة من (٩٤٦٣ قضية) في بداية العام ٢٠٠٧ إلى (٩٨٩٤ قضية) في نهاية العام، ولكن يبقى عدد القضايا المدورة كبيراً.

يتضح أنّ أداء محاكم البداية في القضايا الحقوقية

أفضل منه في قضايا الجنايات، حيث بلغ إجمالي الجنايات المفصلة خلال العام نفسه (٢٨١ جناية) في حين بلغ عدد الجنايات الواردة خلال الفترة نفسها (٦٣١ جناية)، وبصورة عامة ارتفع عدد الجنايات المدورة من (٣٦٧٤ جناية) في بداية العام ووصل إلى (٤٠٢٢ جناية) في نهاية العام.

٣- الفصل في القضايا لدى المحاكم الأخرى

تبرز المعطيات التي قدمها مجلس القضاء الأعلى في تقريره للعام ٢٠٠٧، وجود عدد قليل من القضايا أمام المحاكم الأعلى مقارنةً بالمحاكم الأدنى. فقد بلغ عدد القضايا الواردة إلى محاكم الاستئناف خلال العام (٢١٦٤ قضية) حيث فصلت في (٢٠٥٧ قضية) خلال الفترة نفسها، وازداد عدد القضايا المدورة من (٤٤٩ قضية) في بداية العام إلى (٥٦٥ قضية) في نهاية العام، ويظهر التقدم بصورة أكثر وضوحاً في محكمتي النقض التي فصلت خلال العام في (٣٥٤ قضية) في حين بلغ عدد القضايا الواردة إليها خلال الفترة نفسها (٢١٣ قضية). وفصلت محكمة العدل العليا خلال العام في (١٨٥ قضية) في حين بلغ عدد القضايا الواردة إليها (١٩٥ قضية).^{١٦}

سادساً - التطورات في مجال أداء القضاء النظامي

استمر عمل المحاكم النظامية خلال العام ٢٠٠٧ بوتيرة مختلفة، فبينما استمر العمل طيلة العام كالمعتاد في محاكم الضفة الغربية دون تعطل، شهد عمل المحاكم في قطاع غزة بعد النصف الثاني

نوعاً من عدم الاستقرار والتعطّل؛ جراء أحداث الاقتتال الداخلي، حيث توقف النظر في القضايا الجزائية؛ نتيجة توقف عمل الشرطة والنيابة العامة، وتوقف العمل في القضايا المنظورة أمام محكمة العدل العليا؛ نتيجة توقف عمل النيابة العامة.

وفيما يلي أبرز الجوانب التي توضح حال عمل المحاكم النظامية في العام ٢٠٠٧:

١- على صعيد القضاء الدستوري، نظراً لعدم تشكيل محكمة دستورية عليا فقد ظل حال القضاء الدستوري كما كان عليه سابقاً، فالتطعون الدستورية المقدمة منذ سنوات لم يتم النظر بها، علماً أنه خلال العام ٢٠٠٧ لم تقدم للمحكمة العليا في الضفة الغربية طلبات دستورية جديدة، في حين تم تقديم طلبين للمحكمة الدستورية في قطاع غزة، حيث ظلت كافة الطلبات المقدمة في العام ٢٠٠٧ والمدورة من السنوات السابقة، معلقة ولم يتم الفصل فيها.

٢- على صعيد النظر في القضايا أو الدعاوى وسرعة الفصل فيها، فما زالت القضايا تتراكم أمام المحاكم، إضافة إلى أن حجم القضايا المنظورة أمام المحاكم سواء المسجلة خلال العام ٢٠٠٧ أو المدورة من سنوات سابقة كبير، مقارنةً بعدد القضاة أو بجاهزية المحاكم من القوى البشرية أو الإمكانيات المادية، ويسهم في ذلك تعقيدات الوضع القائم في فلسطين وضعف قدرات الجهات المساندة للعمل القضائي سواء النيابة العامة أو الشرطة.

ولعل أبرز أسباب بطء النظر في القضايا يعود إلى تراكم القضايا من سنوات سابقة، ووجود

نصوص تشريعية في قوانين الإجراءات والأصول مقيدة كالنصوص المتعلقة بالتبليغ، إضافة إلى التأجيل المتكرر للقضايا وحجم الملفات الكبير المنظور أمام القاضي يومياً، كما يسهم النقص في بعض المعلومات في الملفات الجزائية التي تقدمها النيابة كالمعلومات عن أسماء الشهود وعدم دقة العناوين، وكذلك كثرة الاعتراضات والاستئنافات غير المبررة أحياناً من المحامين - كما هو الحال بالنسبة إلى استئناف طلب إخلاء السبيل بعد رفضه من المحكمة وتقديم طلب إخلاء سبيل آخر في الوقت نفسه - في إعاقة السير بالقضايا وتأخير النظر فيها.

٣- على صعيد توفير ضمانات المحاكمة العادلة، فقد شهد العام ٢٠٠٧ تراجعاً كبيراً، حيث زادت الانتهاكات المتعلقة بالحقوق في الحرية الشخصية والاعتقال التعسفي، كما أن كثيراً من المحتجزين لم يبلغوا بمعلومات كافية عن أسباب احتجازهم، وحرّم الكثير من المحتجزين من الاتصال بالعالم الخارجي لفترات طويلة بما في ذلك الحق في الاتصال بالأهل أو المحامي، كما لم يعرض العديد منهم، ولفترات طويلة، على الجهات القضائية المختصة، وتعرض العديد منهم للتعذيب وإساءة المعاملة، كما احتجز بعض الأشخاص من المدنيين في مراكز توقيف خاصة بالعسكريين، وتم عرضهم على المحاكم العسكرية.

٤- على صعيد احترام أحكام المحاكم وتنفيذ الأوامر القضائية، نظراً إلى عدم وجود شرطة قضائية متخصصة وغياب جاهزية إدارة تنفيذ

الأحكام الجزائية في النيابة العامة وتوقف عمل الشرطة في قطاع غزة بعد النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ فقد ظل موضوع تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية يواجه صعوبات جمة، كما استمرت خلال العام ٢٠٠٧ بعض مظاهر عدم احترام أحكام المحاكم من بعض الأجهزة الأمنية من خلال عدم تنفيذ أوامر الإفراج بالكفالة عن بعض الموقوفين، ومن ناحية أخرى، لا يزال دور النيابة العامة ووزارة الداخلية ضعيفاً تجاه حالات وشكاوى عدم تنفيذ الأحكام أو اتخاذ الإجراءات القضائية بحق من يثبت امتناعه أو إعاقته تنفيذها. وتبرز أهمية احترام وتطبيق معايير المحاكمة العادلة، وضرورة استحداث الآليات المناسبة وتعديل التشريعات وتأهيل القضاة في مجال إدارة الدعوى بغية وضع حد لمشكلة تراكم القضايا وبطء المحاكمات على مستوى السلطة القضائية ككل.

٥- التدريب القضائي، نفذ مجلس القضاء خلال العام ٢٠٠٧، عدداً من الأنشطة التدريبية والتي استهدفت القضاة بمختلف فئاتهم، وأعضاء النيابة العامة، والإداريين العاملين في المحاكم وفي دوائر المجلس. في مجالات ذات صلة بعمل القضاة وأعضاء النيابة العامة والإداريين العاملين في المحاكم كالتدريب على: قوانين الإجراءات الجزائية والمدنية، وقانون البينات، وقانون التنفيذ. كما شملت الأنشطة التدريبية حضور العديد من القضاة المؤتمرات وورش العمل والحلقات الدراسية ذات العلاقة بالشأن القضائي، والتي عُقدت في مناطق مختلفة من العالم، خاصة في

الأردن، ولبنان، وسورية، والمغرب، واليونان، وبلجيكا. ومن إبراز المعوقات التي واجهت التدريب القضائي عدم وجود الإطار التشريعي الملائم والمتكامل للتدريب القضائي، ونقص عدد المدربين المؤهلين للقيام بالتدريب.

٦- التفتيش القضائي، قام مجلس القضاء الأعلى خلال العام ٢٠٠٧ بتنفيذ عمل دائرة التفتيش القضائي والذي كان مجمداً في ما مضى، وتفرغ بعض القضاة والإداريين للعمل فيها. حيث قامت دائرة التفتيش القضائي خلال العام ٢٠٠٧ بتنفيذ عدد من الجولات التفتيشية المنتظمة والمفاجئة لعدد من المحاكم في الضفة الغربية، ومنها: التفتيش على محاكم الصلح والبداية في كل من: جنين، ونابلس، وقلقيلية، وطولكرم، وأريحا، ورام الله، إضافة إلى التفتيش على محاكم الاستئناف في مدينة رام الله. وشملت عملية التفتيش زيارة المحكمة والالتقاء برئيسها وقضااتها، والاطلاع وفحص الملفات التي ينظرها القاضي، وكيفية سير العمل فيها، وكيفية إدارة الوقت، والتأجيلات، وسلوك القاضي وكيفية تعامله مع المراجعين. كذلك شملت عملية التفتيش الالتقاء بالإداريين العاملين في المحكمة، وفحص السجلات التي تقيد فيها القضايا، وفحص مدى الالتزام بالقوانين والإجراءات والقواعد المرعية. هذا بالإضافة إلى زيارة والاطلاع على كافة مرافق المحكمة من الأقسام، ودوائر التبليغات، وأقسام التنفيذ.

إلا أن دائرة التفتيش القضائي تعاني بصورة جلية من قلة الإمكانيات البشرية، سواء على صعيد

الأعضاء من أوساط القضاة، حيث لم يتم حتى الآن تفريغ سوى قاض واحد للقيام بمهام التفتيش. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوافر الطواقم الإدارية المناسبة والكفؤة والمفرغة للعمل في الدائرة، إذ تتم الاستعانة بالكوادر الإدارية الموجودة في المحكمة، والتي تساعد الدائرة بالإضافة إلى الأعمال الأصلية المناطة بها. إن حجم المهام المسندة للدائرة والآمال المعقودة عليها، وبهدف إعمالها بصورة فاعلة، تقتضي مجتمعة توفير دائرة سكرتاريا بأعضاء متفرغين، ورفدها بقسم إداري كامل وتجهيزات مكتبية وتقنية قادرة على تحضير برامج العمل السنوية، ومنها: التحضير للجولات التفتيشية، وتفريغ نتائج التفتيش، ومتابعة آثارها، سواء مع المحاكم ذات العلاقة أو مع المجلس ودوائره الأخرى.

٨- في مجال تكنولوجيا المعلومات والصيانة، خلال العام ٢٠٠٧ قام مجلس القضاء الأعلى بتفعيل المكتب الفني ودائرة تكنولوجيا المعلومات والصيانة، خاصة الاستمرار في إدخال البيانات الخاصة بأكثر من أربعة آلاف قضية إلى برنامج الميزان في الكثير من المحاكم، واستكمال تركيب برنامج الميزان في المحاكم التي لم يكن فيها قبلاً، وتدريب الإداريين على كيفية استخدامه، وصولاً إلى تعميم الأتمتة على كافة المحاكم. كما ونفذ المجلس خلال العام ٢٠٠٧، ومن خلال دائرة تكنولوجيا المعلومات والصيانة التابعة له، العديد من الأنشطة على صعيد تعميم أتمتة العمل في كافة المحاكم. فقد تم تجهيز محاكم الصلح والبداية في

مدن: الخليل وحلحول ودورا وقليلية وطولكرم وسلفيت بالأجهزة الإلكترونية اللازمة لعملية الأتمتة، وتم تركيب برنامج الميزان عليها، وتدريب الموظفين على كيفية استخدامه وتغذيته بالبيانات اللازمة وكيفية استرجاعها. وفي خطوة لاحقة، قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات بمتابعة إدخال جميع القضايا الواردة بشقيها المدني والجزائي إلى النظام؛ ومتابعة العديد من القضايا المدورة، وتدقيق البيانات المدخلة وتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لتوظيف الحوسبة بالاتجاه المطلوب والصحيح. كذلك تم خلال العام الانتهاء من بناء موقع إلكتروني خاص بمجلس القضاء الأعلى، كما تم تزويد جميع القضاة ببريد إلكتروني خاص بمجلس القضاء الأعلى، بما يمكنهم من استقبال المعلومات والبيانات والتعميمات إلكترونياً وبالسرعة اللازمة. كما تم تزويد مكتب رئيس المجلس ببرنامج خاص بتدقيق الأختام والتوقيعات الصادرة عن دوائر الكاتب العدل والمراد استعمالها في الخارج، وبواسطة هذا البرنامج يستطيع مدير مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى تدقيق توقيعات الكتاب العدل والأختام الصادرة عن دوائر كاتب العدل في فترة إنشاء الوثيقة ومقارنتها مع الأختام والتوقيعات المعمول بها في تلك الفترة، الأمر الذي من شأنه منع عمليات تزوير الوثائق المراد استخدامها في الخارج.

٩- تطوير خدمات الجمهور

عمل المجلس خلال العام ٢٠٠٧ على إجراء تحديثات بنوية على عمل دائرتي الكاتب العدل

الكائنتين في مجمع المحاكم في كل من رام الله ونابلس، وذلك في خطوة أولية نحو تعميمها في المستقبل القريب على بقية دوائر الكاتب العدل الأخرى. وذلك بهدف تحسين وتسريع الخدمات المباشرة التي يقدمها إلى عموم المواطنين الفلسطينيين، وفي مقدمتها الخدمات التي تقدّم عبر دوائر الكاتب العدل المنتشرة في كافة المحاكم، وتضمنت التحسينات الرئيسة توفير المكان الذي تم تصميمه بما يتناسب مع أفضل الممارسات المطبقة عالمياً، كما تم تحسين نظام الأرشفة بما يسمح بمعالجة الملفات واسترجاعها بشكل سريع وفعال، الأمر الذي يضمن تطويراً شاملاً لسير العمل. هذه التغييرات ستسمح لكاتب العدل أن يقدموا خدمات أفضل للجمهور وأن يعكسوا صورة إيجابية عن هذه الدائرة المهمة.

سابعاً - التطورات المتعلقة بتنظيم وعمل النيابة العامة

طرأت خلال العام ٢٠٠٧ بعض التطورات المتعلقة بتنظيم النيابة العامة، فقد تم تعيين ١٨ عضواً جديداً، معظمهم في الضفة الغربية، ليزداد العدد الكلي لأعضاء النيابة العامة مع بداية العام ٢٠٠٧ إلى ١٣٠ عضواً، وطرأ خلال العام ٢٠٠٧ بعض التطور في أسلوب التعيين من خلال إجراء مسابقة للمتقدمين؛ ما أضفى مزيداً من الشفافية على التعيينات لدى النيابة العامة. كما قامت السلطة القائمة في قطاع غزة بتعيين نائب عام مساعد و٢٩ وكيلاً ومعاوناً للنيابة.

ويلاحظ أن النيابة العامة لا تزال جسماً مستقلاً

دون وضوح تبعيتها، فهي لا تعد تابعة للقضاء ولا لوزارة العدل؛ ما يضيفي نوعاً من الغموض على مرجعياتها ومراقبة أداؤها.

أما على صعيد المخصصات المالية للنيابة العامة فإنها تأتي ضمن المخصصات لوزارة العدل وليس بصورة مباشرة، وهي غير كافية لسد النفقات الإدارية والمالية لأعضاء النيابة العامة والعاملين فيها.^{١٧}

أما على صعيد عمل النيابة العامة، فقد تأثر عملها، خلال العام ٢٠٠٧، بالعديد من المعوقات والصعوبات خصوصاً بسبب أعمال الاقتتال والانقسام السياسي الحاد والتنازع على الصلاحيات. حيث ما زالت النيابة العامة بحاجة إلى إمكانيات ومساندة في التحقيق بالجرائم في ظل نقص المختبرات الجنائية ومراكز الطب الشرعي المؤهلة، وزاد عدد القضايا التحقيقية الواردة للنيابة العامة في الضفة الغربية في العام ٢٠٠٧ على (١٥٦٠٠ قضية) بينما قارب عدد القضايا التحقيقية المفصول فيها في الضفة الغربية (١٣٥٥٠ قضية)، وقد زاد عدد القضايا المدورة في الضفة الغربية من العام ٢٠٠٦ على (٢١٠٠ قضية)، بينما كان العدد المدور للعام ٢٠٠٧ من أعوام سابقة (١١٥٨ قضية). وعلى صعيد تنفيذ الأحكام الجزائية فما زال دور النيابة ضعيفاً، فقد بلغ عدد المدور منها في الضفة الغربية للعام ٢٠٠٧ من أعوام سابقة (١٩٠٩١) تنفيذاً جزائياً، بينما زاد عدد المدور في الضفة الغربية من العام ٢٠٠٧ للعام الذي يليه على (١٦٢٠٠ تنفيذ جزائي) علماً أن عدد التنفيذات الجزائية الواردة للنيابة العامة في الضفة الغربية في

العام ٢٠٠٧ زاد على (١٨٨٢ تنفيذاً جزائياً) وبلغ عدد المفصول من التنفيذات الجزائية سواء الواردة خلال العام ٢٠٠٧ أو المدورة (٥٩٠٧) تنفيذات جزائية) من أعوام سابقة حتى بداية شهر تشرين الثاني، كما أنه ولغياب قانون واضح للمحاكم العسكرية فما زال هناك تنازع واضح تجاه بعض القضايا الجزائية بين النيابة المدنية والنيابة العسكرية حيث يتم عرض مدنيين أمام النيابة والمحاكم العسكرية، ويتم عرض عسكريين خارج أدوارهم الرسمية، وفي قضايا مدنية أمام الجهات القضائية العسكرية .

خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ توقف عمل النيابة العامة في قطاع غزة، وهو ما شلّ بالكامل أعمال متابعة الموقوفين والسجناء والتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتنفيذ الأحكام الجزائية والتحقيق في الجرائم، حيث لم تسجل لدى المحاكم أية قضية جزائية، وكذلك توقفت أعمال متابعة دعاوى الحكومة سواء في القضايا المدنية أو الإدارية .

لم يطرأ خلال العام ٢٠٠٧ أي تغيير على صعيد دور النيابة العامة في تفقد السجون ومراكز توقيف الأشخاص، وهو دور ما زال بحاجة إلى مزيد من التنفيل والتنشيط؛ لضمان التحقق من توقيف الأشخاص وفقاً للقانون .

إن عدم قيام النيابة العامة بواجبها في التحقيق في الجرائم بفاعلية، وتفقد السجون وأماكن التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية المختلفة، وتنفيذ الأحكام الجزائية من شأنه المساس بحقوق الإنسان وحقوق النزلاء والموقوفين، كما أن تعطل متابعة

القضايا الجزائية خصوصاً في قطاع غزة من شأنه أن يزيد حالة التراكم في القضايا الجزائية، وخلق حالة من عدم الثقة بنظام العدالة .

ثامناً: التحديات التي واجهت السلطة القضائية

ما زالت السلطة القضائية في فلسطين تواجه تحديات جساماً ومعوقات داخلية وخارجية تحول دون قيامها بمهامها على أكمل وجه في سبيل تحقيق العدالة والفصل في المنازعات بين المواطنين على وجه السرعة، ولقد تفاقمت تلك المعوقات خلال العام ٢٠٠٧؛ بسبب استمرار حالة الحصار على مناطق السلطة الفلسطينية وتردي الأوضاع الداخلية وحالة الانقسام السياسي، فقد تزعزعت وحدة تلك السلطة واستمر تعطل حركة الإصلاح القضائي، ولم تشهد تطوراً كبيراً على صعيد تطوير التشريعات القضائية، وتطوير البنية القضائية ورغد المحاكم بالتجهيزات والمباني والكوادر البشرية اللائقة بالعمل القضائي، وكذلك على صعيد سرعة الفصل في المنازعات وتوفير محاكمات عادلة تتسم بالفاعلية والانتظام والاستقرار .

يمكن إجمال أبرز التحديات والمعوقات فيما يلي^{١٨}:

- ١- إعاقه تنقل القضاة وأعضاء النيابة العامة، وأعضاء الضابطة القضائية "الشرطة" بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي؛ الأمر الذي حال دون تنفيذ أحكام وأوامر القضاء والقبض على متهمين فارين وحضور الشهود لضمان سير المحاكمات .

٢- إعاقه خطط تطوير القضاء حيث جمدت بعض المشاريع التطويرية كمشروع إنشاء قصر العدل في كل من غزة ورام الله، وواجهت مشاريع أخرى إعاقات وصعوبات بسبب الحصار كمشاريع تدريب القضاة، كما أن الضائقة المالية التي عانت منها خزانة السلطة الفلسطينية - خلال العام ٢٠٠٧ - خصوصاً النصف الأول منه والعام الذي سبقه - أثرت على انتظام دفع الرواتب والمستحقات المالية للقضاة وأعضاء النيابة العامة والعاملين في المحاكم، وهو ما حد من توفر موازنة تتناسب وتلبية احتياجات السلطة القضائية على مستوى الكوادر البشرية والتجهيزات المادية والمباني الملائمة، حيث إن موازنة السلطة القضائية هي أقل من ١٪ من الموازنة العامة. وإن خفت هذه المشكلة أو اختفت بعد تشكيل حكومة إنفاذ الطوارئ وحكومة تسيير الأعمال في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧، حيث بدأت الحكومة بدفع راتب منتظم وجزء من المستحقات المالية.

٣- أدت حالة الانقسام السياسي في مناطق السلطة الفلسطينية إلى زعزعة وحدة السلطة القضائية وخلق أجسام قضائية بديلة وإخضاع القضاء للتجاذبات السياسية والتناقضات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد انقسمت السلطة القضائية بين مجلس القضاء الأعلى الذي ظل يمارس صلاحياته في الضفة الغربية ومجلس العدل الأعلى الذي شكلته السلطة القائمة في غزة، ليحل محل مجلس القضاء الأعلى ويتولى صلاحياته في القطاع.

٤- ما زال القضاء يعاني من محاولات التدخل في عمله والنيل من استقلاله وإضعاف ثقة المواطن به من قبل العديد من الجهات التنفيذية، فما زال هناك تدخل من قبل بعض المحافظين والشرطة خصوصاً في أحكام المحاكم، وجرت محاولات من الأجهزة الأمنية لتحويل القضاء إلى قضاء شرطي «بوليسي».

٥- ضعف وعدم جاهزية الجهات المساندة لعمل القضاء؛ ما أثر كثيراً على أدائها وقيامها بمهامها سواء على مستوى القبض على المجرمين الفارين أو التحقيق في الجرائم أو ضمان سير المحاكمات بصورة سلسة، فعلى الرغم من التوجهات لدى الحكومة الفلسطينية لتأسيس الشرطة القضائية من خلال تعيين مدير لها في العام ٢٠٠٧، إلا أنها لم تباشر عملها بالفعل حتى بداية العام، كما أن مراكز الطب الشرعي والمختبرات الجنائية لا تتمتع بالجاهزية والقدرة الكافية لتوفير التقارير والأدلة الجنائية اللازمة لإثبات الجرائم خصوصاً فيما يتعلق بتشريح الجثث والكشف عن الأسلحة والمواد المخدرة.

٦- أدى تعطل عمل المجلس التشريعي طيلة العام ٢٠٠٧ إلى الحد من تطوير منظومة التشريعات القضائية وعلى رأسها تعديل قانون السلطة القضائية وقانوني الإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتجارية، كما أدى أيضاً إلى إعاقه استكمال عملية وضع القوانين اللازمة لاستكمال منظومة التشريعات القضائية وعلى رأسها وضع قانون محكمة الجنايات الكبرى وقانوني المحاكم الإدارية وقانون المحاكم

العسكرية .

٧ - قلة التسهيلات من قبل السلطة التنفيذية لعمل السلطة القضائية ، خصوصاً في النواحي الإدارية والوظيفية والمالية، الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً أمام النهوض بالسلطة القضائية واستقلالها، فعلى الرغم من حصول بعض التطورات على صعيد توفير الاعتمادات المالية للتعيينات وانتظام الرواتب فإن السلطة القضائية ما زالت تعاني من قلة المخصصات المالية للنفقات اللازمة لعمل المحاكم ومجلس القضاء والنيابة العامة، وقلة النسبة المحددة للقضاء ضمن الموازنة العامة والتي لا تتجاوز ١٪، ومن عدم الخصوصية في المعاملات المالية والإدارية والشؤون الوظيفية الخاصة بالقضاة، وهي تحديات ومعوقات من شأنها المساس بالاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية .

توصيات

لقد كان للمعوقات والتحديات التي واجهت السلطة القضائية خلال العامين السابقين، خاصة الاقتتال الداخلي، والانقسام السياسي في مناطق السلطة الفلسطينية، وإخضاع القضاء للتجاوزات السياسية، أثر مباشر في الانتقاص من حق الأشخاص في التقاضي، وتراجع ضمانات المحاكمة العادلة، والحد من قدرة الأشخاص على الوصول إلى حقوقهم في الوقت المعقول، نظراً إلى تعطل عمل المحاكم والاعتداءات عليها خصوصاً تعطل النظر في القضايا في قطاع غزة، كما انعكس ذلك على السلطة القضائية ذاتها ما

جعل استقلالها منقوصاً وحد من تطورها على المستويات التشريعية والبنوية .

إن جميع الأطراف الداخلية تعاملت مع السلطة القضائية ضمن السياق السياسي؛ وهو ما مسّ - جوهرياً - وحدة تلك السلطة وأدى إلى خلق أجسام قضائية بديلة وزعزع بقوة نظام العدالة في فلسطين وأفقد القضاء تماسكه وحد من قدرته على القيام بمهامه بفاعلية كسلطة ثالثة موحدة في حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان . وإذا كانت السلطانان التشريعية والتنفيذية قد دخلتا منذ ما يقارب السنتين في أتون الصراع السياسي، فقد كانت بداية العام ٢٠٠٧ غير سعيدة بالنسبة للسلطة القضائية، والتي لحقت، أيضاً، بالسلطتين المذكورتين وأخضعت للتجاوزات والصراعات السياسية . ويكمن الخطر الحقيقي في اتساع وعمق التجزئة في نظام العدالة، من منطلق الحرص على صون وحدة السلطة القضائية واستقلالها كضمانة لحماية حقوق الإنسان .

مجموعة من التوصيات للجهات المسؤولة وعلى رأسها الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي :

- ضرورة إنهاء حالة الانقسام القائمة في السلطة القضائية بشقيها القضاء والنيابة العامة، وإعادة الوحدة واللحمة لهذه السلطة كسلطة ثالثة وتمكينها من القيام بواجباتها بموجب القانون الأساسي والقوانين القضائية الأخرى في جميع مناطق السلطة الوطنية كوحدة جغرافية واحدة، ووقف كافة الإجراءات والقرارات والتدابير التي من شأنها تعميق الانقسام في جسم السلطة

القضائية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والعودة عن القرارات السابقة خاصة ما تعلق منها بإنشاء أجسام بديلة أو وقف عمل الجهات المساندة للقضاء كالشرطة والنيابة العامة.

- ضرورة وقف جميع أشكال التدخل في عمل السلطة القضائية وحماية القضاء وتوفير الدعم المادي والمعنوي لتحقيق أمن المحاكم ومراكز النيابة العامة والعاملين فيها.

- ضرورة تحديد دور السلطة القضائية في النراعات ذات الطابع الحزبي، وإعطائها كافة التسهيلات للقيام بدورها سواء في التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء الاقتتال الداخلي من قتل وإيذاء واعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة وتقديم المخالفين للعدالة، وإعطاء القضاء دوره في النظر في كافة الجرائم المرتكبة وإيقاع العقوبات المنصوص عليه قانوناً على من تثبت إدانته في محاكمة عادلة، وعدم نزع صلاحية القضاء المدني لصالح أية جهة أخرى.

- ضرورة وقف حالة التعطل في عمل المجلس التشريعي، وقيام المجلس وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى بإجراء التعديلات على القوانين في الشأن القضائي لتسهيل إجراءات التقاضي وإزالة العيوب الموجودة في التشريعات المطبقة والتي تعيق قيام القضاء بالفصل في المنازعات دون بطء أو تأخير.

- ضرورة قيام مجلس القضاء الأعلى بتركيز تدريب القضاة في جوانب إدارة الدعوى لضمان فاعلية عمل القاضي وإنجازه القضايا دون تأخير، وبالنتيجة الحد من تراكم القضايا والاختناق

القضائي في المحاكم، وأن يعمل مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة على تفعيل عمل دائرتي التفتيش القضائي للكشف عن مواطن الخلل والضعف وإصلاحها، وضرورة قيام السلطة التنفيذية بتوفير الاحتياجات والتجهيزات اللازمة لتفعيل هاتين الدائرتين.

- ضرورة قيام السلطة التنفيذية، وأخذاً في الاعتبار احتياجات السلطة القضائية وحجم إيرادات المحاكم والنيابة العامة، برفع نسبة موازنة السلطة القضائية في الموازنة العامة، ورفع المخصصات المالية لنفقات المحاكم، وكذلك ضرورة إزالة التناقض التشريعي بين النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة وقوانين الإجراءات الجزائية، وإعطاء المحاكم صلاحية صرف مصاريف الشهود وأتعاب المحامي المنتدب من خزينة المحكمة، إلى جانب سرعة العمل على سد النقص بالنسبة للعاملين الإداريين في المحاكم في وظائف الكتب ومأموري التبليغ، وكذلك رفع كفاءتهم لضمان قيامهم بعملهم بفاعلية.

- ضرورة قيام الجهات التنفيذية وعلى رأسها وزارة المالية وديوان الموظفين العام بإيلاء اهتمام أكبر وخصوصية لمعاملات القضاة في شؤونهم الوظيفية المالية والإدارية والحد من التباطؤ والتأخير فيها حفاظاً على هيبة القاضي واستقلاله.

- ضرورة قيام النيابة العامة والسلطة التنفيذية والقضاء بتفعيل الرقابة على جهات القبض والتحقيق؛ لضمان تعزيز ضمانات المحاكمة

مجلس القضاء الأعلى، الموقع الإلكتروني: <http://www.courts.gov.ps>
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٧، فلسطين.

الهوامش

- ١ الكيلاني، ١٩٩٩ الصفحة ٤٨٧.
- ٢ عبد الله، ٢٠٠٢ الصفحة ١١.
- ٣ تنص المادة (٩٧) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ على أن "السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني"
- ٤ أعاد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦ في المادتين ١٤ و ١٨ منه النص على المضمون نفسه.
- ٥ المواد ٦، ٩، ٣٠، ٩٧، ٩٨، ٩٩، و ١٠٦ من القانون الأساسي.
- ٦ بموجب القرار الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١ الذي ضم مجموعة من كبار القضاة في محافظات الضفة الغربية وغزة.
- ٧ انظر المادة (١٨) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، والتي ورد فيها "يكون شغل الوظائف القضائية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وفقاً لما يلي:
أ - بطريق التعيين ابتداءً. ب - الترقية على أساس الأقدمية مع مراعاة الكفاءة. ج - التعيين من النيابة العامة. د - الاستعارة من الدول الشقيقة.
- ٨ تنص المادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ على: ١- ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مجلس للقضاء يسمى مجلس القضاء الأعلى ويمارس صلاحياته وفقاً للقانون. ٢- يشكل مجلس القضاء الأعلى من: أ - رئيس المحكمة. ب - أقدم نواب النواب رئيس المحكمة العليا نائباً. ج - اثنين من أقدم قضاة المحكمة العليا تختارهما هيئة المحكمة العليا. د - رؤساء محاكم استئناف القدس وغزة ورام الله. هـ - النائب العام.
- و - وكيل وزارة العدل. ولقد سُكِّل مجلس القضاء الأعلى بعد سريان قانون السلطة القضائية للعام ٢٠٠٢ عدة مرات وكان آخر تشكيل خلال العام ٢٠٠٧ من كل من: القاضي عيسى أبو شرار «رئيساً»، والقاضي محمود حماد «نائباً للرئيس»، وعضوية كل من: (القاضي يحيى أبو شهلة، والقاضي محمد سدر، والقاضي عماد سليم، والقاضي علي الفراء، والقاضي رفيق زهد، والنائب العام)، فيما لم تستكمل عضوية وزارة العدل لعدم وجود وكيل للوزارة.

العادلة للمتهمين أمامها، ومن ذلك الحد من الاعتقال التعسفي والحرمان من الاتصال بالعالم الخارجي ومنع زيارات الأهل والاستعانة بمحام وتحسين أماكن وظروف الاحتجاز والتوقيف واتخاذ إجراءات وتدابير إدارية وقضائية فعلية تجاه حالات التعذيب وإساءة المعاملة، وعدم التهاون تجاه أية انتهاكات تمس الحرية الشخصية للأشخاص ومعاقبة المتورطين، وتعويض المتضررين من التعسف مادياً ومعنوياً. وسرعة العمل على تفعيل شرطة قضائية مؤهلة لحماية المحاكم ومراكز النيابة العامة وتنفيذ الأحكام والأوامر القضائية، والإسراع في إنشاء مختبرات جنائية ومراكز طب شرعي مجهزة ومؤهلة.

- ضرورة الإسراع بتأهيل قضاة دستوريين وتشكيل محكمة دستورية عليا وفقاً للقانون، في ظل التعطل في نظر المسائل والطلبات الدستورية، خصوصاً في ظل تقلبات النظام السياسي الفلسطيني والحاجة للبت في العديد من المسائل الدستورية المرتبطة بالقانون الأساسي وتفسيره وتفسير التشريعات وإزالة التعارض فيما بينها.

المراجع

- السلطة الوطنية الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية (مجموعة قوانين مختلفة)، فلسطين.
- عبد الله، عبد الغني بسبوني، ٢٠٠٢. «مدى استقلال القضاء في لبنان» مجلة الدراسات القانونية - جامعة بيروت العربية، العدد الثامن (كانون الثاني ٢٠٠٢).
- الكيلاني، فاروق، ١٩٩٩. استقلال القضاء، ١٩٩٩، ط ٢، المركز العربي للمطبوعات - دار المؤلف، بيروت.
- مجلس القضاء الأعلى، ٢٠٠٨. التقرير السنوي الثالث ٢٠٠٧، رام الله (أيار، ٢٠٠٨).

٩ انظر الهيكل الوظيفي للسلطة القضائية لسنة ٢٠٠٦ المنشور على موقع مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني الإلكتروني <http://www.courts.gov.ps>

١٠ تنص المادة ١٠١ من القانون الأساسي (١- المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون. ٢- تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري)، والمادة ١٠٢ (يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، والإجراءات التي تتبع أمامها)، والمادة ١٠٣ (١- تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتنوّل النظر في: أ- دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها. ب- تفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات. ج- الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي. ٢- يبين القانون طريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والإجراءات الواجبة الاتباع، والآثار المترتبة على أحكامها).

١١ استحدثت "محكمة قضايا الانتخابات" مع صدور قانون الانتخابات العامة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣، ووفقاً لهذا القانون الذي يشمل نطاقه الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تشكل المحكمة من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى ويعلن عن تشكيلها بمرسوم رئاسي، بينما تتعدّد للنظر في الطعون الانتخابية من رئيس واثنتين من القضاة على الأقل أو بكامل هيئتها في القضايا المهمة حسبما يقرر رئيسها ذلك، ويخرج عن نطاق اختصاصها الجرائم الانتخابية التي تبقى منظورة أمام القضاء العادي.

١٢ نص قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨ على أن تشكل محكمة خاصة تسمى "محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل" تكون ضمن ملاك السلطة القضائية وتتعدّد برئاسة قاض لا تقل مرتبته عن قاضي محكمة عدل عليا وعضوية قاضيين لا تقل مرتبة كل منهما عن قاضي محكمة استئناف يخضعون جميعهم للأحكام والأوضاع القانونية التي تسري على القضاة النظاميين، ويكون اختصاصها النظر في الاستئنافات المقدمة للطعن في قرارات التقدير وإعادة النظر في التقديرات التي يجوز استئنافها بموجب أحكام القانون. وتكون أحكام أو أوامر المحكمة قابلة للطعن أمام محكمة النقض.

١٣ تختص محكمة النقض بنظر الطعون المرفوعة إليها للطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ومحاكم البداية بصفتها الاستئنافية.

١٤ محكمة العدل العليا محكمة قضاء إداري تختص بالنظر في الطعون الإدارية دون البت بقضايا التعويض عن الضرر الذي يترتب على القرار الإداري في حال الحكم بإلغائه إذ على المتضرر اللجوء للمحاكم العادية للمطالبة بالتعويض.

١٥ يشمل العاملون الإداريون (أعوان القضاء): رؤساء القلم، ورؤساء الأقسام، ومأموري التنفيذ، وكتبة الضبط، وكاتب العدل، والإداريين، والمحاسبين، وفنيي الكمبيوتر، وعمال الصيانة، والمراسلين.

١٦ انظر تقرير مجلس القضاء الأعلى الصادر العام ٢٠٠٨ ١٧ وفقاً لمصادر وزارة العدل، تشكل الميزانية المخصصة للنيابة العامة ما نسبته ٤١٪ من ميزانية الوزارة.

١٨ -لمزيد من المعلومات يمكنك مراجعة تقرير الهيئة مستقلة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٧.

تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي

بشير عبد الفتاح*

لأزمة الهوية والانفصام الحضاري إلى رصيد حضاري وعنصر قوة يساعدها على الاستجابة الناجعة للتحديات التي تتأتى من الداخل أو التي تنضج بها البيئتان الإقليمية والدولية.^١

إشكالية الدور الإقليمي التركي

ظلت تركيا لعقود تستمد ركائز حضورها الدولي ودورها الإقليمي من علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ عبر عضوية (الناتو) والسعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى القدرات الذاتية المتمثلة في قواتها العسكرية ومواردها المائية الوفيرة في منطقة قلقة أمنياً وتعاني شحاً هائلاً في المياه، في الوقت نفسه، إلى جانب المراهنة على انتهاء الفرص عند حدوث تطورات إستراتيجية إقليمية أو دولية مؤثرة كتدشين علاقات

يمكن فهم السياسة التركية - بشقيها الداخلي والخارجي - في ضوء سمة التنوع أو الازدواجية التي تتسم بها الحالة التركية؛ فجيواستراتيجياً، تتوزع تركيا على قارتين؛ إذ يقع أقل من ٣٪ فقط من مساحتها داخل قارة أوروبا، حيث إسطنبول ذات القيمة الحضارية والإستراتيجية المهمة، فيما يقع الشطر الأكبر داخل القارة الآسيوية. وحضارياً، تتشاطر تركيا مع البلدان العربية والإسلامية والآسيوية ميراثاً ثقافياً ثرياً، كما تتقاطع مع الغرب في قسط آخر. وسياسياً واقتصادياً، تتطلع تركيا نحو الغرب حيث (الناتو) والاتحاد الأوروبي فيما تحتفظ بوشائج ولو واهنة مع محيطها الشرق أوسطي. وقد حرصت تركيا - خصوصاً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية - على توظيف تلك الثنائية الثرية والمفيدة وتحويلها من عبء محرّك

* باحث سياسي مصري

ثم تحالفات إستراتيجية مع إسرائيل تزلزلاً للغرب ، والاستفادة من الثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩ في تعظيم دور تركيا الإقليمي ومكانتها في الإستراتيجية الأميركية بالمنطقة على حساب الدور الإيراني . وفيما أفضى ذلك النهج المفرط في التغريب والبراجماتية من قبل الأتراك إلى تعزيز دور بلادهم الإقليمي وإلى توسيع الفجوة مع محيطهم العربي والإسلامي إلى حد كبير ، لم تكثر أنقرة لذلك كثيراً؛ تصوّراً منها أن دفع العلاقة مع المركز الغربي كفيل بأن يذيب الجليد مع الأطراف .

غير أن تطورات ثلاثة مهمة حدثت ، مؤخراً ، كان من شأنها أن تحث الأتراك على إعادة النظر في تلك الإستراتيجية . أولها ، وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا العام ٢٠٠٢ . وثانيها ، الاستنزاف الأميركي للعراق العام ٢٠٠٣ وما تمخّض عنه من تصعيد للتوتر في العلاقات التركية الأميركية . وثالثها ، المراوغة الأوروبية في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي .

أولاً: حزب العدالة والتنمية . . . سياسة تركية جديدة إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وهيمنته على السلطات التشريعية والتنفيذية في تركيا ، مثل نقطة فاصلة في تاريخ الجمهورية التركية ، حيث تتبّنت حكومته ذات الخلفية الإسلامية ، مشروعاً حضارياً يرمي إلى تحرير التجربة الحداثية التركية من شوفينيتها وعلمانياتها المتطرفة ، ثم مصالحتها مع ماضيها الإسلامي

وتقريبها من مستقبلها الغربي ، من دون إغفال العمق الحضاري العربي والإسلامي الممتد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، والذي يعد بديلاً إستراتيجياً مهماً يعضد مركز تركيا في علاقاتها على الصعيد الغربي بشقيه الأميركي والأوروبي ، بما يضمن تحويل تركيا من بلد (طرف) عضو في محاور وعداوات ، إلى بلد (مركز) على مسافة من الجميع ، عبر دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية ، يتزامن مع مساعي تركية جادة للحيلولة دون أن تغطي توجهات تركيا الغربية على علاقاتها مع محيطها العربي والإسلامي . ولما كانت اهتمامات حكومة العدالة بمحيطها هذا تتركز على أربع مسائل رئيسة هي : الأمن ، والاقتصاد ، والمياه ، والثقافة ؛ فقد تجلّت ملامح المساعي التركية من أجل المصالحة مع الدول العربية والإسلامية في عدة مظاهر تمثلت في :

- إعادة الدفء إلى علاقات تركيا بتلك الدول عبر تبادل الزيارات ، ففي العام ٢٠٠٣ ، قام رئيس الوزراء التركي في حينها عبد الله جول بزيارة سورية ، في سابقة كانت الأولى منذ تصاعد التوتر في علاقات البلدين منذ العام ١٩٩٨ ، وخلال المباحثات أكد بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رؤية بلديهما المشتركة بشأن العراق ، والتي ترى في تمزقه خطراً على أمنهما ؛ بسبب الأكراد^٢ . وخلال شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٦ ، قام أردوغان بجولة إقليمية استهلها بالأردن ، ومن بعده إيران ، ثم إلى سورية ، ثم لبنان حيث التقى بالقوات التركية العاملة ضمن قوات ال(يونيفيل)^٣ . وقد حرص أردوغان على مشاطرة كل من عمّان

وطهران ودمشق التأكيد على ضرورة احترام الغرب وإسرائيل إرادة الشعب الفلسطيني والتعاطي مع حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً. فضلاً عن ذلك، فقد أكد أردوغان الرفض التام للمساس بوحدة أراضي العراق وتجانسه الوطني والعمل على الحيلولة دون تقسيمه أو النيل من تماسك لحمته الوطنية. كما أعلن أردوغان خلال زيارته دمشق عن عزم بلاده تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع سورية وتطبيق اتفاق التجارة الحرة بين البلدين؛ لزيادة حجم تجارتها البينية رغم المساعي الأميركية والغربية لعزل سورية ومحاصرتها.^٤

وفي السياق نفسه، قام الرئيس التركي عبد الله جول بزيارة مصر، مطلع العام الجاري، على رأس وفد رفيع المستوى ضم عدداً من الوزراء ورجال الأعمال، وخلال زيارته، التي كانت الأولى لمنطقة الشرق الأوسط ولدولة عربية بعد توليه رئاسة تركيا في شهر آب ٢٠٠٧، أجرى خلالها مباحثات في القاهرة تناولت سبل تطوير العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى الملفين الفلسطيني والعراقي، والأزمة اللبنانية.^٥

وفي شهر تموز ٢٠٠٨، قام أردوغان بزيارة للعراق وصفها بالتاريخية، كشف خلالها عن رؤيته للعلاقات المستقبلية مع العراق، حيث أكد أنه سيكون أكبر شريك اقتصادي لتركيا في المنطقة، وأكد أن التعاون مع العراق يشمل الاقتصاد والأمن والصناعات العسكرية. مشيراً إلى الأهمية البالغة للاتفاق الذي وقّعه مع نظيره العراقي لتشكيل مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين، على اعتبار أنه الأول من نوعه بينهما، إذ يشمل

التكامل الاقتصادي والإستراتيجي بين البلدين. ومع إبرامه عقوداً للتنقيب عن النفط واستخراجه وبيعه، أكد أردوغان أن هناك إشارات واضحة بأن القوات الأميركية سترحل عن العراق وتتركه يواجه مصيره، غير أن تركيا هي الدولة الوحيدة، التي بمقدورها مساعدته على تجاوز أزماته من دون مشاكل.^٦

وإذا ما ربطنا هذا التطور المهم في العلاقات العربية التركية بزيارة عبد الله جول للجامعة العربية، مطلع العام الجاري، والتوقيع على اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بين تركيا والجامعة وإعلان الأمين العام للجامعة الدول العربية عمرو موسى في ختام لقائه معه أن تركيا قد تنضم إلى الجامعة العربية بصفة مراقب، وتأكيد جول من جهته أن الحكومة التركية «قررت تطوير علاقاتها مع الدول العربية بشكل كامل»، وأن «القضية الفلسطينية هي أساس القضايا في المنطقة وأن حلها سيؤدي إلى حل بقية القضايا»، فإنه يمكن تصوّر ملامح الموقف التركي الجديد الإيجابي فيما يتعلق بالعلاقات مع العرب.^٧

وفي إطار مساعي حزب العدالة لاستعادة دور تركيا على الساحة الإسلامية، جاء ترشيح الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو لمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من قبل وزير الخارجية التركي السابق عبد الله جول، وهو المنصب الذي تّمت المنافسة عليه من خلال الانتخاب للمرة الأولى،^٨ وفي حزيران من العام ٢٠٠٤، أعلن فوز أوغلو بالمنصب ليكون أول تركي يتولاه، وأوغلو شخصية تركية فريدة تتمتع بعلاقات

وطيدة مع رموز وفعاليات عربية وإسلامية مؤثرة، إذ كان يعمل مديراً لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول.^٩ وهو واسع الثقافة، وشديد الذكاء. وقد كان دائماً داعية تواصل وحوار بين العرب والترك^{١٠}؛ ما يخوّله إعادة الدفء لعلاقات تركيا بالمنظمة من جهة، وتجسير العلاقات بين المسلمين والغرب من جهة أخرى. ومن خلال الدور الذي يمكن أن يقوم به أوغلو على رأس تلك المنظمة، يمكن لحكومة العدالة أن توظف الطابع الثنائي أو المزدوج للجيوإستراتيجية والثقافة التركية في التقارب مع العرب، مثلما تسعى لتوظيف علاقاتها مع العرب والمسلمين في علاقاتها مع الغرب ومساعدتها للولوج للنادي الأوروبي باعتبارها جسراً للتواصل بين الشرق المسلم والغرب.

وبالتزامن مع ذلك، برزت المشاركة التركية اللافتة وغير المسبوقة في فعاليات قمة الخرطوم العربية المنعقدة في آذار من العام ٢٠٠٦، ولم يكتسب ذلك الحضور التركي في قمة الخرطوم أهميته لكونه الأول الذي تشهد مثله قمة عربية فحسب، وإنما لعدة اعتبارات أخرى لعل أبرزها، ذلك المستوى الرفيع الذي بدا عليه التمثيل التركي في القمة، حيث حضر القمة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على رأس وفد تركي رفيع المستوى، وهو الوفد الذي قام إبان القمة بمناقشة عدد من القضايا التي تهم الجانبين العربي والتركي عبر ديبلوماسية الكواليس. هذا فضلاً عن الرسائل والإشارات المهمة التي تضمنتها الكلمة القوية التي ألقاها أردوغان في القمة والتي سلطت الضوء

على مجمل مشاكل وأزمات الدول العربية والتي تتقاطع في معظمها بشكل مباشر مع المصالح والهموم التركية في منطقة الشرق الأوسط، حيث غازل أردوغان من خلال كلمته الأنظمة الحاكمة في العالم العربي مطالباً من ينادون بإقرار الديمقراطية في المنطقة، قاصداً الولايات المتحدة، بأن يراعوا خصوصيات دولها ويحترموا خيارات ورغبات شعوبها، قاصداً انتخاب الشعب الفلسطيني حركة حماس. كما دأب الشعوب العربية بإشارته إلى العرض التركي للقيام بعملية وساطة بين الجانبين العربي والإسرائيلي مستنداً في ذلك إلى علاقات أنقرة الوطيدة بكلا الجانبين.^{١١}

كذلك، فتح التطور الجاري على أرض العراق منذ العام ٢٠٠٣ الطريق أمام تعاون عربي / تركي لموازنة النفوذ الإيراني في العراق؛ خاصة في ظل التركيبة الصراعية للحراك السياسي هناك؛ وبسبب عدم قدرة أيٍّ من الطرفين العربي أو التركي على حسم المواجهة مع إيران بمفرده. وزاد في الاختلال في التوازنات الإقليمية أن إيران راحت تتمسك بتطوير برنامجها النووي؛ ما دفع أنقرة إلى إعادة النظر في «حيادها النووي». ولم تغب عن أذهان صناع السياسة في تركيا، علمانيين وإسلاميين، دروس التاريخ التي تمتد بعمق يزيد على ٥٠٠ عام. فقد كان التاريخ شاهداً على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة، والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ مثل الشاه عباس الصفوي ذروة المشروع الأول، والسلطان مراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين ولتثبيت هوية معادية للسلطنة العثمانية، عمد

السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشييع إيران في القرن السادس عشر لتجذير تنافسها الإقليمي مع تركيا بالروافد المذهبية . وكان أن اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حامياً لأحد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعة والسلطنة العثمانية للسنة)، وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة «زهاب» الموقعة العام ١٦٣٩ . ١٢

وفيما يؤكد الدكتور أحمد داود أوغلو، مستشار رئيس الوزراء التركي أن بلاده ترفض أن تكون مجرد جسر بين الشرق والغرب، وإنما تتطلع إلى أن تقوم بدور فاعل في تنشيط العلاقات بين الجهتين، ولذلك فهي حريصة على إثبات حضورها في منطقة الشرق الأوسط على الأقل، خصوصاً في الملفات المتعلقة بالعراق ولبنان وفلسطين، فقد رهن نجاح هذا الدور بتجاوب عربي ملائم، حيث يتخوّف العرب من الدور التركي بسبب علاقات أنقرة بإسرائيل والغرب، والتي تسعى تركيا لتوظيفها في التقارب مع العرب مثلما تسعى لتوظيف علاقاتها مع العرب والمسلمين في علاقاتها مع الغرب . ١٣ وعلاوة على ذلك، تصطدم مساعي التقارب التركي مع العرب والمسلمين بعبء تاريخي ثقيل، وفي هذا السياق يفرض على الجانبين العربي والتركي تذويب الحساسيات والقضاء على سوء الفهم المتبادل بينهما حول فترة التاريخ العثماني وعلاقة الدولة العثمانية بالدول العربية، فقد تعرضت عملية تأريخ تلك الفترة

المهمة من تاريخ الطرفين لأنشطة منظمة ومتعمّدة من التزييف والتشويه وقلب الحقائق، تفنن خلالها مؤرخون غربيون وأتراك وعرب في الاضطلاع بهذه المهام؛ من أجل توسيع هوة الخلاف والتباعد بين تركيا والدول العربية والإسلامية، حتى اختلطت الأمور وأساء كل طرف فهم الآخر؛ حتى بات معظم العرب يرون في الحقبة العثمانية استنزافاً لخيرات بلادهم، بينما يستاء الأتراك من ذلك معتبرين إياها علاقة خاصة ضمن إمبراطورية إسلامية متعددة الأعراق . ١٤ ويرى فريق تركي أن ما يسميه العرب «الثورة العربية الكبرى»، إنما هو «الخيانة العربية»، حيث يتهمون العرب بطعنهم من الخلف في الحرب العالمية الأولى عندما نجح البريطانيون والفرنسيون في خداع العرب وإقناعهم بالتحالف معهم ضد الجيش العثماني لقاء وعود زائفة بمنحهم استقلالهم . ١٥

ثانياً: استنزاف العراق . . . الصراع مع أميركا
تصاعدت حدة التوتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن على خلفية ارتباك المصالح التركية في العراق؛ إثر الاستنزاف الأميركي للعراق . ويمكن الادعاء هنا أن ما تشهده العلاقات التركية الأميركية من توتر يعدّ أحد تداعيات التحوّل في السياسة الخارجية الأميركية عقب انهيار ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي وبداية التفكير الأميركي في غزو العراق، ثم تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ . ١٦

فقد أفضت مثل هذه التحولات الجوهرية إلى إحداث تغيّر حقيقي وبالغ الأثر في سياسة

واشنطن الخارجية؛ أدى بدوره إلى تغيير في أسس علاقات التحالف الإستراتيجي بينها وبين أنقرة، والتي كانت قد ترسّخت بعد الحرب العالمية الثانية وتعززت عقب الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه (شرطي أميركا الأول في المنطقة) العام ١٩٧٩. ولقد تمخض مشروع الغزو الأميركي للعراق منذ إرهاباته الأولى مطلع تسعينيات القرن المنصرم عن بروز الخلافات بين الجانبين؛ على خلفية حزمة من الملفات والقضايا، التي تجاوزت خسائر اقتصادية فادحة مني بها الاقتصاد التركي إثر انهيار اقتصاد العراق، الذي كان الشريك التجاري الأول لتركيا، فضلاً عن توقف خط أنابيب النفط بين البلدين، إذ مازالت تدوي في أذان الأتراك كلمات الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب برفض تقديم مساعدات طلبتها رئيسة وزراء تركيا السابقة «طانسو تشيلر»، عندما قابلته بعد حرب الخليج العام ١٩٩١ وطلبت مساعدات أميركية لتعويض تركيا عما خسرت من المليارات العراقية إثر وقوفها إلى جانب واشنطن والتحالف الدولي. وتجلت تداعيات أخرى أشد وطأة أبرزها ارتباك الحسابات الإستراتيجية التركية في العراق على خلفية تصعيد الأكراد وإقصاء التركمان، فضلاً عن تزايد النفوذ الإيراني، إلى جانب تغلغل الوجود الإسرائيلي في العراق.

بجانب هذا، فقد تفاقمت المسألة الكردية حينما بدأت واشنطن تفكر في الاستعانة بأكراد العراق كعميل من داخل العراق منذ العام ١٩٩٠ للإطاحة بنظام صدام حسين إبان الغزوة الأولى للعراق عبر تلوينهم ضده، حيث اكتشف الطرفان الأميركي

والكردي في بعضهما البعض مكان من القوة والدعم التي يحتاجها كل منهما لبلوغ غاياته داخل العراق وفي محيطه الإقليمي، ومن ثم تمكن الأكراد من توسيع حكمهم الذاتي لاحقاً بدعم أميركي وغربي بعد أن بدأت فكرة إقامة دولة كردية في شمال العراق تلقى تأييداً أميركياً واسعاً. وحينما رفض البرلمان التركي، في الأول من آذار ٢٠٠٣، السماح للقوات الأميركية بعبور الأراضي التركية للتموضع في الجبهة الشمالية للعراق أثناء الغزو، سنحت لأكراد العراق فرصة ذهبية للاضطلاع بدور الحليف البديل عن الأتراك، فكانوا خير نصير ومعين للقوات الأميركية الغازية، وبالتالي، بدا لواشنطن أن الورقة الكردية هي الأمضى تأثيراً في معاقبة التراخي التركي في دعم المشروع الأميركي في العراق إلى جانب تقويض طموحات أنقرة المقلقة في شماله، فكان إغداق الامتيازات على أكراد العراق وتم استثناء ميليشياتهم المسلحة المعروفة باسم (البشمركة) من قرار نزع أسلحة الفصائل والميليشيات المسلحة العراقية بعد سقوط بغداد وحل الجيش العراقي؛ ما عزز من نفوذ الأكراد وأشعرهم بالاقتراب من حلم الدولة المستقلة في كردستان العراق، خصوصاً بعد أن طفقت قوات الاستنزاف الأميركي تصرف النظر عن إجراءات التكريد القسري التي هم بها الأكراد في الإقليم؛ بغية تغيير معالمة الديمغرافية لمصلحة الأكراد على حساب العرب والتركمان. ولما كان حزب العمال الكردستاني، المناهض لأنقرة، يتخذ من بعض بؤر الشمال العراقي ملاذاً وقواعد ومعسكرات تدريبية تحت حماية الحزبين الكرديين

الرئيسين، فقد سعى هو الآخر للاستفادة من كل هذه الامتيازات التي جناها أكراد العراق، الذين يعتمد عليهم في توفير المأوى والدعم وتمير الأسلحة الأميركية التي يتحصل عليها من قوات الأمن العراقية، ولم يتردد مقاتلو الحزب في نقض الهدنة - التي سبق وأن اضطروا إلى إعلانها العام ١٩٩٩؛ إثر اعتقال زعيمهم عبد الله أوجلان - واستئناف عملياتهم داخل تركيا مستهدفين مراكز حيوية وسياحية بمن في ذلك المدنيون والسواح الأجانب.

كان من شأن هذه التطورات المثيرة أن تغذي مخاوف أنقرة من نجاح أكراد العراق في تأسيس دولة كردستان على الحدود التركية العراقية بدعم أميركي؛ الأمر الذي انعكس في تواضع مستوى التعاون اللوجستي التركي مع القوات العسكرية الأميركية في العراق، خصوصاً وأن الأتراك يعتبرون حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية تهدد وحدة أراضي الدولة التركية ولحمتها القومية عبر سلخ زهاء عشرين مليون كردي من نسيجها، كما ما زالت الذاكرة التركية مليئةً بذكريات مؤلمة حينما فرض الغرب على بلادهم التوقيع على اتفاقية (سيفر) العام ١٩٢٠ التي أجبرتهم على منح الاستقلال للأرمن والحكم الذاتي للأكراد.^{١٧} علاوةً على ذلك، فإن واشنطن لا تعترف بحقوق التركمان في العراق ولا تتورّع قواتها في العراق عن التكنيل بهم، خصوصاً وأن التركمان في عراق ما بعد صدام يعانون من غبن سياسي متعمّد، وتتهم أنقرة القوات الأميركية في العراق بالانحياز للأكراد على حسابهم، وأن هناك

تسيقاً أميركياً كردياً لمحاصرة التركمان وتطهير الشمال العراقي منهم بسبب علاقاتهم الوثيقة بتركيا؛ إذ تراهم واشنطن مصدر تهديد لأمن شمال العراق ومخلب قط لتركيا هناك على نحو لا تقبله واشنطن، وترى أنقرة، أيضاً، أن الهدف من الحصار الكردي الأميركي للتركمان هو تقليص نفوذ تركيا في العراق وإبعادها عن نفط كركوك الذي يمثل ٦٪ من الاحتياطي النفطي العالمي. وهو الأمر الذي أصاب الأتراك بخيبة أمل مفاجئة، لاسيما بعد أن تبين لهم أن الأميركيين قد يضطرون للإذعان لخصمهم الإيراني القوي والعنيد والمراوغ بدل إرضاء حليفهم أو شريكهم التركي المتعثر والمتعاون والمطيع. حيث قدمت أنقرة مساعدات لوجيستية واستخباراتية هائلة للعمليات العسكرية والمخططات الأميركية الرامية إلى إرساء وتمديد التوضع الإستراتيجي للقوات الأميركية في العراق وأفغانستان على نحو أسفر عن تنامي مشاعر السخط الشعبي الحاد على الحكومة التركية في داخل البلاد وخارجها، غير أن أكراد العراق والإسرائيليين والإيرانيين كانوا هم الأوفر حظاً وإن بدرجات متفاوتة في جني الثمار.^{١٨}

وبدورها، حظيت إسرائيل بغطاء أميركي يحمي توغلها الاقتصادي والاستخباراتي لسبر أغوار قوة العراق الشاملة وإيجاد موطئ قدم لها في عراق ما بعد صدام. حيث وفر الاستنزاف الأنجلو أميركي للعراق غطاءً شرعياً لوجود إسرائيلي خفي كان لأنقرة شرف السبق في التحذير من مغبة تغلغله وتناميهِ. وحتى إيران، التي لم تتورّع عن المجاهرة بعداها وتحديها للولايات المتحدة، تمكنت هي

الأخرى من لي ذراع إدارة بوش بعد تعظيم نفوذها في العراق، وأجبرتها على إرجاء أو تجميد أي إجراء عقابي تصعيدي ضدها على خلفية أزمته النووية، كما اضطرتها إلى الإقرار بدور طهران المتعاطف في عراق ما بعد صدام عبر مباحثات ثنائية تجمع الطرفين للتفاهم بشأن مستقبل الوضع الأمني في العراق.^{١٩}

ولما سئم الأتراك الشعور بالغبن والتهميش من قبل إدارة الرئيس بوش التي أمعنت بدورها في استغلالهم وتوظيف مكامن التميز الإستراتيجي لديهم إبان مساعيها لإعادة ترتيب الأمور في منطقة الشرق الأوسط ضمن إستراتيجية أميركية كونية لإعادة صياغة العالم بشكل يتماشى مع حسابات وتطلعات تمديد الهيمنة الأميركية على العالم، بينما تفننت في التضحية بهم واستخدامهم ككبش فداء والضرب بمصالحهم الحيوية في المنطقة عرض الحائط، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تحصل على كل ما تريد دونما تكلفة وبغير تضحيات، تجاسرت حكومة العدالة على مساومة الأميركيين بشأن الدور اللوجستي الحيوي الذي تضطلع به تركيا ضمن الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، والذي يؤمن وصول ٧٠٪ من إمدادات القوات الأميركية في العراق، مثلما يصعب على واشنطن القيام بأي عمل عسكري ضد إيران مستقبلاً في غيابها. كذلك، عمدت حكومة حزب العدالة والتنمية، كما التاجر المفلس، إلى البحث في دفاترها القديمة والتنقيب عن حلفاء جدد وشركاء مستقبليين وأوراق ضغط إضافية في فناء الجوار الجغرافي والتاريخي العربي إلى جانب العمق

الإستراتيجي الإسلامي، عساها تنجح في توفير غطاء شرعي عربي وإسلامي لأي دور تركي بارز ومحوري في المنطقة بعد أن فقد الأتراك الأمل في مؤازرة أميركية أو حتى إسرائيلية من شأنها أن تضمن لبلادهم حماية مصالحهم الحيوية الإقليمية.^{٢٠}

ولقد راهن أردوغان على محورية الدور التركي في المنطقة، بالتزامن مع تفاقم الوضع المتأزم في العراق وتنامي الدور الإيراني هناك وتأثيره على سير العملية السياسية فيه، إذ من شأن ذلك أن يدفع واشنطن إلى البحث عن قوة إقليمية قادرة على التأثير المضاد داخل العراق والمنطقة من منطلقات قومية وطائفية؛ لاستخدامها أداة توازن للضغط على النفوذ الإيراني داخل العراق، ولأن الولايات المتحدة، تتعد بل وتعمل جاهدة من أجل إضعاف الدور الإقليمي لكل من مصر والسعودية، فإنها وجدت ضالتها في تركيا. فمن شأن استهداف أميركا لإيران أن يعيد الاعتبار لأهمية تركيا الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة، ودفعها بمنطق الأمور إلى ملء الفراغ الإقليمي بتشجيع أميركي ودولي وترحيب عربي، ربما يكون مناسباً الآن للدولة التركية، بعلمانيها وإسلاميها، لا أن تتذكر هويتها الإسلامية فقط، بل «سنيته المذهبية» أيضاً، تلك التي سترسي عليها سياساتها الإقليمية الجديدة في منطقة مضطربة، أسهم التخطيط الأميركي أولاً والطموح الإقليمي الإيراني ثانياً في تأجيج صراعاتها واستقطابها على محور الصراع السني / الشيعي.^{٢١}

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي . . . عضوية متعثرة

تعود بدايات لهاث الأتراك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى العام ١٩٦٣ حينما وقعت تركيا على اتفاقية أنقرة التي تساعد على تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجماعة الأوروبية، ثم تقدمت في العام ١٩٨٧ بطلب للحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن بعدها بعامين ملائمة تركيا للعضوية فيه وأعقبها المجلس الأوروبي العام ١٩٩٠ بالمصادقة على ذلك الإعلان. وبتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٩٦ قبلت عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي.^{٢٢} وفي العام ١٩٩٩، حصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام للاتحاد، ومنذ العام ٢٠٠٠، عمل البرلمان التركي من أجل إقرار ما يلزم من إصلاحات دستورية وقانونية اشترطها الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى معايير كوبنهاجن السياسية.^{٢٣}

وفي العام ٢٠٠٢ جاء دور حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، التي كانت أكثر الحكومات التركية حرصاً ودأباً على اللحاق بالنادي الأوروبي، حيث ستخدم عضويته مشروع تلك الحكومة المتمثل في تحرير تجربة أتاتورك التحديثية من علمانياتها الأصولية وشوفيئيتها المفرطة كما ستضع نهاية لمحاصرتها للأحزاب الإسلامية، وتقضي على مثالب عديدة كحظر الأحزاب والانقلابات، وحقوق الإنسان، والأقليات والمسألة القبرصية والحجاب وغيرها.^{٢٤}

وقد تلفت خيوط المسيرة الإصلاحية على هذا الدرب من سالفاتها، ومضت قدماً من أجل

استكمالها عبر ما أسمته «الثورة الصامتة» التي أدارتها بقدر بالغ من الحكمة والدقة. فقد قامت بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة؛ فسنت العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية، وألغت محاكم أمن الدولة، ومنحت الأقليات العرقية الحق في تعلم وتعليم لغاتها؛ واتخذت خطوات جادة لتعديل المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركي، والتي كانت تقيد حرية الرأي والتعبير. كما تمكنت من تقليص تدخل العسكر في السياسة. ولعل أهم إنجازات حكومة العدالة هو نجاحها في إرجاع العافية تدريجياً للاقتصاد التركي المتعثر في فترة قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر، وهو ما أدى إلى إشاعة جو من الثقة والأمن الاقتصاديين. وتوحيماً لذلك وقبل أن يسدل العام ٢٠٠٤ أستاره وتحديدًا في ١٧ كانون الأول من العام نفسه، تمكنت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان من انتزاع موافقة الأوروبيين على تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا توطئةً لضمها للاتحاد الأوروبي.^{٢٥}

بيد أن المساعي والإجراءات والقرارات الصعبة التي اتخذتها تركيا لاسترضاء الأوروبيين لم تكن كفيلاً وحدها بتقريبها من حلمها الأوروبي، رغم تكلفتها العالية على مستوى الداخل التركي؛ لما أحدثته من إرباك في المجتمع. ففيما ترى قلة قليلة مؤيدة لانضمام تركيا للنادي الأوروبي أن هذا الانضمام من شأنه أن يحقق لأوروبا بعض المكاسب، إذ يمكن توظيف قدرات تركيا ورصيدها الثقافي والحضاري وصلاتها الوثيقة بالعرب والمسلمين في الحد من انتشار الفكر المتشدد

في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن مد جسور التواصل بين أوروبا من جانب، ودول العالم العربي والإسلامي من جانب آخر، هذا إضافة إلى أن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي، كما أن ضم تركيا للاتحاد من شأنه أن يوقف الاتجار بالهجرة غير المشروعة إلى دول الاتحاد عبر الأراضي التركية. ويكاد يجمع الأوروبيون على عدم منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فيما تميل القلة المتفائلة فيه إلى إشراكها في صيغ بديلة كـ«الشراكة المميزة» أو «الاتحاد من أجل المتوسط». وعديدة هي أسباب التمتع الأوروبي عن قبول عضوية تركيا، وإن استند جلها إلى اعتبار غالبية دول الاتحاد أن انضمام دولة بحجم تركيا الديمغرافي وطبيعتها الإسلامية وظروفها الاقتصادية، إنما يشكل أعباء اقتصادية واجتماعية وثقافية هائلة على كاهل الاتحاد؛ فاقصدياً، يرى الاتحاد أن الاقتصاد التركي لا يزال يعاني من أزمات شتى ومزمنة أبرزها معدلات البطالة العالية والتضخم؛ الأمر الذي يجعل من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فرصة لها حتى تتخلص من تلك الأزمات ولكن على حساب اقتصاديات دول الاتحاد. وثقافياً، يخشى الأوروبيون من أن يؤدي انضمام دولة يقطنها زهاء ثمانين مليون مسلم إلى اتحادهم إلى تعزيز مخاوف الأوروبيين من أسلمة أوروبا، حيث سيزداد عدد المسلمين الأوروبيين ليصبحوا في الربع الأول من هذا القرن ربع سكان أوروبا، وليس مجهولاً أن الدستور الأوروبي، الذي لا يزال ينتظر إعادة النظر فيه للتصديق النهائي

عليه، قد استعاض عن ذكر الدين المسيحي - كما طالبت بعض الدول - بالتراث الثقافي المسيحي واليهودي والعلماني الأوروبي، وخلال زيارة البابا الكاثوليكي بنديكت السادس عشر الأخيرة لألمانيا صرّحت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل بأنها ستسعى خلال فترة رئاسة ألمانيا للاتحاد - في النصف الأول من العام ٢٠٠٧ - إلى تأكيد الأرضية المسيحية الثقافية والتاريخية للاتحاد.^{٢٦}

وعلاوة على ذلك يشكل تباطؤ تركيا في تطبيق الإصلاحات التي أقرتها فيما يخص «حقوق الإنسان» والأقليات خصوصاً قضايا: (الأكراد وقبرص والأرمن) معوقات مهمة تتذرع بها أوروبا لعرقله انضمام تركيا إلى اتحادها.^{٢٧} إذ طالب البرلمان الأوروبي في أيلول ٢٠٠٦ أنقرة بالاعتراف الرسمي بـ«وقوع مذبحه ضد الطائفة الأرمنية المسيحية» بتركيا في أثناء الحرب العالمية الأولى وإبان حكم الدولة العثمانية، وبالاعتراف بجمهورية قبرص اليونانية، وهو ما ترفضه أنقرة حتى الآن. وبعد أن هدد الاتحاد الأوروبي تركيا بتعليق مفاوضات الانضمام في حال عدم قبولها فتح موانئها ومطاراتها أمام قبرص اليونانية، التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي العام ٢٠٠٤، بالرغم من توقيع الحكومة التركية في تموز ٢٠٠٥ على بروتوكول أنقرة، الذي يوسع اتحادها الجمركي مع الاتحاد الأوروبي ليشمل الدول العشر المنضمة إلى الاتحاد مؤخراً، بما فيها قبرص اليونانية، غير أن أنقرة تصر على استثناء تلك الأخيرة من هذا الاتفاق، بذريعة أن الاتحاد الأوروبي لم يعلق حصاره الاقتصادي المفروض

على قبرص التركية؛ الأمر الذي أسفر عن إصدار المفوضية الأوروبية قراراً في كانون الأول ٢٠٠٦ بتجميد ثمانية محاور من بين خمسة وثلاثين محوراً تدور حولها مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ على خلفية ما اعتبرته المفوضية تقاعساً تركيا في تنفيذ الإصلاحات المنوطة بها.^{٢٨} وجاءت زيارة بابا الفاتيكان لتركيا العام ٢٠٠٦، لتزيد الطين بلة في هذا الصدد، فالطابع الديني للزيارة من شأنه أن يخلف تداعيات سلبية على مساعي تركيا لتحقيق حلمها الأوروبي، حيث إن الزيارة قد سلطت الأضواء على أوضاع المسيحيين داخل تركيا، إذ يدعي زهاء عشرة آلاف مسيحي، ما بين كاثوليكي وأرثوذكسي، الغبن والتهميش في ظل القيود التي تفرضها الدولة التركية على ممارستهم شعائهم الدينية وحظرها إنشاء مدارس الرهبان التي تخرج الكهنة والشمامسة، فضلاً عن تأميمها ممتلكات الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية في تركيا، وهو الأمر الذي يعتبره الاتحاد الأوروبي انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان وحرية الاعتقاد، ومن ثم لا يستبعد أن يكون ملف المسيحيين في تركيا واحداً من بين ملفات أخرى يدخرها الاتحاد الأوروبي لعرقلة انضمام تركيا إليه.^{٢٩}

وفيما أعلن أردوغان أن العام ٢٠٠٨ سوف يكون «عام الإصلاحات»، يرى الاتحاد الأوروبي أن تلك الإصلاحات تسير ببطء شديد وأن تعديل المادة ٣٠١ المتنازع حولها والخاصة بحرية التعبير عن الرأي والمعروفة بسمعتها السيئة، لا يراه الاتحاد الأوروبي كافياً، حيث يؤكد تقرير أعضاء البرلمان

الأوروبي أن تركيا لم تحرز أي تقدم البتة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.^{٣٠} ويمكن رصد أبرز مؤشرات التعتن أو الرفض الأوروبي لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فيما يلي:^{٣١}

- حرص الأوروبيين منذ البداية على تقليص سقف تطلعات أنقرة حيال مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي عقب موافقة المفوضية الأوروبية خلال قمة بروكسل التي عقدت في السابع عشر من شهر كانون الأول ٢٠٠٤، على تدشين مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. حيث كان الأوروبيون حازمين وواضحين في تأكيدهم للأتراك أن بدء المفاوضات لا يشكل بحد ذاته ضماناً حقيقية لانضمام بلادهم إلى النادي الأوروبي، لاسيما وأن المفاوضات ستكون مفتوحة وممتدة إلى ما يناهز السنوات العشر، التي ستخللها عمليات رقابة ومتابعة دقيقة من جانب المفوضية الأوروبية لمدى التزام الأتراك بالشروط المطلوبة، مثلما تنطوي على نية أوروبية لتجميد المفاوضات أو تبديد الحلم التركي في الولوج للنادي الأوروبي حالة ما إذا ثبت للأوروبيين نكوص أنقرة عن تعهداتها أو تراجعها عن التزاماتها وتخليها عن المضي قدماً في سياساتها الإصلاحية التي تشمل كافة جوانب الحياة التركية.

- تنامي رفض الدول الكبرى داخل الاتحاد لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فبعد رفض الفرنسيين الصادم لمشروع الدستور الموحد للاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٥، والذي اعتبر رفضاً لإمكانية انضمام تركيا إليه مستقبلاً، صدر قانون

فرنسي جديد في العام ٢٠٠٦ يقر تورط الأتراك العثمانيين في ارتكاب مذابح ضد الأرمن إبان الحرب العالمية الأولى. وعندما صدر القرار الأوروبي في نهاية العام ٢٠٠٤ ببدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، صرح الرئيس الفرنسي الأسبق ورئيس لجنة صياغة الدستور الأوروبي فاليري جيسكار ديستان بأن انضمام تركيا إلى الاتحاد يعني نهاية الاتحاد نفسه. ومع بدء المفاوضات الرسمية لانضمام تركيا للاتحاد في تشرين الأول ٢٠٠٥ توقع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك مرور ١٥ عاماً على الأقل قبل أن تتكامل مساعي أنقرة بعضوية كاملة في الاتحاد. كما أكد بيير ليكولير، رئيس لجنة الجمعية الفرنسية حول أوروبا، في أيلول ٢٠٠٦، أنه لا يعتقد بأن تركيا يمكن أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي؛ وذلك لأن فرنسا تريد أوروبا قوية سياسياً، قادرة على التحدث بصوت واحد في هذا العالم، وهذا لن يتحقق لو أصبحت تركيا عضواً بالاتحاد الأوروبي. كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل للاتحاد حدوداً مع العراق وإيران وسورية، وهي دول إما غير مستقرة سياسياً وإما على خلاف سياسي مع الاتحاد الأوروبي.

اقتصادياً، يشعر الفرنسيون بالقلق من أن يفضي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى أن تفقد فرنسا وكذا الكتلة الأوروبية جزءاً كبيراً من مواردها المالية عبر توجيهها إلى تحسين الاقتصاد التركي ورفع مستواه لكي يتساوى مع أقرانه في دول الاتحاد، كما أن الخوف من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الأتراك إلى الدول الأوروبية وما سيصاحب ذلك

من تغير في التركيبة السكانية داخل دول الاتحاد يساهم في تزايد معارضة انضمام تركيا، خاصة وأن المواطن الفرنسي يخشى على نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي من التدهور جراء ذلك.

وكانت أعنف مبررات الرفض الفرنسي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هي تلك التي أعلنها نيكولاى ساركوزي، وزير الداخلية الفرنسي السابق والرئيس الحالي، حيث أرجع رفضه انضمام تركيا إلى أسباب شتى منها الدينية، حيث القيم الإسلامية المتجذرة في تركيا، معرباً عن مخاوفه من تزايد حجم الأقلية المسلمة داخل الاتحاد في حالة ضم تركيا، ذات السبعين مليون مسلم، والتي سترفع نسبة المسلمين داخل الاتحاد من ٣٪ إلى ٢٠٪ بين عشية وضحاها، وهذا قد يجلب عدم استقرار للكتلة الأوروبية، التي تعاني أصلاً من مشكلة اندماج المسلمين ويدين أغلب سكانها بالديانة المسيحية وتتميز دولها بأنظمتها العلمانية الصارمة. ومنها السياسية، حيث إن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من وجهة نظر ساركوزي يعني انتهاء أوروبا السياسية، وانتقد الدعم الأنجلو أميركي لمساعي تركيا إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي مؤكداً أن هذا الدعم إنما يخدم مصالح بريطانيا وأميركا على حساب المصالح والوحدة الأوروبية. ومنها الجغرافية، حيث اعتبر ساركوزي أن تركيا تقع في آسيا الصغرى وليس في أوروبا، حيث تحتضن القارة الآسيوية أكثر من ٩٧٪ من أراضي تركيا، ومن ثم فإن ضم تركيا للاتحاد سينقل مشاكل سياسية عديدة في منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا كالمسألة الكردية،

والفلسطينية، والإيرانية، والعراقية وغيرها؛ لأن حدود الاتحاد ستتوغل في منطقة الشرق الأوسط، التي تضم إسرائيل، التي هي أكثر أوروبية من تركيا، وستتحول أوروبا حينئذ إلى منطقة مصغرة في الأمم المتحدة ولن يعود لها وجود. وخلص ساركوزي إلى القول إنه إذا كان إرساء الاستقرار في تركيا يعني زعزعة استقرار أوروبا فإن الثمن سيكون مرتفعاً جداً. وبالتالي لا مفر من أن تنحصر علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي في مجرد «شراكة مميزة»، وشرع ساركوزي في الضغط على المفوضية الأوروبية لتعليق جزئي للمفاوضات مع تركيا وهو الذي حصل بالفعل في قمة بروكسل في كانون الأول ٢٠٠٦. وفي العام ٢٠٠٧، طرح ساركوزي - الذي حصد أصواتاً لها ثقلها في انتخابات الرئاسة الفرنسية بعدما وعد بإبعاد تركيا عن الاتحاد الأوروبي - مبادرة تأسيس «اتحاد دول حوض البحر المتوسط»، التي ستندمج إليها تركيا، كبديل لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.^{٣٢}

وفي ألمانيا، لم يكن الأمر أفضل حالاً من فرنسا، حيث صرح كل من إدموند شتوبر وإنجيلا ميركل - زعيما الحزبين المسيحيين بألمانيا - بأن أقصى ما يمكن تقديمه لتركيا هو «شراكة متميزة»، خاصة وأن تركيا ليست جزءاً من مجتمع القيم الأوروبي. وبدوره، ظل وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر، من الخضر، يتحدث عن احتمال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بعد ١٥ أو ٢٠ سنة بعد مفاوضات طويلة جداً لا يمكن التنبؤ بنتائجها، وهذا ما ذكره، أيضاً، جيرنوت إيرلر من الديمقراطيين الاشتراكيين في ألمانيا، الذي

أضاف إن تركيا بعد هذه المدة لن تكون هي تركيا التي نعرفها الآن، قاصداً أنها ستكون قد تخلت عن إرثها الإسلامي وباتت أكثر أوروبية من أية دولة أوروبية الجذور. وقد صرّحت المستشارة الألمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٦ قبيل زيارتها تركيا بأنها لا تزال ترى أن المفاوضات التي تجري ستظل تحت عنوان «مفتوحة النتيجة»، ينبغي في اعتقادها أن توصل إلى «شراكة متميزة» وليس إلى عضوية كاملة، مشيرة إلى أن التقارير الأخيرة حول تطور الأوضاع في تركيا قد أشارت إلى وجود تراجع في عملية الإصلاح - بحسب الشروط الأوروبية - في كثير من المجالات، وأضافت إن استمرار المفاوضات بهذا الشكل غير وارد.^{٣٣}

- لم تزل المفوضية الأوروبية تؤكد أن أنقرة غير مؤهلة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي؛ لأنها لم تف بالشروط المطلوبة، وذلك بالرغم من أن أوضاع تركيا الاقتصادية والسياسية ربما تكون أفضل بكثير من أوضاع مثيلاتها من دول شرق أوروبا التي منحها الاتحاد الأوروبي عضويته متغاضياً عن مثالب كثيرة لديها، لا لشيء سوى لأنها دول أوروبية الثقافة والجذور والديانة. حيث تعد تركيا الاقتصاد الخامس عشر في العالم والسادس على مستوى الدول السبع والعشرين الأوروبية، و٦٥ في المائة من السكان تحت سن ٣٤ سنة، ولديها قوة عمل مدربة وجيدة وما يفوق ١١٦ جامعة وعدد كبير من الخريجين كل عام ولديها قوة عمل جيدة تعد من حيث القدرات الرابعة في أوروبا، تصدر بعض القوى العاملة إلى أوروبا وخاصة ألمانيا التي توجد بها جالية تركية

كبيرة ويبلغ إجمالي الإنتاج القومي نحو ٦٦٣ مليار دولار بنسبة نحو سنوية مقدارها ٧ في المائة وتصدر ما قيمته نحو ١٠٧ مليارات دولار، وتعد مركزاً جيداً للتصدير لجيرانها.^{٣٤}

وبناءً على ما سبق، يمكن الادعاء بأن موقف تركيا من الانضمام للاتحاد الأوروبي قد بات قريب الشبه بأسطورة بروميثيوس، الذي سولت له نفسه المشفقة على البشر، أن يخرق القانون السائد في حينها ويهب البشر جذوة من النار، التي كانت حكرًا على الآلهة دون سواهم، وهو الأمر الذي أغضب زيوس كبير الآلهة، الذي قرر معاقبة بروميثيوس بأن يحمل الكرة الأرضية على ظهره ويصعد بها إلى أعلى قمة في العالم، غير أن بروميثيوس لا يكاد يبلغ تلك القمة بعد طول معاناة حتى تسقط من على ظهره فيضطر إلى معاودة الكرة مرات ومرات. فما إن تفي أنقرة بمجموعة من الشروط التي تضعها المفوضية الأوروبية من أجل التأهل للحصول على العضوية الكاملة، حتى يفاجئها الأوروبيون بحزمة أخرى من الشروط الصعبة أو المستحيلة، التي لا يبرح الأتراك يشكون قسوتها؛ حتى تتعالى أصوات بعض الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي متهمّة أنقرة بعدم الجاهزية للالتحاق بالنادي الأوروبي، وبالتالي طرح المبادرة الخاصة بتدشين علاقات خاصة مع تركيا تكون بديلاً عن العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، ولما كانت تلك المبادرة لا ترقى لمستوى تطلعات الأتراك، فإنهم يضطرون إلى العمل مجدداً للوفاء بالشروط الأوروبية الجديدة ومن ثم يعود بروميثيوس التركي مرة أخرى إلى نقطة البداية.^{٣٥}

ولما كانت الاعتبارات الثقافية والحضارية هي المحددات الرئيسة للموقف الأوروبي حيال تركيا، فإن الأتراك يجدون أنفسهم وقد عادوا إلى المربع رقم صفر، حيث سؤال الهوية المركب والتاريخي، الذي طرح منذ الإرهابات الأولى لحركة التحديث التركية ولا يزال يبحث عن إجابة حتى يومنا هذا. وهنا يثور تساؤل آخر: هل وحدهم الأوروبيون هم فقط من يريدون أن يصلوا إلى هذه النتيجة ويضعوا تركيا في مواجهة القطار مكتوفة اليدين، أم أن الغاية نفسها سعى إليها في الخفاء حزب العدالة والتنمية، محاولاً الوصول بالجلد الداخلي المزمّن في تركيا حول هوية الدولة الكمالية إلى منتهاه؟ فكأن أردوغان أراد أن يكشف للأتراك زيف الحلم الأوروبي الذي ظلوا يطاردونه لما يربو من أربعة عقود قدموا خلالها كل ما بحوزتهم من فروض الولاء والطاعة، وتحملوا في سبيل ذلك تبعات سياسية وأمنية داخلية هائلة، بيد أن الأوروبيين يصرون على إحصاء الأبواب في وجوههم، وبالتالي لم يعد أمام الأتراك من ملاذ مستقبل إلا الاستغناء عن التعلق بتلايب السراب الأوروبي والعودة بتركيا إلى فضائها الإسلامي الرحب، لاسيما وأن تنفيذ أنقرة لشروط الالتحاق بالاتحاد الأوروبي أو على الأقل لقسط كبير منها، كفيل بأن يجعل من تركيا قوة إقليمية بارزة على كافة المستويات دونما حاجة للنادي الأوروبي، وإن كان ذلك لا يمنع من أن تستفيد من العرض الأوروبي المتاح وتكون لها شراكة متميزة مع الاتحاد الأوروبي، الذي لن تكون حاجاتها إلى الانضمام إليه في حينها ملحة كما كانت في أي

اليوم، ألبانيا العام ١٩٩٧، كوسوفو العام ١٩٩٩ وحتى اليوم، ألبانيا العام ٢٠٠١، أفغانستان ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ومن ٢٠٠٥ حتى اليوم، العراق ولبنان ٢٠٠٦ وحتى الآن، وإلى السودان مؤخراً لوقف العنف المسلح في دارفور. وعلاوة على ذلك، يشارك الجيش التركي في أوقات السلم في أعمال الإغاثة والإنقاذ من الكوارث الطبيعية عبر إرسال المساعدات وطائرات الشحن والدعم بقيادة ال(ناتو) إلى المناطق المنكوبة حول العالم، مثل كارثة كاترينا في الولايات المتحدة العام ٢٠٠٥، وزلزال باكستان المدمر العام ٢٠٠٥. ٣٧

وفيما حظيت عمليات مساهمة تركيا بقواتها في عمليات حفظ السلام حول العالم بدعم الحكومات التركية توجهاً منها لمصالح إستراتيجية محددة، لم يكن الشعب التركي متحمساً لهذا الأمر. ففي العراق، وبرغم رفض الشارع التركي وعدم ترحيب العراقيين، كانت الحكومة التركية ترى في إرسال قوات إلى العراق ضمن القوات الدولية التي قررت قوات التحالف إرسالها لحفظ الأمن والاستقرار هناك، أمراً حيوياً لدعم المصالح التركية على كافة الأصعدة. فدولياً، يمكن للمشاركة التركية في تلك القوات أن تساعد على ترميم الأضرار التي أصابت علاقات أنقرة بواشنطن منذ العام ٢٠٠٣. وعراقياً، سيتسنى للحكومة التركية اقتناص حصة للشركات التركية في عمليات إعادة الإعمار داخل العراق إلى جانب تعظيم دور تركيا في تشكيل المستقبل السياسي للدولة العراقية الجديدة بما يحول دون انتزاع كرد العراق الاستقلال الذاتي وإعلان دولة كردية يمتد

إستراتيجية جديدة

كان من شأن التطورات الثلاثة السالفة الذكر، أن تجبر الأتراك على إعادة صياغة إستراتيجيتهم حيال محيطهم العربي والإسلامي بما يتيح لهم مساحة أوسع من الاندماج والتفاعل في مختلف القضايا على نحو يخوّلهم تفعيل دورهم الإقليمي. وقد برزت مؤشرات عديدة على هذا التوجه منها:

المشاركة في القوات الدولية

حرصت أنقرة على أن تدلي بدلوها في مسألة قوات حفظ السلام الدولية بوصفها أحد مظاهر الحضور المؤثر على الصعيدين الإقليمي والدولي، مستندةً في ذلك إلى قدراتها العسكرية الكبيرة، حيث تعد القوات التركية المسلحة ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي (ناتو) بعد الولايات المتحدة، وهي ثامن أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود العاملين في الخدمة إذ يبلغ عددهم ٥١٤ ألف جندي في الخدمة و٣٨٠ ألف جندي في الاحتياط. وإذا كان الارتباط الإستراتيجي بين تركيا والغرب قد سوّغ لها المشاركة في أنشطة عسكرية خارج حدودها في الماضي مثلما حدث في الحرب الكورية العام ١٩٥٣ بعد انضمامها لل(ناتو)، فقد شاركت حديثاً بقوات في عدد من البقاع حول العالم ضمن مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة أو الحلف الأطلسي، سواء في مهمات قتالية أو لأغراض المحافظة على الأمن والاستقرار ومنها: الصومال (١٩٩٣-١٩٩٤)، البوسنة (١٩٩٣-١٩٩٤) ومنذ العام ١٩٩٦ وحتى

صداها إلى أكراد تركيا، إلى جانب حماية المصالح التركية في العراق ودعم الأقلية التركمانية هناك. وإقليمياً، سيساعد ذلك على تأكيد الدور الإقليمي لتركيا وحضورها الإستراتيجي في محيطها. لذلك، تجاهلت الحكومة التركية الرفض العراقي لوجود قوات تركية في العراق معتبرة إياه رأياً شخصياً غير مؤثر في ظل موافقة الأميركيين على إرسال قواتهم إلى العراق، كما عمدت الحكومة التركية إلى تحري السبل الكفيلة بتهئية الرأي العام التركي لتقبل مشاركة قوات بلاده ضمن مهام القوات الدولية في العراق.

وفي مسعى منها لاستجداء موافقة الرأي العام والبرلمان التركيين على هذه الخطوة، أعلنت الحكومة التركية أنها اتخذت احتياطات مهمة مسبقاً، حيث أرسلت هيئات مدنية وعسكرية واستخباراتية إلى العراق لتقصي الحقائق وجمع المعلومات وتقويم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها قواتها في حالة ذهابها إلى هناك، كما سعت إلى إيهام الأتراك بأن هناك ترحيباً عراقياً بمقدم القوات التركية. ودعت الرأي العام التركي إلى تفهم إمكانية الاستفادة من الصعوبات التي تواجهها القوات الأميركية هناك للحصول على منافع اقتصادية وسياسية الآن وفي المستقبل. كما أكدت الحكومة أنها خاضت مفاوضات شاقة ومطولة مع الأميركيين طرحت خلالها حزمة مطالب وشروط لقاء إرسالها قوات إلى بؤر التوتر في العراق، أهمها: بقاء القوات التركية، التي تتراوح بين ٨٥٠٠ إلى ١١٠٠٠ عسكري، فترة ستة أشهر قابلة للتمديد سنة، إضافة إلى إقامة

ممرات آمنة للقوات التركية في كردستان العراق وكذلك على طول الطرق المؤدية إلى مناطق وسط وغرب العراق. هذا فضلاً عن تحمل واشنطن نفقات إرسال ووجود القوات التركية في العراق، وأن تمنح منطقة خاصة بها وتكون القيادة لها دون غيرها في تلك المنطقة كما جرى الأمر مع بولندا، إلى جانب تحييد قوات حزب العمال الكردستاني من قبل الأميركيين في كردستان العراق. علاوة على المطالبة بإعادة التوازن بين المكونات الإثنية لسكان العراق وإنهاء سياسة تهميش التركمان. كما حرصت تركيا على ضمان موافقة ومساعدة حلف الناتو في أمر إرسال القوات إلى العراق. وفيما رحبت الولايات المتحدة باستقدام قوات تركية إلى العراق، تحت وطأة تخبطها هناك وتقليل الخسائر في صفوف قواتها والإسراع في إحلال قوات أخرى محلها، ومن ثم لم تعر أي اهتمام بمخاوف العراقيين بدءاً بمجلس الحكم مروراً بأوساط واسعة من العراقيين في مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية لحفظ السلام في العراق، حيث يرى معظم العراقيين أن من مصلحة العراق ودول الجوار، أيضاً، ألا تشارك قواتها في عمليات حفظ السلام في العراق. خاصة وأن لدى هذه الدول امتداداتها وأدواتها وأجندتها السياسية في العراق ويمكن أن يؤدي تدخلها إلى تحويل العراق ساحة للصراع وتصفية الحسابات الإقليمية. كما أن قيام عمليات عسكرية ضد قواتها في العراق ولأي سبب كان، يمكن أن يؤدي بها إلى الانغماس في الشأن العراقي الداخلي وبحكم الجوار الجغرافي والإرث التاريخي المليء بالصراع والمشاكل لا يستبعد أن

يتحول الأمر إلى نزاع طويل تعمّ أضراره جميع شعوب المنطقة. كما أن هذه الدول وقواتها لا تستطيع أن تلعب دور قوى محايدة لحفظ السلام؛ لأنها أصلاً وبحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والإثنية تشكل في العديد من الحالات أطرافاً منحازة. وقد عبّرت هذه الدول وفي مناسبات عديدة عن انحيازها لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف العراقية المتنافسة وفقدت مصداقيتها وحياديتها لدى فئات واسعة من العراقيين. كما أن القوات العسكرية في أغلب هذه الدول تفتقر للإمكانات التكنولوجية المتطورة والتجارب الكافية ولم تؤهل أصلاً لعمليات حفظ السلام بل لعمليات القمع والتنكيل والتدمير.^{٣٨}

على صعيد آخر، كانت عملية إرسال قوات تركية لحفظ السلام في جنوب لبنان ضمن قوات (اليونيفيل) التابعة للأمم المتحدة مصحوبةً بجدل سياسي حامي الوطيس داخل تركيا حسمه البرلمان التركي بإقرار المشاركة في تلك القوات رغم معارضة كبيرة من الرأي العام التركي. وفيما لم يحدد القرار عدد تلك القوات التركية، أشار وزير الخارجية إلى أن عددها قد يصل إلى ١٠٠٠ فرد، أرسلوا إلى لبنان نهاية العام ٢٠٠٦ للعمل ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي تبلغ ١٥ ألف جندي في جنوب لبنان في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١. ٣٩

الوساطة التركية في التسوية بين سورية وإسرائيل بعد طول تردد، عازمت أنقرة على إنهاء عزوفها عن التدخل في عملية التسوية بين العرب وإسرائيل مستفيدةً من قدراتها وإمكاناتها المتنوعة

وصلاتها الوثيقة بطرفي الصراع. وبعد جمود دام ثماني سنوات، بدأت مفاوضات السلام السورية / الإسرائيلية تنفس مجدهاً منذ نيسان ٢٠٠٧ عبر الوساطة التركية، وإن كانت الجهود التركية للوساطة بين إسرائيل وسورية تعود إلى زيارة الرئيس بشار الأسد لأنقرة في كانون الثاني من العام ٢٠٠٤، والتي كانت الأولى من نوعها خلال ٧٥ عاماً، ثم أعقبتها زيارة أردوغان لدمشق في شهر كانون الأول من العام نفسه، التي أكد خلالها ثقته في قدرة دبلوماسية بلاده على تقديم إسهام إيجابي لإحلال السلام في المنطقة، سواء في العراق أو بين سورية وإسرائيل، أو بين إسرائيل والفلسطينيين، مشيراً إلى أنه تلقى من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عرضاً بالانسحاب من مرتفعات الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ مقابل إبرام اتفاقية سلام بين البلدين، مؤكداً أن تركيا ستحاول إعادة إطلاق المفاوضات بين دمشق وتل أبيب على مستوى منخفض، استجابةً لمطالب الطرفين ولن تظهر للعلن حتى الانتهاء من المرحلة الحالية التي سماها مرحلة «التحضير الأولي» للمفاوضات، والتي ستجرى المفاوضات بعدها على مستويات أعلى. غير أن الوساطة التركية شهدت نهضة حقيقية بعد حرب تموز ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، ثم زيارة رئيس الوزراء أردوغان التصالحية إلى واشنطن في تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي أنهت الفتور والتوتر اللذين خيما على العلاقات بين الدولتين منذ أن رفض البرلمان التركي نشر القوات الأميركية في تركيا إبان الحرب على العراق، كما حصل بموجبها أردوغان على

ضوء أخضر للتوسع في الدور الإقليمي التركي، الذي يعد التوسط في عملية التسوية بين إسرائيل والعرب أحد ركائزه. كما قامت أنقرة بجهود إضافية بعد العملية العسكرية الإسرائيلية على شمال سورية في أيلول الماضي ٢٠٠٧ اعتقاداً منها بأن فتح هذه القناة يمكن أن يخفف من التصعيد العسكري بين البلدين. وفيما مضى، مرت الوساطة التركية بمراحل صعود وهبوط على خلفية وجود (فيتو) واضح من إدارة الرئيس بوش التي أبغت حكومة إيهود أولمرت بوجوب عدم اختبار المسار التفاوضي السوري، لكن هذا الموقف الأميركي بدأ يلين بعد اتخاذ دمشق قراراً شجاعاً بالمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في (أنابوليس) في نهاية تشرين الثاني الماضي.^{٤٠}

وتتطلع الحكومة التركية الحالية برئاسة أردوغان إلى تحقيق أهداف متعددة من وراء تلك الوساطة بين داخلي وخارجي. أما الداخلي منها، فيتمثل في زيادة شعبيتها وتأكيد جدارتها، علاوة على تحسين موقفها السياسي في ظل الدعوى القضائية المرفوعة حالياً ضد حزب العدالة الحاكم وقياداته أمام المحكمة الدستورية العليا طلباً لتجميده ومنع قياداته من مزاوله العمل السياسي بتهمة مناهضة العلمانية والسعي إلى أسلمة الدولة التركية. أما خارجياً، فتتوخى حكومة حزب العدالة تحقيق اختراق في المسار السوري الإسرائيلي، وإقناع الطرفين بإبرام اتفاق سلام يُعيد تركيا إلى صدارة القوى الإقليمية ويُعيد الدفء إلى علاقاتها العربية والإسلامية، على نحو يخوّل أنقرة استثمار كل ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي.^{٤١}

وقد جاء التحرك التركي على هذا الصعيد استجابةً لتطورات إقليمية مهمة فرضت تحديات أمام الدور الإقليمي التركي، كان من أبرزها: تنامي النفوذ الإيراني بشكل ملحوظ في العراق ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية في الوقت الذي تصر فيه طهران على مواصلة أنشطتها النووية، فضلاً عن حدوث حراك في عملية سلام الشرق الأوسط مع انعقاد مؤتمر (أنابوليس) قبل نهاية العام ٢٠٠٧، إلى جانب إعلان توصل الفرقاء اللبنانيين بقطر إلى «اتفاق الدوحة» متضمناً الثلث الضامن للمعارضة في الحكومة الجديدة. وهي التطورات، التي شجعت تركيا على التدخل في ملفات كانت دائماً بعيدة عنها، كالمفاوضات السورية / الإسرائيلية، والملف اللبناني، الذي تقوم تركيا فيه بدور خفي مهم، كان مثار اهتمام مجمل الأوساط السياسية، وترحيب القوى السياسية اللبنانية، في أعقاب التنسيق السوري / التركي، الأمر الذي دعا الرئيس بشار الأسد إلى إعلان موقف داعم للعمليات العسكرية التركية بشمال العراق، في خطوة أثارت ردود فعل غاضبة ومستهجنة لدى بعض الأطراف العربية، وليس صدفة أن الجهود التركية نشطت بعد التطورات الأخيرة في لبنان، والتي تزامنت مع صدور بيانات في دمشق وأنقرة وتل أبيب عن بدء المفاوضات غير المباشرة، تماماً كما حصل تزامن سابق بين مشاركة سورية في مؤتمر (أنابوليس) والتوافق على تسمية العماد ميشال سليمان مرشحاً للرئاسة في نهاية العام الماضي.^{٤٢}

وتأتي الوساطة التركية، أيضاً، في سياق المساعي التركية للتقارب مع سورية من أجل تحجيم نفوذ إيران في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام في الشرق الأوسط، حيث سبق وأعلن أردوغان أن تركيا تخطط لإزالة جميع حقول الألغام من على طول الحدود الفاصلة بينها وبين سورية، والتي كانت قد زرعتها أنقرة في أعقاب توتر العلاقات بين البلدين العام ١٩٩٨، فضلاً عن تأكيد الأتراك والسوريين الرغبة في الوصول بحجم الاستثمارات التركية في سورية إلى ثلاثة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة بدلاً من ٩٠٠ مليون دولار أميركي حالياً.^{٤٣} وتريد حكومة أردوغان المساهمة في الحفاظ على الاستقرار السوري ولعب دور في فك العزلة التي سعت أميركا ودول أوروبية وعربية إلى فرضها عليها، إذ كانت تركيا من بين الدول الوحيدة التي لم تلتزم سياسة العزل.^{٤٤} في هذا السياق، يمكن وضع مشاركة الجانب التركي في مؤتمر (أنابوليس) ولعب حكومة أردوغان دوراً في توفير شروط مشاركة سورية في هذا المؤتمر، وصولاً إلى قفزها في الفترة الأخيرة إلى الساحة اللبنانية كمجال للبحث عن النفوذ.^{٤٥}

ولم تتورع تركيا عن توظيف كل طاقاتها لإنجاح مساعيها على هذا الصعيد، بدءاً بعلاقاتها الوثيقة مع طرفي التسوية على المسار السوري الإسرائيلي، وانتهاء بمواردها المائية الوفيرة، التي يمكن أن يفضي حسن توظيفها إلى تدليل أية عقبات تعترض المفاوضات، خصوصاً مسألة المياه، التي طالما كانت العقبة الكأداء أمام إبرام أي اتفاق سلام سوري

إسرائيلي، حيث يتصارع كلا الجانبين من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من مياه بحيرة طبرية في ظل شح مائي بالغ تعاني منه تلك البقعة من العالم، فقد أبدت تركيا استعدادها للمساهمة في تسوية تلك المسألة الخلافية المعقدة عبر بحثها تزويد الجانبين السوري والإسرائيلي بالمياه العذبة أو إقناعها سورية بعدم التعتن مع إسرائيل بخصوص مياه بحيرة طبرية مقابل تعهد أنقرة بتزويد دمشق بالمزيد من مياه نهر الفرات إلى جانب مساعدة السوريين في تدشين محطات تحلية فائقة التطور. وفي هذا السياق، تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن خطة تسمى « قناة السويس » يتم بمقتضاها نقل زهاء ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه التركية إلى إسرائيل عبر سورية لتشجيعها على إبرام اتفاق سلام إسرائيلي سوري. وعلى الرغم من تأكيد خبراء أترك على أن تلك الكمية لن تخل بأمن تركيا المائي لاسيما وأنها لن تستقطع من مواردها المائية المستغلة بالفعل، إذ سوف تستقدم من نهري سيان والتركين واللذين يتدفق منهما سنوياً ١٤ مليار متر مكعب من المياه تضيع معظمها دونما استفادة في البحر المتوسط، إلا أن ذلك التوجه التركي ينم عن حصافة وحسن إدارة للموارد وبعد نظر في رسم السياسات، فضلاً عن ديناميكية تركية رائعة في التكيف مع المستجدات التي تطرأ على دوائر مصالحها الحيوية، والاستجابة للتحديات التي تتداعى في طريق مكائنها الدولية ودورها الإقليمي.^{٤٦}

تركيا والمسار الفلسطيني / الإسرائيلي

لم تكن مساعي حكومة العدالة والتنمية للقيام

بدور الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منبئة الصلة بجهود الوساطة التركية بين إسرائيل وسورية، وإنما جاءت استكمالاً لتلك التوجهات ومتناغمة معها؛ توخياً لتعزيز مكانة حكومة العدالة في داخل تركيا وتعظيم دورها الإقليمي عبر لعب دور محوري في القضايا الإقليمية المهمة المطروحة، خصوصاً عملية التسوية بين إسرائيل والعرب، وفي هذا السياق، تفاخرت صحيفة (راديكال) التركية بأن تركيا تحولت إلى معبر لكل الزعماء المعنيين بالسلام في الشرق الأوسط، مشيرةً إلى زيارة الرئيس السوري بشار الأسد، ثم العاهل السعودي الملك عبد الله، فالرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريس والفلسطيني محمود عباس^{٤٧}. علاوةً على التقرب لإسرائيل توطئةً للاستفادة من علاقاتها الخاصة بواشنطن ونفوذها المتغلغل في أروقة صنع السياسة الأميركية والأوروبية لجهة ممارسة الضغوط على الكونجرس الأميركي والبرلمانات الأوروبية بغية ثنيها عن الاعتراف بمجازر العثمانيين في حق الأرمن ودعم مساعي أنقرة إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن إيصال رسالة إلى واشنطن مؤداها أن أنقرة ما زالت قريبةً من تل أبيب وتعمل معها يداً بيد من أجل استقرار المنطقة على نحو لا يتناقض والتصورات الأميركية^{٤٨}.

وكانت حكومة أردوغان قد عبّرت غير مرة عن استعدادها للتوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على نحو ما جرى في أيلول من العام ٢٠٠٤ إبان زيارة وفد برلماني تركي لتل أبيب، وقد فسر مراقبون أترك هذا العرض التركي

في حينها برغبة تركية في تصفية الأجواء مع تل أبيب والتي توترت على خلفية اتهام أردوغان للحكومة الإسرائيلية بممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين، غير أن الإسرائيليين طلبوا تأجيل هذا الأمر في حينها لأسباب عديدة أهمها عدم التقبل الأميركي والإسرائيلي في حينه لتنامي الدور الإقليمي التركي^{٤٩}. وفي آب ٢٠٠٦ وإبان العدوان الإسرائيلي على لبنان، وفي معرض إدانته لهذا العدوان الإسرائيلي، عبّر رئيس الوزراء التركي أردوغان عن استعداد بلاده التام للعمل على التخفيف من معاناة اللبنانيين والفلسطينيين والتوسط في عملية سلام الشرق الأوسط. وبعد غضب إسرائيلي ويهودي أميركي على استضافة حكومة أردوغان زعيم حركة حماس خالد مشعل في أنقرة في شباط ٢٠٠٦ وكذلك اتهامه رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بالكذب فيما يتعلق بالحفريات الإسرائيلية في حرم الأقصى الشريف، وفي الحادي عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٦، أقدم الرئيس التركي عبد الله جول على خطوة مهمة حينما دعا كلاً من الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريس ونظيره الفلسطيني محمود عباس إلى زيارة أنقرة وإلقاء خطاب في البرلمان التركي، في سابقة وصفت بالتاريخية، حيث لم يدع أي رئيس إسرائيلي من قبل للتحديث أمام برلمان دولة مسلمة. وخلال القمة الثلاثية، جددت أنقرة دعوتها إلى التوسط في عملية السلام بين الطرفين المتنازعين، كما أكد الرئيس التركي عبد الله جول في مؤتمر صحفي مشترك مع بيريس أنه توصل مع نظيره الإسرائيلي شمعون بيريس إلى

اتفاق لتخفيف التوتر في المنطقة وإحلال السلام فيها. وفي السياق نفسه، شاركت تركيا في مؤتمر (أنابوليس) للسلام في الولايات المتحدة والذي عقد نهاية العام ٢٠٠٧.

وفي مسعاها للتوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى استثمار بعض أوراق التأثير التركية في هذا الخصوص كعلاقات أنقرة مع إسرائيل وصلات حكومة العدالة الوثيقة مع الفصائل الفلسطينية والتي كاد بموجبها ينجح في إقناعها العام الماضي بإطلاق سبيل الجندي الإسرائيلي شاليت لولا تسريب تل أبيب معلومات سرية خاصة بوساطة الرئيس جول الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية. كذلك، تتطلع حكومة العدالة إلى توظيف دورها الاقتصادي التنموي البارز داخل الأراضي الفلسطينية من أجل تعزيز حضورها في عملية التسوية على المسار الفلسطيني، حيث يقيم اتحاد الغرف التركية مشروعاً ضخماً في المنطقة الصناعية عند معبر (إيريز)، والتي دُمّرتها إسرائيل في حزيران ٢٠٠٦ بعد خطف الجندي جلعاد شاليت. وقد وقعت تركيا في كانون الثاني ٢٠٠٦ اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل يقضي بإعادة بناء المنطقة الصناعية في (إيريز) شمال قطاع غزة، لكن المشروع عُلّق بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منتصف حزيران ٢٠٠٦. وفي اجتماع حضرته مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليين على هامش زيارة بيريس لتركيا، تم الاتفاق على إقامة مشروع المنطقتين الصناعيتين المشتركتين في (إيريز) بقطاع غزة وطولكرم بالضفة

الغربية والمساهمة في تنمية قطاع غزة والضفة الغربية، كما وقع الرؤساء الثلاثة لتركيا وإسرائيل وفلسطين مذكرة تفاهم بشأن إقامة منطقة صناعية مشتركة بين الأطراف الثلاثة في مدينة طولكرم بالضفة الغربية تتضمن ٢٤٠ مصنعاً وتوفر ١٠ آلاف فرصة عمل للفلسطينيين، والمساهمة في دفع جهود السلام من خلال التنمية الاقتصادية. كذلك، يهدف منتدى أنقرة الاقتصادي الذي يضم رجال أعمال أتراكاً وإسرائيليين، إلى إقامة مشاريع اقتصادية كبيرة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

ويستند أردوغان، أيضاً، إلى رصيد تركي، لا بأس به، من الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط، وللحقوق الفلسطينية في آن. ففي العام ١٩٧٧م وافقت تركيا على إقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، وخفضت علاقاتها مع إسرائيل في العام ١٩٨٠م إلى مستوى قائم بالأعمال احتجاجاً على إعلان إسرائيل للقدس عاصمةً موحدةً لها. كما قلّصت تركيا عدد الدبلوماسيين الإسرائيليين لديها نهاية السبعينيات للضغط على تل أبيب من أجل تحسين أوضاع الفلسطينيين. وحالياً ومنذ العام ١٩٩١م تتمتع البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في أنقرة بصفة سفارة يرئسها سفير فلسطيني لها كافة الامتيازات والحصانات كأية سفارة، بل وتقوم الحكومة التركية بتسديد إيجار مقر مكاتب سفارة فلسطين في العاصمة أنقرة، كما قبلت تركيا اختيار سفير فلسطين عميداً للسلك الدبلوماسي العربي والأجنبي من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٦م رغم تحفظ

السفارتين الإسرائيلية والأميركية .

تعتقد أنقرة بأن السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بواسطة الحوار ومن خلال تسوية متفق عليها تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي وعلى أساس «الأرض مقابل السلام»، وفي هذا الإطار تدعم تركيا وجود دولتين: إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها من خلال التنفيذ الكامل لخريطة الطريق . وبالنسبة إلى وضع مدينة القدس، تعارض تركيا تغيير وضع المدينة من طرف واحد، وتعتقد بأن الوضع النهائي لها يجب أن تحدده مفاوضات مباشرة بين الأطراف وألا يسيء مثل هذا الحال إلى طابع المدينة المقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة، كما ترى ضرورة وأهمية الربط بين كل المسارات في عملية السلام . وتؤكد تركيا أنها تعمل من أجل أن تكون على مسافة متساوية من كافة أطراف النزاع، وأن هذا هو السبب الرئيسي في أنها تتمتع بثقة كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن هذا التوازن بين الطرفين منح تركيا الفرصة والمسؤولية في الوقت نفسه لنقل آرائها بصراحة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين.^{٥١}

ولم يكن كل ذلك ليمنع بروز معوقات عديدة أمام أية وساطة تركية محتملة بين تل أبيب والفلسطينيين، فإلى جانب الصعوبات الناجمة

عن فتور الحماس الأمريكي حيال دعوة الرئيس بوش الابن لإقامة دولة فلسطينية وتفاقم التعنت الإسرائيلي وتشتت الموقف الفلسطيني،^{٥٢} وتعدد وتشابك المسار الفلسطيني عن نظيره السوري، تتجلى مسحة البرود، التي تقتحم العلاقات بين تل أبيب وأنقرة بين الفينة والأخرى لأسباب شتى، سواء بسبب التجاوزات الإسرائيلية حيال الفلسطينيين والأماكن المقدسة في القدس على نحو يعرض الحكومة التركية لضغوط شعبية هائلة فيما يخص علاقاتها مع تل أبيب، أو بجريرة التشدد الإسرائيلي البالغ على المسار الفلسطيني بالتزامن مع تعدد الفصائل الفلسطينية وسعي حكومة العدالة إلى الاحتفاظ بوشائج وطيدة مع كل منها على عكس المسار السوري، الذي يتسم بتوحد الطرف المفاوض وعدم تنوع وتناقض أهدافه . أو بسبب بعض الأزمات الناجمة عن التلاسن وحرب التصريحات بين تل أبيب وأنقرة على شاكلة اتهام رئيس الوزراء التركي لإسرائيل العام ٢٠٠٤ بممارسة إرهاب الدولة ضد مدنيين فلسطينيين أبرياء، في الوقت الذي يتنامى فيه الضغط الشعبي واليهودي العالمي على حكومة إسرائيل لحملها على الاعتراف بمجازر تركيا ضد الأرمن الذين ساندوا موقف اليهود من الهولوكوست، بما يمكن أن يسهم في عرقلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ومن ثم يضع العلاقات التركية الإسرائيلية على المحك.^{٥٣}

شمشك، خليل، ٢٠٠٣. تركيا والاتحاد الأوروبي والحل المقترح للمشكلة القبرصية، أوراق تركية معاصرة، مركز دراسات الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس، (العدد الأول، كانون الثاني ٢٠٠٣)، القاهرة.

عبد العزيز، أسامة، ٢٠٠٨. "المياه التركية ثمنًا لعودة العثمانيين كبديل إقليمي ثالث بالمنطقة"، جريدة الأهرام، (٢٠٠٨/٦/٢).

عبد العزيز، أسامة، ٢٠٠٨. "المسكوت عنه مع انطلاق المفاوضات السورية الإسرائيلية"، جريدة الأهرام، (٢٠٠٨/٥/٢٤).

عبد الفتاح، إسلام صالح، ٢٠٠٣. "تركيا وخطط إسرائيل إزاء العراق"، (ترجمة عن جريدة زمان التركية)، أوراق تركية معاصرة، مركز دراسات الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس، العدد الأول، كانون الثاني ٢٠٠٣.

عبد الفتاح، بشير، ٢٠٠٨. "بروميثيوس التركي وزیوس الأوروبي"، جريدة نهضة مصر، (٢٠٠٨/٦/١٨).

عبد المجيد، سيد، ٢٠٠١. تركيا والاتحاد الأوروبي.. الواقع وآفاق المستقبل، (كراسة إستراتيجية)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

عرفة، محمد جمال، ٢٠٠٣. "تركيا تقود القاطرة العربية لضرب العراق"، موقع إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٣/١/٨.

غزالي، عبد الحليم، ٢٠٠٧. "الشرعية والشارع في حرب الهوية التركية"، موقع الجزيرة نت، ملفات المعرفة، (٢٠٠٧/٥/١٥).

فتفت، نصر، ٢٠٠٨. "هل تنجح الوساطة التركية بين دمشق وتل أبيب"، جريدة المستقبل، (٢٠٠٨/٧/١٧).

قدار، جبار، ٢٩٩٤. "مخاطر الاستعانة بالقوات التركية في العراق"، موقع حلبجة الجبهة الكردية الإلكتروني، (٢٠٠٤/١٢/٢٦).

الكيلاني، هيثم، ١٩٩٦. تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبوظبي.

محلي، حسني، ٢٠٠٨. "تركيا تواجه صيفاً ساخناً"، جريدة الخليج الإماراتية، (٢٠٠٨/٦/٢١).

محلي، حسني، ٢٠٠٨. «الحوار السوري الإسرائيلي وآفاق دور تركيا الإقليمية»، جريدة الخليج، (٢٠٠٨/٦/٢٦).

مصاروة، طارق، ٢٠٠٨. "زيارة أردوغان والمعادل التركي"، جريدة الرأي الأردنية، (٢٠٠٨/٧/١٢).

مصطفى، جيهان، ٢٠٠٧. "خيانة أتاتورك واشتعال المواجهة بين تركيا وأميركا"، موقع محيط الإلكتروني، (٢٠٠٧/١٠/٢٣).

مصطفى، نادية، ٢٠٠٤. «الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير»، إسلام أون لاين نت

أحمد، مكرم محمد، ٢٠٠٨. «الأهداف الحقيقية لاستئناف التفاوض على المسار السوري»، جريدة الأهرام، (٢٠٠٨/٧/٥).

أوج، ألان، ١٩٩٩. تركيا والأكراد، دار حوران، دمشق. أوغلو، أحمد داود، ٢٠٠٦. العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ت. إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

أوزكان، جنسر وبنجيو، أوفرا، ٢٠٠٢. الرؤى العربية لتركيا وتحالفها مع إسرائيل، ت. هبة متولي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

باكير، علي حسين، ٢٠٠٧. «الجيش التركي تحت المجهر»، موقع الإسلام أون لاين، (٢٠٠٧/١١/٢).

باكير، علي حسين، ٢٠٠٤. «لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا؟»، مجلة العصر، (٢٠٠٤/١٠/١).

بيليون، ديديه، ٢٠٠٨. «فرنسا وتركيا والاتحاد الأوروبي»، صحيفة البيان الإماراتية، (٢٠٠٨/٧/٥).

تركمان، عبدالله، ٢٠٠٦. «تركيا ومحيطها الإقليمي»، (ورقة قدمت في إطار ندوة "تركيا والعرب والرهانات الإستراتيجية" التي نظمها "منتدى الجاحظ- من أجل تنوير عربي إسلامي في تونس" مركز العادل للدراسات الإستراتيجية والتخطيط في تركيا، خلال الفترة من ٨-١٠/١١/٢٠٠٦).

جاد، أمينة، ٢٠٠٧. «محاولة تركية لدعم السلام الفلسطيني الإسرائيلي»، موقع أخبار مصر، (٢٠٠٧/١/١٣).

جاسم، صباح، ٢٠٠٨. «زواج بالإكراه لتحالفات جديدة»، الجزيرة نت، (٢٠٠٨/٥/٢٥).

الجميل، سيار، ١٩٩٧. العرب والأترك: الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سارة، فائزة، «تركيا وسورية نموذج جديد لعلاقات الجوار»، إسلام أون لاين نت، (٢٠٠٠/١١/٥).

سالار، أوس، ٢٠٠٠. تركيا وأميركا من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطبية الواحدة، دار حوران، دمشق.

سلمان، عبد المالك، ٢٠٠٨. «أحاديث السلام على وقع طبول الحرب»، أخبار الخليج، (٢٠٠٨/٧/١٧).

السيد، رضوان، ٢٠٠٤. «أكمل الدين إحسان أوغلو»، جريدة المستقبل، (٢٠٠٤/٦/١٧).

شبيب، نبيل، ٢٠٠٦. «أوروبا تجاه تركيا، المطرقة لتغيير القيم»، إسلام أون لاين، (٢٠٠٦/١١/٨).

شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٠. «تركيا المسلمة لا تزال ضائعة في حلمها الأوروبي المستحيل»، (٢٠٠٥/١٠/٢).

الشريف، يوسف، ٢٠٠٨. «صفحة جديدة في علاقات أنقرة بواشنطن تركيا تنهياً لدور سياسي اقتصادي يجابه ضغط إيران على العراق والخليج»، موقع جريدة الحياة،

٢٩ موقع (سي. أن. أن) بالعربية، ١٧/١٠/٢٠٠٦.

٣٠ موقع (بي. بي. سي)، عربي، ٢٠/٩/٢٠٠٥.

٣١ باكير، ٢٠٠٤.

٣٢ محلي، ٢٠٠٨.

٣٣ بيلبون، ٢٠٠٨.

٣٤ المصدر السابق.

٣٥ عبد الفتاح، ٢٠٠٨.

٣٦ غزالي، ٢٠٠٧.

٣٧ باكير، ٢٠٠٧.

٣٨ يرى العراقيون، أيضاً، أن بعض هذه الدول وبخاصة تركيا لا تخفي أطماعها في الأراضي والثروات العراقية، إذ لا ينتظر العراقيون من مشاركتها أية فائدة كونها تعاني من أزمة اقتصادية خانقة وتعتمد إلى حد كبير على المساعدات الأميركية والأوروبية، كما تدفعها الأطماع في ثروات العراق وموارده للمطالبة بدور لها في الشأن العراقي، لذا لا ينتظر أن تقوم بتنفيذ مشاريع اقتصادية وإنتاجية كبيرة لصالح العراقيين حسبما ادعى الإعلام التركي كتقديم الخدمات الصحية للعراقيين وإعادة التيار الكهربائي لبعض المناطق في العراق، حيث تركزت خطة العمل التركية أساساً على إقامة موائل إقطاع في شهر رمضان وحفلات غنائية في ملعب الشعب ببغداد لبعض المطربين والمطربات الأتراك من أمثال إبراهيم طاطلي سيز وهوليا أفشار وسبيل جان والتي سيتحمل دافعوا الضرائب الأميركيون تكاليفها. كما أن الوجود العسكري التركي في العراق سيشتجع دول الجوار الأخرى وبخاصة إيران على تحريك القوى القريبة منها والعمل على إضعاف مواقع النفوذ التركي، ما يجعل من العراق ساحة لصراع بين القوى الإقليمية يدفع ثمنه العراقيون. انظر قدار، ٢٠٠٤.

٣٩ انقسمت الحكومة التركية بشأن هذا الأمر، فمن جهة، أعلن فريق يتزعمه رئيس الوزراء أردوغان عن رغبته في قيادة القوات الدولية بجنوب لبنان بعد حصولها على ضمانات بوقف إطلاق النار، استناداً إلى أن إرسال تركيا قوات للبنان يعد فرصة لإنعاش دورها الإقليمي وتعزيز مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، كما سيساعد في الحصول على مزيد من المعلومات الدقيقة حول المنطقة. كذلك، يعتبر أردوغان أن إرسال قوات للبنان سوف يزيّد من التأييد الدولي والمحلي لحزب العدالة والتنمية. ومن جهة أخرى، رأى فريق آخر معارض لإرسال قوات تركية إلى لبنان، بقيادة زعيم المعارضة التركية دنيز بايكال ووزير الخارجية في حينها عبد الله جول، عدم جدوى إقدام تركيا على تلك الخطوة تجنباً للمخاطر، حيث أكد جول مراراً خلال اجتماعاته بمسؤولين لبنانيين إبان زيارته بيروت العام ٢٠٠٦ أن تركيا ستواصل مساعدتها للبنان من خلال دعم جهود إعادة الإعمار فقط، استناداً إلى أن أي تحريض ضد القوات التركية سوف يسيء إلى الحزب والحكومة وأن أية قوة ستنتشر ستجد نفسها في صراع مع حزب الله. وإلى جانب هذا الفريق تقف غالبية الشعب التركي، حيث

(٣/٣/٢٠٠٤).

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦. التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

وفا، طلعت، ٢٠٠٦. «تركيا والقضايا العربية»، جريدة الرياض، (٥/٨/٢٠٠٦).

الهوامش

١ عن الدور الإقليمي التركي، يمكن الرجوع إلى تركماني، ٢٠٠٦.

٢ عرفة، ٢٠٠٣.

٣ موقع (بي. بي. سي)، ٢٠٠٦/٢/٢.

٤ مصاروة، ٢٠٠٨.

٥ موقع وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٨/١/١٦.

٦ جريدة الحياة، ٢٠٠٨/٧/١٣.

٧ أوزكان & بنجيو، ٢٠٠٢.

٨ صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٢٠٠٨/١/١٦.

٩ موقع (بي. بي. سي)، ٢٠٠٤/٦/١٥، جريدة الزمان، العدد ١٩٢٠، ٢٠٠٤/٩/٢٠.

١٠ السيد، ٢٠٠٤.

١١ جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٤/١.

١٢ للمزيد حول ذلك انظر الجميل، ١٩٩٧.

١٣ سارة، ٢٠٠٠.

١٤ انظر الكيلاني، ١٩٩٦.

١٥ مصطفى، ٢٠٠٤.

١٦ انظر الجزء الخاص بتركيا في التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.

١٧ جراهام فولر، في حديث لبرنامج «مانشيت»، الذي تذيّعه قناة (سي. أن. أن) التركية ونشرته صحيفة «ميليت» التركية أيضاً بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦.

١٨ للمزيد انظر الموقع الإلكتروني لمجلة تركمان العراق، ٢٠٠٥/٣/٢١.

١٩ عبد الفتاح، ٢٠٠٣.

٢٠ انظر مصطفى، ٢٠٠٧ وأوج، ١٩٩٩.

٢١ للمزيد انظر الشريف، ٢٠٠٨ و سالار، ٢٠٠٠.

٢٢ انظر شبكة النبا «تركيا المسلمة لا تزال ضائعة في حلمها الأوروبي المستحيل»، ٢٠٠٥/١٠/٢.

٢٣ عبد المجيد، ٢٠٠١.

٢٤ مصدر السابق.

٢٥ انظر ملف تركيا والاتحاد الأوروبي والموقف الفرنسي، على موقع قطرة للحوار مع العالم الإسلامي، ٢٠٠٧/٦/٢٢.

٢٦ شبكة النبا المعلوماتية، سبق ذكره.

٢٧ شبيب، ٢٠٠٦.

٢٨ للمزيد حول ذلك انظر شمشك، ٢٠٠٦.

- ٤٤ جاسم، ٢٠٠٨.
- ٤٥ الحياة اللندنية، ٢٨/٥/٢٠٠٨.
- ٤٦ انظر: مياه تركيا وتأثيرها على مركزها السياسي في الشرق الأوسط، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦)، بدون مؤلف.
- ٤٧ جاد، ٢٠٠٧.
- ٤٨ سلمان، ٢٠٠٨.
- ٤٩ محلي b، ٢٠٠٨.
- ٥٠ تقرير إخباري في جريدة الشرق الأوسط، ٤/٩/٢٠٠٤.
- ٥١ فتفت، ٢٠٠٨.
- ٥٢ وفا، ٢٠٠٦.
- ٥٣ جاد، مصدر سبق ذكره.
- خرج آلاف المحتجين الأتراك إلى شوارع العاصمة أنقرة داعين إلى عدم إرسال قوات لقتال مسلمين. وفي مسعى منه لتهديئة تلك المخاوف طمأن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المواطنين بأن القوات التركية ستسحب إذا طلب منها نزع سلاح حزب الله. انظر تباين في وجهات النظر يؤخر قرار مشاركة تركيا في قوات حفظ السلام في لبنان، الهيئة الوطنية الأرمنية للشرق الأوسط، ١٦/٨/٢٠٠٦، وموقع (بي. بي. سي)، الأليكتروني، ٦/١٢/٢٠٠٦.
- ٤٠ أحمد، ٢٠٠٨.
- ٤١ انظر تقرير عبد العزيز a، ٢٠٠٨.
- ٤٢ عبد العزيز b، ٢٠٠٨.
- ٤٣ موقع BBC ٢٧/٤/٢٠٠٨.

**الدعم المالي للفلسطينيين بعد (أوسلو):
الذنب السياسي والأموال الضائعة**
**International Assistance to the Palestinians
after Oslo. Political Guilt, Waster Money**

مراجعة: سياسات



الكاتب: آنالي مور Anne Le More

الناشر: راوتلج Routledge

تاريخ النشر: نيسان ٢٠٠٨

شهد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤ بعد الاتفاق السياسي بين منظمة التحرير الفلسطينية - بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - وبين إسرائيل، انخراطاً دولياً مكثفاً في مساعدة الأطراف المعنية بالعملية السلمية في جعل السلام ممكناً. بالطبع لم يكن للاتفاق السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين أن يتم لولا التدخل الأجنبي والوساطة التي بذلتها أطراف مختلفة، وعليه فإن رعاية المولود الجديد - الذي تمخضت عنه الجهود السياسية الدولية والذي بات يعرف باسم «عملية السلام في الشرق الأوسط» - صارت تشكل غاية في حد ذاتها، للدرجة التي صار معها الحفاظ على استمرارية العملية أهم من نتائج العملية ذاتها في كثير من المرات. وهنا وقع التدخل الأجنبي في مأزق كانت نتيجته كارثية أو لعلها صارت جزءاً من الأزمة وليست عاملاً مسهلاً أو مساعداً لتجاوزها. كانت الرغبة في حماية عملية السلام أشد من الرغبة في إحلال العدل. بكلمة مختلفة غاية التدخل الأجنبي كانت استمرار الإحساس بـسريان ودوران عجلة السلام لا بوصولها إلى غايتها والمتعلقة أساساً بإعادة الحقوق الوطنية المشروعة ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية التي كفلها القانون الدولي والمتمثلة في حقه في وطنه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة. على الأقل هذا ما طمح إليه الفلسطينيون حين قبلوا الدخول في أتون العملية التفاوضية.

في المقابل، كانت كل أشكال التدخل الخارجي تصبو إلى جعل استمرار عملية السلام ممكنة، لا إلى تحقيق العدل وإحلال السلام العادل، وهو المنطق الذي انطلقت منه الدول المانحة جميعها في مقارباتها السياسية أو المالية في المنطقة، وهو المنطق الذي لخصه بمهارة وبصدق وفق نوايا الدول المانحة الكتاب التفصيلي الذي أعده البنك الدولي والذي صار إنجيل الدعم الخارجي ودليل المانحين في سنوات (أوسلو) الأولى، حيث أطلق بيروقراطيو البنك على عملية التمويل «الاستثمار في السلام». بهذه البساطة يمكن لكل مقاربة تحليلية للدعم الخارجي في فلسطين أن تبدأ وبها يخلص. فعملية تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية ليست بأكثر من عملية استثمار في عملية السلام. وعليه فهي ليست مساعدة في بناء الدولة الفلسطينية كما أنها ليست محاولة لإنهاء الاحتلال وإعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إنها ليست أكثر من دعم لعملية السلام. وهذا يكفي لتوقع تعثر عملية الدعم هذه وعدم تحقيقها حالة الرخاء والانتعاش الاقتصادي التي كان يصبو إليها المواطن الفلسطيني حين أبدى حماسة عالية تجاه عملية السلام رغم المعارضة السياسية التي أبدتها الكثير من التنظيمات السياسية المختلفة داخل وخارج منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كان الدعم الخارجي عادة ما يكون مرهوناً بشرط تفرضه الجهة المانحة، أو كما يقول الدارسون في سياسات الدعم الخارجي لا توجد دعوة للعشاء مجانية، فإن ثمة الكثير المرتبط بسياسات التمويل في الشرق الأوسط وخاصة تلك المتعلقة

بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط بعد العام ١٩٩٤ .

تعثرت عملية السلام وتعثرت عملية التنمية والبناء، صحيح أن الفلسطينيين تمكنوا وبمساعدة المال الخارجي من بناء مؤسسات دولتهم العتيدة التي يطمحون إليها، وصحيح أن الكثير من الخدمات تم تقديمها وتحسن مستوى هذا التقديم، وصحيح أن ثمة كياناً سياسياً أسمه السلطة الوطنية الفلسطينية والتي صارت تعبر عن جزء من أحلام الفلسطينيين خاصة هؤلاء الذين يسكنون الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفهما نواة دولتهم. بات واضحاً أن ثمة تجربة بحاجة إلى تقييم وتحليل؛ في محاولة لمساءلة التدخل الخارجي والعوامل المختلفة التي أثرت في مثل هذا التدخل. فالتدخل المالي الخارجي ليس فاعلاً وحيداً في لعبة خاصة به، فالتدخل الخارجي مربوط ومرهون في السياق الفلسطيني بمدى تطور حالة الصراع هبوطاً وصعوداً وبالتالي بالسياسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، كما أنه مرهون بعلاقة الدول المانحة بالجهة المستلمة للدعم الخارجي وهي في هذا السياق السلطة الفلسطينية.

إلى أي مدى حقق هذا الدعم غايته في الحفاظ على السلام وفي تقليل معاناة الشعب الفلسطيني، وما هو دور الأطراف المختلفة في كل ذلك؟ أين كان قصور سياسات الدول المانحة؟ وأين كان أثر السياسات الإسرائيلية؟ وأين كان تقصير السلطة الفلسطينية؟

ضمن هذا السياق من النقاش يمكن فهم منطلقات الباحثة آنا لي مور Anne Le More في كتابها

الجديد المعنون "المساعدات الدولية للفلسطينيين بعد (أوسلو): الذنب السياسي والأموال الضائعة" الصادرة عن دار راوتلج الشهيرة Routledge في نيسان من هذا العام ٢٠٠٨. والكتاب الذي يغطي الدعم الخارجي بين الأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٤ يتوزع على ستة فصول ومقدمة وخاتمة وملاحق وجداول تفصيلية عن الدعم الخارجي.

تستعرض الباحثة في مقدمتها التفصيلية فكرة الكتاب وخلفيته والأسئلة الأساسية التي يحاول الإجابة عنها، وتضع الباحثة كل ذلك ضمن السياق العام لتطور الأحداث في الشرق الأوسط. والباحثة تبدأ بالقول إن انتخابات كانون الثاني العام ٢٠٠٦ وسيطرة حماس على الحكومة الفلسطينية العاشرة شكلتا علامة فارقة في مسيرة الدعم الخارجي للسلطة من حيث إحجام الدول المانحة عن دعم حكومة تقودها حماس لاعتبارات سياسية عديدة ليس أقلها اعتبار حماس من قبل الكثير من هذه الدول «جماعة إرهابية». غير أن العلامة الأكثر بروزاً في التاريخ الفلسطيني المعاصر أو بالنسبة للبحث قيد الدراسة من قبل آنا لي مور يكمن برحيل ياسر عرفات بما شكله من إرث تاريخي ومفصلي في الحياة السياسية الفلسطينية. مع رحيل ياسر عرفات في تشرين الثاني ٢٠٠٤ تكون قد مرت عشر سنوات من عمر السلطة الفلسطينية تميزت بحالات مد وجزر تستحق التأمل والبحث والتأصيل. تقوم الباحثة خلال المقدمة باستعراض تطور الأحداث في الشرق الأوسط بدءاً من توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل العام ١٩٩٣ وإقامة مناطق فلسطينية محكومة ذاتياً

في قطاع غزة والضفة الغربية ومن ثم تبلور هوية السلطة الوطنية الفلسطينية مع كل التعقيدات التي ظهرت خلال تلك العملية. وكما تقول الكاتبة فإن الفرضية الأساسية التي انطلقت منها الدول المانحة لضخ دماء في العملية السلمية أو بالأحرى لتقديم حوافز للأطراف المتعاقدة خاصة الطرف الفلسطيني كانت أن الدعم الخارجي وما سترتب عليه من تحسن في الاقتصاد والخدمات الأساسية وبالتالي في حياة الناس سيؤثر إيجاباً على دعم السكان العاديين للعملية التفاوضية ويخلق مناخات تساعد على التوصل إلى تسوية. طبعاً ليس مهماً ماهية هذه التسوية طالما أمكن التوصل إليها. من هنا ظهر هذا الربط الواضح بين الاقتصاد والرخاء الاقتصادي وبين تقدم عملية السلام، ضمن هذه النظرة الوظيفية فإن التنمية شرط لعملية السلام. والحال كذلك فإن المراقب من السهل عليه إدراك أن تعثر العملية التنموية جراء الإجراءات الإسرائيلية التعسفية وعدم إيفاء إسرائيل بالتزاماتها سيكون له أثر سلبي على الدعم الشعبي لعملية السلام. وبمراجعة ١٢ عاماً منذ وصول أول دفعة أموال لخزينة السلطة الفلسطينية وحتى انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي سندرك أن القليل قد تم تحقيقه في هذا الإطار. ورغم صرف قرابة ٨ مليارات دولار على شكل مساعدات مختلفة للشعب الفلسطيني فإن وضع السكان الفلسطينيين لم يتحسن كثيراً.

ومثل الكثير من الباحثين فإن لي مور توهي بأن مثل هذه الثمانية مليارات قد تم صرفها حصراً على السلطة الوطنية الفلسطينية وعبر خزيتها،

علماً أن أكثر من نصفها قد تم صرفه عبر المجتمع المدني أو المؤسسات الدولية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية. وهي الملاحظة التي يجب سحبها وتعميمها على الكثير من المراجعات حول الدعم المالي للسلطة حتى تلك التي قام بها باحثون فلسطينيون. دون أن يقترح هذا القول أن الباحثة لا تشير في أكثر من موضوع إلى أن الدعم الخارجي كان موجهاً للشعب الفلسطيني وليس للسلطة وحدها وإن كانت تتحمل المسؤولية التاريخية سياسياً في ذلك.

ورغم أن الدول المانحة كما أسلفنا لم تنطلق في برامجها من الحاجة لبناء دولة فلسطينية وهي لم تقصد مثل هذا البناء في بدايات عملياتها التنموية إلا أن مثل هذه البرامج قد تطورت في السنوات الأخيرة مع تمحور إجماع دولي حول ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة بوصف هذه الدولة هي الضمانة الوحيدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وللمفارقة كما تقول لي مور فإنه في الوقت الذي صار هناك إجماع دولي على الحاجة لوجود دولة فلسطينية فإن إمكانية تحقيق مثل هذه الدولة صار أكثر صعوبة بسبب السياسات الإسرائيلية التعسفية وجدار الفصل والتمزق الجغرافي بين مدن الضفة الغربية. وتقوم لي مور باستعراض تطور أو قراءة التحولات في سياسات الدول المانحة أو مزاجها في الدعم من خلال النظر إلى المفترقات الأساسية التي مرت بها هذه السياسية بدءاً من دعم جهود التسوية مروراً بالتخفيف عن الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية عبر المساعدات الإنسانية بدلاً من دعم مؤسسات

السلطة التي دمرتها إسرائيل مروراً بدعم مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وانتهاءً بوقف الدعم المباشر لخزينة السلطة بعد فوز حماس والتوجه للمجتمع المدني والمنظمات الإغاثية. في كل تلك المراحل ثمة ثقل سياسي واضح وهو ما لاحظته مبكراً ركنس براين Rex Beynen في كتابه «اقتصاد سياسي بكل امتياز: حفظ السلام والدعم الخارجي في قطاع غزة والضفة الغربية» الصادر العام ٢٠٠٠ عن مؤسسة الدراسات الأميركية في واشنطن.

ورغم ظهور أجندة الإصلاح والتحول الديمقراطي وإرساء قيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة، واتهام الدول المانحة للسلطة بالفساد وسوء الإدارة، إلا أن مثل هذه الأجندة لم تظهر سابقاً حين كانت الأمور بين السلطة وقيادتها ممثلة بالرئيس ياسر عرفات وإسرائيل على ما يرام وحين كان بادياً أن ثمة سلاماً في الأفق يمكن المراهنة على مقدرة ياسر عرفات على التوصل إليه وكاريزميته في فرضه، لكن في الوقت الذي بدا ذلك متعسراً مع فشل مفاوضات كامب ديفيد وتورط ياسر عرفات في تفجير الانتفاضة والحصار المفروض عليه من قبل إسرائيل، صارت أجندة الإصلاح تسيطر على سلم أولويات الدول المانحة. ما تريد أن تقول لي مور هو أن مثل هذا الاهتمام بإصلاح السلطة لم يكن صادقاً وكان له غايات سياسية بحتة. فلقد كان أولى بالدول المانحة أن تهتم بأن تكون السلطة الفلسطينية أكثر شفافية وأكثر التزاماً بحقوق الإنسان منذ اليوم الأول من تأسيسها. ورغم وجود بعض المطالبات التي دعت لإصلاح

السلطة سابقاً إلا أن مثل هذه الدعاوى التي ظهرت بدءاً من منتصف العام ٢٠٠٢ وخاصة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة كانت الغاية منها «تغيير النظام» بمعنى إزاحة ياسر عرفات عن سدة الحكم.

وترافقت مثل هذه الأجندة الإصلاحية الخارجية مع اعتماد فلسطيني متزايد على الدعم الخارجي وعلى العائدات التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة، وكما تقول الباحثة وعلى عكس الحكمة السائدة فإن هذه الممارسات من قبل السلطة والتي توصف بالممارسات الفاسدة ليست إلا عاملاً ثانوياً هامشياً في ظهور حالة الفقر المدقع والتدهور الاقتصادي في المناطق الفلسطينية.

ووفق المنطق نفسه، وخلال استعراضها لتطور الأحداث في الضفة والقطاع تنتقد لي مور الافتراض القائل بأن حالة التمزق وتصاعد المد الاستيطاني بدأ مع إخفاق قمة كامب ديفيد وما يسوق من رفض عرفات «العرض بارك السخي»، والحقيقة أن مثل هذه السياسات لم تتوقف طوال فترة (أوسلو) كما أنها لم تكن وليدة تلك الفترة فهي في حالة تصاعد مستمر منذ العام ١٩٦٧. ويمكن لنا هنا أن نضيف للباحثة أنها أيضاً استكمالاً لحالة المصادرة والتهويد الشاملة التي تعرضت لها فلسطين منذ ما قبل النكبة وشهدت ذروتها في النكبة وتشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ومدنه وقراه. وبالعوموم وكما تقول لي مور فإن عشر سنوات من عملية السلام ساهمت في زيادة الراديكالية في أوساط الشعب الفلسطيني، وبالتالي العودة لأطروحة التنمية والسلام التي

استعرضتها الباحثة، فإن الدعم الخارجي فشل في كبرى مهماته: تجنيد الدعم الشعبي لعملية السلام. (ص ٨). ورغم كل التدهور الحاصل ورغم السياسات الإسرائيلية القاسية بحق السلام نفسه، إلا أن الدول المانحة ظلت متمسكة برؤيتها لدعم عملية السلام حتى لو صار هذا السلام مستحيلاً في ظل المعطيات على الأرض. وحصر المانحون دورهم في محاولة التخفيف عن الفلسطينيين وانتقل عملهم مع اندلاع الانتفاضة من وضع البرامج طويلة الأمد إلى المعالجات اليومية للأزمات الإنسانية التي لحقت بالمواطنين الفلسطينيين. (ص ١٨) وبعبارة مختلفة كان على العملية أن تستمر. وكما تقتبس الباحثة من مسؤول أميركي (ص ١٥) فإن عملية السلام مثل الدراجة الهوائية، حتى لو كنت تدوس ببطء فعليك أن تتحرك وإلا ستقع عن الدراجة».

تكمن مشكلة المانحين في أنهم استمروا في الدعم وكأن شيئاً لا يحدث حولهم دون أن يلتفتوا إلى خطورة الخطوات الإسرائيلية فهم استمروا في دعم بناء الدولة الفلسطينية رغم كل المعوقات التي تضعها إسرائيل في طريق تحقيق هذه الدولة وجعلها قابلة للحياة وفق رؤية الرئيس بوش على الأقل. وبشكل عام تميز الدعم الخارجي رغم بعض النجاحات التي لا بد من نسبتها إليهم بكونه قصير الرؤية والأهداف رغم وجود بعض البرامج والخطط الطويلة. واستمر المانحون في ضخ الأموال رغم كل الظروف في محاولة إنسانية للتخفيف من معاناة الفلسطينيين ومن قسوة الإجراءات الإسرائيلية الاستعمارية، وهذا ساعد حقاً على

الحفاظ على النفس الأخير في رثة عملية السلام وعلى الحفاظ على العملية حية سياسياً والأهم من ذلك ساعد على وجود حضور للدول المانحة في العملية السلمية. كل هذه الجهود تشير بوضوح ورغم ضخامتها إلى افتقار دول العالم إلى أية برامج سياسية تستطيع تقديم حلول سياسية لأزمة سياسية في الأساس. وما ينقص تحليل لي مور حقاً هو ملاحظة أن كل هذه التدخلات التمويلية والمالية تنطلق من رغبة إنسانية وهي تفتقر إلى البعد السياسي وتنظر إلى الأزمة بوصفها أزمة إنسانية. وهو ما يقع فيه كل المانحين ويكفي لملاحظة هذا النظر في تقارير البنك الدولي أو أية جهة مانحة أخرى والتي تركز إلى المؤشرات الاقتصادية في قياس نجاح برامج الدعم أو فشلها. والباحثة ذاتها تقع في هذا التعميم التسطيحي للأزمة الفلسطينية رغم إشارات كثيرة للحقوق الفلسطينية. إن غاية أي دعم مالي يجب أن تكون وبكل بساطة هي المساعدة على ترجمة الحقوق السياسية الفلسطينية وجعلها ممكنة، لا تخفيف معاناة الناس والحد من الفقر والبطالة. المؤشرات الاقتصادية لا تقول كثيراً، الذي يقول هو مدى اقتراب الفلسطينيين من تحقيق حلمهم في الدولة والاستقلال وإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف.

وفي الفصل الأول والمعنون بـ «الدعم بسبب السياسة: أطر تحليلية ومؤسسية وقانونية» تقدم الباحثة مراجعة للنظرية المتعلقة بالدعم المالي في مناطق النزاعات مستعرضة كافة مداخل التحليل، تلك التي ترى في الدعم الخارجي هدية أو معونة أو تلك التي ترى فيه أداة من أدوات التوسع

والنفوذ الاستعماري والبعض الذي يراها أداة من أدوات السياسة الخارجية المشروعة. بجانب وجود نوازع وتوجهات مختلفة تقف وراء الدافع من وراء الدعم المالي الخارجي بدءاً من الدوافع الأخلاقية والإنسانية وانتهاءً بالمقاصد والمنافع الاقتصادية ضمن الرؤية الليبرالية.

غير أن الثابت في سياسات الدعم المالي الخارجي هو أن له بعداً سياسياً في غالب الأحيان وهو الذي ظهر جلياً على السطح خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من خلال ما يعرف بالمشروطة السياسية والذي يتم وفقها اشتراط تلقي الدعم بناء على إجراءات تعديلات معينة في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية وربما في بنى النظام السياسي. وتم تتويج هذه السياسات بما يعرف بدعم الديمقراطية. والباحثة تحاول تقديم قراءة للعلاقة بين الدعم والسياسة والنزاع والصراع وحفظ السلام. بمعنى ما هو الربط بين هذه الثيمات المختلفة. لن يكون من الممكن أن ندرس الدعم المالي دون دراسة السياقات المختلفة التي تتم فيها عملية التمويل.

وتحذر الباحثة من أن التمويل قد يكون مضرّاً بفرص فرض السلام حيث يصبح الدعم المالي وقوداً للمشكلة والأزمة، وهي تسترجع تجربة رواندا حيث افتقرت الدول المانحة إلى أي سياسة واضحة للرد على بشائع الإبادة التي نفذها نظام عيدي أمين واستمر في تمويل السكان وبالتالي تغذية الأزمة. ببساطة لأن التمويل الخارجي أعطى انطباعاً من خلف شاشة جميلة بأن الأمور على خير ما يرام في رواندا (ص ٣١). وكما توصي الباحثة فإن على

الدعم الخارجي أن يكون مصحوباً برؤية سياسية متكامل معه، وهي التوصية التي سنرى أن الدعم الخارجي في فلسطين كان في أمس الحاجة إليها وأن الكثير من فشل الدعم الخارجي في فلسطين كان بسبب نقص الرؤية السياسية. وكما تقتبس الباحثة من ماري أندرسون فإن الدعم الخارجي وفي اللحظة التي يتدخل في سياق ما يصبح جزءاً من الأزمة لأنه ومهما حاول الدعم المالي أن يكون محايداً إلا أنه يؤثر في موازين القوى في المجتمع الذي يشغل فيه فالذي يستفيد ليس كمن لا يستفيد. عموماً فإن الدعم المالي وإن كان يخفف من الأزمة إلا أنه يعمل على استدامتها. هل هذا ما حدث في السياق الفلسطيني؟

إن من يتابع كتاب آنا لي مور يدرك بالضبط أن هذا ما تقترحه. حيث أصبح الدعم بدلاً من الحل السياسي كما يقترح عنوانها الفرعي في الصفحة ٣٦.

في الجزء الثاني من الفصل تنتقل الباحثة لتقديم السياق القانوني للأزمة الفلسطينية مستعرضة موقف القانون الدولي من الحالة الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية. ثم تنتقل في الجزء الثالث للنظر في هيكل ومعمار التعاون في إدارة الدعم الخارجي متنقلة من مناقشة لجنة التنسيق والارتباط الطارئة التي شكلها المانحون إلى مختلف اللجان المختلفة التي تعكس صراع القوة بين الدول المانحة خاصة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين البنك الدولي والأمم المتحدة. وكما تختتم الباحثة الفصل فهناك ثلاث ميزات حددت شكل التعاون في إدارة الدعم الخارجي، أولاً لقد حددت اتفاقية

(أوسلو) أهداف والإطار السياسي لكل جهود التنمية: بمعنى قيدها. ثانياً تميزت عملية توزيع الأدوار بين المانحين بصفقات سياسية وصراعات تنافسية عكست المصالح خلف تدخل كل دولة. مثل صراعات المانحين على ترأس اللجان المختلفة داخل (AHLC) والسكرتارية والنزاع بين أميركا وأوروبا، وبين البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، الذي عكس في النهاية سيطرة الرغبات الأميركية. ثالثاً كان شكل التعاون استجابة لعلاقة الدول المانحة بالملف السياسي في المنطقة. بالطبع منذ اندلاع الانتفاضة ظهرت أشكال أخرى من أشكال ضخ الدعم المالي تطلبت آليات مختلفة عن تلك السابقة لها.

تبدأ لي مور الفصل الثاني من كتابها والمعنون «التمزق الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي الاجتماعي في المناطق الفلسطينية المحتلة»، بالعبرة التالية «هناك افتراض عام في المجتمع الإسرائيلي والدولي بأنه خلال مرحلة (أوسلو) وحتى على الأقل اندلاع الانتفاضة كان الفلسطينيون يسيطرون على حياتهم في المناطق المدارة ذاتياً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في هذه المناطق» (ص ٦٠). لكن هذه الحقيقة على الإطلاق كما تعرض الباحثة خلال هذا الفصل. تتحدث الكاتبة في هذا الفصل عن الممارسات الإسرائيلية المختلفة بحق الفلسطينيين خلال مرحلة (أوسلو) من الإغلاقات المستمرة إلى نظام التصاريح وتضييق الحركة ومنعها والافتحامات المتكررة للمناطق المأهولة والتوسع الاستيطاني والأضرار الناجمة

عنه وانتهاءً بإقامة جدار الفصل الذي يلتهم المناطق الفلسطينية ويمزقها. ثم تنتقل الباحثة لمراجعة حالة التنمية والأداء الاقتصادي خلال فترة (أوسلو). وتقول الباحثة إن الاقتصاد الفلسطيني والتنمية شهدا خلال فترة (أوسلو) تراجعاً كبيراً على عكس المتوقع، وهي تستشهد بالكثير من الأرقام، لكنها تتجاوز الحقيقة القائلة بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مناطق السلطة في الفترة بين الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩، وهي تقوم بوضع مقاربات مقارنة بين فترة (أوسلو) وما سبقها، واقعة بالخطأ المنهجي الكبير الذي لا يسلم منه الباحثون عند دراسة الاقتصاد الفلسطيني حين يقارنون (أوسلو) بما قبلها وحالة المد الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة خاصة الإنشاءات خلال الثمانينيات مفترضين أن مرحلة فك العلاقة الاقتصادية مع اقتصاد بقوة الاقتصاد الإسرائيلي يجب أن ينتج عنه حالة مد اقتصادي فيما المنطق يقول العكس، إضافة إلى حقيقة أن مثل هذا التحليل يفترض بالفلسطينيين أن يظلوا تحت أسر الاقتصاد الإسرائيلي. هذا إلى جانب حقيقة أن التراجع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية لم يكن وليد (أوسلو) رغم كل ما جلبته من أزمات اقتصادية إذ إنه بدأ بعد أزمة الخليج الأولى العام ١٩٩٠ وقبلها اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر العام ١٩٨٧.

عموماً فالمحقق هو أن (أوسلو) لم تجلب للفلسطينيين الكثير وأن هذا الكثير ضاع في أغلبه بسبب عدم صدق إسرائيل في سياساتها والتزامها بالسلام.

تناقش الباحثة في الفصل الثالث والمعنون «التكيف الفلسطيني: صعود وهبوط نظام عرفات» الوضع الفلسطيني الداخلي بعد نشوء السلطة مركزة على أداء السلطة غير المقنع في الكثير من المرات والذي اتصف بغياب آليات المساءلة والمحاسبة. وتناقش الباحثة طغيان الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي وهي تعزو ذلك إلى مكانة عرفات التاريخية وشخصيته. ورغم أن في ذلك بعض الحق إلا أن ما يغيب عن بالها حقيقة أن (أوسلو) صنعت من النظام السياسي الفلسطيني نظاماً رئاسياً صرفاً لأسباب لست في باب مراجعتها هنا.

تنتقل الباحثة في الفصل الرابع لمناقشة تدخلات المانحين وتوزيع الأدوار بينهم خاصة المانحين الكبار: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي والأمم المتحدة. وعنوان الفصل «الدعم بدلاً من الحل السياسي: لاعبون متعددون ومصالح متناقضة وأثر قليل» يعبر جيداً عن محتواه ويصلح لأن يكون خلاصة من خلاصات الكتاب وهو كذلك. تبدأ الباحثة بمناقشة سياسة الدعم المالي الأميركية للسلطة وتسجل أنه لم يكن في يوم من الأيام على أموال نقدية بل كان دائماً على شكل برامج تمويل تنفذها وكالة التنمية الأميركية بالتنسيق مع المتعاقدين معها في الضفة الغربية وقطاع غزة، في المقابل فإن معظم الدعم الأميركي لإسرائيل كما تقول الباحثة كان على شكل سيولة نقدية أو معدات عسكرية (ص ٣٠ - ١٢٩). والمشاريع الأميركية لا يتم التخطيط لها وإطلاقها إلا بعد التشاور مع السلطات الإسرائيلية

وهي تحاول أن تخدم إسرائيل في الوقت نفسه. تقتبس الباحثة عن مسؤول أميركي قوله «الكثير من الأوروبيين يعتقدون بأن إسرائيل تدمر مشاريعهم. أنا اعتقد بأن لهذا علاقة بنوعية المشاريع التي ينفذها الأوروبيون مثل مطار غزة ومينائها فهما أكثر عرضة من غيرهما للدمار. في المقابل فإن المشاريع التي تنفذها الوكالة الأميركية للتنمية تكون في قطاع البنى التحتية مثل المياه تستفيد منها إسرائيل ويتم مناقشتها معها من البداية». (ص ١٣١)

بخصوص الدعم الأوروبي تقول الباحثة إن الاتحاد الأوروبي دفع ٣ مليارات يورو في الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٢ جاء ثلثها من المفوضية والثلثان من الدول الأعضاء. بجانب دفع الاتحاد ١,٢ مليار يورو لدعم اللاجئين الفلسطينيين عبر دعم (الأونروا). وخلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ دفع الاتحاد ٢٥٠ و ٣٢٥ مليون يورو تبعاً.

لماذا يدفع الاتحاد كل هذه الأموال؟ ببساطة لأنه يبحث عن دور له في العملية السلمية ويريد أن يزيد من فعاليته وحضوره السياسي في المنطقة. بالطبع هو غير قانع بأن يجلي الصحون بعد الوجبة التي تعدها واشنطن ويريد أكثر من مجرد صراف. من هنا نشأ الصراع الأميركي الأوروبي حول إدارة التمويل وحول دور أوروبا في عملية السلام وهو ما تناقشه الباحثة في الصفحات ١٤٠-١٤٥.

تنتقل لي مور بعد ذلك لمناقشة دور الأمم المتحدة والبنك الدولي في تمويل الفلسطينيين وعملية السلام. وتعرض بالتفصيل لمؤسسات الأمم المتحدة التي يتم من خلالها تقديم الدعم للفلسطينيين خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(UNDP) ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام ومنظمة الصحة الدولية وبرنامج الغذاء الدولي . كما تتعرض بالتفصيل لدور البنك الدولي وقوته التي تفوق تلك التي تتمتع بها مؤسسات الأمم المتحدة فهو له بعد سياسي أكبر من المتوقع بالطبع بسبب الإسناد الذي يلاقيه من الولايات المتحدة . فالبنك كما تختتم الباحثة صار بعد الانتفاضة وخلال عملية فك الارتباط مع قطاع غزة المؤسسة الدولية الأكثر فعالية سياسياً (ص ١٦٢) .

في الفصل الخامس تراجع الباحثة استجابات الدعم الخارجي للواقع الفلسطيني وتحاول مراجعة أثر هذا الدعم مركزة على المستوى الاقتصادي الكلي وعلى البعد السياسي لنتائج الدعم المالي . وكما تقول فإن عشر سنوات من الدعم ربما تكون قد قادت إلى تحسن وبعض الفوائد للسكان لكن بشكل عام فالصورة ليست بهذه الإيجابية . (ص ١٦٧)

لقد تميزت استجابات الدول المانحة للواقع الفلسطيني بكونها استجابات قصيرة ولا تعكس فهماً للواقع وبكونها إغائية حتى على الصعيد السياسي بمعنى إنقاذ ما يمكن إنقاذه وكانت حكمة ذلك أن توفير الدعم خير من عدم توفيره . بمعنى آخر تقول الدول المانحة تصوروا ولم تقدم الدعم؛ الحال سيكون أكثر سوءاً . والباحثة تقول إن الدول المانحة بذلك تعفي قوة الاحتلال، إسرائيل، من مسؤوليتها وتدفع فاتورة الاحتلال، والدعم الخارجي بذلك يسهم في تعميق الاحتلال ويكون بذلك دعماً لإسرائيل (ص ١٩٤) . والباحثة هنا تعزز من منطلقاتها النظرية بأن الدعم الخارجي

قد يكون جزءاً من الأزمة وليس مدخلاً للحل . عموماً فكرة أن الدعم المالي المقدم للفلسطينيين يعني إسرائيل من فاتورة الاحتلال فكرة صارت رائجة في الكثير من الدراسات والمقالات دون تمحص وتدقيق بوجهة نظري .

وتناقش الباحثة بتفصيل برامج الدعم المالي عبر دعم الموازنة الذي تم تقديمه للسلطة في الفترة بين ١٩٩٤ - ١٩٩٧ بالتعاون مع (بكدار) وغيرها من المؤسسات . ومن ثم عودة برنامج المساعدات الطارئة في الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ وبرامج المساعدات للبلديات وخلق فرص عمل والمساعدات الإنسانية خلال فترة الانتفاضة . وتقول إن الغاية من وراء هذه البرامج كان دائماً التخفيف من حدة الأزمة التي يعيشها المواطن الفلسطيني وتخفيف الفقر والحاجة .

وتنهي الباحثة الفصل باقتباس ملاحظات ماري أندرسون السبع بخصوص الدعم الخارجي في فلسطين والمتعلقة بهيكل الدعم و مخاطر جعل الاحتلال روتينياً والعلاقة مع السلطة والمجتمع الفلسطيني وغياب التنسيق وسيطرة وجهة نظر الدول المانحة على العملية التنموية والإصرار على الشعارات واللافتات والكلمات وإعادة إنتاج التاريخ في بناء الحلول .

تخصص الباحثة الفصل السادس والمعنون بـ«دعم التكيف الفلسطيني: بناء النظام وتقويض الدولة الفلسطينية» لكيفية مساهمة الدعم المالي في بقاء السلطة حية كنظام قادر ويجب عليه التعاطي مع العملية السياسية بصرف النظر عن الواقع المر الذي جعل تحول السلطة إلى دولة مستحيلاً أو

عصياً على أقل تقدير. والباحثة تقول في بداية الفصل ما طرحته في أول كتابها بكل وضوح وهو أن بناء الدولة الفلسطينية لم يكن غاية أي أحد من المانحين (ص ٢٠٨). والفصل ينظر في رؤية وبرامج المانحين المخصصة لبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عقد من الزمن هو فترة البحث في هذا الكتاب. وهي تفعل ذلك من خلال النظر في ثلاثة محاور أساسية: دعم خزانة السلطة، إضفاء شرعية على النظام السياسي والمساهمة في تعزيز الحالة اللاديمقراطية. والإصلاح بعد العام ٢٠٠٢. ويخلص الكتاب إلى أنه رغم تقديم المانحين لأجندة الإصلاح إلى أن هذه الأجندة لم تكن انتقال المانحين من دعم النظام إلى دعم الدولة ومؤسساتها رغم وجود بعض حالات المطالبة بالرقابة والشفافية.

وتعود الباحثة لمناقشة دعم الخزانة عبر ضخ الأموال في حسابات وزارة المالية بشكل مباشر لغايات دفع الرواتب والنفقات الجارية والتشغيلية للوزارات عبر فترات مختلفة، وهي تنطلق من أن مثل هذه المساعدات يقصد من وراءها بشكل أساسي مساعدة السلطة على البقاء حية وبالتالي هي موجهة نحو بقاء النظام وليست ذات صبغة تنموية، وهي وجهة نظر لها ما يشفع لها في النظرية والممارسة. ثم تنتقل الباحثة لمناقشة الفكرة الثانية في فصلها والمتعلقة بإضفاء شرعية على النظام السياسي والمساهمة في حالة اللاديمقراطية. وتقول إن فكرة الانتخابات نفسها العام ١٩٩٦ كانت لإضفاء نوع من الشرعية النيابية على النخبة التي وقعت اتفاق (أوسلو) وتناقش بتفصيل هذه

الانتخابات ثم تنتقل إلى نقطة في غاية الأهمية وهي كيف همشت (أوسلو) فلسطيني الخارج واستبعدتهم من صنع القرار داخل السلطة ومن التسوية وإن كانوا مشاركين في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. في الجزء الثالث من الفصل تذهب الباحثة لمراجعة برامج الإصلاح التي طرحها المانحون خلال الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ والتي كانت بذورها في التقرير الذي تم إعداده العام ١٩٩٩ والمعنون بـ «تقرير مجموعة المهام الدولية حول تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة» وبعدها «مجموعة المهام الدولية حول الإصلاح في الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥».

وبشكل عام هناك مجموعة من الأسباب وراء فشل جهود التدخل في مجال الإصلاح كما تناقش لي مور: أولاً الواقع المعاش على الأرض وتدهور الأوضاع لم يساعد على تطور عملية الإصلاح. ثانياً، وجهة نظر المانحين من الإصلاح كانت مبنية على تقديرات متعلقة بعملية السلام، في الوقت الذي تكون عملية السلام بخير لا يسأل المانحون عن الإصلاح وفي الوقت الذي تنعثر فيها يصير مطلبهم الإصلاح. ثالثاً، من البداية تميزت مشاريع الإصلاح بأنها قصيرة الأمد وليست ذات بعد عميق. (الصفحات ٢٣٨ - ٢٤١)

ولي مور تنطلق من فرضية أن النظام السياسي الفلسطيني يجب أن يكون ديمقراطياً بشكل كامل وهو ما أشار إليها بالطبع، غير أنها في تحليلها تتجاوز الكثير من السجلات النقدية والعلمية في هذا المجال والمتعلقة بإمكانات الديمقراطية في سياق غير سيادي مثل السياق الفلسطيني وآفاق

نجاح الديمقراطية في مناطق تقع تحت أتون الحرب والنزاعات. وهي أسئلة صارت في قلب النقاش حول الديمقراطية في فلسطين كما في غيرها. بجانب أن عبارة مثل المساهمة في نزع الصفة الديمقراطية **de-democratization** عن النظام السياسي تقترح أن ثمة نظاماً كان ديمقراطياً من قبل وأن الصمت الأجنبي عن ممارساته عزز من هذه التراجع الديمقراطي. بوجهة نظري وبشكل عام فإن الفرضية القائلة إن الديمقراطية أساس وشرط لبناء وتطور الدولة بحاجة إلى التأمل. صحيح أن تجارب أوروبية كثيرة كانت تنمو فيها الديمقراطية مع نمو مؤسسات الدولة وكانت مصاحبة لتطورها، لكن يظل السؤال الكبير ماذا نحتاج في السياق الفلسطيني. عموماً ما فات لي مور قوله هو أن (أوسلو) لم ترغب في أن ترى النظام السياسي الفلسطيني ديمقراطياً على الإطلاق وأن الفلسطينيين هم من رفعوا المجلس التشريعي من مجرد مجلس بلدي كما رغبت (أوسلو) إلى برلمان حقيقي.

في خاتمتها تؤكد الباحثة أنه رغم كل شيء فقد كان للدعم الخارجي بعض الفضل في تحسين الحياة العامة وتطوير الخدمات والتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية. وتخلص الباحثة إلى أنه مع استمرار الدول المانحة في تقديم الدعم المالي للسلطة فقد تركت لإسرائيل المساحة للتحرك سياسياً ودبلوماسياً لمواصلة التغييرات على الأرض. ومن ملاحظات الباحثة الختامية فإن مجتمع المانحين لم يكن معنياً بإغضاب إسرائيل بأي حال. ثم تقفل الباحثة كتابها بملاحظة ختامية

حول طبيعة الدعم المالي للسلطة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦ وتقول إن الدول المانحة عادة لفكرة آلية الصناديق والدعم الجماعي وتقول إن مثل هذا الموقف يثبت مقولة أن الدعم المالي ميسس بشكل كبير.

تبقى مجموعة من الملاحظات العامة

تركز الباحثة تحليلها على الدعم الأوروبي والأميركي وعلى دعم الأمم المتحدة والبنك الدولي، بكلمة أخرى يتم استبعاد الدعم المالي العربي مثلاً الذي شكل في السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) من مدة التحليل أكبر مصدر لتمويل السلطة، ورغم محاول الباحثة تعليل هذا الاستبعاد إلا أنه يعد خلافاً منهجياً واضحاً له علاقة بمركزية البحث الغربي، كما يتم استبعاد الدعم المالي الموجه للمجتمع المدني من التحليل. وبالطبع سيكون عصياً على الباحثة مناقشة تمويل النظام السياسي الفلسطيني وحالة الديمقراطية من غيابها في حال استبعاد مؤسسات الرقابة على فعالية النظام السياسي من مؤسسات حقوق الإنسان والنشاطات المجتمعية.

باستثناء عبارات قليلة للباحثة لا تنظر إلى ما يريده الفلسطينيون. فقط تأتي على ذكر خطة التنمية الفلسطينية في الصفحة ١٧٤ ومناقشة فعالية وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الصفحات ١٩٧ - ٢٠٠ وما تقول عنه من نقص التخطيط الفلسطيني. وباعتقادي كان الأجدر بالباحثة النظر إلى رغبات الفلسطينيين التنموية وكيف عملوا على تحقيقها وما هي الجدالات التي خاضوها مع

المانحين حول ذلك. وهي لا تضع مقياساً يمكن وفقه قياس نجاح أو فشل العملية التنموية. مثلاً هل غاية الدعم، لنقل وفق الفلسطينيين، يجب أن تكون المساهمة في بناء دولة؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي مقومات هذه الدولة وكيف يمكن قياس مدى فعالية الدعم الخارجي في تحقيقها. والباحثة تقع فيما حذرت منه من غياب رؤية سياسية خلف الدعم مترابطة معه. مثلاً هي تكثر من الاقتباس من وثائق المانحين أنفسهم للتدليل على وجهة نظرها سواء لصالح أثر الدعم أو لنتفيه، انظر مثلاً الصفحات ١٨٠ حتى نهاية الفصل الرابع. كان الأجدر لقياس فاعلية الدعم النظر إلى مجموعة من الأشياء والبراهين خارج دائرة المانح نفسه. عموماً دراسات قياس الأثر في الدعم المالي تدرك صعوبة إجراء مثل هذا القياس لكن الباحثة لا تركز كثيراً على دراسة مثل هذا الأثر أبعد من تحليلها السياسي

العام الذي يوقعها في تعميمات ومقولات مكرورة في الأكاديمية الغربية عن فلسطين وعن السلطة. أيضاً رغم أن الكتاب عن الدعم المالي للفلسطينيين فإن الباحثة تركز على الدعم المالي للسلطة فقط متناسية مثلاً أو مستبعدة عن قصد، وهي توضح ذلك، الدعم لوكالة الغوث وللقطاع الأهلي بشكل عام.

بشكل عام هذا كتاب مهم لكل من يريد أن يراجع فترة السنوات العشر الأولى من عمر السلطة والطريقة التي تعاطى بها المجتمع الدولي مالياً مع هذه السلطة. ورغم أن الكتاب لا يقدم حلولاً أو توصيات تصلح لتجاوز الانتقادات التي قدمها لكل الأطراف من المانحين إلى السلطة إلى إسرائيل، إلا أنه يقدم رؤية واضحة عن التسييس العالي من وراء دفع المال وكيف أن القصد كان من وراء الدعم المالي الحفاظ على عملية السلام حية.

الكتاب: إسرائيل وعائلة الأمم. الدولة الوطنية اليهودية

وحقوق الإنسان

Israel and the Family of Nations. The Jewish nation-state and human rights.

الكاتب: الإسكندري يعقوبسون

وأمنون روبنشتين

Alexander Yakobson, Amnon Rubinstein

الناشر: Routledge

تاريخ النشر: ٢٠٠٨

يحاول الكاتبان استكشاف كُنه الدولة اليهودية وهما يرفعان السؤال الكبير المتعلق بإمكانية أن تكون هذه الدولة يهودية صرفة وفي الوقت نفسه ديمقراطية. وعليه فالسؤال الأكبر المتعلق بمستقبل الديمقراطية في إسرائيل يدور حول آفاق تحوّل دولة تحتوي بين جنباتها على أقلية عرقية كبيرة ذات ثقافة وهوية قديمة وراسخة، إلى دولة لكل مواطنيها. والبديهي في الأمر أن إسرائيل حقاً ليست دولة لكل مواطنيها، فهي دولة تقول إنها ديمقراطية وإن المساواة تسود بين سكانها إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك.

الكاتبان يقتربان من الإجابة

عن سؤاليهما من خلال مقارنة التجربة الإسرائيلية بتجارب دول حديثة النشوء مرّت بتغيّرات دستورية عميقة؛ أثرت على طبيعة الدولة ومكونات نظامها السياسي، واحتوت بين سكانها أقليات عريقة شديدة التميّز. والعالم الغربي مليء بتجارب ناجحة للتكامل الإثني في الدولة الواحدة مثل دول أوروبا الغربية (البنلوكس). وبذلك وضع إسرائيل ضمن السياق الأوسع لتجارب الشعوب ولم يحصرها في «خصوصية» التجربة اليهودية كما درجت العادة. من هنا كان اسم الكتاب إسرائيل في عائلة الأمم.

ومراجعة الدساتير والقوانين الأوروبية المختلفة يستكشف الكاتبان فكرة الدولة اليهودية ومعانيها في ضوء القانون الدولي وأخلاقيات حقوق الإنسان السائدة كما هي مطبّقة في الدول الديمقراطية الحقيقية، ويخلصان إلى أن الواقع الدولي المعاصر لا يستوعب أن تكون دولة ديمقراطية ليبرالية معاصرة «محايدة» ثقافياً وكياناً وطنياً دون ألوان.

يتوزّع الكتاب على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة، وتتنوع فصوله وفق التالي: تأسيس الدول اليهودية: مناقشات الأمم المتحدة العام ١٩٤٧، أطروحتان: الكولونية الصهيونية وخلق الهوية الوطنية اليهودية، الصهيونية والأعراف الدولية، الدولة اليهودية والديمقراطية الإسرائيلية، إما يهودية وإما ديمقراطية، حيادية الدولة وديمقراطية الدولة الوطنية، الديمقراطية الإثنية والوطنية.

يعمل الدكتور الإسكندر يعقوبسون محاضراً في دائرة التاريخ في الجامعة العبرية، في القدس. فيما يعمل البروفسور أمنون روبنشتين عميداً لمدرسة القانون في المركز متعدد التخصصات في هيرتزل، وكان قد عمل قبل ذلك وزيراً للتعليم في إسرائيل.

الكتاب: السياسة الدولية
لعملية الديمقراطية: منطلقات
مقارنة

**The International
Politics of
Democratization:
Comparative
perspectives**

الكاتب: نونو سيفريانو
تيكسيرا (محرراً)

**Nuno Severiano
Teixeira**

الناشر: Routledge

تاريخ النشر: ٢٠٠٨

هذا جديد البروفسور نونو
سيفريانو تيكسيرا أستاذ
العلاقات الدولية في جامعة
لشبونة ووزير الدفاع في الحكومة
البرتغالية الحالية. يحاول
الكتاب استكشاف البعد الدولي
لعمليات التحول الديمقراطي،
والتدخل لصالح إحداثها في
الدول المختلفة. وهو يكشف
عن كيفية انشغال الدول الكبرى
المختلفة والمؤسسات الدولية:
(الأمم المتحدة، البنك الدولي،
صندوق النقد، مؤسسات
الاتحاد الأوروبي) في التأثير على
هياكل النظم السياسية في الدول
الأخرى المختلفة؛ في محاول
لإحداث عملية تحول كان يعتقد

سابقاً بأنها لن تتم إلا وفق عملية
تحول داخلية لا تأثير فيها للقوى
الخارجية. وهو الطرح نفسه
الذي انطلقت منه كتابات كثيرة
كان فاتحتها الكتاب الذي حرره
(ويتهيد) حول البعد الدولي
لعمليات التحول الديمقراطي،
الصادر عن جامعة جون هوبكنز
العام ١٩٩٥.

والكتاب يتعرّض للأفكار
الأساسية حول إحداث عمليات
التحول الديمقراطي؛ من خلال
النظر في التدخلات الخارجية
للقوى الكبرى المختلفة في
مناطق متباعدة من العالم:

البرتغال وإسبانيا في
السبعينيات من القرن الماضي في
أوروبا.

البرازيل والأرجنتين في
أميركا اللاتينية في أوائل
الثمانينيات من القرن العشرين.
شرق ووسط أوروبا في
التسعينيات من القرن نفسه.
دول عربية مختلفة.

والكتاب ينطلق من فرضيات
نظرية يعالجها في الفصول
الأولى والتي تحتوي مراجعات
نقدية للحقل المعرفي في مجال
الديمقراطية وميكانيزماتها

من الداخل والخارج وسبل
تسريعها، ويقدم تقييماً وافياً
لنظرية ومنطلقاتها. ففي
الفصلين التمهيديين نجد
معالجة وافية مشفوعة بالأرقام
والبيانات الكمية حول عمليات
«تغير النظام» التي تمت في العالم
والانتقال من نظام غير ديمقراطي
إلى آخر ديمقراطي وفق ما تصبو
إليه النظرية. ثم تشغل فصول
الكتاب المختلفة التي يساهم
مجموعة من الباحثين في كتابتها
على جوانب ودراسات تطبيقية
حول بعض الدول التي شهدت
أو حاولت أن تشهد تدخلات
خارجية لتسريع عمليات التحول
الديمقراطي.

يتوزع الكتاب على مقدمة
وعشرة فصول وخلاصات: ربط
عملية دعم الديمقراطية وحمايتها
بالنظرية وتقييم تأثيرها على
عمليات الديمقراطية، السياسة
الدولية لعملية الديمقراطية في
البرتغال (١٩٧٤) وفي العراق
(٢٠٠٣)، العوامل الدولية في
الديمقراطية: مداها وحدودها:
منطلقات أوروبية مقارنة في
حقبة ما بعد الحرب الباردة،
البعد الدولي للديمقراطية:

التحول الإسباني، الاستمرارية والتحول: السياسة الخارجية للديمقراطية البرتغالية، إعادة تعريف شرق أوروبا: الديمقراطية في وسط وجنوب أوروبا، التحول الأرجنتيني، التحول في البرازيل، البعد الدولي للديمقراطية: الحال في الشرق الأوسط، الديمقراطية والعالم الإسلامي.



الكتاب: الحكومات الفلسطينية: ١٩٩٤-٢٠٠٦
الكاتب: المكتب السياسي للجهبة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

قيس عبد الكريم، فهد سليمان، معتصم حمادة، عبد الغني هلولو

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)
تاريخ النشر: آذار ٢٠٠٨

يعالج الكتاب الصادر عن المركز الفلسطيني للمعلومات والتوثيق «ملف» مجموعة كبيرة من القضايا التي تقع في صلبها دراسة معمقة للحكومات الفلسطينية منذ تشكيل أول حكومة فلسطينية العام ١٩٩٤ بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الحكومة الفلسطينية التاسعة برئاسة أحمد قريع، وهي آخر الحكومات قبل إجراء الانتخابات التشريعية الثانية وفوز حماس فيها وتشكيلها الحكومة. ويعرض الكتاب للعوامل التي رافقت تشكيل هذه الحكومات ومواقفها والظروف السياسية والداخلية التي ساهمت في صيغ كل حكومة. ويختتم الفصل الأول بلحق يوضح تركيبة كل حكومة من الحكومات الفلسطينية. والكتاب الصادر العام ٢٠٠٨ لا يتطرق مثلاً إلى الحكومتين اللتين شكلتهما حركة حماس، حكومة حماس (العاشرة)، وحكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشرة) برئاسة النائب إسماعيل هنية.

يخصص الكتاب الفصل

الثاني لدراسة قضية اللاجئين منذ نشأتها العام ١٩٤٨ مروراً بالمحطات الرئيسة التي أثرت عليها منذ القرار ١٩٤ وحتى المفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية حول قضية اللاجئين. ويعرض الكتاب للحركات الشعبية المناصرة لحق العودة عبر تشكيل لجان العودة، ويدعو الكتاب إلى صون استقلاليتها، وتطويرها، وتعميق مضامينها، وإغناء برامجها؛ كونها التعبير عن الدور السياسي الذي يلعبه الفلسطينيون في الشتات وبلاد اللجوء والمهجر في إطار العملية الوطنية الفلسطينية.

كما يعرض لمشروع قيام الدولة الفلسطينية وأثره على قضية اللاجئين، ورؤية مستقبلية للعلاقة المفترضة التي سوف تربط بين (م.ت.ف) والدولة الفلسطينية المستقلة وقضية اللاجئين.

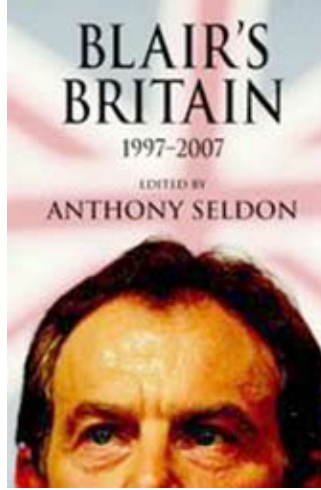
ويخصص الكتاب فصله الثالث لتسليط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه كوندوليزا رايس في صناعة السياسة الخارجية الأميركية، والكتاب يفعل ذلك

عبر تقديم رايس بكلماتها من خلال شهادة كوندوليزا رايس أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ التي أدلت بها عند تعيينها وزيرة لخارجية البيت الأبيض، ومحاضرتها في الجامعة الأميركية في القاهرة، ومقالة لها نشرتها في إحدى المجلات الأميركية. فيما يستعرض الفصل الأخير مبادرات السلام العربية وصولاً إلى مبادرة السلام العربية في قمة بيروت. والكتاب ينتقد هذه المبادرات وافتقارها إلى صلابه الموقف ويقترح تصويبها والعمل على بث المواقف الأكثر جدية في ثناياها.

وكما جاء في المقدمة فإن الكتاب هو السابع عشر في سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» التي يصدرها «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف) ومن خلالها يعمل على تغطية المسار السياسي الفلسطيني منذ انطلاقة مؤتمر مدريد للسلام وحتى الساعة.

يشارك في تأليف الكتاب أعضاء المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

النائب قيس عبد الكريم، فهد سليمان، معتصم حمادة، عبد الغني هلولو.



الكتاب: بريطانيا بلير،
١٩٩٧-٢٠٠٧
Blair's Britain, 1997-2007

الكاتب: أنتوني سيلدون
(محرراً)

Anthony Seldon
الناشر: Cambridge
University Press.

تاريخ النشر: ٢٠٠٧

لتوني بلير بصمة واضحة في السياسة البريطانية خلال فترة ترأسه الحكومة البريطانية خلال السنوات العشر الممتدة من العام ١٩٩٧ حين صعد مثل النجم إلى عشرة داوننج ستريت

وحتى اضطرابه للتنحي قبل نهاية ولايته العام ٢٠٠٧ ليخلفه وزير خزينته ونائبه في الحزب براون. سنوات حافلة بالبصمة «البليرية». ولا يحظى عادةً كل سكان داوننج ستريت بمثل هذا الشرف أن يطلق اسمهم على فترة معينة من السياسة البريطانية فمثلاً جون ميجر لم يترك مثل هذه البصمة التي تركها بلير وقبله السيدة الحديدية «تاتشر» والتي أصبح من الممكن الحديث عن نمط في الحكم المحافظ استمد صفته منها «التاتشرية».

ومثل هؤلاء الأشخاص يغيرون المفردات السياسية والخطاب السياسي وطبيعة النقاش الدائر برؤيتهم وبالكاريزما التي يتمتعون بها. والكتاب الذي يساهم عشرات الكتاب والصحافيين والأكاديميين في كتابة فصوله المتنوعة يحاول أن يقدم حقبة بلير كما هي: بنجاحاتها وفشلها، بتحدياتها وبرامجها، بكل شيء من الشخصي جداً في حياة توني بلير إلى العام والدولي في حضوره الكبير خارج إنكلترا. والكتاب عبر هذه المداخلات

الخصبة يقدم صورةً حيّةً عن بريطانيا والأثر الذي تركه بلير وإدارته عليها وعلى المجتمع البريطاني وبالطبع على السياسة الدولية عموماً من الحكم المحلي إلى الاقتصاد والمال والثقافة والحراك الاجتماعي ودعم الطبقات الفقيرة والضرائب وما شابه إلى التدخلات في الخارج من خلال إرسال الجنود وراء البحار للقتال باسم الديمقراطية والقيم البريطانية. ومحرر الكتاب أنتوني سيلدون له دراية واسعة بالسياسة

البريطانية وشؤون الحكومة الإنكليزية عموماً وبتوني بلير على وجه التحديد، وهو كما يعنون الفصل الختامي من كتابه يحاول أن يقدم «التأثير الصافي لبلير خلال السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٧».

والكتاب يتوزّع على ٢٧ فصلاً وخاتمة، ويحوي عناوين كثيرة ومتنوعة من باب: الانتخابات والرأي العام، الحكم المحلي، الحكومة المركزية، الإعلام، سياسة المواصلات، سياسة الرفاه الاجتماعي والصحة،

السياسة الدفاعية، السياسة الخارجية، الموقف من أيرلندا، السؤال الوطني، الاقتصاد وإدارة المال، السياسة الصناعية. هذا الكتاب لا يترك شيئاً خلال حكم توني بلير سواء داخلياً أو خارجياً إلا ويعرض له في حكم الرجل الذي حكم بريطانيا لعشر سنوات قبل أن يضطر لترك رئاسة الوزراء ويتراأس الرابعية الدولية.

والكتاب صدر بطبعته الفاخرة في أيلول ٢٠٠٧ وها هو يصدر بطبعته العادية هذا العام.

